المياه في المنطقة العربيّة

١


بسم الله الرحمن الرحيم

المــيــاه

فى المنطقة العربية

المجلد الأول

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى - ٣٨٠٢٠٣٣

مجلد رقم ١ المياه فى المنطقة العربية (المجلد الأول)

العنوان المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مؤتمر الخليج الرابع للمياه يواصل أعماله فى المنامة			
	السياسة	١	٩٩/٠٣/١٧
شركات استثمارية لتطوير مجرى النيل ولا خصخصة للمياه !			
محمد الجزار	روز اليوسف	٣	٩٩/٠١/١٨
بيجن أحبط خطة نقل المياه الى اسرائيل !			
محمود المراغى	روز اليوسف	٤	٩٩/٠٣/٠١
الخبراء يحذرون من نقص المياه .. ١٥(٪) فقط مياها للشرب			
علاء البحار	الشعب	٨	٩٩/٠٣/٠٩
أزمة مياه خانقة تهدد اراضى السلطة الفلسطينية والاردن			
	السياسة	٩	٩٩/٠٣/١٧
اثيوبيا تجدد مزاعمها بإهدار مصر والسودان لمياه النيل !			
جمال امبابى	الشعب	١١	٩٩/٠٣/١٩
أسرائيل تستهلك ٧٢٠ مليون متر مكعب من مياه نهر الاردن سنويا			
كونا	السياسة	١٣	٩٩/٠٣/١٩
الشرق الوسط فى قلب الأزمة مع الاحتفال باليوم العالمى للمياه			
أ.ف.ب	السياسة	١٥	٩٩/٠٣/٢٤
اتفاقيات المياه تخضع لمنطق الزواج العرفى ..			
حسن القمماوى	الشعب	١٨	٩٦/٠٣/٢٦
النيل أصبح طرفا وليس ترفا !			
محيى عبد الغنى	اكتوبر	٢٣	٩٩/٠٣/٢٨
المطلوب الاقتصاد فى المياه او سنواجه مصيرا خطيرا			
عمر البردان	السياسة	٢٤	٩٩/٠٤/٠٢

مجلد رقم ١ المياه فى المنطقة العربية (المجلد الأول)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
سوريا تستبعد وقوع حروب بسبب المياه واسرائيل تتراجع عن خفض حصة الأردن			
عاطف صقر	الاهرام	٣٧	٩٩/٠٤/٠٤
دراسة توضح ان الأردن بلد فقير مائيا			
	السياسة	٣٩	٩٩/٠٤/٠٦
معالجة مشكلة المياه فى المنطقة العربية			
لويس حبيقة	السياسة	٣٤	٩٩/٠٤/١٣
هل يشرب العرب من البحر ؟			
	الشعب	٣٨	٩٩/٠٤/١٦
نتفاوض على زيادة حصتنا فى مياه النيل			
	اخر ساعة	٤٥	٩٩/٠٤/٢١
خطة أسرائيلية للسيطرة على مياه دجلة والفرات			
ريهام جلال	روز اليوسف	٤٩	٩٩/٠٤/٢٣
أطماع أسرائيل فى المياه العربية تهدد بحرب جديدة فى المنطقة			
احمد برغل	السياسة	٥٣	٩٩/٠٤/٢٥
مصر لن تعطى قطرة ماء لاسرائيل			
	الاهرام	٥٧	٩٩/٠٥/٠٨
وزير الاشغال : دراسة زيادة حصة مصر من مياه النيل			
زايد على سعد	الاخبار	٥٨	٩٩/٠٥/١٠
مياه الشرب السورية وصلت الى عمان			
ا.ش.ا	السياسة	٦٢	٩٩/٠٥/٢٠
لبنان الاخضر سيعانى من ازمة مياه			
	السياسة	٦٣	٩٩/٠٥/٢١
سد الوحدة وأزمة المياه فى الأردن			
	اكتوبر	٦٥	٩٩/٠٥/٢٣
اثيوبيا تبرر اللجوء الى القوة ضد اريتريا			
ا.ف.ب	الحياة	٦٧	٩٩/٠٥/٢٩

مجلد رقم ١ المياه فى المنطقة العربية (المجلد الأول)

العنوان المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
حرب المياه بين تركيا وسوريا			
باتريك سيل	الحياة	٧٠	٩٩/٠٥/٣٠
لا مشكلة مياه فى الضفة الغربية .. بل مشكلة احتلال			
صلاح حزين	الحياة	٧٦	٩٩/٠٥/٣١
افريقيا مهددة بالنزاعات العسكرية بسبب ندرة المياه			
عادل زكريا	الاهالى	٨٣	٩٩/٠٦/٠٩
مصر تجدد رفضها توصيل مياه النيل الى اسرائيل			
	البيان	٨٣	٩٩/٠٦/٠٩
اتجاهات : الفقر المائى "١-٣"			
حسين محمد	البيان	٨٤	٩٩/٠٦/١٢
دروس كوسوفو .. الشرق الأوسطية			
سلامة نعمات	الحياة	٨٦	٩٩/٠٦/١٣
اتجاهات : الفقر المائى ٣/٣			
حسين محمد	البيان	٨٧	٩٩/٠٦/١٣
اتجاهات كالوضع المائى فى الخليج			
حسين محمد	البيان	٨٩	٩٩/٠٦/٢٣
مياه نهر بردى تتوقف عن الجريان بسبب الجفاف			
يوسف البجيرمى	البيان	٩١	٩٩/٠٦/٢٦
مستقبل الشرق الأوسط(١)			
محمد سعيد العشماوى	أكتوبر	٩٣	٩٩/٠٦/٢٧
بذور الانفصال حية تحت تراب اليمن			
محمد زين	البيان	١٠٤	٩٩/٠٧/١٥
مياه العرب بين كارثتى الجفاف والحروب القادمة (٣)			
	البيان	١٠٧	٩٩/٠٧/١٧
احتباس المطر وتركيا يفرضان جفافا على سوريا			
يوسف البجيرمى	البيان	١٠٩	٩٩/٠٧/١٧

مجلد رقم ١ المياه فى المنطقة العربية (المجلد الأول)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الاردن يعانى شح المصادر وغياب انظمة تخزين الفيضانات			
خليل خرمة	البيان	١١٣	٩٩/٠٧/١٧
دمشق تواجه ازمة فى مياه الشرب			
	البيان	١١٨	٩٩/٠٧/١٩
تدنى انتاج سوريا الزراعى فى ظل شح الماء			
يوسف البجيرمى	البيان	١٢٠	٩٩/٠٧/١٩
اسرائيل تدشن حرب المياه بقرية فلسطينية			
	البيان	١٢٦	٩٩/٠٧/٢١
سكان غزة امام خيارى الانفجار او العطش			
ماهر ابراهيم	البيان	١٣٣	٩٩/٠٧/٢١
وضع الموارد المائية العربية يتسم بالحرج			
	البيان	١٤١	٩٩/٠٧/٢٣
عطش دجلة والفرات			
	البيان	١٥٠	٩٩/٠٧/٢٣
الموارد تتناقص والعرب تحت خط الفقر المائى			
	البيان	١٥١	٩٩/٠٧/٢٣
هيئة مياه المدن تؤكد صلاحية البولمر والمواصفات تحذر			
	البيان	١٥٣	٩٩/٠٧/٢٤
اسرائيل تهيمن على الحصبانى وبانياس ودان			
وليد زهر الدين	البيان	١٥٤	٩٩/٠٧/٢٤
لبنان يعيش على مياه لا يستثمرها			
وليد زهر الدين	البيان	١٦٠	٩٩/٠٧/٢٧
٨٠ فى المئة من المياه السطحية العربية ينبع من دول خارجية			
سمر طراف	السياسة	١٦٤	٩٩/٠٧/٢٧
اسرائيل لاتخفى مطامعها فى الليطانى والنيل			
خالد محمود	البيان	١٦٥	٩٩/٠٧/٢٨

مجلد رقم ١ المياه فى المنطقة العربية (المجلد الأول)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
تركيا وإسرائيل تنظمان حربا لتجفيف مصادر سوريا المائية			
	البيان	١٩٦	٩٩/٠٧/٢٨
نبضات			
نعمان جمعة	الوفد	١٧٠	٩٩/٠٧/٢٩
الضفة : تظاهرة احتجاجا على تفاقم ازمة المياه			
أ.ف.ب	الحياة	١٧١	٩٩/٠٨/٠١
مياه العرب بين كراثتى الجفاف والحروب القادمة (١٣)			
	البيان	١٧٢	٩٩/٠٨/٠١
زيادة ٣ سنتيمترات فى منسوب النيل مع بداية الفيضان			
كريمة السروجى	الاخبار	١٧٣	٩٩/٠٨/٠٢
مخزون المياه فى السدود المغربية			
محمد الشرقى	الحياة	١٧٤	٩٩/٠٨/٠٣
رؤية عربية لقضايا المياه فى القرن المقبل			
	السياسة الكويتية	١٧٥	٩٩/٠٨/٠٤
أول مؤتمر للمياه العربية يعقد فى مرسيليا اليوم			
احمد نصر الدين	الاهرام	١٧٨	٩٩/٠٨/٠٤
فيضان النيل فوق المتوسط			
كريمة السروجى	الاخبار	١٧٧	٩٩/٠٨/٠٤
٣ سنتيمترات أرتفاعاً لمنسوب المياه فى بحيرة ناصر امس			
	الاهرام	١٧٩	٩٩/٠٨/٠٤
المياه العربية .. اطماع قديمة ومشكلة لابد من مواجهتها			
	السياسة الكويتية	١٨٠	٩٩/٠٨/٠٤
وزيرى الرى السورى يشيد بدور مبارك فى المصالحة بين دمشق وانقره			
وكالات الانباء	المساء	١٨٣	٩٩/٠٨/٠٥
فكرة .. بمليون دولار لحماية دلتا النيل !			
عباس الطرابيلى	الوفد	١٨٥	٩٩/٠٨/٠٥

مجلد رقم ١ المياه فى المنطقة العربية (المجلد الأول)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
دول الخليج مهددة بعجز مائى			
ابراهيم خياط	الحياة	١٨٨	٩٩/٠٨/٠٥
اكبر زيادة لمنسوب بحيرة ناصر منذ بدء موسم الفيضان			
عصام الشيخ	الجمهورية	١٩٠	٩٩/٠٨/٠٦
وزراء المياه العرب يحذرون من اطماع اسرائيل			
ا.ش.ا	الجمهورية	١٩١	٩٩/٠٨/٠٦
المطالبة بوضع رؤية مفصلة للدول العربية لربطها بالاقليمية والعالمية			
احمد نصر الدين	الاهرام	١٩٢	٩٩/٠٨/٠٦
المؤتمر العالمى للمياه يطالب بسياسة موحدة للامن الغذائى فى العالم العربى			
ا.ش.ا	السياسة	١٩٣	٩٩/٠٨/٠٧
المؤتمر العالمى للمياه يحذ من نقص المياه خلال القرن القادم			
ا.ش.ا	الوفد	١٩٤	٩٩/٠٨/٠٧
سياسة موحدة للمن الغذائى العربى .. وترشيد استخدامات المياه			
احمد نصر الدين	الاهرام	١٩٥	٩٩/٠٨/٠٧
المياه .. الحرب القادمة بين العرب واسرائيل			
	الوفد	١٩٦	٩٩/٠٨/٠٨
لا للتطبيع			
مصطفى محمود	البيان	١٩٨	٩٩/٠٨/٠٨

وزيــر الأشـغـال والـمـوارد الـمـائية:

شركات استثمارية لتطوير مجرى النيل ولاخصخصة للمياه!

كتب محمد الجزار:

استبعد الدكتور محمود ابوزيد وزير الاشغال والموارد المائية خصخصة مياه النيل مؤكدا ان الدولة لاتضع موضوع خصخصة المياه فى سياستها نهائيا.

اوضح الوزير ان الحكومة لم تتحدث عن خصخصة نهر النيل، ولم يتم اى اتفاق مع اية جهة سواء كانت إقليمية او دولية لمجرد مناقشة هذا الموضوع.

اضاف الوزير ان وزارته تسعى الآن إلى تطوير النقل النهرى من خلال التنسيق مع عدد من الوزارات منها النقل والمواصلات والسياحة لأن تطوير النقل النهرى سوف يقضى على وقوع اية حوادث خاصة بعملية النقل.

وقال الدكتور ابوزيد ان الوزارة ارسلت مشروعا متكاملا إلى عدة جهات من اجل رفع كفاءة النقل النهرى، وحتى الآن لم يتم وضع تصور نهائى لتطوير النقل من خلال الجهات المشتركة فى هذا الأمر.

واضاف الوزير ان المشروع يسعى إلى استمرار المجرى حتى البحر وتحسين الخدمة به من خلال قيام شركة متخصصة بالحفر والتوسيع واستخدام احدث الطرق فى التسيير بالنيل.

ومن ناحية اخرى قدمت مجموعة من المستثمرين مذكرة إلى مجلس الوزراء لتطوير النقل النهرى وتجنب حوادث النقل التى تحدث من وقت لآخر.. ولم يتم الرد على هذه المذكرة من مجلس الوزراء.■



المصدر : السياسة
التاريخ : ١٦/٢/١٩٩٩
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ناقشت قلوية المياه في الكويت واستغلال مياه الصرف الصحي

مؤتمر الخليج الرابع للمياه يواصل أعماله في المنامة

المنامة - «السياسة»:

■ واصل مؤتمر الخليج الرابع للمياه الذي يعقد في البحرين حاليا اعماله لليوم الثالث اول من امس حيث ناقش عددا من اوراق العمل العلمية المقدمة من متخصصين ومعنيين بشؤون المياه في دول مجلس التعاون.

وحول مدى التغير في نوعية مياه شبكة الشرب بعد تطبيق مشروع زيادة القلوية في الكويت، تحدثت ورقة مقدمة من المهندسين بمركز تنمية مصادر المياه في وزارة الكهرباء والماء في دولة الكويت وهم خليفة محمد الفريج وعبدالله عوض العدواني وموسى الرقم، حيث أكدت الورقة ان احمرار المياه كانت من ابرز المشاكل التي واجهت قطاع انتاج وتوزيع المياه في دولة الكويت خلال العقود الثلاثة الماضية، واشارت الى جدوى الابحاث والتجارب المختبرية والحقلية في معالجة هذه الظاهرة، وقالت الورقة ان وزارة الكهرباء والماء في الكويت قد قامت باعداد الكثير من الدراسات للنظر في البدائل المناسبة لتلك المياه مع الاخذ بالاعتبار الجوانب الصحية وتكلفة المعالجات المختلفة والتي انتهت الى ان المياه المنتجة من وحدات التقطير العاملة بطريقة التقطير الومضي متعدد المراحل ذات قلوية منخفضة واقترحت الدراسات معالجة المياه عن طريق زيادة القلوية، بما يعرف باعادة الكربنة باستخدام كربونات الكالسيوم للتحكم في تآكل شبكة مياه الشرب بتكوين شبكة منتظمة منه تعزل سطح المعدن عن المياه وتم اختيار نوع المعالجة بحيث لا تؤثر على طعم او رائحة او لون او عكارية الماء ولا تؤدي بشكل مباشر او غير مباشر لتلوث الماء وعدم صلاحيته للاستخدام الادمي.

ومن جهتها تحدثت ورقة أخرى حول المعالجة الثلاثية



لمياه الصرف الصحي باستخدام الحجر الجيري والطاقة الشمسية والمقدمة من المهندس علي عبدالله بهزاد حيث اشارت الى ان الكثير من الطرق تستخدم حاليا لمعالجة مياه الصرف الصحي معالجة ثلاثية مثل استخدام غاز الاوزون وهذه تعتبر من الطرق الحديثة التي تهدف الى انتاج مياه معالجة تصل في نقائها الى حد كبير المياه الصالحة والآمنة في الاستخدامات الزراعية والصناعية وقال بهزاد ان هذه الطريقة تجعل المياه صالحة حتى في مجالات الصناعة واوصى بالتوجه الى استخدام الموارد الطبيعية والطاقة الشمسية المتجددة كما دعا الى المزيد من البحث في مجال معالجة مياه الصرف الصحي واعادة استخدامها باقل تكلفة اقتصادية وبهدف تطوير القطاع الزراعي وتوسيع الرقعة الخضراء، خصوصا في ظل الازمة التي يتوقعها المعنيون في دول المجلس والمتصلة بقلة المياه الجوفية في القرن المقبل.



المصدر : روز اليوسف

التاريخ : / ٣ / ١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مقال

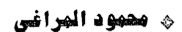
فى أخطر دراسة لوزير الرى:








بيجين أحبط خطة نقل المياه إلى إسرائيل!



◈ محمود المراغى

على عكس ماذكره المؤرخون والساسة حول حرب (٦٧) يجىء رأى الدكتور محمود أبوزيد وزير الأشغال العامة والموارد المائية.

فى رأيه أن المياه كانت أحد أسباب اشتعال حرب الأيام الستة، وفى رأيه ـ والمشكلة الآن تتفاقم أن المعالجات التى تقدمها هيئات عالمية مثل البنك الدولى سوف تؤدى لاشتعال الحروب فى المنطقة.

و.بين النقطتين: الحرب التى اشتعلت والحروب التى يمكن أن تشتعل ثلاث حقب جرت فيها مياه كثيرة، وتحدث عنها د. محمود أبوزيد ، لا كوزير للرى، ولكن كخبير ورئيس لأول مجلس عالمى للمياه.

فى البدء كان المطر ، ومنه جاءت الأنهار .. وجاءت المياه العذبة التى لاتمثل أكثر من (٣٪) من مياه العالم ، ويعيش على ثلثها (٦) مليارات من البشر.. أما الثلثان فهما متجمدان فى شمال الكرة الأرضية وجنوبها!

وقد ظلت مشكلة المياه نسيا منسيا ، لأنها وفيرة ولأنها رزق من السماء لايتدخل فيه الإنسان إلا بالتنظيم والمعالجة الصحية.

وجاءت مصر وسط إقليم صحراوى جاف .. المطر فيه نادر، والأنهار الوافدة فى معظمها من خارج الحدود هى النبع والملجأ.



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١ / ٣ / ١٩٩٩

ويقول المؤرخون الجيولوجيون : إن مصر كانت هضبة كبيرة تترامى فيها الحياة شرقا وغربا.. و .. عندما شق النهر طريقه هبط المصريون من الشرق والغرب ليسكنوا وادى النيل، وعندما انتظمت فروعه الكثيرة التى كانت تشكل الدلتا وانحسر البحر شمالا- ولم يكن معروفا باسم البحر الابيض- جاء الناس ليسكنوا الشمال كما سكنوا الجنوب .. وجاءت مقولة هيرودوت: «مصر هبة النيل».

هكذا ارتبطت حياة المصريين «بل ارتبط نشوء أقدم دولة فى التاريخ بالماء، والرى، والمطر القادم عبر النهر .. حتى سيناء التى لاتعرف الأنهار كانت المياه فيها محور الحياة، وكانت أسماء الأماكن مرتبطة بوجود المياه.. عيون موسى .. بئر الحسنة.. وهكذا.

المياه هى الحياة ولا يحتاج ذلك إلى دليل.. ما الجديد إذن؟

الجديد توقعات تقول أن نصيب الفرد من المياه فى الشرق الأوسط سوف ينخفض بعد ستة عشر عاما بمقدار ٨٠٪ من نصيبه الآن- وهو أقل كثيرا عن المعدل العالمى- (٣٤٣٠) مترا مكعبا فى العام .. ونصيب عام (٢٠١٥) سوف يكون (٦٦٧) مترا مكعبا.

ومعنى ذلك أزمة فى الزراعة والصناعة والصحة وربما مياه الشرب.

الأزمة عالمية، لكنها تتركز أكثر فى الشرق الأوسط الذى يشهد عدة بؤر للتوتر أساسها الماء . هناك بؤرة (سوريا - الأردن- فلسطين- إسرائيل) .. وهناك بؤرة (دجلة والفرات) وتشابك المصالح بين تركيا وسوريا والعراق. هناك قضية وادى النيل .. بل هناك حوض السنغال الذى نشب فيه قتال بين موريتانيا والسنغال حين ساد الجفاف وزحفت القبائل نحو مصادر المياه!

●●

ويتحدث د. محمود أبوزيد عن أبعاد كل ذلك فى دراسة نشرها مركز الأهرام للترجمة والنشر تحت عنوان : «المياه مصدر للتوتر فى القرن ٢١».

ويبدى الوزير (الخبير) قلقه من التواجد الأمريكى فى منطقة البحيرات العظمى، ويلاحظ أن واشنطن كانت حريصة على التواجد فى كل لجان المياه خلال المحادثات متعددة الأطراف التى بدأت فى مدريد.. وأن مؤسساتها الدراسية كانت على صلة دائمة بالقضية بما يثير سؤالا حول الاستراتيجية الأمريكية فى المنطقة، وما إذا كانت ستريد أن تستبدل البترول (الذى سوف ينفد) بالماء الذى يفرض نفسه كقضية دائمة.

الوزير يتساءل ولا يعزل الاهتمام الأمريكى عن اهتمام إسرائيل التى تحتاج ماء أكثر لتحتل وتستوطن أكثر.. و.. لايتوقف عند تقديمه لأحد تفسيرات حرب (٦٧)، لكنه يروى طرفا مما حدث فى المفاوضات المصرية الإسرائيلية.. ووعد السادات لإسرائيل بأن يزودها بماء النيل.

يقول الوزير «كان الرئيس الراحل أنور السادات - مدفوعا بآمال معاهدة السلام التى كان يستعد لعقدها مع إسرائيل - قد اقترح أن ينقل جزءا من مياه النيل إلى القدس وأراضى النقب الزراعية، وقد اعترف الرئيس السادات بنفسه فى خطاب وجهه إلى ملك



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١/٣/١٩٩٩

المغرب الحسن الثانى بانه هو نفسه صاحب المشروع.. إذ جاء فيه: «عرضت على رئيس الوزراء الإسرائيلى منح إسرائيل جزءا من حقنا من مياه النيل لتستخدم فى المساعدة على تسهيل عملية إعادة توطين المستوطنين الإسرائيليين فى النقب بعد خروجهم من غزة والضفة الغربية، لكن بيجن رفض تحرير الأراضى العربية المحتلة.

ويضيف الوزير أن المعارضة الشديدة من قطاع عريض من المجتمع المصرى، وايضا من جانب اثيوبيا والسودان، حالت دون الاستمرار فى طرح هذا الاقتراح.. وساعد على ذلك رد بيجن «إن القدس وأمن إسرائيل ليسا قابلين للمبادلة بمياه النيل»!

بطبيعة الحال فقد تغير الموقف المصرى بعد ذلك واكد الرئيس مبارك رفضه للفكرة.

●●

اقول: وجرت مياه كثيرة فى الفترة الماضية ابرزت المشكلة على السطح من زوايا اخرى وأبرزت معها الحلول الخطرة التى تطرحها جهات دولية وامريكية وتابعة للبنك الدولى.

تفجرت فى الشهور الماضية الأزمة السورية - التركية، وكان احد أسبابها الخطط التركية التى تحرم سوريا والعراق من بعض حصتيهما فى الماء.. بالإضافة للمقولة التركية الخطيرة: الماء كالبترول.. ثروة وطنية، اى انها - وربما بمساعدة إسرائيل - تريد تحويل المياه إلى سلعة تقايض عليها، وتكسب من ورائها!

فى نفس الوقت سجلت الأرقام احتكار إسرائيل لنحو ٩٥٪ من الموارد المائية الفلسطينية، بل إن د. محمود ابوزيد يشير للارتباط بين احتلال الجولان - التى تنبع منها المياه - وجنوبى لبنان الذى تمر فيه انهار تصل إلى إسرائيل.. يشير لذلك كعنصر رئيسى فى مفاوضات السلام «فلو ان سوريا وافقت على إعطاء إسرائيل حق الانتفاع بمنابع المياه لمدة ٩٩ عاما.. لتمت التسوية وفق مبدا: الارض مقابل المياه، وهو ما قد تطلبه إسرائيل».

ايضا تثار القضية فى مصر على ضوء الحلم الذى يقدمه رئيس الوزراء د. كمال الجنزورى والذى يقول باختصار انه يحلم بان يمتد العمران فى مصر إلى ٢٥٪ من المساحة الكلية بدلا من ٤٪.. وهى المساحة الحالية.

وبطبيعة الحال فالمفتاح هو الماء.

●● وسط ذلك تاتى الاقتراحات الخطرة للبنك الدولى..

لقد بدا البنك - ومعه مؤسسات امريكية عديدة فى طرح افكار جديدة اعتبارا من عام ١٩٩٢.. منها: تسعير المياه وإنشاء بنك للمياه وبورصة مياه.. والفكرة كلها هى ما يسميه رجال الاقتصاد بإدارة الطلب على المياه.. بمعنى انه عندما يكون هناك ثمن للماء، فإن الجميع سوف يحرصون عليه، ويعملون على ترشيد استخدامه.

سوف يصبح الماء - كما يرى البنك - مثل الثروات الطبيعية.. لن يكون خيرا من السماء، يتجمع فى الأنهار، ويخترق الحدود السياسية دون إذن او تصريح او تاشيرة دخول.

والطرح خطير، فسوف يغير طبيعة العلاقات المائية والدولية التى قامت منذ بدء التاريخ..

وسوف يجعل دول المنبع افضل حالا من دول المصب.. سوف تكون اوغندا او اثيوبيا هى البائع ومصر هى المشترى.. وسوف تكون تركيا هى المتحكم وسوريا والعراق تتفاوضان من اجل حصة عادلة.. وسوف تكون إسرائيل افضل حالا، لان كل شىء فى قضية المياه مقابل المال.. وهم يستطيعون ان يدفعوا.



يضاف لذلك الانقلاب الذى سوف يحدث فى اقتصاديات الزراعة، فالفلاح الذى تعود ان يستقبل الماء كل صباح بترحاب.. سوف يضع يده فى جيبه قبل أن يفتح مياه الرى، وسوف يضيف ثمن الماء على فاتورة ما يبيع فتشتعل كل الأسعار.

لذا، فإن البنك الدولى نفسه، وفى طرحه، يتحدث عن علاقات جديدة بين الدول، وبين كل دولة ورعاياها.

والبنك نفسه يدرك صعوبة ذلك، وفى حديث اخير لى مع بعض خبرائه الذين زاروا القاهرة قالوا: «هناك معارضة واسعة لهذه الاقتراحات».

رغم ذلك فالوزير يتوجس من اتجاهات البنك ،ويقول انها غير محايدة بل هى محابية لوجهة النظر الإسرائيلية والأمريكية والتركية.

الوزير خائف، وخبراء الرى مثله تماما.. فالدول العربية التى جاءت جغرافيا فى منطقة جفاف وندرة فى الأمطار تعتمد على الأنهار القادمة من خارجها بنسبة ٨٥٪ عشرات الأنهار تجرى فى الوطن العربى، ولكن - وكما هو الحال فى البترول - فهناك دول فائض ودول عجز.. وهناك موقف استراتيجى يجعل الماء نقطة تفجر عسكرى فى اية لحظة.

●●

فى ندوة علمية عقدها مركز البحوث العربية الذى يراسه الباحث الكبير حلمى شعراوى، وفى ندوة اخرى عقدها مركز المستقبليات بجامعة اسيوط. طرح النائب والمفكر محمد سيد احمد فكرة جديدة تقول: «إن الصراع محوره ان المياه فى العالم تنقسم إلى ٩٧٪ غير صالح للاستخدام الادمى وهى مياه البحار والمحيطات و٣٪ صالح للاستخدام.. اى اننا لو عكسنا الأرقام، او تحركنا بها قليلا لاختلفت الصورة» والمعالجة الآن، كما يقول، تتم عبر عمليات مكلفة وباهظة الثمن وهى تحلية المياه التى تعتمد عليها بلدان خليجية عديدة، والسؤال: لماذا لانلجا لتكنولوجيا مختلفة تجذب إلينا السحاب ومياه الأمطار من مناطق اخرى.. أليس ذلك اوفر نفقة؟

الفكرة يطرحها محمد سيد أحمد، ولا يعترض عليها خبراء المياه الذين حضروا المناقشة، فهل يكون ذلك هو المخرج بعيدا عن الصراعات السياسية والعسكرية؟.. هل يكون تحريك الأمطار بدلا من بيعها عبر ممرات الأنهار هو الحل؟

لانستطيع الإجابة.. لكننا يمكننا القول ان خبير الرى والمياه المصرى د. محمود ابوزيد - والذى احتل مواقع علمية رفيعة فى هذا المجال - قد دق ناقوس الخطر.. وان جهات علمية وبحثية تهتم بالقضية.. وان كل احلامنا مرهونة بقطرة ماء أكثر.

لو هدأ الصراع فى افريقيا.

لو استانف السودان مشروعاته..

لو ابتعدت اطماع إسرائيل، التى قاسمت الأردن مياهها بموجب اتفاقية رسمية.

لو ابتعدت افكار «السوق» التى يطرحها البنك الدولى الذى يرى ان صلاح العالم ان يتحول كل شىء فيه إلى سلعة.

لو حدث ذلك، فسوف نطفو على الماء، وبدونه، فهو الغرق. ■



المصدر : الشعب
التاريخ : ٩ / ٣ / ١٩٩٩

الخبراء يحذرون من نقص المياه..
(١٥٪) فقط مياها للشرب

كتب علاء البحار:

كشف المؤتمر الدولى الرابع لتكنولوجيا المياه بالإسكندرية عن تخصيص ١٥٪ فقط لمياه الشرب والصحة والاستخدامات الأخرى غير الزراعة من إجمالى حصة مصر من المياه. الذى يبلغ ٥٥ مليار متر مكعب، فى حين تستهلك الزراعة ٨٥٪ من إجمالى الحصة.

طالبت الابحاث والدراسات التى طرحت فى المؤتمر بضرورة استخدام التكنولوجيا الحديثة للحفاظ على المصادر المائية والعمل على زيادة حصة مصر فى المياه وعقد اجتماعات واتفاقات مع دول حوض النيل للوصول إلى وضع مناسب لمصر من اجل زيادة حصتها.

اشار د. محمد إبراهيم سليمان - وزير الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة - إلى زيادة استثمارات مياه الشرب التى وصلت إلى اكثر من ٣٥ مليار دولار وإعداد خطة لمناقشة المشروعات المستقبلية لمياه الشرب.

تناول المؤتمر قضايا خصخصة مياه الشرب وتطبيق نظام BOT والسياسات المائية وموقف مصر من دول الحوض ومدى كفاءة نظام الصرف الصحى ومياه الشرب والاستفادة من مصادر المياه الاخرى.



المصدر : السبيل

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧/٣/١٩٩٩

في حال اقدمت اسرائيل على تخفيض حصة الطرفين

ازمة مياه خانقة تهدد اراضي السلطة الفلسطينية والاردن

■ القدس - عمان - كونا ، توقع مسؤول فلسطيني حدوث ازمة جادة لم يسبق لها مثيل في الاراضي المحتلة هذا الصيف اذا ما اقدمت اسرائيل على تخفيض كمية المياه التي تقدمها اليهم بموجب الاتفاقيات الموقعة .

وقال نائب رئيس سلطة المياه الفلسطينية فضل كعوش في تصريحات لصحيفة الايام الصادرة في رام الله امس انه في ضوء اعلان اسرائيل عن نيتها تخفيض كمية المياه التي تقدمها للاردن في هذا العام بسبب انحباس الامطار فانه يتوقع ان تقدم اسرائيل على تخفيض كمية المياه المقدمة للفلسطينيين.

واضاف كعوش ان اقدام اسرائيل على تخفيض كمية المياه المقدمة اليهم سيضاعف حدة ازمة المياه الموجودة اصلا في الاراضي المحتلة والتي تظهر جليا في فصل الصيف.

وقال ان السلطات الاسرائيلية لا تعطي الفلسطينيين حقوقهم من الماء مشيرا الى ان اسرائيل وافقت على تزويد الفلسطينيين بكميات اضافية من المياه تقدر بـ 80 مليون متر مكعب.

وتساءل كعوش كيف ستكون ازمة المياه في هذا العام حيث قلة مياه الامطار وقلة المياه التي تعطيها اسرائيل للفلسطينيين بين مقارنة مع ازمة الاعوام الماضية حيث وصلت الى حد خلو المستشفيات والمراكز الطبية من المياه.

وارجع كعوش مشكلة المياه في الاراضي المحتلة الى حكومة رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتانياهو التي جمدت الاتفاقيات المتعلقة بتوزيع المياه وعرقلت المفاوضات المتعلقة بالمياه.

وتعتبر المناطق الجنوبية في الضفة الغربية الخليل وبيت لحم من اكثر المناطق التي تعاني من ازمة المياه السنوية التي تتكرر بين السلطة الفلسطينية واسرائيل احتفظت الاخيرة بالمسؤولية عن مصادر المياه في الاراضي المحتلة حيث حظرت على السلطة الفلسطينية حفر اية ابار ارتوازيو بدون التنسيق معها وابقت سيطرتها على مصادر المياه بالكامل.

وبموجب تلك الاتفاقيات جرى تاجيل بحث مشكلة المياه الى مفاوضات المرحلة النهائية التي من المفروض ان ينتهي بحث قضاياها بحلول الرابع من مايو المقبل وتشمل بحث قضايا القدس والحدود واللاجئين.

وعلى عكس سكان الاراضي المحتلة يتمتع سكان المستوطنات الاسرائيلية بامداد متواصل من المياه حيث تبلغ حصة المستوطن الاسرائيلي من المياه نحو 800 لتر من المياه يوميا في حين لا تزيد على



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٧/٣/١٩٩٩

30 لترا بالنسبة للمواطن الفلسطيني .

في السياق ذاته ذكرت اسرائيل امس ان مدير مصلحة المياه في اسرائيل رئيس الجانب الاسرائيلي في اللجنة الفنية الاردنية الاسرائيلية المشتركة الخاصة بالمياه مئير بن مئير سيزور الاردن غدا ولم تشر الاذاعة الى اسباب هذه الزيارة الا ان من المتوقع ان تهدف الزيارة الي اجراء مباحثات مع نظيره الاردني دريد محاسنه لتطويق الازمة التي نشبت بين الاردن واسرائيل قبل يومين بسبب عزم اسرائيل تخفيض حصة الاردن من مياه طبريا.

وكان محاسنه قد انسحب من الاجتماع المشترك بين الجانبين يوم الاحد الماضي الذي عقد في مدينة القدس وعاد الى عمان وابلغ الجانب الاسرائيلي عند انسحاب الاردن برفض الطرح الاسرائلي بتخفيض كميات المياه المخصصة له ويصر على حقوقه كاملة من المياه تنفيذا لمعاهدة السلام .

وكان رئيس الحكومة الاردنية عبد الرؤوف الروابدة قد اكد في تصريحات للصحافيين ان هناك اتفاقية موقعة بين الاردن واسرائيل ونحن نصر على تطبيقها كما هي مشيرا الى اتفاقية المياه الملحقة لمعاهدة السلام.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩/٣/١٩٩٩



كتب جمال إمبابى:

جددت إثيوبيا مزاعمها بأحقيتها فى حصة أكبر من مياه النيل، واتهم رئيس قطاع الموارد المائية بوزارة الرى الإثيوبية مصر بإهدار مياه النيل وسوء استخدام مواردها المائية إلى حد الإسراف والتبذير.. وقال إن توزيع المياه داخل حوض النيل حاليا ليس عادلا.

شن المسئول الإثيوبى هجومًا حادا على سياسات الرى المصرية، كما اتهم مصر والسودان بتعريض كميات كبيرة من المياه للبخر عن طريق السد العالى وخزان «الرصيرص» السودانى.

يأتى ذلك فى ذات الوقت الذى أشاد فيه المسئول الإثيوبى بالقدرات الإسرائيلية الفائقة فى تعظيم مواردها المائية واستخدامها للسدود المناسبة، مطالبا مصر بضرورة الاستفادة والتعلم منها فى هذا المجال.

أوضح المسئول الإثيوبى فى كلمته التى ألقاها ضمن فعاليات مؤتمر النيل ٢٠٠٢ السابع، والذى أنهى أعماله بالقاهرة صباح أمس الخميس.. أن إقامة سدود لتخزين المياه فى الأراضى الإثيوبية أفضل من سدود التخزين الموجودة حاليًا بمصر والسودان، كما كشف المسئول الإثيوبى عن وجود خطط إثيوبية شاملة للاستفادة من موارد نهر النيل.

وكان المسئول الإثيوبى قد تجاوز فى كلمته لحد التدخل فى السياسات الداخلية لمصر والسودان حين طالبهما باستغلال فواقد نهر النيل وتعديل التركيب المحصولى بمصر.

كما قارن بين معدل استهلاك الفدان فى كل من مصر



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ / ٣ / ١٩٩٩

وإسرائيل قائلا: إن معدل استهلاك المياه لكل فدانين ونصف الفدان يصل إلى ١٥ الف متر مكعب سنوياً، فى مقابل ٥ الاف متر مكعب فى إسرائيل لنفس التركيب المحصولى..

وكانت «الشعب» قد كشفت منذ فترة كبيرة عن مخطط إثيوبى بدعم أمريكى وصهيونى لإنشاء ستة سدود، وأكدت «الشعب» أن هذه الخطة من شأنها أن تضرب خطط التنمية فى كل من مصر والسودان، حيث تقل المياه بمقدار ٦ مليارات متر مكعب..

وأشارت «الشعب» فى حينه إلى استعداد البنك الدولى لتمويل المخطط الإثيوبى باعتماده ١٢ مليار دولار لهذا الغرض.

كما أوضحت فى تقريرها قيام مكتب الاستصلاح الأمريكى التابع لوزارة الزراعة الأمريكية بوضع هذا المخطط الإثيوبى..

وكان د. محمود أبوزيد- وزير الأشغال العامة والموارد المائية - قد ذكر فى كلمته أهداف المؤتمر، مؤكدًا أنه فرصة لجمع الخبراء من دول حوض النيل والمنظمات الدولية المهتمة بشئون المياه والهيئات الممولة، وأشار إلى أنه فرصة طيبة لمناقشة مختلف المشروعات الخاصة بتنمية الموارد المائية لدول الحوض.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩/٣/١٩٩٩

اسرائيل تستهلك 720 مليون متر مكعب من مياه نهر الاردن سنويا

■ القدس - كونا ذكرت دراسة متخصصة حول الابار الجوفية في غور الاردن ان اسرائيل تستهلك سنويا مامجموعه 720 مليون متر مكعب من مياه نهر الاردن.

وقالت الدراسة التي اعدها كل من الخبير الجيولوجي المائي المهندس صائل وشاحي والدكتور هشام عورتاني رئيس الدائرة الاقتصادية في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في نابلس ان اسرائيل تستهلك 720 مليون متر مكعب من المياه العذبة التي تصب في بحيرة طبريا من هضبة الجولان ونهر اليرموك.

واوضحت الدراسة ان اسرائيل استولت بالكامل على حصة الفلسطينيين من مياه نهر الاردن الذي يمر في الاراضي المحتلة عام 1967 حيث لايسمح للفلسطينيين بالوصول الى النهر بسبب اعلان اسرائيل النهر والاراضي المحاذية له مناطق عسكرية مغلقة.

واتهمت الدراسة اسرائيل بتلويث المياه عن طريق القاء النفايات الصلبة والمياه العادمة الصناعية والمنزلية والمالحة في المياه المتبقية عن الحاجة الاسرائيلية حيث يضخ منها فيما بعد للفلسطينيين والاردنيين.

واضافت ان اسرائيل حفرت في السنوات الاخيرة عشرات الابار في الضفة الغربية حيث تستاثر بالمياه العذبة ولا تزود الفلسطينيين الا بالنزر اليسير منها.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩/٣/١٩٩٩

يذكر ان اسرائيل اصرت في جميع المفاوضات التي جرت بينها وبين السلطة الفلسطينية على ان يبقى ملف المياه بيدها الامر الذي جعل السلطة الفلسطينية تطلب تاجيل بحث ملف المياه الى مفاوضات الحل النهائي.
وقد بدا الحديث عن مشكلة المياه في اسرائيل ومناطق السلطة الفلسطينية والاردن بشكل مبكر هذا العام حيث اعلنت هذه السنة سنة جفاف بسبب قلة الامطار التي هطلت على المنطقة.

١٤٠٠



المصدر : السياسة

التاريخ : ٢٤/٣/١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الشرق الأوسط في قلب الأزمة مع الاحتفال باليوم العالمي للمياه

تحليل إخباري

■ القاهرة - ا.ف.ب ، ارتدى احتفال القاهرة باليوم العالمي للمياه أهمية خاصة لانها تقع في قلب منطقة تشكل فيها المياه عنصرا يهدد باشعال نزاعات في ظل عجز الخبراء عن ايجاد حلول سريعة لمشكلة متفاقمة.

هذا ما يشهد عليه التوتر الاخير بين الاردن واسرائيل وكذلك بين تركيا من جهة وسورية والعراق من جهة ثانية بسبب رفض انقرة اعتماد ادارة مشتركة للمصادر المشتركة بين الدول الثلاث.

وتؤكد الامم المتحدة ان «الخلافات الناجمة عن المياه في تصاعد ويمكن ان تشكل مصدرا لنزاعات خطيرة بين الدول المتنافسة».

لكن الدول التي تعتمد على مياه الامطار اساسا وهذا ما ينطبق على الدول العربية لاتملك سوى حلول معدودة في مواجهة النقص في المياه مما يزيد الامور تعقيدا.

ومن اول الحلول التي تقدم الى هذه الدول تقنين استخدام المياه بانتظار ايجاد حل للمشكلة وهو ما قررت اسرائيل ان تفعله وتفرضه على جيرانها.

وهذا ما ادى الى التوتر الحاصل حاليا مع الاردن بعد اعلان اسرائيل في 14 مارس نيتها خفض كمية الخمسين مليون متر مكعب من المياه التي تعهدت بتزويدها للاردن سنويا بموجب معاهدة السلام المبرمة عام 1994.

وترغب اسرائيل في خفض كمية المياه التي تمررها الى جارتها بالتناسب مع النقص في الامطار ما يعني اقتطاع 60 في المئة من الكمية المتفق عليها.

وعبر الاردن عن قلقه على لسان الملك عبد الله الثاني الذي اكد السبت ان مشكلة المياه هي «من اكثر قضايانا الوطنية الحاحا».



كما اعلنت الحكومة الاردنية عزمها على الحصول على كامل حصتها، وأكد مجلس النواب الاردني ان «مياه الاردن تعتبر حقا وطنيا مشروعا وليس هبة او منة تمنحها اسرائيل او تمنعها حين تشاء».

وفي هذه الاثناء بدأ الاردن ببناء سد جنوب البلاد حيث يشتد الجفاف في حين قامت اسرائيل بتخفيض المياه المخصصة لمزارعيها بمعدل 25 في المئة وتعتزم اجراء تخفيض اضافي يصل الى 40 في المئة.

ويشكل بناء السدود ثاني الحلول المطروحة عندما يكون ذلك ممكنا.

إلا أن هذا الخيار كان سببا أساسيا للتوتر بين تركيا من جهة والعراق وسورية من جهة ثانية بسبب المشاريع الضخمة لتوليد الكهرباء والري التي تنفذها تركيا في جنوب شرق الاناضول والتي تؤكد دمشق وبغداد أنها تحرمها من حصتها من المياه، وتؤدي الى وصول المياه ملوثة الى اراضيها.

لكن تركيا ترفض هذه الاتهامات وتصر على رفض التعامل مع دجلة والفرات كنهرين دوليين.

وفي مواجهة النقص أقام العراق اخيرا سدا- خزانا على دجلة شمال شرق بغداد بسعة 1,5 بليون متر مكعب.

ولم تلق الدعوات المتكررة التي توجهها المؤتمرات الدولية لايجاد ادارة مشتركة لمصادر المياه المشتركة كحل امثل لتفادي النزاعات صدى على مايبدو وتركيا خير دليل على ذلك فهي ترفض مثل هذا الحل لانه يعتبر المصادر المشتركة للمياه ملكية جماعية للدول الشاطئة للأنهار.

اما الحلول الباقية فتقوم على استخدام المياه الجوفية كما فعلت ليبيا عبر اقامة النهر الصناعي العظيم، لكن مثل هذه المشاريع مهددة لان الخزانات الجوفية غير متجددة.

ولكن ليبيا لجأت الى حل من هذا النوع بسبب ادراكها خطورة مشكلة المياه التي حذر الزعيم الليبي معمر القذافي مطلع مارس الجاري خلال زيارته للفيوم جنوب غرب مصر من انها ستشكل سببا للحروب المقبلة.



المصدر : البيان
التاريخ : ٢٤ / ٢ / ١٩٩٩
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وهنا يتم تشجيع الدول التي تعاني من مشكلات على تكثيف مشاريع تنقية المياه المستعملة لاعادة استخدامها في مختلف المجالات الى جانب تحلية مياه البحر وهي وسيلة تعتمد عليها دول الخليج وهناك مساع حاليا لتطوير هذه التقنية للتقليل من تكاليفها.

وتبلغ كلفة تحلية متر مكعب من المياه المالحة حاليا دولار واحد مما يجعل استخدامها متعذرا في الزراعة. وفي كل الاحوال يبدو ان اسرائيل اتجهت نحو هذا الخيار مع الاستعداد لطرح مناقصات لبناء مصانع لتحلية المياه.

اما مصر فتخوض مغامرة فريدة تتمثل في جر المياه الى الصحراء من خلال تنفيذ مشروع توشكى الذي يقوم على شق قناة بطول اجمالي يتجاوز 300 كيلو متر متفرعة من بحيرة ناصر خلف سد اسوان.

وتامل مصر من خلال المشروع العملاق الى زيادة مساحتها المزروعة الى 25 في المئة بدلا من 6 في المئة حاليا كما تنفذ مصر مشروعا آخر لجر مياه النيل الى شمال سيناء.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦/٣/١٩٩٩

النيل خارج الخصخصة ومشاكل ونزاعات الحياة طويلة الأمد

اتفاقيات المياه تخضع لمنطق الزواج العرفى.. والتراضى.. وموازين القوه

بيع المياه غير مقبول فى مصر.. والقطاع الخاص له الحق فى إدارة الشركات

ستظل المياه إحدى المشكلات التى تؤرق العالم شعوباً - وحكومات.. خاصة الدول التى تعانى الندرة وغياب العدالة فى التوزيع.. وفى الوقت الذى اتجهت فيه أنظار العالم إلى القطاع الخاص، لكى يقوم بدوره فى تنمية قطاع المياه، فإن هذا القطاع قد خذل العالم بقلة استثماراته وعدم اكتراثه.. وكما تشير الأرقام



المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٦ / ٣ / ١٩٩٩

فإن العالم بحاجة إلى تمويل يتراوح ما بين ٦٠٠ - ٨٠٠ مليار دولار للبقاء على الوضع الحالى للمياه كما هو.. على هامش الأزمة تطرح قضية خصخصة المياه فى مصر وعلى راسها «النيل».. وحول هذه القضية كان لـ«الشعب» ثلاثة لقاءات مع ثلاثة من المسئولين فى هذا القطاع، أولهم د. محمود ابو زيد - وزير الرى- وثانيهم د.على شادى - نائب رئيس المجلس العالمى للمياه - وأخيراً د. فاروق الباز - خبير المياه والفضاء بوكالة ناسا الأمريكية.

تحقيق: حسن القمحاوى
و ليلى عبد الحميد



يقول د. محمود أبو زيد - وزير الأشغال العامة والموارد المائية ورئيس المجلس العالمي للمياه - إنه إذا كان الهدف من الخصخصة اشتراك القطاع الخاص فهذا قائم بصفة مستمرة، اما إذا كان الهدف من تعبير خصخصة المياه ان تصبح سلعة تباع وتشترى فى الأسواق ويمكن لنا ان نتناولها كسلعة اقتصادية فهذا الوضع يختلف من منطقة إلى اخرى، والمعروف فى العالم العربى والمنطقة الإسلامية ومنطقتنا ان ذلك غير مقبول، بينما نجد المياه كسلعة اقتصادية موجودة فى كثير من دول العالم مثل امريكا وبعض دول أوروبا، ويضيف قائلا: إننا إذا نظرنا إلى الخصخصة بمعنى اشتراك القطاع الخاص فى إدارة وتشغيل الموارد المائية فهذا موجود بالفعل فى مصر والعالم كله، وهناك جزء من الشبكة العامة للمياه يديرها القطاع الخاص.

ويؤكد د. ابو زيد ان الأنهار والترع يجب ان تخضعا للدولة ولاينبغى ان تتطرق إليهما الخصخصة.

حرب المياه ليست واردة

وعن وجود مخاوف من نشوب حروب بسبب المياه، اعرب وزير الرى عن اعتقاده أن ذلك ليس وارداً لأسباب كثيرة، منها ان الموارد المائية موجودة فى العالم.. صحيح ان هناك أماكن بها زيادة فى المياه والبعض به نقص، لكن بمرور الوقت ستتجه الدول إلى توفير احتياجاتها المائية عن طريق التعاون وخصوصا فى احواض الأنهار المشتركة علاوة على التطور الكبير فى تكنولوجيا المياه وعملية التحلية التى تمكن من توافر المياه بكثرة.

ومن المعروف ان جزءا كبيراً من الشرق الأوسط يعتمد على المياه المحلاة، قد تكون هناك ظروف محدودة على نهر معين، وقد تكون هناك ظروف سياسية قد تؤدى إلى مشاكل والأرجح انها قد لا تصل إلى حروب.

ويشير د. ابو زيد إلى ان منطقة الشرق الأوسط من المناطق الحساسة جداً.. ومن المعروف ان الدول العربية تحصل على ٦٠٪ من المياه من خارج المنطقة العربية، وان الوضع بين إسرائيل وبعض الدول العربية أصبح فى صالح إسرائيل بالنسبة للمياه فى الفترة الماضية، وتغيرها يتوقف على عوامل كثيرة إنما تعديلها وتصحيحها وارد.. وليس معنى ذلك ان نتخلى عن كل المياه التى حصلنا عليها، بينما وارد أن يكون هناك تطور ومساعدات للاستفادة مما هو موجود.. فالحقوق العربية جزء كبير جداً منها مسلوب، فإذا نظرنا مثلا إلى المياه الجوفية فى غزة نجد ان إسرائيل حصلت على معظمها بالقوة، وكذلك فى الضفة الغربية وهذا النزاع يستمر لمدد طويلة، إنما هذا النزاع يجب الا يمنعنا من البحث عن الطرق والتكنولوجيات الحديثة التى تمكننا من توفير احتياجاتنا المائية المتزايدة.

اتفاقية إضافية لتنمية الموارد

وعن الاتفاقيات مع دول حوض النيل بهدف توفير احتياجاتنا المستقبلية للمياه يقول د. ابو زيد إن هناك اتفاقيات موجودة وجميع دول حوض النيل اتفقت على وجود اتفاقية إضافية جديدة تهدف إلى تنمية الموارد المائية، اما الحصص الحالية فلا مساس بها، فمصر لها ٥٥ ونصف مليار من المياه، وهذا حقها منذ مئات السنين ولا يوجد اى نزاع عليه، اما الاستفادة من اى موارد إضافية فهذا ممكن، ولتنظيم هذه الاستفادة على مستوى الحوض كله لابد من اتفاقية جديدة وبالفعل مندوبو الدول يجتمعون حاليا واللجنة الفنية الخاصة لوضع أسس التعاون المستقبل، ومن اهمها التوزيع العادل للاستفادة من الموارد الموجودة، وكذلك المساحة وعدد السكان وهى أسس عالمية، ولابد من عمل مشروع لايؤثر بالسلب على دول اخرى، وهذه الأسس قد وافقت عليها جميع دول العالم وهى موجودة.. المهم أن نضع هذه الأسس فى إطار اتفاقية تفصيلية موحدة تخدم منطقة معينة وهذا يستغرق وقتا طويلا.

٢٤ دولة تعانى من الندرة

الدكتور على شادى - رئيس الهيئة الدولية لشئون الصرف ونائب الرئيس للمجلس العالمى للمياه - يبدأ حديثه عن ازمة المياه، مشيراً إلى ان الشرق الأوسط والعالم اجمع يعانى من ندرة المياه منذ عام ١٩٥٠، حيث كانت هناك خمس دول فقط تعانى من الأزمة.. اما اليوم فهناك ٢٦ دولة منهم ٢٤ دولة فى منطقة الشرق الأوسط، وهى واحدة من المشاكل الأساسية على مستوى العالم.

ويشير إلى ان المشاكل الأخرى التى ارتبطت بأزمة المياه تتلخص فى التناقص المستمر فى التمويل لمشروعات المياه، حيث كان تمويل المياه ينبع من التمويل الحكومى والقطاع الخاص.. ولكن فى العشر سنوات الماضية تقلص



دور القطاع العام، ونتيجة الأزمات المالية التى حدثت فى العالم ونتيجة التغيرات السياسية الحكومية بهدف إصلاح الخلل فى الميزانية، فى ظل هذا الوضع كان من المنتظر أن يملأ القطاع الخاص الفراغ وتتم العملية بطريقة سهلة ومرنة، إلا أن هذا لم يحدث، ولذا كانت المحصلة النهائية أن هناك تناقصا فى التمويل على مستوى العالم.

ويشير د. على إلى أنه فى حالة ثبوت الوضع الحالى للمياه ولمدة عشر سنوات قادمة، فنحن بحاجة إلى تمويل يتراوح ما بين ٦٠٠ و ٨٠٠ مليار دولار للمحافظة على خدمات المياه على الوضع الحالى، وبلا شك يتضاعف المبلغ فى حالة زيادة عدد السكان.

ويؤكد د. على أنه لايوجد أكثر من ١٠٪ فقط من هذا المبلغ يتم توفيره من الهيئات الدولية، وبالتالى فإن ٩٠٪ يجب أن يتم توفيره عن طريق القطاع الخاص أو من القطاع العام بالاشتراك مع القطاع الخاص.

٢٠ عاماً حتى تتحقق الخصخصة

ويوضح أن مصر فى مجال المياه مازال يغلب عليها طابع القطاع العام، ولكى تتحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص تحتاج إلى فترة زمنية تستغرق من ٢٠ - ٤٠ عاماً.

وعن الاتفاقيات التى تنشأ بين دول حوض النيل فى إطار تنمية الموارد المائية يؤكد الدكتور على أن الاتفاقيات ليست الأساس الذى يتبعه المجلس العالمى للمياه، ولكنه يسير على أساس التفاهم، ويشبه التفاهم بأنه جواز عرفى وليس جوازاً تعاقدياً، وأن ٩٠٪ من العالم يتعامل بنظام الجواز العرفى، وبالطبع فإن هناك فرقاً بين التعاقد والتفاهم.

ويؤكد د. على أن خصخصة المياه آتية لا محالة ولكنها تتوقف على كيفية نمو الاقتصاد القومى الذى يخلق المناخ المناسب للقطاع الخاص.. وعلى العموم فدائماً هناك تخوف من الخصخصة، لأن هناك حقوقاً تم اكتسابها خاصة بالنسبة لمحدودى الدخل.

وعن خريطة المياه فى العالم العربى يقول نائب رئيس المجلس العالمى للمياه إنها تنقسم إلى أجزاء حسب النواحى المناخية، فالخليج والسعودية منطقة صحراوية لايوجد بها مياه، إنما لديها ثروات أخرى.. فالسكان تنمو نمواً غير طبيعى، لأن لديهم عمالة أجنبية كبيرة وهذا يعتبر نمواً سكانياً ويحتاج إلى مياه واحتياجه للمياه يمثل نسبة كبيرة، لكن لأن البلاد لديها ثروات أخرى كالبترول فهى تستطيع أن تشترى المياه وتستورد جميع السلع الغذائية.

وأنا أتوقع أن هذه الثروات سوف تتلاشى مستقبلا ومن ثم ستظهر أزمة المياه بشدة، أما العراق وسوريا ولبنان فمن الممكن أن يوجد لديهم نقص فى المياه عندما توجد لديهم مشاكل سياسية مثل تركيا والعراق وسوريا، وكذلك إسرائيل وفلسطين والأردن. وعلى العموم فإن الصورة العامة للمنطقة هى فقر فى المياه.

أفريقيا وآسيا تنضمان إلى الفقر

ويتوقع د. على أن تنضم دول أفريقيا وآسيا إلى منطقة الشرق الأوسط عام ٢٠٥٠، وبالتالى فإن الاحتياج إلى المياه سيكون فى حالة ازدياد نتيجة زيادة عدد السكان، ويشير إلى أن المياه لم تتغير، بينما زاد عدد السكان، وبالتالى سيقل نصيب الفرد من المياه، فنجد فى مصر - على سبيل المثال - نصيب الفرد يتراوح ما بين ٨٠٠ - ٩٠٠ م٣ فى السنة، أما فى الضفة الغربية فيصل نصيب الفرد إلى ٢٥٠ م٣ وغزة ١٥٠ م٣ فقط.

وللخروج من هذه الأزمة - كما يقول د. على - فإنه لابد من وضع خطة مشتركة بين جميع الدول، تنبع من اقتناع كامل على جميع المستويات سواء من الحكومات أو الأجهزة الشعبية أو القطاع الخاص للتوعية وعمل مشروعات تخدم القضية وتقضى على الفواقد فى المياه، خاصة أن الجميع يمثلون أوركسترا، وكل واحد منهم له دور مهم بشرط أن يكون هناك تنسيق وتوزيع فى الأدوار.

وعن الصراعات السياسية وتأثيرها على المياه يؤكد د. على أنه لايتوقع نشوب حرب بسبب المياه، ولكن قد تكون هناك مشاكل أخرى، وقد تظهر المياه كمشكلة أساسية.

وعن المجلس العالمى للمياه ودوره فى حل أزمة المياه يشير د. على إلى أن المجلس يتم تشكيله بالاختيار وقراراته غير ملزمة للدول، ويوجد به ١٨٠ مؤسسة كالبنك الدولى واليونيسكو والجمعيات الأهلية والمراكز العلمية والمؤسسات الدولية والعضوية مفتوحة، ويتم من خلال المجلس عرض المشاكل التى تواجهنا ويتم التفاهم حول الحلول لكى تخرج فى النهاية برؤية كاملة يمكن تنفيذها.



٧ قضايا أساسية

وأشار إلى أن المجلس يتبنى ٧ قضايا مهمة، منها ندرة المياه وعدم توزيعها التوزيع العادل على كل سكان العالم، فربع سكان العالم لايشرب مياها نقية وأن نصف السكان محرومون من الصرف الصحي، وهذا يتطلب ضرورة توحيد الإدارات بحيث تكون هناك إدارة موحدة لديها رؤية واضحة وخطط لعدالة التوزيع وحل للمشاكل، خاصة المشاكل التي تحدث بين المستهلكين والموزعين ويضيف أن لدينا خطة ستنتهي منها في مارس من العام القادم، وبها نكون قد وصلنا إلى رؤية واحدة للقرن «٢١» القادم وهي خطة تشمل إطارات رئيسية: الأول استخدامات المياه المختلفة في الغذاء، وتمثل من ٧٠٪ - ٨٠٪.

أما الاستخدام الثاني فهو مياه الشرب والصرف الصحي، وكيف يمكن التوفير فيها وهل سيتم استخدام المياه في المراحيض في المراحل المقبلة أم لا؟ خاصة أن أكبر استخدام للمياه يحدث في الحمامات وتتراوح نسبتها من ٤٠٪ إلى ٥٠٪ وقد تزيد وتفوق الاستهلاك الطبيعي، وثالثاً: هناك نسبة من ٥٪، إلى ١٠٪ تستخدم للنباتات والحيوانات والجزء الأخير يستخدم في الاستخدامات الاقتصادية وهي تشكل من ٥٪ إلى ٦٪.

مشكلة القرن القادم

ويرى الدكتور فاروق الباز - خبير الفضاء الدولي بوكالة ناسا الأمريكية - أنه لابد من احترام المياه والتعامل معها بشكل جديد، لأنها ستمثل إحدى مشكلات القرن القادم، ولذلك فإن التعرف على مصادر المياه مهم للغاية في السنوات القادمة.

ويؤكد أن المياه لن تكون سببا في نشوب الحروب، ولكن من وجهة نظر د. فاروق ستكون سببا للتعاون الأكثر بين الدول.

ويقول إن النيل - كجزء من المياه السطحية - هو مصدر من مصادر المياه الجوفية، لأن مياه النيل تتسرب في الصخور والشقوق والتسرب غالبا ينتج عنه حجز جزء كبير من المياه في الصخور على شكل مياه جوفية.. وحينما نتكلم عن النيل وحوض وادي النيل فإننا نتحدث عن الاثنين معا، ومعنى ذلك أن المياه الجوفية تشكل جزءا أو عنصرا أساسيا من عناصر الثروة المائية للنيل.

وعن مياه البحر الأعظم يقول د. فاروق إن رمال البحر الأعظم تتحرك فيه إلى الجنوب والجنوب الغربي في توشكى والمياه الجوفية وحكاية أن تستمر أم لا، فالاستمرار وارد حتى لو شحت المياه في بحيرة ناصر، وأنا عارف إنها ستشح، لأن هناك سنوات تزيد وسنوات أخرى تشح فيها المياه السطحية ويقل منسوب المياه فيها ببحيرة ناصر وتستخدم المياه الجوفية وما أكثرها في المنطقة، وبحيرة ناصر مازالت تتسرب منها المياه في الشقوق وتغذى الأرض التي حولها من الناحيتين.



المصدر : الكويتي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٨/٢/١٩٩٩

فى معادلة الحياة أو الموت:

النيل أصبح طرفا .. وليس ترفا !

احتفنت القاهرة مؤتمر النيل ٢٠٠٢ فى الفترة من ١٦ إلى ٢٢ مارس الحال بمناسبة يوم المياه العالمى، وهو السابع لدول حوض النيل وقد ضم أكثر من ٤٠٠ خبير يمثلون الدول الأفريقية والمنظمات والهيئات الدولية . ناقشوا خلاله مشكلة المياه والتحديات التى تواجه العالم فى القرن القادم باعتبار أن نقطة المياه لم تعد ترفا فى معادلة التنمية والانفجار السكانى..

تحقيق

محيى عبد الغنى

وعن فعاليات المؤتمر يقول د . محمود أبو زيد وزير الأشغال والموارد المائية: إن دول الحوض العشر تقدمت بتقارير عن أنشطة المياه والمشروعات المقترحة، وهناك دراسات عن تنقية الموارد المائية فى منطقتى البحيرات الاستوائية والنيل الأزرق. وهناك رؤية مشتركة لأفريقيا تجاه المشاكل العالمية للمياه وحلولها. وأوضح الوزير أن دول الحوض سوف تستفيد من خبرة مصر فى التعامل مع المياه السطحية أو الجوفية أو فى إعادة استخدام المياه وترشيدها .. أشار إلى أن الطاقات الموجودة فى القارة تكفى من ناحية الأراضى والمياه لسد الاحتياجات الغذائية حتى عام ٢٠٢٥. وأوضح الوزير أن المؤتمر أوصى بإنشاء سوق إفريقية مشتركة وبضرورة توفير مياه الشرب لسكان القارة والنهوض بمشروعات الصرف الصحى وتوفير الكهرباء وإعداد الكوادر الفنية.

وأكد د . أبو زيد مجددا على أهمية التعاون على مستوى الأحواض الفرعية بين مصر والسودان وأثيوبيا، وأن المستقبل آمن بخصوص المياه فى هذه الدول مائة فى المائة، واستبعد الوزير نشوب حرب بين دول حوض النيل مؤكدا أن المياه تكفى جميع دول الحوض إذا تم استخدامها بكفاءة علمية .

وبالنسبة لقناة جونجلى بالسودان، فقد تم الانتهاء من ٧٠٪ من المشروع الذى سوف يوفر ٤ مليارات متر مكعب سنويا مناصفة بين مصر والسودان.

وأشاد رئيس الوفد الأثيوبى بالدور الذى لعبه د . أبو زيد فى توطيد العلاقات بين مصر وأثيوبيا فى مجال المياه، وتوقع أن تشهد العلاقات بين البلدين تقدما ملموسا فى كافة المجالات.

● د. محمود ابو زيد

● د.أحمد آدم



● د. فاروق الباز

ومن جانبه أكد د . أحمد آدم وكيل وزارة الرى بالسودان على التعاون النموذجى بين السودان ومصر ، موضحا أن اتفاقية ١٩٥٩ هى الاتفاقية الوحيدة بين دول حوض النيل، وأن هناك اجتماعات متصلة ترعى هذه الاتفاقية، وتقوم الدولتان بدراسات مشتركة لحماية المجرى المائى فى الدولتين، ولزيادة الإيراد.

أما العالم المصرى د . فاروق الباز فقد أشار إلى أن المياه سوف تحتل إحدى مشكلات القرن القادم بسبب ندرتها. وأن المؤتمر هو إحدى بشائر الخير للتعاون بين دول الحوض العشر، وبالنسبة لتوشكى قال الباز: هناك ٣٠٠ ألف فدان صالحة للزراعة والدراسات تؤكد وجود ٥٠٠ ألف فدان.. وهذا يعنى أن هناك كفاية من الأراضى الزراعية لصالح التعداد السكانى المتزايد، وأن أية حضارة تقوم على إنتاج ما يكفى من الغذاء، وأشار إلى أن المياه الجوفية كافية، وهى موجودة من ٥آلاف سنة.

وفى نفس السياق أشار د . على شادى نائب رئيس المجلس العالمى للمياه إلى أن المشاكل الدولية للمياه لا تختلف عن المشاكل الإقليمية أو المحلية، وأجمل الأسباب فى ندرة المياه فى المناطق الجافة مما يقلل من نصيب الفرد، وتدهور نوعية المياه نتيجة للتلوث، ونقص التوعية على مستوى مستخدمى القرار والمواطن العادى، ومشاكل الاختلاف على استخدامات البيئة فكلما قلت المياه يزداد التكالب عليها مما قد يؤدى إلى حروب، بالإضافة إلى تناقص التمويل حيث إن معظم مشروعات المياه تتم من الموازنة العامة للحكومات منذ ١٥ سنة، وأنها تقل مع الخصخصة.

وأشار إلى أن رُبع سكان العالم يشربون مياها غير نقية وعددهم ١٫٢ مليار شخص، ونصف سكان العالم ليس لديهم مجارى وصرف صحى، وأن عدد السكان سوف يبلغ من ٨ إلى ١٢ مليار نسمة عام ٢٠٥٠ مما يعنى أن المشكلة خطيرة الأمر الذى يحتاج إلى نظام جديد، ورؤية جديدة لاستخدامات المياه فى الشرب وكافة الأنشطة الحياتية، كما يحتاج الأمر إلى آليات جديدة للمؤسسات الوطنية والدولية فى النواحى القانونية التى تحكم إدارة المياه.

وتطمئننا د . فاطمة عبد الرحمن رئيس معهد بحوث المياه الجوفية إلى أن المياه الجوفية يمكن أن تسد الفجوة الغذائية فى مصر، وأشارت إلى دراسات على مستوى مصر والسودان وليبيا، كما أن هناك الشبكة العربية لحماية المياه الجوفية والتى يدعمها اليونسكو (٢٢ دولة عربية) وأشارت إلى أن مصر تعقد الاتفاقيات وتساعد دول الحوض فى المشروعات والبحوث الخاصة بالمياه، وعلى سبيل المثال فإن مصر تساعد كينيا فى حفر ١٠٠ بئر للحفاظ على المياه الجوفية بتكلفة مصرية، ونادت بتغيير أنماط التنمية والتعامل مع المياه كسلعة اقتصادية، بدخول المستثمرين فى إنتاج المياه.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/٤/١٩٩٩

وزير الموارد المائية اللبناني سليمان طرابلسي يدق ناقوس الخطر :

المطلوب الاقتصاد في المياه او سنواجه مصيرا خطيرا

■ البلاوي : موارد المياه « باتت محدودة ولا بد من خطة ترشيدية

بيروت - من عمر البردان :

■ في مناسبة اليوم العالمي للمياه نظمت اللجنة الوطنية للهيدرولوجيا التابعة للمجلس الوطني للبحوث العلمية ندوة عن اهمية المياه في عالمنا المعاصر شارك فيها نخبة من اهل الاختصاص.

والدكتور سليم مقصود رئيس اللجنة الوطنية للهيدرولوجيا اكد ان هدف اللجنة الاسهام في البرامج الدولية المتعلقة بالمياه، وخاصة البرنامج العالمي للهيدرولوجيا التابع لمنظمة الاونيسكو وحصر اهتمامها بالنواحي العلمية والتكنولوجية، ولقد ساهمت اللجنة في حضور اجتماعات عدة عقدت في باريس وفي المغرب ولاتزال تحاول اقناع الدوائر المختصة بتبني التوصيات المختلفة التي حضرتهاوالتي تمكن لبنان من المشاركة الفعلية في البرنامج الدولي المقرر للفترة 1996 - 2001 والمساهمة بالتحضير لبرنامج الفترة 2002 - 2007 الذي ساهم فيه حوالي 12 دولة.

وزير الموارد المائية والكهربائية والنفط القاضي سليمان طرابلسي شدد في مداخلته على ضرورة الاقتصاد في استعمال المياه وبتعبير متداول ترشيد انفاقه، واشار الى محدودية الكميات المتوافرة من المياه، وارتفاع مستوى المعيشة المقترن دائما بازدياد الطلب على المياه، وتبين ان الطلب قد ازداد بنسبة ستة اضعاف من اول هذا القرن الى نهايته في حين ان النمو السكاني لم يتجاوز في هذه الحقبة ذاتها نسبة الثلاثة اضعاف، الامر الذي حمل بعض المعلقين على القول بأن الحروب المقبلة ستكون حروب مياه.

وان التوازن المائي في لبنان يحتاج الى عناية بالغة الدقة تتمثل بتنمية الجهاز البشري الذي يرعاه وتطوير الوسائل التقنية المتقدمة وتشريع الانظمة المتطورة المتعلقة بادارته واستثماره.

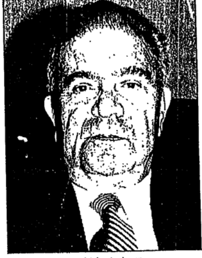
الامين العام التنفيذي لمنظمة «الاسكوا» الدكتور حازم الببلاوي اكد في مداخلته ان موارد المياه العذبة في كوكبنا محددة في معدلاتها وان توزيعها الجغرافي على وجه البسيطة لا يواجه الطلب عليها ما يؤدي الى اختلالات في معدلات الموارد والسكان لكثير من الدول والمناطق في العالم، وان ارتفاع عدد السكان ادى الى عجوزات مزمنة في موازنات الموارد والسكان. فالقاعدة الزراعية من مياه وارض في شتى بلدان منطقة الاسكوا اصبح محدودا وزيادة الرقعة الزراعية محددة بكميات المياه



المصدر : السياسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ / ٤ / ١٩٩٩



■ سليمان طرابلسي ■

المتوفرة واولويات استعمالاتها ولا تنفرد بلد في المنطقة عن بلد آخر باختلال الموارد والسكان، واذ تعاني بلدان منطقة الاسكوا في مجملها من اختلالات متماثلة وبما يزيد الامر سوء أن كثير من بلدان الاسكوا تستورد جميع احتياجاتها من الطاقة، وهذا يترتب عليه اعباء ثقيلة في تشغيل مشروعات المياه وايصالها لاماكن استعمالها، ومع ان معظم دول الجزيرة العربية تشترك في افتقارها للمياه الا انها قادرة على توفير مياه عذبة بتوظيف الطاقة التي هي غنية بمواردها لتحلية مياه البحر.

وبالرغم من ارتفاع التكلفة.

وحتى الآن ورغم كل ما تم انجازه على هذا الصعيد فان هناك حاجة متزايدة لبذل جهود مكثفة للمحافظة على الموارد المائية، فهناك لا يزال.

خطورة مستمرة لوضع المياه في المنطقة مع بدايات القرن الثالث في بلدان الاسكوا.

ندرة للمياه، تزايد للتلوث وتفاوت في توزيع المياه، توزيع غير مناسب للمياه على مختلف القطاعات في الكثير من بلدان المنطقة، فالزراعة تستهلك من 70 - 80 في المئة من الموارد المائية المتاحة، ومع وجود اطار مؤسسي وتنظيمي فهو مجزأ ومتداخل الوظائف وبحاجة للتنسيق في بعض بلدان منطقة الاسكوا. عدم وجود مخططات استراتيجية رئيسية وشاملة للمياه وسياسات وطنية خاصة بالمياه في معظم بلدان الاسكوا. التشريعات المائية غير ملائمة والملائم منها بحاجة الى تفعيل. الحاجة ضرورية الى التمييز بصورة واضحة بين وظائف تقييم الموارد المائية وتخطيطها وادارتها من جهة وبين تنميتها بالفعل واستخدامها الرشيد من جهة اخرى وجود قواعد بيانات غير كافية في عدد من بلدان المنطقة وجود قيود مالية لدعم مشروعات الادارة المائية المتكاملة للمياه. هناك حاجة لتدريب كوادر الموظفين على التقنيات الحديثة لايجاد الادارة المائية القادرة على رفع اداء قطاع المياه كما في الدول المتقدمة وبمسار يحافظ عليها كما ونوعا.

وحدد الدكتور البيلاوي الاستحقاقات المطلوبة من الدول الاعضاء في «الاسكوا» على الشكل التالي:

توجيه الجهود نحو التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق الادارة المتكاملة للمياه، مع مراعاة الترابط القائم بين الموارد المائية والقضايا البيئية.

تنشيط اعداد أو تحديث خطط وطنية رئيسية للمياه والتاكيد على اتباع نهج متكامل في تنمية الموارد المائية وادارتها.

اجراء تقييمات منهجية وشاملة للموارد المائية حيث ان هذه التقييمات ستوفر المعلومات الاساسية اللازمة لخطط واستراتيجية المياه الحالية والمقبلة.

استطلاع كل الطرق الممكنة لتنمية الموارد المائية المشتركة بواسطة اتفاقات واضحة ومحددة في مجال المياه.

وضع وتطبيق معايير خاصة بنوعية المياه وامداداتها لحماية الصحة العامة وحفظ النظم الايكولوجية.

تكثيف الجهود لاطلاع مقرري السياسة والجمهور عامة على خطورة الوضع في قطاع المياه الناشئة عن عدم كفاءة استخدام المياه وتدهور المياه كما ونوعا.

النهوض ببرامج بناء القدرات في مجال الموارد المائية وتدعيم الاطار المؤسسي ذي الصلة لتوفير التدريب الملائم للموظفين على جميع المستويات.

تحسين ادارة الطلب على المياه بما في ذلك توزيع المياه على مختلف القطاعات، ورسم السياسات المائية في اطارات اقتصادية وفنية.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤/٤/١٩٩٨

سوريا تستبعد وقوع حروب بسبب المياه وإسرائيل تتراجع عن خفض حصة الأردن

دمشق - من عاطف صقر - عمان وكالات الانباء: استبعدت سوريا وقوع حروب بسبب المياه بين الدول العربية او بينها وبعض الدول المجاورة، حيث تنبع معظم المياه السطحية الجارية بالدول العربية من دول مجاورة. واعلن المهندس عبد الرحمن مدني وزير الري السوري أن طرح قضايا المياه بشكل عقلاني وحصول العرب على حقوقهم المائية واستخدام التكنولوجيا المتطورة يمكن ان يواجه العجز المائي الناجم عن تزايد استخدام المياه في الدول العربية. وفي الوقت نفسه، وصف الوزير السوري مايقال عن أن هناك مشكلة مائية أساسية بشأن علاقة إسرائيل والدول المجاورة بانه كلام لامعنى له. واكد أن إسرائيل ليس لها حق في المياه العربية التي تنهبها من جنوب لبنان او الجولان السوري أو الضفة الغربية. واشار إلى ان الحقوق المائية معروفة في نهري دجلة والفرات، وانه مع وجود تضامن وتفاهم عربي لن تحدث مشاكل ولن تكون هناك حرب في المستقبل. وطالب العرب بالانتباه بشكل جيد لمشكلة المياه والعمل من اجل استرداد الحقوق العربية وقال في افتتاح الندوة الاقليمية لدول ادارة الموارد المائية بدمشق أمس إن الملايين من سكان الدول العربية مهددون بالجوع والعطش نتيجة البيئة الجافة وشبه الجافة في بعض المناطق العربية، مما يتطلب اتخاذ تدابير قطرية وقومية وانتهاج سياسات تحد من مشكلة المياه. واشار إلى انشاء سوريا ١٥٨ سدا كبيرا أو متوسطاً او صغيراً للمساهمة في مواجهة العجز المائي. وفي الوقت نفسه، قال مصدر بالوفد العراقي المشارك بالندوة إن الوفد سيطرح الحقوق التاريخية للعراق في نهري دجلة والفرات، وان التضامن العربي ضروري ليحصل العراق على حقوقه كاملة من تركيا التي تحاول تجاوز هذه الحقوق. واعرب عن امله أن يكون هناك تنسيق تركي مع العراق وسوريا في مواجهة اثار السدود والمشاريع التركية الضخمة على نهري دجلة والفرات، لانها تؤثر على كمية ونوعية المياه الواردة للبلدين. من جهة أخرى ذكر امين عام سلطة وادي الاردن الدكتور دريد محاسنة ان هناك



المصدر : الاهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤/٤/١٩٩٩

مؤشرات ايجابية ظهرت خلال اللقاءات الاخيرة بين الجانبين الاردنى والاسرائيلى تدعو للتفاؤل بتراجع اسرائيل عن موقفها بتخفيض حصة الاردن من المياه التى نصت عليها معاهدة السلام الموقعة بين البلدين.

وقالت صحيفة العرب اليوم اليومية ان الحكومة الاردنية ستعلن غداً الاثنين خطة طوارىء لمواجهة الازمة المائية المتوقعة فى الصيف المقبل من جراء حالة الجفاف وشح الامطار فى الموسم الحالى. واشارت أمس الى الاجراءات التى اتخذتها السلطات الاردنية بشأن الطوارىء المائية الاردنية والتى تتضمن ترشيدا لاستهلاك المياه فى الزراعة ومنع بعض الزراعات الموسمية وفتح ابار جديدة واعادة تشغيل مصادر مائية مغلقة بعد معالجة اسباب تلوثها مع العمل على ترشيد المياه فى المنازل.



في ضوء أزمة المياه مع اسرائيل واستمرار المفاوضات في شأنها

دراسة توضح ان الأردن بلد فقير مائيا ونصيب الفرد فيه 230 متراً مكعباً سنويا

عمان - «السياسة»:

■ اوصت دراسة متكاملة عن واقع المياه في الاردن على ضرورة استغلال المياه الجوفية والبدء في نقل مياه الديسي وبناء السدود عند منافذ الاودية وتجميعها في الحفائر الصحراوية، واستكمال شبكات الصرف الصحي في مختلف مناطق المملكة اضافة الى استبدال شبكات المياه المنزلية والري في الاغوار لتقليل الفائض منها.

وبينت الدراسة التي اعدها الدكتور اسامة نصير من جامعة العلوم والتكنولوجيا الى انه لاتوجد في الاردن انهار كبيرة او خزانات جوفية كافية يمكن الاعتماد عليها وان الامطار هي المصدر الاساسي للمياه في الاردن حيث تتراوح مابين 50 ملم في الصحراء الشرقية الى 600 ملم فوق مرتفعات عجلون وان الاردن يعتبر من الدول الفقيرة مائيا حيث تتجاوز احتياجات كميات المياه المتاحة من المصادر وهذا مايسمى باختلال معادلة التوازن بين الطلب والمتاح من مصادر المياه.

وبينت أن عوامل زيادة الطلب على المياه تعود الى تزايد عدد السكان اذ يعتبر معدل الزيادة في الاردن (3,6 في المئة) سنويا فضلا عن الهجرات القسرية والتي تسبب زيادة مفاجئة في اعداد السكان واختلال التقديرات المستقبلية لاحتياجات المياه وكذلك التمدن وارتفاع مستوى المعيشة والانتشار والتوسع العمراني والتطور والتنمية وتنامي القدرات التكنولوجية والادارة المائية حيث ان هناك عمليات فاقد كبيرة عن طريق التسرب من الشبكات والسرقات والري الجائر للمحاصيل.



واكدت الدراسة ان مصادر المياه تعتمد على الامطار التي تهطل خلال فصل الشتاء مابين مارس وابريل وتختلف كمياتها من شهر لاخر ومن سنة لاخرى ويبلغ المعدل السنوي لها 7200 مليون متر مكعب والمعدل السنوي في سنين الجفاف 6000 مليون متر مكعب والمعدل السنوي في السنين الرطبة 12000 مليون متر مكعب وانه يتبخر مايزيد عن 85 في المئة من كميات الامطار السنوية بعد هطولها والباقي ينساب على شكل فيضانات وسيول وكميات تخترق التربة والصخور لتغذية الينابيع واحواض المياه الجوفية ويتضح من الارقام السابقة ان المساحة التي تزيد نسبة الامطار فيها عن 300 ملم سنة لاتزيد عن 3 في المئة من مساحة المملكة وهي المساحة التي تتضمن مناطق الرعي والاراضي التي تعتمد زراعتها على الامطار وبخلاف ذلك فان 97 في المئة من مساحة الاردن هي اراض جافة رغم خصوبتها لعدم توفر مياه الامطار اللازمة لنمو النبات عليها الا في حالات من العواصف الرعدية قليلة الحدوث والتي تساعد على نمو نباتات الرعي وخصوصا في مجاري الاودية وبشكل عام تمتاز المناطق الشمالية الغربية والمناطق الغربية المرتفعة بمعدلات هطول غزيرة تقل كلما اتجهنا جنوبا وشرقا.

واوضحت الدراسة ان مصادر المياه تشمل المياه الجوفية المتجددة وهي المياه التي تصل الى الطبقات المائية من مياه الامطار عبر الشقوق والفراغات المتواجدة في الصخور الحاملة للماء وهي تعتمد بشكل رئيسي على كميات الامطار الساقطة سنويا على مناطق التغذية لتلك الطبقات المائية وقد تفاوتت تقديرات المياه الجوفية المتجددة في الاردن عند مختلف الباحثين والدارسين حيث تبين أن المياه الجوفية الممكن استخراجها ضمن الحد الادنى الآمن تزيد عن 275 مليون متر مكعب والتي تشكل المعدل السنوي للتغذية المباشرة من مياه الامطار والمياه الجوفية غير المتجددة.

وتعرف هذه المياه بانها تلك المياه التي تجمعت في الطبقات الحاملة للماء عبر فترات طويلة من الزمن حيث ساد مناخ رطب وامطار غزيرة ثم ساد مناخ جاف توقفت التغذية بعدها وتعتمد كميات المياه المخزونة على سمك ومعامل التخزين للطبقات الحاملة لها وكذلك على الامتداد الافقي لها وتتواجد هذه المياه في احواض المناطق الجنوبية والشرقية للمملكة ويراعى في استخراج هذه المياه لنوعية وقرب الطبقات الحاملة للماء من سطح الارض وان هناك حوضين رئيسيين في المملكة لهذه المياه ثم



المصدر : الصباح

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٤/١٩٩٩

التعرف عليهما اثناء عمليات الحفر الاستكشافي هما حوض الديسي وحوض الجفر.

وحوض الديسي يتكون من الطبقات الرملية والحجر الرملي الصخري ويتخللها طبقات من المارل ويمتد هذا الخزان داخل اراضي المملكة العربية السعودية وقدرت احدث الدراسات الي اجريت على هذا الحوض المائي باستخدام النماذج الرياضية انه يمكن استخراج ما مقداره 125 مليون متر مكعب سنويا ولمدة مئة عام كما دلت اعمال المراقبة لنوعية المياه في هذا الخزان ان ملوحة المياه بحدود 300 جزء بالمليون والمصدر الثاني للمياه غير المتجدد هو المياه الجوفية المخزونة في طبقات عجلون والبلقاء والثانية في حوض الجفر والمقدرة بنحو 18 مليون مترا مكعبا ولمدة 50 عاما وان هناك نحو 143مليون متر مكعب مياها غير متجددة متاحة للاستثمار في الاردن وان مجموع المياه الجوفية المتاحة المتجددة وغير المتجددة 418 مليون متر مكعب سنويا، وان الضخ من المياه الجوفية المتجددة يفوق بكثير الاستخراج الامن واما المياه الجوفية غير المتجددة فلم تستغل بكامل طاقتها وان المياه الجوفية في الاردن تتوزع على 12 حوضا مائيا اعتمادا على خطوط التقسيم المائية ومناطق التغذية والتراكيب الجيولوجية.

كما اشارت الى ان من مصادر المياه السطحية والتي تجري نتيجة هطول الامطار خلال فصل الشتاء على شكل انهار صغيرة وينابيع وسيول بعضها دائم الجريان والاخر موسمي بالاضافة الى مياه الفيضانات والتي وضعت الخطط ومنذ الستينات حسب الحاجة لانشاء السدود لتخزينها شتاء واستغلالها في المواسم غير الماطرة وتتكون مصادر المياه السطحية من خمسة عشرة حوضا تختلف كميات مياهها حسب مواسم الامطار والتي هي جيدة في السنين الرطبة وتنقص عن المعدل خلال السنين الجافة وتتلخص معدلات المياه السطحية السنوية بـ360 مليون متر مكعب كجريان سطحي و(330) مليون متر مكعب فيضانات.

واكدت الدراسة انه ونظراً للحاجة الماسة للمياه في الاردن فقد تم انشاء مجموعة من السدود القائمة في وادي الاردن وتبلغ السعة التخزينية لها (176) مليون متر مكعب والسدود القائمة في المناطق المرتفعة والصحراوية وتبلغ السعة التخزينية لها (29) مليون متر مكعب والسدود الجاهزة للتنفيذ وسعتها التخزينية (35) مليون متر مكعب وسدود قيد الدراسة والتصميم وسعتها التخزينية (8) مليون متر مكعب والحفائر الصحراوية وتبلغ السعة التخزينية لها (182) الف متر مكعب.

وبينت ان من المصادر المائية غير التقليدية المياه العادمة والتي تعتبر من اهم المصادر المائية غير



التقليدية والتي يمكن ان تلعب دوراً مهماً في مشاريع الري في المستقبل وذلك بعد معالجتها في محطات التنقية المنتشرة في جميع انحاء المملكة والبالغ عددها (14) محطة صرف صحي لتخدم المدن الرئيسية في جميع محافظات المملكة وان معظم المياه المتدفقة من محطات تنقية المياه العادمة لا يتم استعمالها مباشرة لاغراض الري الا على نطاق محدود في سقاية الاشجار الحرجية المزروعة حول محطة الخربة السمراء وتقوم سلطة المياه حاليا بالتعاون مع الجهات المعنية بدراسة امكانية استخدام مياه محطات التنقية في اماكن وجودها باستثناء محطة تنقية الخربة السمراء التي تنساب الى سد الملك طلال حيث تختلط بحيرة السد في المياه التي ترفدها من جهات اخرى علماً بأن مياه هذا السد تستغل للري في منطقة وادي الاردن وان المياه الجوفية المالحة تعتبر من المصادر غير التقليدية التي يتم دراستها لتحديد مواقعها وكمياتها ونوعيتها ومعرفة الجدوى الاقتصادية لتحليتها واعتبارها مصدراً جديداً لمياه الشرب والري.

وبينت الدراسة ان المياه في الاردن تستعمل للاغراض المنزلية والصناعة والري وان نصيب الفرد من كامل الثروة المائية في الاردن لا يزيد على (230) متراً مكعباً في السنة مما يؤكد ان الاردن فقير في مصادره المائية خصوصا وان المراجع الدولية تصنف الدول التي يقل فيها نصيب الفرد عن (1000) متر مكعب في السنة للأغراض المنزلية والتنمية دولاً فقيرة في المياه كما ان الاردن لا يستطيع ان يوفر مصادر مياه جديدة بسبب ارتفاع كلفتها وعدم توفر الاموال اللازمة لذلك من موارده الذاتية وان نصيب الفرد للاغراض المنزلية لا يزيد عن (50) متراً مكعباً في السنة وهو دون الحد الذي توصي به منظمة الصحة العالمية للاغراض الضرورية ولمستويات صحية واجتماعية مقبولة كما ينخفض هذا المعدل عن اي معدلات في الدول المجاورة باستثناء الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة وانه بسبب محدودية مصادر المياه فان المياه المخصصة للري مقننة وزراعة المحاصيل الموسمية تزيد نسبتها في الانماط الزراعية.

ويتعذر التوسع في زراعة الموز والحمضيات والاعلاف بسبب احتياجاتها المائية العالية حيث لا تزيد



المصدر : الـــرايـــة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٩/٤/٦

مساحتها على (6300) هكتار للحمضيات و(1200) هكتار للموز وان اعلى نسبة من المياه مخصصة هي للري والاردن في ذلك ينطبق عليه ما ينطبق على دول العالم الثالث والتي تستغل ما يزيد على 70 في المئة من ثروتها المائية في الزراعة المروية في حين لا تزيد نسبة المياه المخصصة للري في الدول الصناعية الغنية على 40 في المئة وتصل مياه الصناعة الى 47 في المئة من مجمل الثروة المائية اضافة الى استنزاف مصادر المياه الجوفية المتجددة بسبب الضخ الجائر والذي يزيد عن معدلات التغذية في بعض الاحواض وتطوير مصادر المياه في وادي الاردن يتم ضمن خطة التنمية المتكاملة والتي بدات بتنفيذها في منتصف السبعينات وتعتبر من الخطط الرائدة في المنطقة.

ووضعت الدراسة الحلول اللازمة لمشكلة المياه في الاردن والتي تشمل الحلول المؤقتة التي تتمثل في الاستمرار في استغلال الاحواض الجوفية وتطوير القائم منها والتبقي وترشيد الاستهلاك في مختلف القطاعات واعادة تأهيل شبكات المياه وبث التوعية اللازمة.

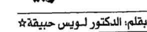
وأشارت ان من الحلول الدائمة تنظيم استهلاكات القطاعات المختلفة ووضع الاولويات وتقليل الفاقد بتنفيذ المشاريع اللازمة للمياه المنزلية والري ونقل مياه الديسي والمضي في تنفيذ مشروع السدود التكاملية واستغلال المياه المسترجعة وتحلية المياه المالحة والتغذية الاصطناعية من خلال حفر الابار العميقة ووضع خطط استثمارية للمياه بهدف تحسين ادارة ونوعية المياه العادمة والتوسع في خدمات الصرف الصحي وزيادة حصة الفرد من 57 الى 61 متراً مكعباً واستبدال شبكات مياه الشرب وتحسين ادارة المياه المنزلية واعطاء دور للقطاع الخاص وديمومة الزراعة المروية في وادي الاردن من خلال تحسين نوعية المياه ورفع كفاءة عملية الري في الشبكات وداخل الوحدات الزراعية وتاهيل قناة الملك عبدالله وتحويل ري الاغوار الشمالية واستبدال الناقل ومنع اختلاط المياه المالحة بمياه سد الملك طلال عند ابو الزيغان وتأهيل (2150) ماخذاً للوحدات الزراعية واعداد الدراسات وتأهيل ورفع كفاءة الري في الاغوار الجنوبية ومصادر المياه في الزارة وتصميم مشاريع الاغوار الجنوبية.



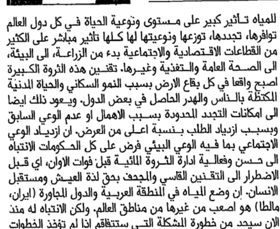
المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢/٤/١٩٩٩

معالجة مشكلة المياه في المنطقة العربية



بقلم: الدكتور لويس حبيقة☆



للمياه تأثير كبير على مستوى ونوعية الحياة في كل دول العالم توافرها، تجددها، توزعها ونوعيتها لها كلها تأثير مباشر على الكثير من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بدء من الزراعة، الى البيئة، الى الصحة العامة والتغذية وغيرها. تقنين هذه الثروة الكبيرة اصبح واقعا في كل بقاع الارض بسبب النمو السكاني والحياة المدنية المكتظة بالناس والهدر الحاصل في بعض الدول. ويعود ذلك ايضا الى امكانات التجدد المحدودة بسبب الاهمال او عدم الوعي السابق وبسبب ازدياد الطلب بنسبة اعلى من العرض. ان ازدياد الوعي الاجتماعي بما فيه الوعي البيئي فرض على كل الحكومات الانتباه الى حسن وفعالية ادارة الثروة المائية قبل فوات الاوان، اي قبل الاضطرار الى التقنين القاسي والمجحف بحق لذة العيش ومستقبل الانسان. ان وضع المياه في المنطقة العربية والدول المجاورة (ايران، مالطا) هو اصعب من غيرها من مناطق العالم. ولكن الانتباه له منذ الان سيحد من خطورة المشكلة التي ستتفاقم اذا لم تؤخذ الخطوات الصحيحة المناسبة.

ويقدر البنك الدولي بان معدل كميات المياه العذبة المتجددة للفرد الواحد ستنخفض بنسبة 80 في المئة من سنة 1960 الى سنة 2025. وهذا يعني انها لن تكفي لسد الحاجات الاولية الاساسية لسكان معظم دول المنطقة بالاضافة الى ذلك، يقدر البنك الدولي بان 35 في المئة من المياه العذبة المتجددة تاتي من انهار تنبع من خارج المنطقة العربية (16 في المئة من النيل، 11 في المئة من دجلة و8 في المئة من الفرات) مما يطرح تساؤلات كبيرة حول سلامة



الغرض وصحة في أوضاع اقتصادية وسياسية وامنية متقلبة. وتحديدا، مصادر المياه الرئيسية لثلثي سكان الدول العربية تأتي من انهار تنبع من خارج المجموعة العربية فالنيل الواقع طوله 6700 كلم ويمتد في تنزانيا وكينيا وزائير واوغندا واثيوبيا والسودان ومصر وله منبعان في بوروندي واثيوبيا يلتقيان عند الخرطوم اما الفرات، فطوله 2780 كلم منها 650 كلم في سورية و1200 كلم في العراق ولكنه ينبع في تركيا في جبال ارمينيا. نهر دجلة في العراق طوله 1950 كلم وينبع في جبال طوروس بتركيا. لذلك من الممكن ان تشكل الثروة المائية السبب الرئيسي لمشكلات وحروب سياسية واقتصادية وربما عسكرية مستقبلية بين دول منطقة الشرق الاوسط لذلك من الضروري التفاهم منذ الان على حسن الاستعمال المشترك عبر معاهدات،مياه اقليمية معترف بها من المؤسسات الدولية وفي مقدمها الامم المتحدة.

تستعمل المياه للشرب والري بنسب 80،20 في المئة للمنطقة ككل، (استثناءات: في البحرين، ومالطا وقطر والمملكة العربية السعودية اكثرية الاستعمال هي للشرب) علما بان حصة الري ستنخفض مع استمرار انتقال السكان تدريجيا الى المدن ومع ازدياد كلفة الزراعة في الدول الخليجية العربية بسبب عوامل الطقس واوضاع الموازنات العامة المالية فالنمو السكاني العربي سيقارب 2,4في المئة سنويا بين 1990و2030، بينما تزداد نسبة سكان المدن من 60 في المئة الى 75 في المئة في المدة نفسها) فالاستثمار في الثروة المائية بلغ في التسعينات معدلات سنوية مهمة تقدر ب3,1 في المئة من الناتج الوطني الاجمالي في الجزائر 3,7 في المئة في الاردن، 3,1 في المئة في المغرب وتونس و1,9 في المئة في اليمن واذا اخذنا الاستثمار في المياه نسبة لمجموع الاستثمارات العامة فتبلغ 12,4 في المئة للجزائر، 16في المئة للاردن، 22,5 في المئة لكل من المغرب وتونس مما يدل على أهمية هذه الاستثمارات ووعي حكومات المنطقة للمشكلة.

هنالك ست دول تنعم بمصادر مياه متجددة كافية وهي مصر، وايران والعراق ولبنان والمغرب وعمان اما للمنطقة بمجملها، فيقدر ان يبلغ حجم العرض للفرد الواحد بدء من سنة 2025 نحو 667 امتار مكعبة في السنة اي 30 في المئة من المستوى المقدر لاسيا، 25 في المئة لافريقيا و15 في المئة من المعدل العالمي الواقع ايضا هو ان المياه المتجددة لاتكفي لسد حاجات السكان في بعض دول المنطقة بينها الاردن وليبيا والمملكة العربية السعودية واليمن. في العراق ولبنان هنالك ثروة متجددة كافية وموزعة بشكل جيد على التواجد السكاني. والواقع هو ان مشكلة المياه هي اقليمية اي لن يكون هنالك فائض في دولة عربية ما ونقص في دولة اخرى. فالمياه مشتركة في مجمل مصادرها وستتوزع على كل شعوب المنطقة واذا كان هنالك من نقص في دولة ما، فهذا يكون مؤقتا بانتظار تأمين الحاجة من دول اخرى مجاورة. ازمة المياه، هذه السلعة الضرورية لحياة الانسان، لايمكن اذا الا ان تكون اقليمية او لاتكون فما هي



الحلول الممكنة لمعالجة النقص على مستوى المنطقة العربية وللتحضير للمستقبل القلق حاليا، علما ان الاستثمارات في المياه هي مكلفة جدا كغيرها من البنى التحتية الرئيسية وتأخذ وقتا طويلا لتنفذ كما يجب؟

أولا، الاستمرار في تحلية المياه خاصة فيما يتعلق بدول الخليج العربي، علما ان المنطقة تحتوي على 60 في المئة من طاقة تحلية المياه في العالم. هذا المصدر مكلف جدا وسيستفيد من التقدم التكنولوجي الحاصل في الدول الغربية بحيث تنخفض هذه الكلفة تدريجيا.

ثانيا، معالجة المياه الضائعة بحيث تشكل موردا مهما في المستقبل غير البعيد وهذا يدخل في اطار معالجة مشكلات التلوث التي ستصبح مكلفة جدا اذا لم تبادر كل الحكومات بسرعة الى الاستثمار في البيئة فالاردن ولبنان مثلا هما بلدا خدمات متنوعة بما فيها السياحة والنشاطات الرياضية الكثيرة مع ثروات طبيعية قليلة فلايمكن للاستثمارات الاجنبية ان تأتي اليهما اذا كانت بيئتهما ملوثة والمياه والبنى التحتية عموما غير متوافرة بالنوعية الجيدة والكميات المناسبة. كما من الضروري توسيع امكانات تخزين المياه بحيث تتناسب اكثر مع واقع ومستقبل الطلب ويخف القلق الموجود حاليا على المستويين الشعبي والرسمي.

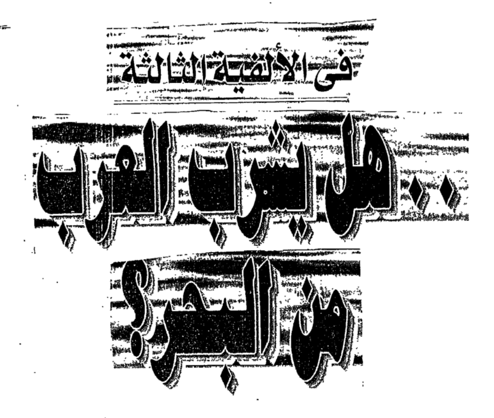
ثالثا، ازمة المياه تعني ان رسومها سترتفع مستقبلا على المستهلكين وبالتالي يمكن ان تسبب ازمة اجتماعية حادة ومن الممكن ان تدعم الدولة رسوم المياه وبالتالي تحدث عجزا اضافيا في موازناتها لذلك من واجب كل دولة ان تحدد سياسة متكاملة طويلة الامد بل انظمة استعمال وتزويد المياه وتمارس الرقابة عليها للتاكد من حسن التطبيق كما عليها ان توفر الموارد المالية الضرورية للاستثمار في هذه الخدمة العامة التي لن يستثمر القطاع الخاص فيها لافتقارها للربحية الكافية عكس غيرها من قطاعات الخدمة العامة مثل الاتصالات والنقل وتدل التجارب العالمية على ان تحقيق مشاريع المياه الرئيسية (انشاء سد، مشاريع ري كبيرة، وخزانات وقناة وبئر) بدأ من التصميم الى التمويل الى التنفيذ والاختبار وبدء العمل يأخذ ما بين 5 الى عشر سنوات مما يدعو الى نظرة حكومية طويلة الامد (25 الى50 سنة) الى الموضوع.



حل مشكلة المياة يتطلب ادارة افضل للمواد الحالية واستثمارات مهمة في مشاريع مستقبلية وطنية او مشتركة مدروسة وممولة جزئيا من البنك الدولي (4 في المئة من مجمل تمويل البنك يذهب الى مشاريع المياه) التحضير الجيد لمعالجة مشكلة المياه يوفر على المنطقة انفاقا اكبر على تحلية المياه او استيرادها من الخارج اي دفع كلفة اعلى ضبط الطلب يمكن ان يأتي عبر رسوم مرتفعة او تقنين قاس او عبر حملة اعلامية عامة تنجح في توعية المواطنين على ضرورة واهمية تقنين المياه.

☆ خبير اقتصادي ـ استاذ العلوم المالية والمصرفية الجامعة الأميركية ـ بيروت





في الألفية الثالثة

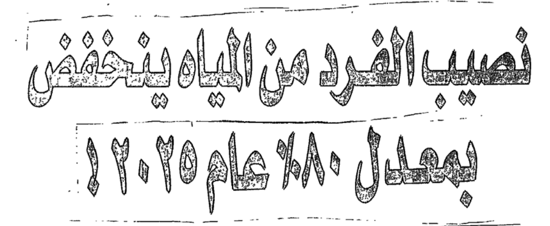
.. هل يشرب العرب من البحر ؟



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ١٦ / ٤ / ١٩٩٩



نصيب الفرد من المياه ينخفض بمعدل ٨٠٪ عام ٢٠٢٥ !

- التقارير تؤكد: المنطقة العربية دخلت مرحلة العجز منذ ١٩٧٠
- مصر .. تركيا.. سوريا.. الأردن.. لبنان .. العراق.. دول قد تضطر للحرب من أجل قطرة ماء



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٦ / ٤ / ١٩٩٩

فجرت إسرائيل قنبلة المياه، وايقظت الخطر الكامن الذى ستؤول إليه البلدان العربية مبكراً.
ففى آن واحد، اثارت إسرائيل مخاوف الأردن تجاه شربة المياه، ودفعت حليفتها الأفريقية (إثيوبيا) للتطاول على مصر واتهامها بسوء استخدام مياه النيل، كما دفعتها إلى إعداد مشروعات لبناء سدود على منابع النيل للتاثير على حصة مصر من المياه ومن قبلها السودان، لتكتمل بذلك حلقة صراع المياه التى تفجرها إسرائيل بعد مشوار طويل من الصراع (التركى - السورى - العراقى) حول نهرى دجلة والفرات،



والذى تدفع فيه إسرائيل تركيا لإثارة المشاكل مع العرب.

فى هذه الحرب- وشيكة الوقوع- تعلم إسرائيل ما تعانيه البلدان العربية بسبب ندرة المياه، وما تأثير ذلك على مقدرات حياتها بدءا من شربة المياه إلى حبة القمح.

الأبعاد السياسية لإشعال إسرائيل تلك الحرب كثيرة، من بينها إثارة الفتنة بين البلدان العربية نفسها، ولاسيما بين (سوريا والعراق)، وإشغال مصر فى حرب أفريقية تمثل قضية حياة أو موت لها، فى الوقت الذى تعلن فيه إسرائيل عن خفض حصة الأردن من المياه.

والهدف من هذه اللعبة هو تغيير ملامح الصراع فى المنطقة ولفت الأنظار إلى قضية أخرى هى (المياه)، وكذلك تأمين حياة إسرائيل نفسها وتنميتها عن طريق السيطرة الكاملة على مياه نهر الأردن، وما على العرب بعد ذلك إلا الانشغال فى مشاكلهم المصيرية، وما عليهم إزاء تلك الكارثة سوى الشرب من مياه البحر.

الحقيقة الأخيرة - وبعيدا عن السخرية- هى أن الثروة المائية فى بعض البلدان العربية التى جرى استغلالها لفترة طويلة على أنها مورد رخيص ومتوافر هى أبعد ما تكون عن الوفرة، كما يؤكد تقرير حديث صادر عن البنك الدولى، والذى يشير إلى أن ندرة المياه تمثل عائقا رئيسيا أمام تنمية الإنتاج الزراعى والغذائى من البلاد العربية، ذلك لأن معظم هذه البلدان يقع فى الحزام الصحراوى الذى يلف المنطقة الاستوائية، والذى يعد من أكثر مناطق العالم جفافا، وزاد من المشكلة تصاعد الطلب على المياه وضعف كفاءة استخدامها والاستخفاف بأهميتها، مما أدى إلى زيادة العجز فى المياه الضرورية للزراعة.

ويقول تقرير الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية إن استمرار ارتفاع قيمة الواردات العربية قد عبر عن عجز حقيقى فى المياه، وعبر عنه بوجه خاص حجم الواردات من الحبوب والتى زادت وأصبحت تمثل ٢١٪ من واردات العالم من القمح.

بداية العجز

ويعبر التقرير عن خشيته من انعكاسات المحدودية المائية على مشاريع البلاد العربية المستقبلية للتوسع فى الاكتفاء الذاتى (الغذائى)، ولاسيما أن البلدان العربية دخلت بالفعل فى مرحلة عجز جدى فى المياه منذ عام ١٩٧٠.

وتؤكد تقارير البنك الدولى أنه منذ عام ١٩٦٠ وإلى عام ٢٠٢٥ فإن مؤشر موارد المياه العذبة المتجددة (للفرد/السنة) فى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يتجه إلى الانخفاض بنسبة كبيرة تتجاوز ٨٠٪ من حوالى ٣٣٠٠ متر مكعب فى السنة إلى ٦٥٠ مترا فقط، وطبقا لمؤشر الفقر المائى المتعارف عليه دوليا (١٠٠٠ متر مكعب للفرد سنويا) فإنه يتبين أن غالبية البلدان العربية تعانى حاليا أو ستعانى قريبا من نقص حاد من المياه.

وطبقا لمؤشر الفقر المائى المعوق التنمية فإن هناك ٦ بلدان قد وقعت تحت هذا الفقر هى (سوريا والأردن واليمن والإمارات والسعودية وليبيا) ويتوقع أن تنضم إليهم (الجزائر وعمان وتونس) بحلول عام ٢٠٢٥.

وتؤكد تقارير البنك الدولى أن بلدان (الأردن وليبيا والسعودية والإمارات واليمن) تستخدم حاليا (١٠٠٪ سنويا) من مصادر المياه المتجددة لديها، فيما تستخدم مصر ٩٠٪ منها، وأنه يتوقع أن ينخفض نصيب الفرد من المياه إلى حوالى الثلث فى القرن القادم.

أما الأردن فالتقارير تؤكد أن موقفها مثير للقلق نظراً لأنها تستهلك سنويا نحو ٩٠٠ مليون متر مكعب من المياه، فيما لا يتوافر منها من الموارد الطبيعية سوى ٦٥٠ مليونا فقط، وتتم تغطية العجز من المياه الجوفية المهددة بالاضمحلال بسبب المغالاة فى الضخ والتلوث.

مصادر المخاطر

تكمن مشكلة البلدان العربية - كما يقول تقرير الأمانة العربية - فى أن الأنهار الرئيسية تنبع من خارج البلاد العربية أى تحت سيادة دول أخرى، حيث إن ٦٠٪ من المياه السطحية تنبع



من خارج المنطقة العربية وتصل إليها عن طريق أنهار مشتركة، وفى ظل الندرة النسبية للمياه - كما يشير التقرير - فإنه يخشى من توجه دول الجوار إلى دفع البلاد العربية إلى مرحلة حرجة بشأن أمنها المائى، فى الوقت الذى قد دخلت بالفعل فى مرحلة «حرجة» بالنسبة لمخزونها المائى.

ويشير التقرير ايضا إلى أن إسرائيل وضعت يدها على منابع نهر الأردن فى مرتفعات الجولان وجنوب لبنان واستولت على معظم إيراد هذا النهر، كما استولت ايضا على مياه نهر الحاصبانى ونجحت فى شل مشاريع استثمار نهر الليطانى، ولا تزال تستنزف الآبار الجوفية للضفة الغربية وقطاع غزة.

عجز الموارد والزراعة

تعتمد الموارد المائية فى البلدان العربية على الانسياب السطحى للأمطار، والمياه السطحية الواردة من الأنهار والمياه الجوفية، ومصادر أخرى غير تقليدية.

وحسب تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية فإن الأمطار الهاطلة على المنطقة العربية تقدر بنحو ٢٢٨٠ مليار متر مكعب سنويا، وتقدر المياه السطحية السنوية من الأنهار بـ٢٠٥ مليارات متر مكعب، فيما تقدر المياه الجوفية المتجددة بـ٤٠ مليار متر مكعب سنويا، وتبلغ معدلات المصادر الأخرى (تحلية مياه البحر، وتنقية المياه) بما يوازى ٧٫٥٣ مليار متر مكعب سنويا، هذا فيما لا تتجاوز الموارد المتاحة للاستخدام من مختلف المصادر ٢٤٥ مليار متر مكعب سنويا، بسبب ضياع مياه الأمطار، فى الوقت الذى لا تشكل فيه الرقعة الزراعية فى البلدان العربية التى توازى ٥٩.٥ مليون هكتار سوى نسبة ٣٠٪ من الأراضى الصالحة للزراعة، والتى تقدر بـ١٩٨ مليون هكتار، والسبب وراء ضياع تلك المساحة هو عدم كفاية المياه وغياب وسائل الرى الحديثة عن معظم الرقعة المزروعة.

أرقام خطيرة .. لمن يعقل

تنعكس مشكلة المياه فى البلدان العربية بشكل مباشر على نصيب الفرد من المياه سنويا.

وتشير تقديرات البنك الدولى إلى انخفاض شديد فى نصيب الفرد فى الدول العربية بحلول عام ٢٠٢٥، حيث سيصبح نصيب الفرد فى الجزائر من المياه سنويا عام ٢٠٢٥ نحو ٣٥٤ مترا مكعبا بعد أن كان ٧٣٧ عام ٩٠، وفى مصر ٦٤٥ مترا مكعبا بعد أن كان ١١١٢، والعراق ٢٠٠٠ متر مكعب بعد أن كان ٥٢٨٥، وسيصل نصيب الفرد فى الأردن إلى ٩١ مترا مكعبا فى مقابل ٢٢٤ مترا مكعبا، وفى لبنان سينخفض نصيب الفرد من ١٤٠٧ عام ١٩٩٠ إلى ٨٠٩ مترات مكعبة عام ٢٠٢٥، والمغرب من ١١٨٥ إلى ٦٥١، وليبيا من ١٥٤ إلى ٥٥ وعمان من ١٣٣٣ إلى ٤٢١، والسعودية من ١٥٦ إلى ٤٩، وسوريا من ٤٣٩ إلى ١٦١، وتونس من ٥٣٢ إلى ٣١٩، والإمارات من ١٨٩ إلى ١١٣ واليمن من ٢١٤ إلى ٧٢، وسوف ينخفض نصيب الفرد فى إيران من المياه من ٢١٥٢ متراً مكعبا إلى ١٠٣٢ مترا خلال عامى المقارنة (١٩٩٠ ، ٢٠٢٥).

هكذا يتضح أن العجز فى المياه الضرورية لإنتاج الغذاء يجعل من السياسات المائية المقرر الأساسى لمستقبل التنمية الاقتصادية فى البلاد العربية، ذلك أن المنطقة العربية هى من أكثر مناطق العالم حساسية تجاه أى تغير يطرأ على الموارد المائية المتاحة أو على التجارة الدولية فى المواد الغذائية، ولاسيما الحبوب التى تحتل حيزاً مهما من الواردات العربية، والتى يتم استيرادها لتعويض نقص الإنتاج الناجم بشكل رئيسى عن قلة وندرة المياه.

هذا ما يؤكده تقرير الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية، والذى يشير إلى أن معظم الدول العربية تعانى من ندرة حرجة فى الموارد المائية، كما أن البلدان ذات الوفرة النسبية من المياه معرضة لعجز مائى مع حلول القرن القادم، إضافة إلى أن مشروعات تنمية المياه. فى البلاد العربية لا تتناسب مع حجم الضائع من المياه عن طريق المصبات فى البحار أو التسرب أو التبخر، فيما



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٩/٤/١٦

يزداد الطلب على المياه، وترتفع الفواقد المائية ولاسيما فى الزراعة التقليدية، وتتناقص المياه الجوفية بسبب استخدامها بأكثر من قدرتها على التجدد، وبسبب الجفر العشوائى للآبار، علاوة على المشاكل الناجمة عن ضعف طرق صيانة المياه ومشاكل التلوث..

محاور المشكلة

وترتكز مشكلة المياه عموماً - كما يحددها التقرير - على محورين، أولهما ناجم عن أن معظم الموارد المائية من الأنهار تنبع من دول مجاورة غير عربية، كما هو الحال بالنسبة لنهر النيل ونهرى الفرات ودجلة، والتعامل مع هذا النوع من المشاكل له أبعاد سياسية، ويستدعى وجود سياسة عربية موحدة تحرص على الحقوق العربية فى مياه الأنهار المشتركة مع دول الجوار، وتسعى فى إطار جامعة الدول العربية إلى تطبيق القوانين الدولية فى هذا المجال، كما تسعى إلى كف إسرائيل عن استنزاف مياه جنوب لبنان والمياه الجوفية فى الضفة الغربية وقطاع غزة والاستئثار بغالبية موارد نهر الأردن.

أما المحور الثانى فيتعلق بسوء إدارة الموارد المائية من جهة، ومحدودية توافر هذه الموارد من جهة ثانية.

والمحور الأخير ربما يكون هو الأقرب إلى التنفيذ العاجل والعلاج من المحور الأول المتعلق بالبعد السياسى وتدخل الجامعة العربية وتفعيل دورها فى هذا الاتجاه.

وهذا بالتحديد ما أثاره الخبراء معنا، حيث تحددت ملامح المشكلة والعلاج.

ظروف المنطقة

فى البداية يؤكد الدكتور محمود القاضى - الأستاذ بمركز بحوث الصحراء - أن هناك فقراً مائيا عربيا شديداً، ويستعرض معنا حالة معظم الدول العربية، فيشير إلى أن مصر قد وهبها الله تعالى نهر النيل، ولكن كمية الأمطار السنوية لا تكفى المساحات المزروعة على حدود مصر والتى تعتمد على مياه الأمطار، وهذا يدفع المزارعين إلى الاعتماد على المياه المتجمعة فى الوديان، ولكن هذا الانخفاض المائى يؤثر على الزراعة ولاسيما فى الساحل الشمالى الغربى.

أما السودان فهو يرى أن لديها كفاية من المياه، ويختلف الوضع فى السعودية واليمن وعمان وقطر والبحرين، حيث الاعتماد على الأمطار وهى محدودة جداً ونادرة فى بعض المناطق من تلك البلدان، وهذا ما يدفع السعودية - على سبيل المثال - إلى الاعتماد على المياه الجوفية إلى جانب الاعتماد على المحاصيل التى تقاوم الملوحة ونفس الأمر فى قطر والبحرين.

وبسبب ندرة المياه فالكويت تعتمد هى الأخرى على المياه الجوفية رغم تسرب مياه مالحة إليها، وهذا بدوره أدى إلى انخفاض الزراعة، ونفس الظروف تعيش فيها الإمارات واليمن وعمان، لكن الوضع مختلف فى الدول الثلاث، حيث إن الاعتماد على تحلية المياه يعد الركيزة الأساسية للاستصلاح والاستزراع هناك، بينما تبدو تغذية المياه الجوفية للزراعة ضعيفة.

وتتشابه ظروف ليبيا مع المناطق الصحراوية المصرية .

فالزراعة هناك تعتمد على المياه الجوفية والحجر الرملى النوبى القادم من تشاد، ولكن السواحل الليبية أكثر حظاً من سواحل مصر، فالأمطار تزيد كلما اتجهنا غرباً، وهذا ما ينطبق أيضاً على دول المغرب العربى «تونس والجزائر والمغرب».

وتعتمد الأردن ولبنان - كما يقول الدكتور القاضى - على الأمطار والمياه المتجمعة فى الوديان، فيما تعتمد سوريا بشكل أساسى على مياه الأمطار فى أعالى الجبال، وترتكز تنبؤات المستقبل المتعلقة بالعجز المائى - من وجهة نظر الدكتور القاضى - على تعداد السكان ومعدلات الزيادة.

لكن هذا لا ينفى وجود العجز المستقبلى، ولاسيما فى الدول العربية التى تعتمد الزراعة فيها على الأمطار، أما الدول التى تتمتع بوجود أنهار، فالأمان بالنسبة لها يعتمد على احترام المواثيق والمعاهدات الدولية الخاصة بالمجارى المائية.

ومن جانبه، يختلف الدكتور ابراهيم زكى قناوى - وزير الرى الأسبق - مع التقديرات التى تشير إلى مواجهة الدول العربية لعجز مائى مستقبلاً، رغم أنه يقر أن دول الخليج تعانى من مشكلة المياه لطبيعتها الجغرافية الصحراوية.

تكلفة عالية

وحتى الدول الأخرى التى تفتقد وجود أنهار فهناك حلول كثيرة أمامها ولاسيما تحلية مياه البحر.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ١٦ / ٤ / ١٩٩٩

تحقيق :

يوسف سعد

وتجدر الإشارة هنا إلى ما يؤكده تقرير المنظمة العربية للتنمية العربية من ان دول الخليج تلجأ إلى تحلية مياه البحر لتأمين احتياجاتها من المياه العذبة، وأن لديها حوالى ثلثى ما يوجد من محطات التحلية فى العالم منها ٦٠٪ فى السعودية، لكن - كما يقول التقرير - غيرها من الدول العربية لا تستطيع تحمل نفقات هذه التقنية والتى تحتاج إلى كمية كبيرة من الطاقة، وتفيد المعلومات هنا ان لدى السعودية ٢٣ مصنعاً لتحلية المياه تكلف عملياتها حوالى ٥٥ مليار دولار.

ويرى المهندس يحيى عبد العزيز - رئيس مصلحة الرى - أن مشكلة المياه تتحدد حسب كل دولة وظروفها، وبالتالى تحديد ووضع الخطة الملائمة لاستخدام المياه.

ويقول إن التحليل التاريخى عموماً يشير إلى وجود أمطار غزيرة مستقبلاً وعلى كل بلد ان يضع خطة الاستفادة من تلك المصادر، التى يرى أن لها مزايا عديدة، اهمها انها تغذى الخزان الجوفى.

لكنه مع كل هذا التفاؤل يقول إن مسألة الأمن المائى غير مضمونة، وكل شىء حسب إرادة الله تعالى، وحتى الزراعة المطرية نفسها تتطلب تكنولوجيا مختلفة ولها محاصيل قصيرة العمر ومحاصيل مقاومة للعطش والتملح، حتى تجهيز الأرض نفسه للزراعات المطرية يختلف، حيث يستدعى الأمر الحفاظ على رطوبة الأرض أثناء الحرث.

يرى أيضاً صعوبة تكوين احتياطى من الأمطار، فيما يرى سهولة تخزينها وهو الأمر الذى فعلته مصر حين شيدت سدوداً فى سيناء لتخزين المياه لتفادى مخاطر السيول

ويضيف خبير البيئة العالمى - الدكتور احمد عبد الوهاب - حلولاً اخرى لمواجهة العجز المائى.

وهو يرتكز على تحلية مياه البحر وحفر الآبار فى مخرات السيول واستخدام محاصيل مقاومة للملوحة وإحلال محاصيل ذات احتياج ضعيف للماء بدلاً من تلك التى تحتاج إلى غمر.

فمن وجهة نظره ان المياه العذبة فى البلدان العربية محدودة، وزيادة عدد السكان ادى إلى زيادة استهلاك المياه وخفض نصيب الفرد من المياه سنوياً.. لكن تلك المشكلات لا تحتل مكانة عالية فى قضية المياه - كما يقول الدكتور احمد - فالكارثة كما يؤكد تكمن فى الدور الذى تلعبه إسرائيل فى المنطقة ولاسيما تجاه مصر، وذلك بإثارة أثيوبيا تجاة إنشاء سدود على منابع النيل بقصد إضعاف وتقليل حصة المياه الواردة إلى مصر، هذا بجانب ما تؤثر به من ضعف فى الأردن، ولبنان بسبب سيطرتها على مياه نهرى الأردن والليطانى.

وتزيد مخاطر الصراع بين العراق وسوريا وتركيا حول نهرى دجلة والفرات من وقوع حرب حقيقية كما يقول الدكتور أحمد عبد الوهاب.

حلول استراتيجية

ومن جانبها حددت الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية استراتيجية عامة لمواجهة العجز المائى، الذى اكدت التقارير على وجوده حالياً وزيادته مستقبلاً، وذلك دون ذهابنا للشرب من مياه البحر فقط.

تجمعت الحلول فى إطار التعاون العربى، وحددت الأمانة شكل هذا التعاون فى:

وضع سياسة مائية عربية مشتركة تهدف إلى التعاون فى استثمار الموارد المائية بصورة اقتصادية، إحياء المشروع العربى الرامى إلى تفعيل الزراعة فى السودان لكى تصبح سلة الغذاء العربى واحتياطيه المستقبلى وتعزيز القدرة الشرائية العربية بالنسبة إلى احتياجاتها من الواردات الغذائية من خلال إنشاء مجلس عربى مشترك تشرف عليه المنظمة العربية للتنمية الزراعية، وتشجيع المنظمة العربية على إنشاء شركة عربية تتولى إدارة مخزون استراتيجى من الحبوب..

فهل نفعل أم نتسول قطرة الماء؟! أم نشرب من البحر؟!



المصدر : أخبار الساعة

التاريخ : ٢١ / ٤ / ١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات


في مؤتمر تكنولوجيا المياه:

نتفاوض على زيادة حصتنا في مياه النيل



● إذا كان الإنسان لايستطيع الحياة بدون هواء.. فإنه قد يقتل جاره من أجل نقطة مياه!.

وقد أجمع العالم كله على أن حروب القرن القادم ستكون على المياه.. وقضية المياه في مصر تحتل المرتبة الأولى في أولويات الدولة.. فعليها تتوقف حياتنا ومستقبل أولادنا.. كما تعتمد عليها خطط التنمية الطموحة التي نحاول تحقيقها وتتعلق بها علاقاتنا مع الدول الأفريقية المجاورة لنا!

ومن أجل المياه تعقد مصر سنويا مؤتمرا دوليا في مدينة الإسكندرية.. وكان مؤتمر هذا العام هو الرابع..

في افتتاح المؤتمر.. أعلن الدكتور محمد إبراهيم سليمان - وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية : إن الوزارة تعطى أهمية خاصة لهذا المؤتمر من واقع التزامها بتوفير مياه الشرب النقية وخدمات الصرف الصحي لكل المواطنين في جميع قرى ونجوع مصر.

وإدراكا من الوزارة بمحدودية الموارد التقليدية للمياه.. فقد عملت على الاستفادة من الموارد غير التقليدية.. فانشأت كبداية ٤٢ وحدة تحلية لمياه البحر في سيناء وساحل البحر الأحمر والساحل الشمالي تنتج مايزيد على ٢٨ ألف متر مكعب يوميا..

استثمارات بـ ٣٦ مليار جنيه

وإنه بفضل سياسة الإصلاح الاقتصادي التي تنتهجها الحكومة استطاعت الوزارة زيادة حجم الطاقة الإنتاجية لتصبح ١٧ مليون متر مكعب يوميا وهو مايعادل ثلاثة أمثال حجم الطاقة الإنتاجية في عام ٨١، وبذلك ارتفع معدل نصيب الفرد إلى ٢٧٠ لترا يوميا بينما كان ١٣٣ لترا في اليوم عام ٨١..



وفى مجال الصرف الصحى، زادت الطاقة الاستيعابية حتى بلغت حاليا ٧ ملايين متر مكعب يوميا وهو مايعادل ستة أضعاف مثيلتها عام ٨١، وهذا أدى إلى زيادة نصيب الفرد إلى ١١١ لتر/فرد/يوم حاليا بما يوازى أربعة أمثال نصيبه عام ٨١.

أما عن خطط المستقبل.. فقد أعلن الدكتور سليمان · إن الوزارة تستهدف زيادة الطاقة الإنتاجية لمياه الشرب إلى ٢٩ مليون متر مكعب فى اليوم عام ٢٠٠٧ بمعدل ٢٤٠ لترا لكل فرد فى اليوم.. وهذا يتطلب استثمارات تقدر بحوالى ٢٢ مليار جنيه!

كما تستهدف الوزارة زيادة الطاقة الاستيعابية للصرف الصحى إلى ٢١ مليون متر مكعب فى اليوم بمعدل ٢٧٠ لترا لكل فرد فى اليوم مما يتطلب إستثمارات تقدر بنحو ٤٥ مليار جنيه.. (اى ان خطط المستقبل للوزارة تتطلب استثمارات تقدر بحوالى ٦٧ مليار جنيه!)

وفى سبيل ذلك نفذت الوزارة وتنفذ مشروعات ضخمة لنقل وتنقية وتوزيع المياه ليس فقط بالوادى والدلتا ولكن فى مناطق التنمية الجديدة، مثل مشروع خط مياه الكريمات الذى تم تنفيذه ويغذى حاليا مدن البحر الأحمر بمياه النيل ومشروع تغذية منطقة شمال غرب خليج السويس بالمياه ومشروعات مياه الشرب فى سيناء.. كما تنفذ الوزارة مشروعات للصرف الصحى فى مدن وعواصم المحافظات.. كما تنتهج أساليب المعالجة التى تتيح تدوير سوائل الصرف الصحى واستخدامها فى الرى بضوابط معينة، وتدوير الحماة (المخلفات الصلبة الناتجة من تنقية مياه الصرف الصحى) واستخدامها فى تسميد التربة وخلافه.

وإن الوزارة تقوم بدراسة كل الوسائل للإستفادة من القوى المؤثرة فى اقتصاديات عالم اليوم سواء القطاع الخاص أو المحليات أو الجمعيات الاهلية لاختيار أكثرها ملاءمة لظروفنا المحلية والاقتصادية والاجتماعية خاصة نظم التشغيل الـB.O.O او B.O.O.T او B.O.T.

فقد آن الاوان ان نعى جميعا ان المياه سلعة ذات ثمن وتتحمل الدولة الكثير لتوفيرها ويجب ان نتعامل معها على هذا الأساس !

سياسة ٢٠١٧

وفى كلمة الدكتور محمود أبو زيد - وزير الأشغال والموارد المائية أمام المؤتمر قال : إن مواردنا المائية المتاحة فى الوقت الحالى هى حصة ثابتة من مياه النيل والتى تقدر بـ ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنويا طبقا لاتفاقية عام ١٩٥٩ ويزيد على هذه الحصة مايمكن توفيره من مياه جوفية وسطحية عميقة.. وان ٨٥٪ من هذه الكمية المتاحة لنا يستهلكها القطاع الزراعى ويغطى الباقى منها المياه المستخدمة فى الشرب والصناعة وان نصيب الفرد وصل إلى ٢,٥ متر مكعب فى اليوم لكل المتطلبات وتعد الوزارة خططا على المدى القريب والبعيد لتغطية الاحتياجات المتزايدة على المياه وهذه الخطط بالطبع ديناميكية.. فأطراف معادلة ميزان المياه فى مصر يتم بالتوسع فى كل مصدر من مصادر المياه وتطبيع وتطويع هذه المصادر والعمل على توفير حصص جديدة من مياه النيل (فقد أحرزت مصر تقدما ملحوظا فى علاقاتها مع دول حوض النيل).



المصدر : أخبار الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٩/٤/٢١

ويعتبر عام ١٩٩٨ من الاعوام الهامة لإعداد السياسة المائية لمصر فى المستقبل. فقد اعدت فيه سياسة عام ٢٠١٧ والتى تعتمد على ثلاثة محاور هى الاستخدام الامثل لمصادر المياه العذبة فى مصر والتحكم فى مصادر تلوث المياه وزيادة حصة مصر من مياه النيل الموجودة فى الاحباس العليا للنهر والتى تقدر بحوالى ١٦٠٠ مليار متر مكعب سنويا من مياه الامطار المتساقطة والتى لايستغل منها سوى ٨٪ فقط

وسياسة ٢٠١٧ تضمن توفير المياه التى تكفى لاستصلاح حوالى ٣,٤ مليون فدان.

وان احتياجاتنا من مياه الشرب ستزيد فى عام ٢٠١٧ لتصل إلى ٦,٦ مليار متر مكعب وان مصر بها ٦ خزانات عميقة للمياه الجوفية تشغل ٥٠٪ من مساحة مصر لايستغل منها سوى ٤ مليارات متر مكعب سنويا تستخدم فى الرى.

وان مصر تسعى إلى تعظيم الاستغلال لكل قطرة مياه حيث تصل نسبة الكفاءة العامة لاستخدام المياه فى مصر إلى ٧٥٪ بالاضافة إلى ماتم الاتفاق عليه مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإمكانية استغلال النظائر المشعة الآمنة فى تحديد مصادر المياه الجوفية فى مصر وعمر المياه بها وكمياتها وفى معالجة مياه الصرف الزراعى والصحى لتعويض النقص فى موارد مصر المائية.

وأكد الدكتور أبو زيد على أن المياه فى مصر عمرها ما كانت سلعة اقتصادية ولم تكن فى يوم من الايام مملوكة لبعض الاشخاص وان نفكر فيها كسلعة ولكن ننظر إلى المياه كوحدة تعظم قيمتها.

الحرب العالمية الثالثة

أما الدكتور فاروق التلاوى - محافظ البحيرة - فيرى أن الحديث عن المياه ومشاكلها حديث عمره طويل والاهتمام بها أصبح على المستوى العالمى حتى الدول المتقدمة التى تعيش على وفرة المياه تفكر فى عمليات الترشيد.. وإننا عندما ننظر إلى الواقع الدولى نجد أننا إذا لم نعط قضية المياه الاهمية القصوى ونضع لها الحلول العلمية.. فإننا سوف نتعرض لازمات فى المستقبل ودائما الحروب العالمية تنشب بسبب ما يهتم به العالم ويبث حاجاتهم وإذا قدر أن تكون هناك حرب عالمية ثالثة فسوف تكون على المياه.

حد الفقر المائى

ويشير الدكتور مجدى أبو ريان - مقرر عام المؤتمر إلى أن مشكلة المياه تأخذ شكلا آخر بالغ الخطورة فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث أن المتوسط العالمى للمياه فى حدود ٧ آلاف متر مكعب للفرد سنويا، أما فى منطقة شمال افريقيا وجنوب البحر المتوسط فان هذا المعدل يتناقص ليصبح فى حدود الف متر مكعب لكل فرد وهو مايسمى بحد الفقر المائى ومع الزيادة السكانية والنمو الاقتصادى فان استهلاك الموارد المائية يزداد مما ينذر بتفاقم المشكلة ولايوجد حل سوى البحث عن موارد غير تقليدية مثل تحلية مياه البحر واستغلال مياه السيول وأشراك القطاع الخاص فى إقامة وتمويل هذه المشروعات وإدارتها بعقود تراعى البعد الاجتماعى للمواطن المصرى وترشيد السحب العميق للمياه الجوفية فى الصحراء لمنع الاستخدام الجائر لهذه المياه.



المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ١٩٩٩/٤/٢٣

وفد الهيئة التشريعية الكردية فى القاهرة يكشف :

خطة إسرائيلية للسيطرة على مياه دجلة والفرات

كتبت ريهام جلال:

كشف وفد الهيئة التشريعية الكردية فى المنفى والذى يزور مصر حاليا عن وقائع خطيرة تتمثل فى قيام تركيا ببيع اجزاء من اراضى منطقة تركستان الشمالية - جنوبى شرق تركيا - لإسرائيل وإقامة الاخيرة عدة مستوطنات عليها إضافة إلى قيامها ببناء ٢٠ سداً على منابع دجلة والفرات بهدف التحكم فى مياه النهرين ومنعها عن سوريا والعراق.

جاء ذلك فى الندوة التى استضافتها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان فى إطار برنامج زيارة الوفد الكردى لمصر، والتى تشمل لقاء اعضاء مجلس الشعب والاحزاب المصرية لمناقشة ابعاد القضية المتعلقة بـ٤٠ مليون كردى يعيشون فى اربع دول تشمل تركيا ٢٥ مليوناً، العراق ستة ملايين، سوريا، وإيران بالإضافة إلى عدة ملايين منهم يعيشون فى المنفى سواء كان إجباريا او اختياريا بعد طمس ملامح دولتهم على يد الدولة العثمانية منذ عدة قرون، وبدء حركتهم الشعبية النضالية منذ بداية هذا القرن.

وتعود نشأة البرلمان الكردى فى المنفى - فى بروكسل - إلى عام ١٩٩٥ بعد حوادث القمع التى تعرض لها الاكراد فى تركيا بدءاً من عام ١٩٩١ حيث نجحت الاحزاب الكردية الثلاثة التى كانت موجودة فى ذلك الحين فى التمثيل فى البرلمان التركى بعدد كبير من النواب الذين بداوا فى المطالبة بالاعتراف بوجود الشعب الكردى والكيان الكردستانى وإن لم يطرحوا فكرة الاستقلال عن الدولة لكن تركيا اعتبرت هذا المطلب خيانة وطنية من جانبهم.

تم تاسيس البرلمان الكردى فى المنفى فى مايو ١٩٩٥ ويتكون من ٦٥ عضوا من اعضاء البرلمان المخلوعين والشخصيات السياسية والحزبية والعامة والمنظمات الكردية المختلفة الجنسية، وقد وضع هذا البرلمان اول اهدافه فى كسب التعاطف الدولى إلى جانب القضية الكردية، وهو ما نجح فى تحقيقه بالفعل خاصة على الصعيد الاوروبى بعدما اجتمع اعضاؤه مع اعضاء برلمانات جميع الدول الاوروبية وحصل على اعتراف شبه رسمى منها وتكونت لجان مشتركة من اعضائه واعضاء برلمانات بلجيكا وفرنسا وهولندا وروسيا واخيراً إيطاليا التى نشبت بينها وبين تركيا خلافات حادة.

شُكلت مؤخُراً لجنة اخرى من اعضاء البرلمانين الكردى



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣/٤/١٩٩٩

والاوروبى فى بروكسل مما ازعج تركيا بشدة ودفعها لبذل جهو
بالغة لحل تلك اللجنة لكن جهودها ذهبت ادراج الرياح بسبب
نجاح البرلمان الكردى فى فضح الممارسات القمعية التى يعانى
منها الاكراد فى دولهم خاصة فى تركيا والعراق التى منحتهم لم
١٤ مارس من عام ١٩٧٠ حكما ذاتيا ثم عاد الرئيس العراقى صدا
حسين ونقض عهده معهم وهو نفس العام الذى طالب فيه اوجلا
فى تركيا بإقامة وطن مستقل للاكراد الذين يمثلون اكثر من ثلا
الدولة التركية الحديثة. ٢٥ مليوناً. فى حين ان الاتراك انفسهم ٢
مليوناً والارمن خمسة ملايين غير مليونين منهم أبيدوا والبا
شراكسة وطوائف عرقية اخرى.

ويؤكد د. نظيف ناى البرلمانى الكردى العراقى واستاذ اللغ
السويدية فى جامعة السويد ان إعلان تركيا تعاملها مع اوجلا
كاسير حرب يعكس وجود حرب بين شعبين وينفى رمى حرك
نضال الاكراد بالإرهاب كما تزعم تركيا فهى حرب بين امتي
وليست إرهابا من قبل جماعة فى نفس الدولة واعتبارها اوجلا
اسيراً وليس سجينا يعنى اعترافاً ضمنيا منها . على عكس
الاطروحات الرسمية . بكونه زعيم حركة شعبية قومية تحرري
ينتمى لامة مختلفة الا وهى الامة الكردية إحدى الامم الاربع لم
منطقة الشرق الاوسط مع الامم التركية والعربية والفارسية.

إما عن التعاون الكردى العربى والمصرى على وجه الخصوص
فهو يتمثل حاليا فى لجنة الحوار المشترك بينهما التى عقد
اولى جلساتها فى مايو ١٩٩٨ برئاسة احمد حمروش ثم تلتها تلا
الزيارة التى يقوم بها حاليا اعضاء الوفد البرلمانى الكردى لم
المنفى لتوثيق الصلة مع البرلمانيين المصريين والحصول على
مزيد من الدعم والتاييد للقضية الكردية من جانب طوائف الشعب
المصرى خواصه وعوامه، والتى كانت اولى نتائجها التى تحقق
قبل مغادرتهم البلاد تحمس عدد كبير من اعضاء مجلس الشعب
المصرى ومنهم البدرى فرغلى وإعلانه صياغة بيان تضامن م
المناضلين الاكراد والمطالبة بالإفراج الفورى عن زعيمهم عبدالله
اوجلان موقعا من اكبر عدد من النواب التشريعيين المصريين
وموجهاً إلى برلمانيى العالم، هذا إضافة إلى تبرع المستشا
عبدالعزيز محمد رئيس المنظمة وعدد من خبراء القانون الدول
المصريين بالدفاع عن اوجلان، واخيراً تنظيم حزب التجم
لمؤتمر تاييد وتضامن مع القضية الكردية.■



هيئة مياه النيل تبدأ أعمالها في الخرطوم

توجه إلى الخرطوم امس احمد فهمى وكيل اول وزارة الأشغال والموارد المائية فى زيارة للسودان تستمر اسبوعا لرئاسة وفد مصر فى اجتماعات الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل.

وصرح احمد فهمى قبل مغادرته بأن هذه الاجتماعات تعقد بصورة دورية ما بين القاهرة والخرطوم كل ثلاثة اشهر مشيرا إلى ان الاتفاقية المنظمة للمياه بين مصر والسودان لعام ١٩٥٩ تمنح مصر حصة قدرها ٥٥.٥ مليار متر مكعب سنويا والسودان ١٨.٥ مليار متر مكعب.



المصدر : الـ....ـبيـ.....ـئة

التاريخ : ٢٥ / ٤ / ١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البحث عن المشكلة في فلسطين قديم قدم الحركة الصهيونية

أطماع اسرائيل في المياه العربية تهدد بحرب جديدة في المنطقة

دمشق ـ من أحمد برغل:

■ أزمة المياه التي افتعلتها اسرائيل مع الاردن في مارس الماضي عندما اقدمت حكومة بنيامين نتانياهو على نقض اتفاقاتها مع الحكومة الاردنية وقرارها طرف واحد خفض حصتها من المياه بموجب اتفاق وادي عربة، ودفعت الى المقدمة موضوع اطماع اسرائيل في المياه العربية.

فكافة التقارير تؤكد ان اسرائيل هي المحرك الرئيسي لهذه الازمة وهي اللاعب الاساسي فيها وان الاساليب التي تستخدمها اسرائيل في سرقة المياه العربية او السعي للسيطرة عليها بالقوة ستطفو عن السطح خلال الفترة القبلة بسبب العجز الهائل التي تواجهه في المياه بسبب سياسة الاستيطان التي تتبعها.

فالاطماع الصهيونية لا تتوقف عند حدود المياه السورية واللبنانية والاردنية والفلسطينية بل تتعدها الى مياه النيل والفرات.

ولهذا فهي تتعاون وتنسق مع كل من اثيوبيا وتركيا للحصول على جزء من مياه هذين النهرين.

ان نقص المياه لدى دول المنطقة، سيكون المحور الاساسي للحرب القبلة التي تهدف الى السيطرة على منابع المياه، وستكون اسرائيل هي الطرف الاساسي فيها نظرا لان قضية المياه تحتل بعد الامن محور السياسة الاسرائيلية في المرحلة الراهنة هذا الامر ليس مستبعدا خصوصا اذا علمنا ان وراء احتلال اسرائيل اراض عربية اهداف مائية اكثر منها عسكرية وأمنية.

المياه في الاستراتيجية الصهيونية

البحث في المشكلة المائية في فلسطين قديم، قدم نشوء الحركة الصهيونية نفسها، فمنذ ان بدأ احلم استعادة ارض صهيون يراود مخيلة قادتها حوالي منتصف القرن التاسع عشر ادرك هؤلاء القادة ان تحقيق اهدافهم في تهجير ملايين اليهود الى فلسطين لن يتم الا بالتوسع في السيطرة على ارضها وان التوسع في استغلال الارض لن يتم الا بتامين كميات كافية من المياه لا روائها وبالهيمنة الكاملة على مصادرها.

ومنذ عام 1873 تجلى التعاون الكامل بين الاستعمار البريطاني والصهيونية العالمية الناشئة وقتذاك حول هذا الموضوع بالذات، وحين اوفدت الجمعية العلمية البريطانية بعثة من الخبراء والمهندسين الى فلسطين برئاسة الجنرال «تشارلزوارن» لتقصي ما فيها من موارد طبيعة، ومنها المياه.

وقد كان في التقرير الذي نشرته هذه البعثة اثر عودتها عام 1875، اول اشارة الى الدعوى اليهودية القائلة بامكان اتساع فلسطين والنقب لاسكان الملايين من البشر، وبان من الممكن ري صحارى الجنوب اذا امكن نقل بعض كميات المياه الموفورة في شمالي فلسطين الى جنوبها تحقيقا لهذا الغرض.

وقد بدأ المهاجرون الاولون منذ عهد الدولة العثمانية في اوائل القرن العشرين يتسللون الى الاراضي الشمالية من فلسطين القريبة من مصادر مياه الاردن وبحيرة طبريا وبيسان ويحاولون امتلاكها واستثمارها وتركيز اقدامهم فيها.

ومنذ تلك السنين استمرت الصهيونية تخطط وترسم وتقتنص كل فرصة لتضع اجهزتها في مركز القدرة على التحكم بمصادر مياه الارض المقدسة.

لتستثمرها لصالح مشاريعها الاستيطانية على حساب مصالح اصحابها الشرعيين عندما تتيح لها ظروف المستقبل الفرصة اللائمة لتحقيق ذلك.

وخلال الحرب العالمية الاولى وبعدها اثر ا ستصدار وعد بلفور والاعداد لمباحثات مؤتمر السلام في باريس ركز الزعماء الصهيونيون وعلى راسهم وايزمن ضغوطهم على الحلفاء الغربيين لتوسيع الحدود الشمالية لفلسطين، بحيث تشمل جميع الاراضي التي تنبع منها روافد الاردن والاراضي التي يمر منها من نهر الليطاني.

وحيث ان المشروع الصهيوني اقترن بالبحث عن المياه فقد طرح الموضوع على مؤتمر السلام في سنة 1919، ثم اعيد طرحه في الفترة 1943 ـ 1944 عبر استقدام خبراء اميركيين الى فلسطين.

وبعد ذلك ما اصدرته لجنة التوفيق الاولية سنة 1949 من توصية جاءت بناء على اقتراح اسرائيلي ببيع سبعة اثمان مياه الليطاني لاسرائيل.

سرقة المياة العربية،

منذ قيامها عام 1948 بدات اسرائيل بسحب مياه نهر الاردن من موقع بحيرة طبريا لري اراضي النقب بحيث تستفيد الاردن مما تبقى من مياه ا لنهر وفي عام 1951 جففت اسرائيل بحيرة الحولة، وصارت ارضها البالغة 100 فدان دون ان تسمح لسورية بالاستفادة من الجزء الشرقي.

وفي عام 1953 برزت مشكلة المياه بين العرب واسرائيل بشكل واضح عندما عقدت اسرائيل مؤتمرا في القدس حيث اوصى هذا المؤتمر بضرورة الحصول على 400 مليون متر مكعب من نهر الليطاني مع السيطرة الكاملة على مياه نهر الاردن، وطالبت بتحويل مياه اليرموك الى بحيرة طبريا لتخزينها على ان تقوم اسرائيل باستغلال المياه لري المستوطنات في النقب وفي نفس العام تصدت اسرائيل للمشروع الاميركي الذي كانت تتبناه وكالة غوث اللاجئين لاقامة سد المقارن على نهر اليرموك خدمة للزراعة وللمساعدة على استقرار قسم كبير من اللاجئين لكن الولايات المتحدة انصاعت لرأي اسرائيل وسحبت كبير خبرائها، وعدلت عن تمويل المشروع واستبدلته بالمشروع الشامل الذي تقدم به «اريك جونستون» مندوب الرئيس الاميركي ايزنهاور عام 1954 الذي كان يرتكز على تخزين المياه في بحيرة طبريا مع تشكيل لجنة مشتركة للاشراف على توزيع المياه الا ان اسرائيل اصرت على الحصول على نصيب الاسد ورفضت ان تتحمل اي مسؤولية تجاه اللاجئين الفلسطينيين الذين اغتصبت ارضهم وأموالهم واليوم تغتصب مياههم.

واذا كانت ازمة المياه في اسرائيل قديمة الا انهابرزت وبشكل واضح كواحدة من اهم الاسباب التي ادت الى الحروب العربية الاسرائيلية.

ويكفي ان نشيرهنا الى ان حرب 1967 كان من ابرز اسبابها معركة روافد نهر الاردن والتي انتهت الى تحقيق سيطرة اسرائيل بالكامل على بحيرة طبريا وعلى منطقة الجولان السورية التي تساهم امطارها وثلوجها بنسبة كبيرة في المياه الواردة الى نهر الاردن فضلا عن استيلائها عن الضفة الغربية للنهر.

لم تكتف اسرائيل بالسيطرة على مياه نهر الاردن بل قامت منذ احتلالها الضفة الغربية بحفر ابار ارتوازية فيها لسحب مياهها للمستوطنين حيث قامت في عام 1980 بحفر ثلاثين بئرا جديدة في الضفة الغربية بعمق يتراوح بين 300 و 600 متر تضخ منها حوالي 17 مليون متر مكعب سنويا للاستهلاك الاسرائيلي فقط.

وفي الفترة ما بين 1977 ـ 1978 تمكنت اسرائيل من حفر «17» بئرا في



وادي الاردن الغربي وسحبت منها 14,1 مليون متر مكعب في الوقت الذي بلغ فيه مجموع قدرة الابار العربية وعددها 106، 12,1 مليون متر مكعب فقط وتشير الدراسات الى ان احتلال لمنابع نهر الاردن بعد عدوان يونيو 1967 ادى الى حرمان الاردن من حوالي 774 مليون متر مكعب سنويا من اصل 1,3 مليار متر مكعب سنويا تشكل مجموع كميات المياه للنهر فى حين وفر الاحتلال الاسرائيلي فرص استغلال ما بين 600 - 640 مليون مكعب سنويا لاسرائيل لتشكل 40 في المئة من احتياجاتها المائية.

وعلى الرغم من احتفاظ اسرائيل بمياه نهر اليرموك فان اسرائيل قامت في فبراير بضخ 100 مليون متر مكعب مباشرة من نهر اليرموك الى بحيرة طبريا ومن البحيرة الى المستوطنات الاسرائيلية في الجولان والى شبكة المياه الرئيسية في اسرائيل.

وذكرتقرير دولي صدر في اكتوبر 1996 ان هناك مسلسل نهب وسرقة دوليا من جانب اسرائيل التي تخطط لسرقة مياه نهر اليرموك والاستيلاء في النهاية على 500 مليون متر مكعب من المياه العربية. واشار التقرير الى ان التصور الاسرائيلي لحل مشكلة المياه يعتمد على السيطرة على المياه في اطار ما يسمى بالحدود الامنة، وان 65 في المئة من مياه اسرائيل تنبع من الاراضي التي تحتلها عام 1967.

وعلى الرغم من التصريحات التي يدلي بها زعماء اسرائيل في كل مناسبة لنفي تهمة الاستيلاء على المياه اللبنانية فان التقارير تشير الى استيلاء اسرائيل على جزء من مياه الليطاني، او عن قيامها بتحويل كميات من المياه اللبنانية الى الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948.

ان الاطماع الاسرائيلية لا تتوقف عند حدود مياه الدول المجاورة بل تحاول استخدام مياه نهري النيل والفرات كورقة ضغط ضد الدول العربية فقد أشارت دراسة مصرية مهمة اعدها أمين اتحاد الجيولوجيين العرب تشير الى أن اسرائيل تمارس الضغوط على مصر من خلال تقديم الدعم الفني والمادي لبعض دول حوض النيل وتحديدا الدول التي تنبع منها روافد النهر.

وتركز هذه الضغوطات على تقديم التسهيلات لهذه الدول من أجل اقامة سدود عملاقة ومشاريع تساهم في تقليل التدفق المائي للنيل الامر الذي يؤدي الى ضرب المصالح السودانية والمصرية، ويعرض منشآت ومشاريع الدوليتين العربيتين للخطر.

وفي الوقت نفسه فإن اسرائيل تطالب مصر بأن تحصل على حصة لها من مياه نهر النيل من اجل استخدامها في الداخل بعد ان سرقت مياه سيناء فقد كشفت دراسة نشرت في العام الماضي ان اسرائيل تستغل احد الخزانات الجوفية في منذ ما فعندما يقرب من ثلاثين سنة وانها استفادت بما يعادل مليار 224 مليون متر مكعب من المياه المصرية خلال هذه الفترة وان الكمية تعادل نصف كمية المياه التي قامت بتوفيرها ترعة السلام التي أنشاتها أخيرا الحكومة المصرية ويعد هذا الخزان الذي تستولى عليه اسرائيل من اكبر خزانات المياه بسيناء وهكذا نجد ان اسرائيل تستبيح المياه العربية في فلسطين وفي الدول المجاورة كما تستبيح الارض العربية وثرواتها.

لقد استولت على 85 مليون متر مكعب من المياه الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة ولم تترك للفلسطينيين سوى 17 في المئة وهو ما يعادل 100 مليون إلى 120 مليون متر مكعب ورفضت السماح للعربي الفلسطيني في المدن بالحصول على اكثر من 35 مترا مكعبا في السنة، فيما يحصل الفلسطيني في الريف على اكثر من 15 مترا مكعبا ومقابل ذلك يحصل المستوطن الاسرائيلي على اكثر من 90 مترا مكعبا سنويا.



المصدر : الحياة

التاريخ : ١٩٩٦/٤/٢٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ان معظم الدراسات العربية وغير العربية تشير الى ان اسرائيل قد اصبحت تتحكم بكمية 80 في المئة من المياه في فلسطين وفي الدول المتاخمة «الاردن - لبنان - سورية» بالاضافة الى تطلعها إلى دور في مياه النيل وذلك رغم وجود مخططات اسرائيل لتغطية احتياجاتها من المياه العذبة لاستخدامها في الزراعة عبر برامج تحلية تكفي تسعة ملايين في العام 2040 فما حاجة اسرائيل لسرقة المياه العربية ان لم يكن الهدف من ذلك هو هدف سياسي للتحكم بالتنمية الاقتصادية العربية



عاصم مجاهد:
مصر لن تعطى قطرة ماء لإسرائيل

■ الرياض-الأهرام العربى

أكد عاصم مجاهد - مساعد وزير الخارجية المصرى لشئون المصريين بالخليج - أنه ليس من حق إثيوبيا أو أية دولة أخرى التأثير على حصة مصر من المياه، لأن هناك اتفاقات دولية لا يمكن لأى بلد أن يتلاعب بها

وأضاف: إن مصر لا تملك أن تقدم قطرة ماء واحدة لإسرائيل أو غيرها من الدول، لأن مصر ليس لديها فائض، وكل الحصص المقررة لها تكفى لسد احتياجاتها فقط

وحذر مساعد وزير الخارجية من ترويج هذه الادعاءات التى يسعى مروجوها إلى تشتيت جهود مصر السياسية وإثارة المشاكل حولها، وقال إن مصر تتابع باهتمام بالغ جميع المشروعات المائية التى تقام فى إثيوبيا، وتقوم بدراسة كل مشروع بدقة لضمان عدم تأثر حصتها من مياه النيل، مشيرا إلى أن إثيوبيا لم تطلق أية تهديدات تمس حصة مصر فى المياه وقال السفير المصرى إن وفد البعثة المصرية التى زارت دول الخليج على مدى ثلاثة أسابيع تمكن من حل العديد من المشاكل التى تواجه العمالة المصرية هناك، وسوف يحصل عشرات المدرسين على حقوقهم المالية، ويعودون إلى وظائفهم، وأكد أنه تم تقديم جميع التسهيلات والإشارات خلال الزيارة للعاملين المصريين بالخليج بشأن توفير فرص الاستثمار الحقيقية فى مصر فى ظل خطة الإصلاح الاقتصادى المثمرة التى تشهدها البلاد حاليا.



فى
جلسة
الشورى:

وزير الأشغال: دراسة زيادة حصة مصر من مياه النيل

اجتماع فى أديس أبابا خلال أيام لبحث مشروعات استغلال المياه



واصل مجلس الشورى أمس برئاسة د. مصطفى كمال حلمى مناقشة تقدير «استراتيجية اعداد المصريين لتنمية الصحراء». أكد د. محمود ابوزيد وزير الاشغال والموارد المائية ان مصر تسعى حاليا لزيادة حصتها من مياه النيل من خلال إقامة مشروعات الاستفادة من المياه فى أعمال النيل بالاشتراك مع دول حوض النيل. وقال انه تم الاتفاق على ذلك مع الدول فى فبراير الماضى وسيتم عقد اجتماع خلال ايام فى أديس ابابا لاستكمال مناقشة وبحث مشروعات الاستفادة من مياه النيل. وأشار إلى اننا نعمل على الاستفادة من ١١ مليار متر مكعب مياه تهدر فى البحر ومليار متر مكعب من مياه الصرف سيتم معالجتها.

وطالب الأعضاء بإنشاء أكاديمية عليا لتعمير الصحراء.. ووضع نظام لاستقرار الملكية الزراعية لابناء سيناء.

دراسة جدوى

كان اول المتحدثين المهندس سعد هجرس فأكد ضرورة تعمير الصحارى لمواجهة الكثافة السكانية حيث يتكدس (٦٢ مليونا) على نسبة ٤٪ من مساحة مصر.. وقال انه لابد من تكثيف الجهود لتملك الاراضى الصحراوية.. وقال ان استصلاح الصحراء حتى عام ٢٠١٧ لا تتجاوز ٣ ملايين فدان فى حين ان عدد السكان يزيد بمعدل ٢٪. ودعا إلى عمل دراسات جدوى حقيقية لاستصلاح اراضى الصحراء حتى لا يحدث اهدار للمال العام. وقال د. عبدالسلام عبدالغفار انه لابد من اعداد المصريين ثقافيا واجتماعيا وسياسيا لغزو الصحراء.. وقال ان الكثافة السكانية المستمرة تجبرنا على التوجه للصحراء.

بناء الانسان

ثم تحدث محمد فريد خميس فأكد ان: جميع التحديات التى تواجهنا مرتبطة ببناء الانسان المصرى وقال ان المزايا النسبية للسلع ستختلف وستصبح فى ظل الاسواق المفتوحة المزايا التنافسية. واضاف انه يجب ان تكون قضيتنا الاولى هى بناء الانسان المصرى والتنمية البشرية.

وحذر د. رفعت السعيد ممثل حزب التجمع من الاعتماد على المشروعات والملكيات العملاقة فقط فى الاراضى الجديدة لانه ستعتمد على عدد قليل من العمالة بالاضافة إلى شبهة السيطرة الكاملة للقطاع الخاص ولابد من ايجاد انظمة محلية لهذه المدن.. ودعا إلى وجود ملكيات صغيرة بجانب هذه الملكيات الكبيرة لتحقيق التوازن.. وطالب بإنشاء اكاديمية عليا لتعمير الصحراء والمياه الجوفية ويكون مقرها توشكى.

واشار إلى عدم استقرار الملكية الزراعية فى سيناء.. وطالب بتطوير انظمة الزراعة فى الوادى. وقال ان مشروع توشكى تم توجيه ١٠٠ الف متر مكعب مياه تسربت خلال ٤ ايام.

وعقب د. عبدالرحيم بيومى فأكد عدم صحة تسرب المياه فى توشكى.

وقال محمد رجب زعيم الأغلبية ان الانسان المصرى قادر على مواجهة كل التحديات والتاريخ والاحداث تشهد بذلك.. واضاف ان التنمية هى طريقنا للتقدم.. ونحن نحتاج إلى تثقيف الشباب ليكونوا قادرين على الخروج من الوادى.. وقال ان المجتمعات الجديدة يجب ان تكون جاذبة وليست طاردة ثم عقب د. محمود ابو زيد وزير الاشغال والموارد المائية. فأكد ان مصر صاحبة مدرسة رائدة للاستصلاح الاراضى الصحراوية وقال ان هدفنا هو انتاج اكثر بكميات مياه اقل.. وسياستنا هى الاستفادة من كل قطرة ماء من خلال تقليل الفاقد وإعادة استخدام المياه.. كما نراقب جيدا مصادر تلوث

المياه والقضاء عليها.. كما نعمل على زيادة حصة مصر من مياه النيل من خلال مشروعات اعالى النيل حيث تهدر ٩٢٪ من المياه التى تدخل حوض النيل.. وهذه المشروعات يجب ان تشارك فيه كل دول حوض النيل.

الرى السطحى

وقال ان القطاع الزراعى يستهلك ٨٥٪ من مياه النيل. ونعمل حاليا على تطوير ورفع كفاءة الرى السطحى.. اما عن الحدائق التى تبلغ مساحتها ٦٠٠ الف فدان فى وادى النيل فيجرى اعداد نظام لريها بالنظم الحديثة.. وقال اننا فى إطار مشروع سيوفر مليار متر مكعب مياه. كما نعمل على إعادة استخدام مياه الصرف الصحى بعد معالجتها مشيرا إلى ان مياه الصرف الصحى فى القاهرة الكبرى ستصل مليار متر مكعب عام ٢٠٠٠.. وقال اننا نعمل على تنظيم التركيب المحصولى لتوفير المياه.. وقال اننا نمتلك خزانات مياه جوفية وقال اننا نسرع فى إقامة مشروعات المياه لخفض تكلفتها.. وقال ان لدى مصر الآن خريطة عمرانية على المدى البعيد.. وتكلفة مشروع جنوب الوادى ٣٠٠ مليار جنيه.. والتوسعات حتى عام ٢٠١٧ ستكون فى جنوب مصر حيث سيتم استصلاح ١,٥ مليون فدان فى هذه المنطقة.. وقال ان هناك ١٢ مليار متر مكعب تهدر فى البحر يجرى العمل على استغلالها.. وقال اننا سنستغل ٣,٣ مليار متر مكعب من خزانات المياه الجوفية. ونأمل ان ينتهى العمل فى مشروع قناة جونجلى.. وقال ان كل دول حوض النيل وافقوا فى فبراير الماضى لبحث المشروعات التى ستقام للاستغلال الامثل لمياه النيل.. وسيتم خلال ايام عقد اجتماع لكل الدول فى اديس ابابا لاستكمال بحث المشروعات.. ونحن نساعد كينيا لحفر ابار بها ونساعد اوغندا فى مقاومة ورد النيل الذى يعانون منه واشار إلى انه يتم توزيع الفدان ب ٥٠ جنيها فى توشكى لصغار المزارعين فى حدود ١٠ افدنة لكل شاب وتم انفاق ١,٦ مليار جنيه فى توشكى.. وقال ان المستثمرين سيتحملون تكاليف ادارة محطات الرى والكهرباء والبنية الاساسية.. حيث يتكلف الفدان سنويا ١٠٠ دولار.. و العقود التى وقعت مع المستثمرين تنص على ذلك وعلى عدد العمالة ونسبة العمالة المصرية ايضا. وقال انه تم إزالة ٦١٪ من مخالفات الرى.

وقال د. محمد سعيد الدقاق انه لابد ان تتحمل الدول التى زرعت الألغام فى الصحراء الغربية تكاليف إزالتها.

وقالت سهير جلباية ان المشروع القومى لتنمية سيناء يسير بخطى سريعة.. مشيرة إلى إقامة كوبرى الفردان. وطالبتها بإقامة محطات لمعالجة الصرف الزراعى حتى لا تلوث اراضى سيناء حتى تكون نقية ١٠٠٪ ومنتجاتها توجه للتصدير وعقب د. محمود ابوزيد وزير الاشغال ان المياه التى تصل إلى سيناء نقية. وما يتم توصيله لها لعمليات الرى من مياه الصرف الزراعى فيتم معالجاتها وطالبت د. زينب السبكى بالاهتمام بالرعاية الصحية للعاملين فى الاراضى الصحراوية وتوفير الادوية نظرا لقسوة الحياة هناك. وتدريب الاطباء على علاج امراض الصحراء.

وقالت سكينة فؤاد انه يجب ان تكون هناك منظومة لاعداد الانسان المصرى تعليميا واجتماعيا وثقافيا لتنمية

تابع المناقشات

زايد على سعد

محمد عبدالحافظ

الصحراء. وقالت ان المصرى قادر على التحدى وغزو الصحراء اذا ما تم اعداده لذلك.. وانتقدت غزو الصحراء بالكتل المسلحة مشيرة إلى ان هناك عمارات بنيت فى الصحراء ولا يسكنها احد. وانه يجب ان تكون العمارة وبناء المنازل فى الصحراء مناسبة للهيئة الصحراوية . واكدت على اهمية وضع خريطة عمرانية للصحراء حتى لا يتم البناء على املاك الدولة او على اراض بها اثار.

الجلسة المسائية

وفى الجلسة المسائية واصل المجلس برئاسة د. حلمى مناقشة التقرير، وتحدث كل من سلامة فهمى وصبرى الشبراوى وعبد الرحيم بيومى ومحمد عيد أدم ود. محمد عبد العال ومحمد فريد زكريا وجمعة خير الله وزينب صفر ود. سينوت حليم دوس واسماعيل الدفتار وطلعت منصور.

واكد كمال الشاذلى وزير الدولة لشئون مجلسى الشعب والشورى، إن مصر تطالب فى جميع المؤتمرات والمحافل الدولية بمشاركة المجتمع الدولى فى ازالة الآثار التى نتجت عن الحروب العالمية وبخاصة الالغام الموجودة فى الصحراء الغربية بمصر وفى بعض الدول، وقال إن مصر لديها خبرات كبيرة فى مجال ازالة الالغام. وقال فى تعقيبه على ما اثاره محمد فريد زكريا من عدم حصول محمد الفايد على الجنسية الانجليزية اننا لا نتدخل فى الشئون الداخلية لدى دولة ومنح الجنسية من الشئون الداخلية للدول.

ورفعت الجلسة على ان تعود للانعقاد صباح اليوم.



المصدر : الـرأي

التاريخ : ٢/٥/١٩٩٩م

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مياه الشرب السورية وصلت الى عمان

■ دمشق - د ب أ - أ ش أ، اكد كامل محادين وزير المياه والري الاردني في تصريحات صحافية في دمشق امس ان مياه الشرب السورية وصلت الى العاصمة الاردنية عمان.

وقال الوزير الاردني ان المياه وصلت اول من امس وستصل تباعا وفقا لخطة الضخ المقررة وان من اولويات الحكومة الاردنية حاليا تنفيذ مشروع سد الوحدة بين البلدين. واوضح محادين انه سيكون للفرق السورية الاردنية الاولوية في تنفيذ المشروع وستبدأ الاسبوع المقبل الاتصالات مع صناديق التمويل العربية لتنفيذ هذا السد المتوقع انجازه خلال اربع سنوات.

وكان محادين عقد اجتماعا مع نظيره السوري عبد الرحمن المدني في مقر وزارة الري في دمشق في وقت سابق امس لوضع اللمسات الاخيرة على الدراسات الفنية التي اعدتها اللجنة السورية الاردنية المشتركة لتنفيذ سد الوحدة.

من جهة اخرى قام المهندس منيب صائم الدهر وزير الكهرباء السوري والمهندس سليمان ابو عليم وزير الطاقة والثروة المعدنية الاردني بعد ظهر امس بتفقد مشروع الربط الكهربائي المشترك بين البلدين واطلع الوزيران على الاعمال الجارية في المشروع والمراحل التي تم الانتهاء منها لانجازه. وكان الوزيران عقدا جلسة محادثات امس لتعميق التعاون المشترك في مجال الطاقة واجراءات الربط الكهربائي بين البلدين وتخطيط النظام الكهربائي ومجالات الحاسب الالي وسير العمل في مشروع الربط الكهربائي وواقع محطات التمويل والاتصالات والتحكم.



لبنان «الاخضر» يعاني من ازمة مياه

تقرير اخباري

■ بيروت ـ دب ا، اطلق لبنان حملة وطنية لترشيد استهلاك المياه محذرا من ازمة حادة قد تستمر 15 عاما نظرا للتحولات المناخية التي ادت الى تناقص حاد في هطول الامطار.

الحملة التي اطلقتها وزارة الموارد المائية والكهربائية تبناها القطاع الخاص الذي مول اعلانات توجيهية تولت وسائل الاعلام المسموعة والمرئية والمطبوعة توزيعها باسعار مخفضة مساهمة منها في الجهد الوطني لانقاذ «وجه لبنان الاخضر» وفقا للوصف الذي تطلقه وزارة السياحة على هذه الدولة المتوسطية التي تبلغ مساحتها 10,452 كيلومترا مربعا ويبلغ عدد سكانها نحو ثلاثة ملايين نسمة وعدد الاجانب المقيمين فيها نحو مليوني نسمة ليصل التعداد العام للسكان الى خمسة ملايين.

وحسب دراسات وزارة الموارد فان حاجة لبنان السنوية المقدرة من المياه هي بحدود 3,65 بليون متر مكعب لايتوافر منها سوى 1,8 بليون متر مكعب.

وتشير دراسة اعدتها دائرة التجهيزات في الوزارة الى ان حاجة الاستخدام المنزلي من المياه اضافة الى الهدر الحاصل نتيجة تآكل شبكات المياه القديمة التي يعود عمر بعضها الى اكثر من 50 عاما هي 700 مليون لتر كما أن ري 280 الف هكتار من الاراضي الزراعية بعد الاستصلاح يحتاج الى 2,8 بليون متر مكعب وتقدر حاجة القطاع الصناعي بعد اعادة تنظيمه بنحو 150 مليون متر مكعب.

وتوضح الدراسة انه بمقارنة حجم الاستهلاك المقدر بالكمية المتوفرة من المياه تصل الى عجز في الميزان المائي يقارب 1,5 بليون متر مكعب لا سبيل الى تجاوزه اذا استمر الشح في المطر كما هو متوقع خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة.

وتبدو مشكلة المياه خطيرة كون الامطار هي المصدر الوحيد للمياه في لبنان الذي لاترفده انهار تنساب اليه من دول مجاورة بل ان انهاره الخمسة عشر تنبع من اراضيه وتصب في البحر المتوسط باستثناء ثلاثة هي العاصي الذي يتجه شمالا نحو سورية والوزاني والحاصباني اللذان يرفدان نهر الاردن عبر فلسطين.

ولايستفيد لبنان اطلاقا من مياه نهري الحاصباني والوزاني منذ وضعت اسرائيل يدها عليهما عند احتلال الشريط الحدودي قبل 21 عاما فيما يحصل على عشرين بالمئة من تدفق مياه نهر العاصي اي 80 مليون متر مكعب بموجب اتفاق مع سورية.

وتشير دراسات وزارة الموارد المائية والكهربائية الى ان اجمالي الامطار المتساقطة في لبنان خلال فصل شتاء العام الحالي بلغ 7,5 مليار متر مكعب يبقى منها بعد الانسياب السريع جدا نحو البحر عبر سلسلة الجبال الغربية نحو 3,5 مليار متر وبعد التبخر والتعرق اي التسرب الى الخزانات الجوفية يبقى نحو 1,8 مليار متر مكعب.

الحقائق المقلقة لوضع الثروة المائية اللبنانية حثت على اطلاق حملة الترشيد في الاستهلاك التي تورغت على ثلاثة محاور رئيسية ، محور يخاطب ربات البيوت عبر اعلانات اذاعية وتلفزيونية توضح ان ترك الصنابير مفتوحة اثناء الجلي (غسل الصحون) لايزيد من النظافة بل يهدر المياه التي قد تحتاجينها غدا دون ان تكون متوفرة.
ويمول المصرف اللبناني - الكندي محورا دعائيا يخاطب «سائقي سيارات البكاوات(الباشاوات) مشددا على ان غسل السيارات امام ابواب القصور وترك المياه تنساب على الطرقات هو هدر واضح لنعم الله.
اما المحور الثالث فانه يخاطب العائلة عموما مشددا على ان الاستحمام بالدش لايفرض ترك المياه منسابة طيلة فترة الاستحمام. ترشيد استهلاك المياه اليوم يعني استمرار النظافة ليوم اخر.
وزارة السياحة انضمت الى الحملة عبر توجيه تعميم الى اصحاب الفنادق لمناشدة النزلاء عدم الهدر في المياه كي يبقي لبنان اخضر جميلا.
وتطبيقا للمثل القائل «مصائب قوم عند قوم فوائد» سارعت شركات صناعة وتوزيع الادوات المنزلية للترويج لمنتجات بلاستيكية ومعدنية توصل الى صنابير المياه فتقطع انسيابها تلقائيا بمجرد ابتعاد يد المستخدم عنها.



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ / ٥ / ١٩٩٩

سد الوحدة وأزمة المياه في الأردن

إن كانت المبادرة السورية التي بدأتها دمشق الأسبوع الماضي بتزويدها مياه الشرب للأردن قبل انتهت وفاء لما وعد به الرئيس السوري حافظ الأسد لمساعدة الأردن في حل مشكلة المياه .. فإن هذه الخطوة جاءت في الوقت المناسب لمنع كارثة يمكن أن تطيح باستقرار الأردن بسبب أزمة مياه الشرب التي بدأ شبحها يخيم على الشارع الأردني إثر التهديدات الإسرائيلية التي لوح بها (عيزار النوء) بممانعته في تزويد الأردن بنسبة المياه المقررة التي تم الاتفاق عليها من قبل في اتفاقية (وادي عربة) محاولا إعادة النظر لتقليل حجمها تعبيرا عن استيائه لتوجه الأردن العربي وعقابا له على هرولته نحو سورية!

وقد أدركت القيادة السورية بحنكتها السياسية ما ترمز إليه التهديدات الإسرائيلية فسارعت على الفور بتنفيذ ما وعدت به وبدأت مياه الشرب تتدفق ابتداء من الأسبوع الماضي من سد الشهيد باسل الأسد إلى محطات مياه الأردن. وذلك قبل أسبوعين من الموعد المتفق عليه بين اللجنتين الفنيتين حتى تقطع الطريق أمام المساومات الإسرائيلية، وتساعد في الوقت نفسه على إشاعة الطمأنينة والاستقرار في الشارع الأردني!

وليس سرا أن هذه الخطوة السورية الذكية التي تعد إنجازا مثيرا للاعتزاز ليس على مستوى العلاقات الثنائية فقط بل على المستوى العربي قد جاءت ثمرة من ثمار القمة السورية الأردنية التي عقدت في دمشق يوم ٢١ أبريل الماضي حيث أعلنت القيادة السورية أثناء زيارة العاهل الأردني الملك عبد الله أن سوريا على استعداد لتزويد الأردن بكمية من مياه الشرب لا يقل حجمها عن ثمانية ملايين لتر مكعب تكفي احتياجات الأردنيين طوال أشهر الصيف الأربعة الحالية.

إنما السر الذي ما يزال خافيا هو أن أصحاب القرار السوري قد آثروا حل مشكلة الأردن وتلبية احتياجات الأشقاء الأردنيين على حساب مصالحهم الذاتية واحتياجاتهم الضرورية التي قد تتعرض هي أيضا لذات الأزمة وعلى حساب بعض المواطنين من المزارعين السوريين الذين يمتلكون أراضي زراعية شاسعة في منطقة سد باسل الأسد حيث تقرر إيقاف زراعة الموسم الصيفي لهذا



المصـدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....

العام مقابل ١٥٠ مليون ليرة تدفعها السلطات السورية كتعويض لهم.

وللبحث عن علاج جذري لأزمة المياه في البلدين اتفقت القيادتان السورية والأردنية بالمضي جديا لبناء (سد الوحدة) على نهر اليرموك الذي يمكن من خلاله تأمين الطاقة المائية والكهربائية لكلا البلدين ولدراسة التكلفة الحقيقية لتشييده الذي قد يستغرق أربع سنوات تعقد اللجان المتخصصة في كل من دمشق وعمان لبحث كيفية التمويل الضروري له حيث يتحدث البعض أن تكلفته لا تتعدى ١٠٠ مليون دولار في حين أن في دمشق من يتحدث أنه بالإمكان تخفيض التكلفة إلى أقل من النصف عن طريق إحالة بعض عطاءات المشروع إلى شركات حكومية سورية لا تستهدف الربح. كما تردد أن سوريا وعدت بالمساهمة في البحث عن تمويل عربي ومالي من خلال التوجه إلى صناديق التمويل الخليجية بالإضافة إلى دعم البنك الدولي.

والتساؤل الذي يطرح نفسه هو: هل يمكن أن يتحقق الحلم السوري الأردني ويصبح سد الوحدة واقعا حيا في منطقة (المقارن) على نهر اليرموك؟

وما هو موقف إسرائيل باعتبارها شريكة في مياه نهر اليرموك؟

١٠ م



نفت وجود خلافات مع مصر في شأن المياه

اثيوبيا تبرر اللجوء الى القوة ضد اريتريا

■ اديس ابابا - القاهرة - أ ف ب - أ ش أ: برر الرئيس الاثيوبي نيغاسو جيدادا اللجوء الى القوة ضد اريتريا التي تدور حرب بينها وبين اثيوبيا منذ اكثر من عام.

ففي كلمة القاها عبر الاذاعة والتلفزيون بمناسبة الاحتفال بالذكرى الثامنة لسقوط نظام منغستو هايلي مريام الشيوعي العسكري قال نيغاسو «لاخيار امام اثيوبيا سوى اللجوء الى القوة لاستعادة سيادتها كاملة اذا استمر نظام اسياس «افورقي الرئيس الاريتري» الديكتاتوري في ممارسة الاستفزاز وفي رفض الانسحاب في الاراضي الاثيوبية طبقا لاتفاق السلام الذي اعدته منظمة الوحدة الافريقية».

واضاف ان «اثيوبيا ستضمن سيادتها عبر اللجوء الى القوة اذا لم تسحب اسمرة قوات الاجتياح من كل الاراضي الاثيوبية المحتلة» منذ مايو 1998.

واكد نيغاسو ان اثيوبيا «ستواصل تعزيز قواتها الدفاعية كي تضمن سيادتها الوطنية وتحافظ على سلامة ووحدة اراضيها».

وكان نيغاسو جيدادا اكد في السادس من ابريل الماضي «ان لا سلام بين اثيوبيا واريتريا طالما استمرت قوات اسياس في احتلال الاراضي الاثيوبية.

ورغم استعادتها في نهاية فبراير الماضي لمنطقة بادمي «الجبهة الغربية» تؤكد اديس ابابا ان الجيش الاريتري مازال يحتل منذ



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩/ ٥/ ١٩٩٩

مايو 1998 اراضي اثيوبية في مناطق زالا امبيسا وايفا وايغالا الوسطى ومنطقة بادا - بوريه الشرقية» .

من جهة اخرى دعت اللجنة التنفيذية للائتلاف الحكومي الحاكم الشعب والجيش الاثيوبيين الى مواصلة جهودهما الدفاعية حتى استرجاع السيادة الوطنية كاملة كما افادت الاذاعة الوطنية الاثيوبية.

على صعيد آخر نفت اثيوبيا على لسان جيرما بيرو وزير التنمية الاقتصادية والتعاون الاثيوبي وجود خلافات بين مصر واثيوبيا في شان قضية مياه النيل مشيرا الى ان ما يتردد في هذا الشان من انباء ما هي الا انباء مغرضة.

وقال الوزير الاثيوبي في حديث لوكالة انباء الشرق الاوسط ان هناك من المياه ما يكفي الجميع في مصر واثيوبيا .. محذرا من ان هناك بعض الدول المجاورة التي تسعى الى محاولة الوقيعة بين مصر واثيوبيا.

واضاف انه لهذا السبب ، تناولت المباحثات التي جرت آخيرا في القاهرة بين الرئيس حسني مبارك ورئيس الوزراء ميلس زيناوي هذا الامر للتاكيد من جانب اثيوبيا على ذلك.. ووصف الوزير تلك المباحثات بانها كانت بناءة ومثمرة.

وحول النزاع الحدودي بين اثيوبيا واريتريا والحرب الدائرة بين البلدين،نوه الوزير الاثيوبي بالجهود التي تبذلها مصر والرئيس



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩/٥/١٩٩٩

مبارك من اجل التوصل الى تسوية سلمية لهذا النزاع بين الدولتين الجارتين.

واوضح الوزير الاثيوبي ان موقف بلاده من هذا النزاع يتمثل في انه يتعين على الرئيس الاريتري اسياس أفورقي ان يلتزم بالتوقيع على الانسحاب من المناطق الثلاث المتبقية التي تحتلها القوات الاريترية.

واضاف ان بلاده نجحت في استعادة منطقة «بادمي» التي كانت الاصل في هذه الحرب ومناطق اخرى غير ان القوات الاريترية لاتزال تحتل مناطق «زالامبسا» و «ايجالا» و«بادا بوريه» على الحدود بين البلدين.

يذكر ان اثيوبيا احتفلت امس بالذكرى السنوية الثامنة للاطاحة بنظام منفستو هايلي ماريام في عام 1991 الذي استمر حكمه لاثيوبيا نحو 17 عاما من الحكم العسكري وشهد انتهاكات واعمالا قمعية ضد الشعب الاثيوبي.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ / ٥ / ١٩٩٩

حرب المياه بين تركيا وسورية

باتريك سيل *

■ في منطقة الجزيرة، حيث السهول المترامية الاطراف شمال شرقي سورية، يدور كل حديث حول المياه - او بالاحرى عدم وجود المياه.

كانت هذه اكثر السنين جفافاً في الشرق الاوسط منذ ما يزيد على ٣٠ عاماً. لم يكن هناك عملياً موسم شتاء هذه السنة ولم تأت امطار الربيع التي ينتظرها الناس بلهفة إلا في ٢٠-٢١ آذار (مارس) الماضي، ولفترة وجيزة. وبدل ان تكون سهول الجزيرة خضراء بعشبها الوفير وزاهية بازهارها البرية، كما هي العادة في هذا الوقت من السنة، فإنها تبدو الان ظمآنة ومتشققة. الوديان تعاني الجفاف. والصحراء تزحف حسب ما يبدو في كل مكان. وتفتش قطعان خراف هزيلة عن العلف بين الاشواك. وفي قرى كثيرة تعاني الظمأ، يجري التزود بمياه الشرب بواسطة شاحنات الماء.

الجفاف يستحوذ على تفكير الجميع.

ولا يمثل انخفاض معدل سقوط الامطار السبب الوحيد لشح المياه في سورية. فما يفاقم المشكلة هو السياسة المنظمة التي تنتهجها تركيا، حسب ما يبدو، لخفض تدفق المياه الى سورية.

وابلغني مسؤولون سوريون ان «الاتراك يحاولون منذ سنوات ان يخنقوا سورية. لقد تحكموا بمجرى نهر الفرات، واستهدفوا منابع الخابور. لا احد يعرف ما هو هدفهم النهائي. ما يبدو واضحاً هو ان كارثة انسانية تلوح».

كادت الحرب تندلع بين سورية وتركيا في تشرين الاول (اكتوبر) الماضي بسبب دعم سورية لحزب العمال الكردستاني وزعيمه عبد الله اوجلان. ونُزع فتيل الازمة عندما غادر اوجلان سورية - ليُعتقل في وقت لاحق في كينيا على ايدي قوات خاصة تركية ويُنقل الى تركيا لتقديمه الى المحاكمة. وشهدت العلاقات السورية - التركية تحسناً كبيراً منذ ذلك الحين: يربط خط اتصال هاتفي «ساخن» بين مسؤولي اجهزة الامن في كلا البلدين، فيما تتعزز التجارة بينهما.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠/١٥/١٩٩٩

لكن مشكلة المياه لا تزال مصدر توتر في العلاقات: لا يبدو ان الاتراك يستعجلون التوصل الى اتفاق شامل في شأن تقاسم المياه كما يود السوريون.

وخلال رحلة قمت بها اخيراً عبر شمال شرقي سورية - الى سد الثورة على نهر الفرات، والى الرقة ودير الزور والحسكة، وصولاً الى منبع الخابور على الحدود التركية - لفت انتباهي اجماع الآراء التي عبر عنها العديد من السوريين الذين قابلتهم. بدا الجميع قلقين ازاء ما يفعله الاتراك - وما ينوون القيام به في المستقبل.

قال المهندس شاكر بازوعة المدير العام لسد الفرات «لا نعرف ما يُخبئه المستقبل، كل ما نريده هو حصة عادلة من مياه الفرات وفقاً للقانون الدولي. تحاول تركيا ان تنشىء مجتمعاً جديداً في جنوب شرقي تركيا على حساب مجتمع عمره ٤ آلاف سنة في دولتين تقعان في اتجاه مجرى النهر، هما سورية والعراق؛ ان الحياة في هذه المنطقة التاريخية تتعرض للخطر».

وقال محمد احمد نفاخ محافظ الرقة ان «الماء هو مسألة حياة وموت بالنسبة لنا». وهو رأي ردده صلاح كناج محافظ دير الزور: «ورقة المياه تُستخدم ضد سورية لأن مؤامرات اخرى فشلت. يعتمد حوالي ستة او سبعة ملايين سوري على مياه الفرات والخابور - في الرقة ودير الزور والحسكة وحتى في حلب. لا يمكن ان نخطط ونستثمر ونطور منطقتنا بسبب الغموض الذي يحيط بكمية ونوعية المياه التي سنحصل عليها».

وشجعني صبحي حرب محافظ الحسكة، الذي عبّر عن قلقه العميق في شأن وضع المياه، على السفر الى منبع الخابور في رأس العين، على مسافة كيلومترين من الحدود التركية كي أرى بنفسي ما يفعله الاتراك.

الخطر الذي يهدد الخابور

وجدت ان هناك في الواقع حوالي ستة عيون كبريتية ترفد الخابور. اهم هذه العيون - وهي الاكبر من نوعها في الشرق الاوسط - منظرها مثير: بركة كبيرة من المياه الفيروزية اللون، تتدفق من باطن



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ / ٥ / ١٩٩٦

الارض بدرجة حرارة تبلغ ٢٥ مئوية. والمنبع ذاته عميق جداً - يزيد عمقه على ٦٠٠ متر حسب اجهزة القياس بالموجات فوق الصوتية. من ان ياتي الماء؟ لا يبدو ان احداً يعرف الجواب، سوى ان قوة اندفاع الماء الى اعلى تشير الى انه ياتي من ارتفاع عال ومسافة بعيدة جداً.

وعلى رغم ان الخابور نهر سوري تماماً، فإن الاتراك يستهدفونه بوسائل عدة متنوعة:

- كانت عشرات الروافد، مثل زرقان وجغجغ وجرجوب، تصب في الخابور من تركيا. ولجا الاتراك الى قطعها بشكل منظم، باستثناء فترات الفيضان عندما يعجزون عن التحكم بالمياه.

- قاموا، حيثما تسنى لهم ذلك، بإغلاق الوديان التي تنقل مياه الامطار الى الخابور.

- يمكن المرء ان يشاهد بالعين المجردة عبر الحدود في راس العين الاتراك وهم يحفرون اباراً عميقة ويضخون منها الماء، وذلك في مسعى واضح لتحديد موقع الطبقة الصخرية المائية التي تغذي ينابيع الخابور. ويشك السوريون في ان الاتراك سيلجاون، في حال عثورهم عليها، الى حقنها بالاسمنت او الصلصال لبناء حواجز ومنع تدفق المياه الى سورية.

- بالاضافة الى ذلك، يقدم الاتراك للمزارعين على الجانب التركي من الحدود قروضاً طويلة الاجل وطاقة كهربائية مجانية، ويحضونهم على حفر ابار وزرع اكبر مساحة ممكنة من الارض بالقطن.

واوضح مسؤول سوري ان «هذه حرب على المياه الجوفية. كلما زادت كمية المياه التي يستخرجها الاتراك، كلما تاثرت اكثر ينابيع الخابور، لان ما يتدفق عبر الينابيع هو فقط ما يزيد من المياه».

يبدو واضحاً ان الاتراك يحاولون ان يحرموا سورية من اكبر كمية ممكنة من المياه. والنتائج بالغة الخطورة بالفعل. فالخابور، الذي يعتبر مصدر الحياة الرئيسي في محافظة الحسكة، لم يعد مثلما كان: تضاءل جريانه بحوالي النصف. وكان معدل جريان المياه في الماضي يراوح بين ٤٠ و ٤٥ متر مكعب في الثانية. وهو لا يزيد حالياً عن ٢٢ - ٢٣ متر مكعب في الثانية خلال الشتاء، ويهبط الى ٤ - ٥ متر مكعب في الثانية في الصيف.



المصدر : الحياة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٥/١٩٩٦

وجف الخابور عملياً هذه السنة، مسبباً المعاناة للبشر والحيوانات والمحاصيل والاشجار، ومحدثاً ازمة بيئية خطرة. وتضرر محصول القمح الشتوي بشكل كبير نتيجة شح المياه. وهناك مخاوف من احتمال فقدان حوالي ٢٨٠ الف طن هذه السنة. وكان محصول القطن في الحسكة بلغ ٣٦٠ الف طن السنة الماضية. وستبقى الاف الهكتارات من دون زراعة هذه السنة بسبب شح المياه، وتقدر الخسارة المتوقعة في انتاج القطن بـ ٤٠ الف طن. وادى الجفاف بالفعل الى هلاك ثلاثة ارباع اشجار الفواكه التي زرعت بمحاذاة النهر.

المخاوف على نهر الفرات

على رغم ان مشكلة نهر الفرات اقل الحاحاً من مشكلة الخابور، فإنها تنطوي على مخاطر اكبر على المدى الابعد.

وتبني تركيا وفقاً لـ «مشروع الاناضول الكبير» سلسلة من السدود على الفرات لتحقيق هدف طموح هو التحكم بجريان النهر وارواء ما يصل الى ١,٥ مليون هكتار. واذا ما أنجز هذا المشروع الضخم فانه سينذر بالموت لسورية والعراق، فلن تبقى لهما قطرة ماء!

واكملت تركيا حتى الآن ثلاثة سدود على الفرات: سد كيبان الذي تبلغ سعته ٣٠ بليون متر مكعب، وسد كركايا (٩,٥ بليون متر مكعب)، وسد اتاتورك العملاق (٤٨,٧ بليون متر مكعب). وهناك سدان اصغر حجماً هما قيد البناء حالياً وسيبدأ تشغيلهما السنة المقبلة: سد بيرجيك (١,٢ بليون متر مكعب) وسد كركميس (٠,١٥٣ بليون متر مكعب)، ولا يبعد الاخير سوى ٤ كيلومترات عن الحدود السورية - التركية.

وكانت سورية وتركيا وقعتا في ١٩٨٧ بروتوكولاً التزم الاتراك بموجبه اطلاق ما لا يقل عن ٥٠٠ متر مكعب في الثانية من مياه الفرات عند الحدود السورية. وكان هذا، حسب وجهة النظر السورية، ترتيباً موقتاً فيما يجري ملء خزان سد اتاتورك. فهذه الكمية تعد ضئيلة جداً بالنسبة لسورية والعراق الى درجة لا يمكن معها ان تعتبر حلاً دائماً.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠/٥/١٩٩٩

وتطالب سورية باجراء مفاوضات للتوصل الى اتفاق على تقاسم المياه على المدى البعيد، لكن الاتراك يعارضون مبدأ التقاسم ذاته. انهم يتصرفون كما لو كانوا يملكون حقوق امتياز في المياه فيما يتعين على الاخرين ان يرضوا بما يتبقى. وهم يجادلون بان الفرات ودجلة ليسا نهرين «دوليين» بل مجرد نهرين «عابرين للحدود»، ولذا فانهم غير ملزمين ان «يتقاسموا» المياه.

ومن الحجج الاخرى التي يسوقها الاتراك ان الفرات ودجلة يؤلفان «حوضاً واحداً». وبما انه يصعب استغلال مياه دجلة لان النهر يجري في واد طويل وعميق، فإن هذه الحجة ستسمح للاتراك بان يسحبوا مزيداً من المياه من الفرات. ويرد السوريون هذه الحجة قائلين بان الفرات ودجلة هما نهران تاريخيان، لكل منهما حوضه الخاص، ويجب ان يكون كل منهما موضوع اتفاق منفصل لتقاسم المياه.

في غضون ذلك، يستعمل الاتراك مياهاً عذبة ويبعثون الى سورية بمياه استخدمت بالفعل للري والصرف، أي انها ملوثة بالاسمدة والمواد المبيدة للحشرات والفضلات. وتهدد هذه المياه الملوثة حياة النبات والحيوان في وادي الفرات باكمله، وهي تمثل مشكلة لا تقل خطورة عن الانخفاض في كمية المياه.

واذ يرفض الاتراك الدخول في مفاوضات حول تقاسم المياه، يشك السوريون في انهم يحاولون ان يكسبوا وقتاً: يبدو ان استراتيجيتهم تقوم على استخدام اكبر كمية ممكنة من المياه في مشاريع اروائية كي يتمكنوا من الادعاء بـ «حقوق مكتسبة».

واحدى المظالم الرئيسية للسوريين ان الاتراك يشغلون سدودهم وينتجون الطاقة الكهربائية لتلبية احتياجاتهم الخاصة، دون اي اكتراث باحتياجات جيرانهم. على سبيل المثال، في كانون الثاني (يناير) ١٩٩١، قطع الاتراك مجرى الفرات لمدة شهر كامل بهدف ملء سد اتاتورك. وترك ذلك تاثيراً خطيراً على الوضع الصحي في المناطق الواقعة على النهر في سورية. فقد تفشت الامراض وأضطر الكثير من الناس الى تلقي العلاج في المستشفيات.

وخلال فترة العيد هذه السنة، عندما أغلقت المصانع التركية لمناسبة العطلة وخُفض الطلب على الطاقة الكهربائية، خفض الاتراك بشكل كبير كمية المياه



الجارية في النهر. ولايام عدة لم يصل سوى ١٠٠ متر مكعب في الثانية الى الحدود السورية! وقال صلاح كناج محافظ دير الزور ان نهر الفرات جف عملياً - وهو وضع كارثي اخذاً في الاعتبار ان الفرات هو مصدر الحياة الوحيد في دير الزور، اذ يوفر المياه للري فضلاً عن الشرب والاستخدامات المنزلية الاخرى.

واوضح المهندس شاكر بازوعة المدير العام لسد الفرات ان «اضطرارنا الى توفير الماء لاغراض الري منعنا من استخدامه لتوليد الطاقة. اعتدنا ان ننتج ١٦ مليون كيلوواط في الساعة في سد الثورة، فهذه هي طاقته. وهبط الانتاج حالياً الى ٣ - ٤ مليون كيلوواط في الساعة». وتقدر الخسارة التي يتكبدها السوريون من جراء ذلك بملايين الدولارات.

يدعي الاتراك في وسائل اعلامهم انهم يطلقون كميات من المياه تفوق ما تضمنه بروتوكول ١٩٨٧. وعلى رغم ان معدل جريان المياه يصل فعلاً بعض الاحيان الى ٨٠٠ متر مكعب في الثانية وحتى اعلى من ذلك بين حين وآخر، فانه ينخفض احياناً الى ٤٠ متر مكعب في الثانية! ويتحدد معدل تدفق المياه دائماً وفق مصالح تركية صرف وليس بالاستناد الى اتفاق دولي.

وتتركز المخاوف الحقيقية لسورية على المستقبل. فاستثماراتها الضخمة في بناء السدود ومشاريع الري مهددة. والحقيقة المؤسفة هي انه لا يمكن ان يكون هناك اي تخطيط مناسب طالما كان معدل جريان المياه التي تصل الى سورية من نهر الفرات متقلباً.

وارتباطاً بالتحسن الذي تشهده العلاقات السورية - التركية في الوقت الحاضر، لا بد ان يكون هناك حافز قوي يدفع الجارين الى الجلوس والتوصل عبر التفاوض الى اتفاق يؤمن المصالح الحيوية لكلا الطرفين.

---

* كاتب بريطاني متخصص في شؤون الشرق الاوسط.



المصدر : الحياة

التاريخ : ٣١ / ٥ / ١٩٩٩

المستوطنون يستهلكون ضعف استهلاك الفلسطينيين

لا مشكلة مياه في الضفة الغربية . . بل مشكلة احتلال



□ عمّان - صلاح حزين

■ كانت الموارد المائية اهم مكسب اقتصادي حققته إسرائيل من حربها مع ثلاث دول عربية عام ١٩٦٧. ومذذاك يعتمد نصف استهلاك إسرائيل من المياه على تلك التي استولت عليها في ذلك العام.

وفي ١٥ آب (اغسطس) ١٩٦٧، اي بعد احتلال الأراضي العربية، وكامل الضفة الغربية بشهرين فقط، اصدرت إسرائيل امراً عسكرياً منحت بموجبه الحاكم العسكري للضفة الغربية سلطة مطلقة في تحديد كميات المياه التي يحق للمواطنين الفلسطينيين استغلالها، وخولته فرض عقوبات كبيرة على المخالفين. وفي عام ١٩٨٢ وضعت إسرائيل مصادر المياه في الضفة الغربية، في صورة نهائية، ضمن صلاحيات شركة «مكيوروت» الإسرائيلية.

وإذا كانت هذه كلها إشارات إلى اهمية المياه بالنسبة لإسرائيل، فإن اهتمام الإسرائيليين الفائق بمياه الضفة الغربية تحديداً يمكن استنتاجه من وضعهم مشكلة المياه ضمن القضايا المعقدة التي ستبحث اثناء البحث في ترتيبات الوضع النهائي مع الفلسطينيين، جنباً إلى جنب مع قضايا مصيرية بالنسبة لإسرائيل مثل الحدود واللاجئين والقدس والمستوطنات.

ويعتبر إيلاء موضوع المياه اهمية فائقة مبرراً في نظر



الإسرائيليين، إذ تحصل إسرائيل على ما يعادل ٤٠ في المئة من حاجاتها المائية من موارد المياه الواقعة في الأراضي العربية المحتلة في الجولان ولبنان. لكن النسبة الأكبر من هذه الحصة تحصل عليها من الضفة الغربية وقطاع غزة.

غير ان هذه النسبة لا تتضمن كمية المياه التي تحصل عليها المستوطنات اليهودية القائمة على اراض فلسطينية في الضفة الغربية وغزة، فالمياه التي تستهلكها المستوطنات تحسب مع اجمالي استهلاك المناطق الفلسطينية. اما الاستهلاك المقصود هنا، فهو ذلك الذي تحصل عليه إسرائيل من مخزون مياه الضفة الغربية.

ولتوضيح ذلك، تنبغي العودة إلى الطبيعة الجغرافية والجيولوجية للضفة الغربية وقطاع غزة. فإسرائيل تشارك الفلسطينيين، موضوعياً، عدداً من الاحواض المائية الواقعة على الأطراف الغربية للضفة الغربية، مثل حوض التمساح وحوض الخليل وحوض بئر السبع، وهي حفرت عدداً من الآبار العميقة داخل الخط الأخضر الذي يفصل بينها وبين الضفة الغربية، حيث توجد هذه الاحواض. والنتيجة ان إسرائيل من خلال هذه الآبار تقوم عملياً باستنزاف مياه هذه الاحواض، يساعدها في ذلك وجود سلطة شبه مطلقة في ايدي سلطات الاحتلال الإسرائيلي، إذ ان المياه لا تزال تحت سيطرة هذه



السلطات حتى الآن، وذلك بموجب نصوص اتفاق أوسلو.
ولضمان استمرار استيلائها على المياه الفلسطينية واستنزافها، اصدرت سلطات الاحتلال عام ١٩٦٧ امراً عسكرياً يمنع الفلسطينيين من حفر ابار يزيد عمقها على ١٤٠ متراً، في وقت كانت إسرائيل تحفر ابارا من جهتها يزيد عمقها على ٨٠٠ متر.
وعلى اي حال، لا يسمح للفلسطينيين بحفر ابار لأغراض الزراعة أو الري، وهناك قيود على حفر ابار الشرب، ما جعل الفلسطينيين امام خيارات محدودة، إذ اتجهوا لحفر هذه الآبار، ضمن الشروط الإسرائيلية، ما ادى خلال اعوام الاحتلال ونتيجة للاستنزاف الإسرائيلي لمياه الضفة الغربية إلى جفاف عدد من هذه الآبار.
وتقوم السياسة المائية الإسرائيلية على التمييز الواضح بين القرى والمدن الفلسطينية وبين المستوطنات. وحتى سنة ١٩٩٣ كان استهلاك المستوطن اليهودي من المياه يزيد بمعدل خمسة أضعاف عما يستهلكه المواطن الفلسطيني، بحسب دراسة اعدتها انذاك منظمة دول غرب آسيا (اسكوا).

المواطنون والمستوطنون

وفي دراسة اعدتها «مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين»، جاء انه لا توجد مستوطنة او منشاة عسكرية واحدة من دون شبكة مياه، في وقت يعاني اكثر



المصدر : الحياة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٩/٥/٣١

من ٥٠ في المئة من القرى الفلسطينية من عدم وجود شبكات المياه. ويشمل التمييز اسعار استهلاك المياه التي يدفعها الفلسطينيون، وتقدرها دراسة المجموعة بضعف الأسعار التي يدفعها المستوطنون.

وافاد جدول مرفق بالدراسة ان ما تستهلكه إسرائيل من مياه الضفة الغربية، سواء من خلال استنزاف الأحواض المائية، او استهلاك المستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة، بنحو ٥٣٥ مليون متر مكعب، فيما لا يستهلك الفلسطينيون من مياههم سوى ٢٤٠ مليون متر مكعب للأغراض كافة.

فائض مائي

وترى الدراسة أن الضفة الغربية تحديداً لا تفتقر إلى المياه، بعكس إسرائيل والأردن، بل ان لديها فائضاً مائياً قدرته بنحو ٢٠٠ مليون متر مكعب. لكن المشكلة تكمن في الاحتلال الإسرائيلي وفي السياسة المائية التي يتبعها، والتي لا تاخذ في الاعتبار القوانين الدولية التي تنظم استهلاك المياه واقتسامها بين الدول، ولا حقوق الفلسطينيين.

غزة والمياه

وما طبقته إسرائيل في الضفة الغربية في ما يتعلق بالمياه، طبقته ايضاً على قطاع غزة، الذي يعاني من مشكلة نسبة الملوحة العالية في مياهه، إضافة إلى انخفاض منسوب المياه بما نسبته ١٢ سم في السنة، بسبب الضخ الذي تقوم به إسرائيل، التي اقامت عدداً من السدود على طول وادي قطاع غزة، ما جعلها تتحكم في كمية المياه الحلوة التي يستهلكها مواطنو القطاع ومزارعوه.

وكما هي الحال في الضفة الغربية، فإن ما ينطبق على المواطنين الفلسطينيين لا ينطبق على المستوطنين الذين يستهلك الفرد منهم ضعف ما يستهلكه المواطن على الأقل.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٩/٥/٣١

ولان كمية الامطار التي تصل إلى قطاع غزة اقل من تلك التي تهطل في الضفة الغربية، ولان إسرائيل هي التي تتحكم في كميات المياه التي تصل إلى القطاع، فإن من المتوقع ان يصل العجز في المياه في غزة السنة المقبلة إلى نحو ٧٠ مليون متر مكعب.

ماء وسياسة

وفي النهاية، فإن مشكلة المياه في فلسطين هي إلى حد كبير مشكلة سياسية. وحلها متعلق بالحل النهائي للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، كما نصت عليه اتفاقات أوسلو، لذا فإن الحل مؤجل حتى البدء في مفاوضات ترتيبات الوضع النهائي. وفي هذه الحال فإن الحل يعتمد كثيراً على صلابة الموقف الفلسطيني في تلك المفاوضات، القائمة على معرفة الموقف المائي في فلسطين وإسرائيل، علماً بأن إسرائيل تبدي تكتماً شديداً على حقيقة الوضع المائي فيها، بل انها تنشر ارقاماً غير حقيقية في كثير من الاحيان حول الوضع المائي في المنطقة، وفيها خصوصاً، وتشيع، مثلاً، ان المخزون المائي في الضفة الغربية استنفد تماماً، وأن الاراضي الفلسطينية لا تحتوي على اي مياه في جوفها. اما الحقيقة فإن هناك فائضاً مائياً قدرته «مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين» بنحو ٢٠٠ مليون متر مكعب، ما يعني ان الضفة الغربية وغزة، والتي تقول إسرائيل إنهما سيحتاجان في مطلع القرن المقبل ما يصل إلى ١,٢ بليون متر مكعب من الماء لاغراض الزراعة والشرب، لن تعانيا مثل هذه الازمة إذا ما زال الاحتلال الإسرائيلي عنهما وتسلم الفلسطينيون امر مياههم بايديهم، وان كان هذا القول ينطبق على اراضي فلسطين كافة، فإنه ينطبق على اراضي الضفة الغربية في صورة خاصة.



في «مؤتمر المياه»:

إفريقيا مهددة بالنزاعات العسكرية بسبب ندرة المياه

☐ كتب عادل زكريا:

حذر مؤتمر «المياه في إفريقيا»، من وقوع مواجهات عسكرية بين عدد من دول القارة، بسبب النزاع على المياه.

اضاف المؤتمر، الذي اختتم اعماله الأسبوع الماضي، ان ٢٦ دولة إفريقية، تضم ٣٠٠ مليون نسمة، تعاني من ندرة المياه. شارك في أعمال المؤتمر، ٦٠٠ باحث عربي وإفريقي، وقدموا ١٠٠ دراسة تتناول قضايا المياه في القارة.

اشارت الأوراق، إلى ان مصر تحصل على ٥٥.٥ مليار متر مكعب من مياه النيل. وإنها كانت على وشك إقامة محطة نووية، لإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي عام ١٩٦٦.

وندّد عدد من المشاركين في المؤتمر، بدور القطاع الخاص في مجال المياه. قالوا إنه لم يستثمر في هذا المجال بسبب انخفاض الأرباح في مشروعات المياه. واشارت دراسات مقدمة من هيئة اليونسكو إلى إن نصيب الفرد من المياه، سيتراجع عام ٢٠٢٥، إلى ١٠٠٠ متر مكعب سنوياً، في معظم دول العالم.



المصدر : البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/٦/١٩٩٩

مصر تجدد رفضها توصيل مياه النيل الى اسرائيل

القاهرة ـ مكتب «البيان»:

أكد وزير الري المصري د. محمود أبوزيد ان مصر لن تقوم بتوصيل مياه النيل الى اسرائيل، وقال ان الحديث عن ذلك تخوف لا مبرر له، مشيرا الى ان الرئيس مبارك أعلن من قبل ان مياه النيل تكفي مصر فقط، وان مصر لا تفكر مطلقا في نقل مياه النيل الى أي مكان آخر.

وأضاف الوزير في ندوة عقدت أمس الأول في مركز رامتان الثقافي: ان مياه ترعة السلام التي تأتي من دمياط محكومة بمحطات وبوابات تمنع أية امكانية لسرقة المياه، وانه اذا كانت ترعة السلام سوف تتوقف على بعد 30 كيلومترا من العريش، فكيف ستذهب الى اسرائيل؟.. وبالتالي فإن الحديث عن توصيل مياه النيل الى اسرائيل كلام غير معقول وخيالي، ولا أحد يستطيع ان يثبت ان هناك اتفاقيات تؤكد ذلك.

وقال د. أبوزيد حول خطورة ممارسة اسرائيل في أعالي النيل: ان مصر قد تعرضت لضغوط، وتمت مواجهة ذلك بالتفاهم والتقارب مع دول حوض النيل من خلال توضيح الطاقات غير المستغلة في نهر النيل، وهي طاقات ضخمة.

وأضاف: ان أغلب دول الحوض اقتنعت بأنها تستغل نصيبا من المياه لا يقل عن نصيب مصر، وخاصة من الأمطار الغزيرة التي تسقط على تلك البلدان.

وأشار الوزير الى ان المشروعات المائية المشتركة بين مصر ودول حوض النيل والأسس التي تم الاتفاق عليها للتعامل والتقارب التجاري الذي يساهم في مزيد من التفاهم بين دول الحوض.

وحول تهديدات اثيوبيا ببناء سدود على حوض النيل الازرق، أشار الوزير الى ان اثيوبيا لا يمكن ان تقوم بهذه الخطوة، مشيرا الى ان النيل الأزرق الذي يأتي من اثيوبيا يمر عبر اخدود على عمق ألف متر بين الجبال، وتندفع فيه المياه بسرعة رهيبة لا يمكن اعتراضها بسدود، كما ان الطمي الغزير ايضا يكفي لردم تلك السدود أو الخزانات.



المصدر : البيان
التاريخ : ٢٠/٦/١٩٩٩
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اتجاهات

الفقر المائي «1-2»

في دراسة مفصلة وعلى مستوى كبير من الأهمية اعدها اختصاصيون في المعهد القومي لبحوث المياه في مصر تبين ان المنطقة العربية تصل إلى حد الفقر المائي إذا ما اخذنا بالمقياس العالمي لحاجة الفرد من المياه في العالم وهي 1000 متر مكعب على اعتبار ان حصة الفرد في العالم العربي أقل من هذه الكمية.

وتشير الدراسة إلى ان معظم الدول العربية تعاني من شح المياه مع نهاية القرن العشرين بعضها بصورة حادة وأخرى لا تزال فوق حد الفقر المائي وتبين هذه الدراسة ان ثلثي مياه البحر المحلاة موجودة في الشرق الأوسط ومعظمها في دول الخليج وبعض الدول العربية (مياه البحر المحلاة في العالم تصل إلى 30 مليون متر مكعب يوميا).

وعلى امتداد مساحة الوطن العربي البالغة 14 مليون كيلو متر مربع هناك كميات وفيرة من المياه الجوفية المتجددة وغير المتجددة كخزانات المياه الجوفية في طبقة الحجر النوبي بالصحراء الغربية ممتدة عبر السودان وتشاد ومصر وليبيا، وفي طبقة الدمام العميقة في السعودية وعين الفيجة في سوريا.

وعلى الرغم من انه لا توجد تقديرات متوافرة عن مجموع كميات مصادر المياه لكن يتبين ان مصادر المياه من خارج الوطن العربي تقدر بحوالي 62٪ من مجموع مصادر المياه العربية وان الدول الواقعة فوق حد الفقر المائي هي فقط سوريا والعراق، وموريتانيا والسودان وسلطنة عمان، أما بقية الدول العربية الخمس عشرة فتقع تحت خط الفقر المائي.

ويتوقع خبراء مائيون ان يقترب العجز المائي للدول العربية في الركن الغربي من الوطن العربي عام 2030 من 100 مليار متر مكعب سنويا. أما بالنسبة للدول العربية في الركن الشرقي من الوطن العربي فسيكون حوالي 133 مليار متر مكعب سنويا.

وهذا ان دل على شيء فانما يدل حسب ما يقوله هؤلاء الخبراء ان الوطن العربي مقبل على مشكلة مائية كبيرة مطلع القرن المقبل، لا يمكن تجنبها إلا من خلال منظور قومي وتعاون كامل بين امكانيات الأقطار العربية لتجنب ما يعرف بحرب المياه في القرن المقبل، ويشدد الخبراء على ضرورة التنسيق بين مراكز وجهات البحوث المائية في الوطن العربي والتنسيق أيضا بين جهات الاعلام المائي لتقوم ببرامج توعية لمستخدمي المياه في العالم العربي.

ان مشكلة المياه في الدول العربية لا تقف عند حدود شحتها وقصورها عن تلبية الاحتياجات المختلفة، بل تتجاوز ذلك إلى كفاءة استخدامها استخداما علميا سليما، وبالقاء نظرة على استخدامات المياه في الوطن العربي يتضح ان الكميات المستخدمة سنويا من المياه تبلغ 178.6 مليار



المصدر : الشارع

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ / ٦ / ١٩٩٩

متر مكعب وتستهلك الزراعة منها 157 مليار متر مكعب في السنة، والاستعمالات المنزلية 13.2 مليار متر مكعب، والاستعمالات الصناعية 8.4 مليارات متر مكعب، وتروي كميات المياه المستخدمة للرى 11 مليون هكتار من الأراضي الزراعية، وتتركز الزراعة المروية في مصر والعراق والسودان والمغرب وسوريا والسعودية ويبلغ مجموع المساحة المروية في هذه البلدان 9.1 ملايين هكتار، أي ما يقارب 83 في المائة من مجموع المساحة المروية في الوطن العربي، وتستهلك 138 مليار متر مكعب من المياه أي ما يقارب 88 في المائة من المياه المتجددة، فيها، وتشكل المساحا المروية فى الوطن العربى 23 في المائة فقط من اجمالي مساحة الأراضي

المزروعة، إلا ان قيمة الانتاج الزراعي من المساحات المروية تمثل 70 في المائة من اجمالي قيمة الانتاج الزراعي، ان الاستخدام الحالي للمياه في الزراعة المروية سيتم بكفاءة متدنية إذ بلغ فاقد المياه أثناء النقل والتوزيع في الحقول ما يقارب 80 مليار متر مكعب بسبب أسلوب الري السطحي المتبع، إلا ان بعض الدول ادخلت انظمة محسنة للري كالري بالتنقيط والري بالرش، وهناك مجالات كبيرة لتحسين كفاءة نظام الري السطحي، ففي سوريا ارتفعت الكفاءة الحقلية لنظام الري من 48 في المائة إلى 72 في المائة عند ادخال تقنية التسوية باشعة الليزر واستخدا الري المتردد في نظام الري السطحي، ولكن هذ التقنية مازالت محصورة وتستخدم على نطاق ضيق في مصر والعراق وسوريا والمغرب وتحتاج لترويج وتشجيع لاستخدامها في بقية الدول العربية.

حسين محمد



دروس كوسوفو . . . الشرق الأوسطية

■ سقوط بنيامين نتانياهو وهزيمة سلوبودان ميلوشيفيتش حدثان بارزان في النصف الاول من عام ١٩٩٩. إنهما يمثلان سقوطاً لمحاولات التمرد على الشرعية الدولية ممثلة بالنظام العالمي الجديد، بقيادة الولايات المتحدة وحلفائها في العالم، فضلاً عن انهما يمثلان ظاهرة راديكالية لفظتها القوى المحلية والاقليمية لتناقضها مع تطلعات الغالبية من شعوبها. وإن كان التحرك ضد ميلوشيفيتش عسكرياً ومباشراً، فالتحرك ضد نتانياهو كان قصفاً سياسياً مبرمجاً، وبالتحالف بين قوى داخل إسرائيل وخارجها. وإن كان من الطبيعي ان يعود الشرق الأوسط بأزمتيه – السلام والعراق – إلى واجهة اهتمام «النظام العالمي الجديد» بعد كوسوفو، فإن نتائج الانتخابات الاسرائيلية تشير الى ان دور واشنطن سيكون محدوداً في عملية السلام بعد سقوط نتانياهو، فيما سيكون هذا الدور أكبر على صعيد التعامل مع الملف العراقي، سياسياً وعسكرياً، في ضوء استمرار النظام العراقي على نهجه.

اللافت ان التحولات السياسية في المنطقة العربية، بخاصة في الدول التي تصنفها واشنطن «راديكالية»، تشير إلى ان هذه الدول، بما فيها سورية وليبيا والسودان، فهمت تماماً قواعد اللعبة في النظام العالمي الجديد، وبدأت تتعامل معها في شكل اكثر ذكاء وواقعية من الطريقة التي تعامل بها نتانياهو وميلوشيفيتش، وما زال يتعامل بها صدام حسين. وربما كانت اشارة مساعد وزيرة الخارجية الأميركية مارتن انديك أخيراً إلى أن قرار ليبيا تسليم المتهمين بتفجير لوكربي «لم يكن مصادفة»، وتأكيده قدرة الولايات المتحدة على شن حرب على العراق بقوة عسكرية توازي ثلاثة اضعاف تلك التي استخدمت ضد يوغوسلافيا، تأكيداً لنهج ترغب واشنطن في تكريسه في المرحلة المقبلة. وبما ان عملية السلام بدأت تعود الى مسارها الأصلي بعد الانتخابات الإسرائيلية، فإن التركيز الأميركي سيعود مجدداً إلى بغداد، مع فارق واضح هو ان واشنطن بعد كوسوفو والانتخابات تملك هامشاً أوسع للمناورة السياسية في المنطقة، ومساحة اكبر من الصدقية. وهذا يعني، بالضرورة، ان نسبة التحفظات العربية عن السياسة الأميركية في المنطقة ستكون اقل من السابق، مع ما يعنيه ذلك بالنسبة إلى الخيارات السياسية والعسكرية للولايات المتحدة تجاه بغداد.

ربما تكون هذه الفرصة الأخيرة امام النظام العراقي لتعلم دروس من احداث الأشهر الأخيرة، ومن عدم جدوى الدخول في تصعيد جديد مع واشنطن بصرف النظر عن عدالة السياسة الاميركية في المنطقة أو عدم عدالتها. الفرصة التي قد تكون الأخيرة أمام بغداد اليوم هي في تحول حقيقي نحو سياسات أكثر منطقية وواقعية، وربما مراجعة عراقية للموقف من عملية السلام في شكل يخدم العراق والعراقيين. إذ ان بغداد تستطيع ان تلعب دوراً ايجابياً وبناء على صعيد دعم التسوية السلمية وانجاحها، وقد يكون ذلك مدخلاً حقيقياً للخروج من العزلة الحالية والحصار الخانق للشعب العراقي. ولأن تحركاً عراقياً في هذا الاتجاه يظل مستبعداً في ضوء السجل الحافل للنظام في بغداد، فإننا قد نكون قريباً أمام استحقاق آخر لـ«ام المعارك» المستمرة.

سلامة نعمات



المصدر : البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ / ٦ / ١٩٩٩



الفقر المائي 2/2

ان أولويات سياسات تأمين احتياجات المياه في الدول العربية يجب ان تكون بالفعل واضحة، فأولى هذه الأولويات هو ضرورة ان تلجأ هذه الدول إلى وضع استراتيجيات موحدة لمواجهة تحدي احتياجات الغذاء، لأن هذه الدول سوف تظل في المستقبل المنظور من المستوردين الرئيسيين للحبوب في العالم، وبالتالي فان بامكانها ان تلعب دورا مؤثرا في صياغة نظام التجارة العالمي للحبوب.

اما التحدي الاستراتيجي الآخر فهو تحسين استخدامات المياه في دول المنطقة، ويطلق على هذا المفهوم «ادارة الطلب» من قبل واضعي سياسات المياه بدول المنطقة، وفي الحالات التي لا يكون فيها توفير المياه لا يمثل مشكلة، يقترح الاقتصاديون ان يتم توجيه استخدامات المياه للمصادر القادرة على استخدامه بشكل أكفأ، ففي الحقل، يجب توجيه المياه للمحاصيل التي تحقق أفضل استخدام للمياه وبنفس الوقت أعلى منفعة للاقتصاد ككل مثل الخضروات ذات القيمة العالية بدلا من الاعلاف والأغذية الحيوانية، وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية الأولوية يجب ان تعطى للصناعة قبل الزراعة.

وبالنسبة للتحدي الثالث هو زيادة كفاءة استخدام مصادر المياه الحالية لزيادة العوائد المتحصلة منها، ويمكن تحقيق ذلك من خلال توظيف الاستثمارات الضرورية في تقنيات استخدامات المياه والادارة البشرية، وفي الموارد غير التقليدية من مياه محلاة أو معالجة مع مراعاة المردود الاقتصادي، كما يشدد عدد من الخبراء المائيين على أهمية التركيز على ايجاد انظمة للصرف الصحي ليس لحماية البيئة من السلبيات، وانما من أجل اعتبار المياه «المبتذلة» مصدر مياه معالجة صالحة لاستعمالات عديدة ومصدر اسمدة طبيعية صالحة لاستصلاح الأراضي خصوصا في المناطق الصحراوية، ولأن الوطن العربي يعاني من نقص في مصادر المياه، فانه من الضروري وحسب رأي الخبراء انفسهم اعادة النظر في موضوع المياه المبتذلة وطريقة تصريفها، لا سيما وان المياه المبتذلة تصلح لعدة أغراض أهمها ري بعض المحاصيل والحدائق والشوارع، ولا شك ان استخدام المياه المتبذلة يساعد على المحافظة على الثروة المائية فترة أطول.

كذلك تبرز أهمية سدود الاعاقة من أجل تغذية الخزانات الجوفية ومشروعات حصاد المياه لاستغلالها في الزراعات المطرية، ويظهر ان نهر النيل يعتبر الأول على صعيد الموارد المائية السطحية، إذ تبلغ مساحة حوضه 2.9 مليون كلم مربع ومتوسط تصريفه السنوي عند أسوان 84 مليار متر مكعب، ثم يأتي نهرا دجلة والفرات حيث تبلغ مساحة حوض الفرات 444 ألف كلم مربع بينما مساحة حوض دجلة 258 ألف كلم مربع.

كذلك لابد من اعتماد استراتيجية عربية للزراعة والتنمية والاهتمام بتحسين البيئة والمحافظة على الموارد وعلى التوازن الطبيعي لها وعلى انتهاج النظم الزراعية والمائية والسمكية التي تضمن تحقيق الأهداف الانمائية دون الحاق اضرار لا يمكن تداركها، وأخيرا، فانه من الضروري اعداد برنامج متكامل للتدريب والتوعية في مجال



استخدامات الموارد المائية سواء الاستخدامات الزراعية أو الصناعية أو السكانية.

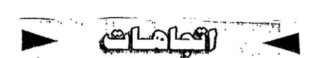
وتقترح الدراسة التي أعدها المعهد القومي لبحوث المياه في مصر ايجاد كيان عربي فني عالي المستوى هدفه توحيد الجهود المبعثرة للطاقات والخبرات والامكانيات العربية تحت اسم «المجلس العربي للمياه» تكون مهمته مجابهة تحديات المستقبل من أهم عناصر الحياة بهدف الحفاظ على أهم عنصر للتنمية الزراعية وهو الماء تحقيقا لمقولة «من يملك قوته يملك ارادته».

حسين محمد



المصدر : البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠/٦/١٩٩٩



الوضع المائي في الخليج

تأتي دول الخليج في مقدمة الدول التي تعاني من اتساع الفجوة بين العرض والطلب المائي، كما انها مهددة بوضع أكثر حرجا بسبب معدلات النمو السكاني فيها وكذلك التذبذبات التي تعاني منها ميزانياتها مما يشير الى انكماش الموارد التي من الممكن ان توجد لبناء محطات التحلية وغيرها من التدابير لمواجهة زيادة الطلب المرتقب سنويا.

ان دول المجلس تعاني من قلة مواردها المائية خاصة تلك الصالحة للاستعمال، إذ ان كمية الطلب على المياه لمختلف الانشطة الاقتصادية والاجتماعية أصبحت تفوق قدرة مصادر المياه الطبيعية وغير الطبيعية. والمعروف انه لا توجد أنهار أو مياه جارية في دول المجلس الا فيما ندر بعد موسم الامطار لمدة قصيرة، ويتبخر معظمها والباقي اليسير منه يساهم في تغذية المياه الجوفية، أو فيما ينتج عنها من سيول وفيضانات يتم حجز بعضها بنحو 196 سدا في السعودية وبنحو 32 سدا في الامارات وعمان.

ان دول المجلس تقع في المناطق الصحراوية في العالم شديدة الجفاف، إذ يتراوح التبخر ما بين 2500 ـ 3500 في السنة، ويتميز الطقس بالحرارة العالية وكذلك الرطوبة في الاجزاء الواقعة على السواحل، كما ان هطول الامطار غير منتظم الحدوث والكثافة الا انها تتراوح ما بين 30 ـ 3500 في العام.

كما ان الطلب الخليجي على المياه زاد خلال الأعوام الخمسة والعشرين الأخيرة زيادة بمتتاليات هندسية فاقت تصورات المخططين بسبب التطور العمراني وانشاء المصانع والتوسع الزراعي والتغيرات في أنماط السلوك الاستهلاكي التي كانت تتجه نحو الاسراف. ويلغ تبعا لذلك الاستهلاك المنزلي للمياه 1169 مليون متر مكعب في عام 85 بينما يتوقع ان يصل الى 4855 مليون متر مكعب في العام 2000. وفي الصناعة بلغ استهلاك المياه 180 مليون متر مكتب في 1985، بينما تبلغ الاحتياجات المائية 602 مليون متر مكعب في عام 2000 وللأغراض الزراعية بلغ حجم المستخدم 9024 في عام 1985 وستصل 22825 مليون متر مكعب عام 2000. وتشير الدراسات الى أن متوسط المياه المتاحة للفرد الواحد في دول المجلس كانت 375 مترا مكعبا في 1990 ويتوقع انخفاضها الى 152 مترا مكعبا 2025 مما يدعو للقلق على تأمين وتوفير المياه المنزلية.

وقد أدت أوضاع المياه في الخليج الى ان دوله أصبحت مركزا لمحطات التحلية وقد لجأت لتحلية مياه البحر المالحة لدعم مصادر المياه خاصة للاستخدام المنزلي وتنتج هذه الدول نحو 30٪ من انتاج المياه المحلاة في العام، إذ بلغ مجموع انتاج المياه المحلاة نحو 106 مليار متر مكعب في عام 1992، وفيما بعد ارتفع هذا الحجم الى 2300 مليار متر مكعب أو ما يعادل 60٪ من الطاقة العالمية، والمتوقع ان تصل 3000 مليون متر مكعب عام 2020.

وتقدر مياه الصرف المعالجة وهي المياه المعدومة الخارجة من المباني والمساكن التي يتم جمعها ومعالجتها حتى تكون صالحة للاستعمال الزراعي وبعض الأنشطة الصناعية، تقدر بنحو 915 مليون متر مكعب في السنة، ويتوقع ان تزيد معالجة المياه المعدومة لتبلغ 1300 مليون متر مكعب في عام 2010، كما يتوقع زيادة الاستفادة من المياه المعالجة في الأغراض الزراعية والصناعية والانشائية عن 600 مليون متر مكعب سنويا.



المصدر : البيان

التاريخ : ٢٣ / ٦ / ١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يضاف الى ذلك ان الانظمة التشريعية الخاصة بتنظيم الاستخدامات المائية لم تحظ بالاهتمام المطلوب بعد بدول المنطقة. وفي حين بدأت بعض الدول بتطوير انظمتها وفقا لحاجتها وحدة أوضاع أزمتها المائية، الا ان بعض الدول لاتزال انظمتها قديمة وبعيدة عن أغراض تحقيق الانضباط اللازم لوقف الهدر الحاصل في الثروة المائية.

لقد أصبح من الضروري اعطاء قيمة اقتصادية للمياه مما يسهم في خلق سلوك راشد واع في التعامل مع المياه، كذلك تبرز أهمية أساليب التوعية والتثقيف ووقف أو التقليل من الشبكات الحكومية، بالاضافة الى التوعية باصلاح التسربات المنزلية وخفض الاستخدام الصناعي والفندقي والزراعي باستخدام تجهيزات حديثة اقتصادية في استخدام المياه والتوسع في استخدام مياه الصرف المعالجة في الأغراض المناسبة.

حسين محمد

مياه نهر بردى تتوقف عن الجريان بسبب الجفاف

دمشق - يوسف البجيرمي: ذكر مصدر سوري ان نهر بردى قد جف بشكل كامل وان بحيرة النبع في سهل الزبداني اضحت مستنقعا لا تجري منها قطرة ماء باتجاه مجرى النهر وان ما يصله فقط مياه الصرف الصحي من القرى على جانبي المجرى ومن الابار التي حفرها اصحاب المقاصف في منطقة وادي بردى وعين الخضرة والفيجة لتخديم مقاصفهم اثناء فترة الاصطياف.

وتعود اسباب جفاف نهر بردى بسبب احتباس الامطار والثلوج التي تغذي نبع النهر خلال الشتاء الماضي اضافة الى استجرار مؤسسة مياه عين الفيجة كميات كبيرة لتغطية النقص من مياه الشرب في نبع الفيجة والذي انخفضت غزارته.

ومنذ اسابيع تعاني دمشق وريفها من أزمة شح المياه حيث تقوم مؤسسة مياه عين الفيجة بقطع المياه يوميا عن منازل العاصمة لحوالي عشر ساعات ضمن نظام التقنين لاتاحة المجال لوصول مياه الشرب الى جميع المشتركين. اما في ريف دمشق فالأزمة اكثر وطأة فالمياه لا تصل الى العديد من الضواحي والبلدات الا لساعات معدودة وفي بعض المناطق لا تصل نهائيا.



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٧/ ٦ / ١٩٩٦

مستقبل الشرق الأوسط (١)



المستشار
محمد سعيد العشماوي

يقول لي أصدقائي من الأساتذة الأمريكيين، المتخصصين في شئون الشرق الأوسط خاصة وفي التاريخ عامة، إنهم يدعون تباعا، في فترات متقاربة، لتناول إفطار عمل مع رئيس الولايات المتحدة، في البيت الأبيض،حيث تجري المناقشة في موضوع معين أو في شأن عام، ليتيح ذلك للرئيس أن يكون على دارية بوجهة النظر العلمية وبالسياق التاريخي للأحداث،مما يجعله على بينة عند اتخاذ أي قرار أو إبداء أي رأي.

ومن هؤلاء الأساتذة من يحرص على أن نلتقي معا، في مصر أو في الولايات المتحدة، أو في المؤتمرات التي تعقد في أوروبا، كيما نتحادث معا ، في كتبي وفي أفكاري، حتى يكون بدوره على علم بكل ما يجري في الشرق الأوسط، فيساعده ذلك في مجرى الحديث مع رئيس الولايات المتحدة، وفي عرض الواقع عليه عرضا واضحا سليمان.

فالأمور السياسية الدولية، وما يتعلق منها بالشرق الأوسط، لا تصدر فيها القرارات عفوية أو اعتباطا، بل تسبقها دراسات كثيرة، تستند إلى آراء الخبراء من العلماء، بل إلى كتابات وأفكار بعض أبناء الشرق الأوسط أنفسهم.

والشرق الأوسط يتكون من البلاد العربية جميعا، ومن تركيا وإيران وإسرائيل. وقد أطلق عليه وصف الشرق الأوسط على اعتبار أنه يقع فيما بين الشرق الأقصى والغرب.

إيران دولة تقع جنوب غرب آسيا، وكثيرا ما يطلق عليها اسم فارس، لأن



منطقتـها كـانت موطنـا للامبراطوريـة الفارسية القديمة.. استقر أصول الفرس فى إقليم فارس الحالى (Persia) والذى كان يتبع الامبراطورية الأشورية (حيث توجد العراق حـالا). فلما أقيمت الإمبراطوريـة الفارسية فى منتصف القرن السادس (ق.م) شيدت على نظم اقتبسـها الحكام من دول سابقة، فأخذوا نظـام آشـور السياسـى، وفنون بابل وآشور، ونشب صراع طويل بين فارس والروم حسمه الإسكندر الأكبر بالانتصار على الفرس (فى موقعة نهر جرانيق ٣٣٤ ق.م، وموقعة جاوجا ميلا ٣٣١ ق.م) وقضى على الأسرة الحاكمـة. وبعد موت الإسكندر وقع معظم الأراضى الفارسية فى قبضة خلفائه من السلوقيين، الذين أدخلوا إليـها الثقافـة الهلينيـة، وحـوالى ٢٢٦م أقيمـت الامبراطوريـة الساسانية وازدهـرت حتـى ٦٤١- ٦٤٢ حين استولى العرب على حاضرة فارس. ومع الوقت حل الإسلام محـل المذهـب الزرادشتى الذى كـان شـريعة الفـرس. وتحول الفرس إلى المذهب الشيعى، فأصبح أغلب الإيرانيين شيعة، والمذهب الشيعى يختلف عـن المذهب السنى، مذهب أهل السنة، والجماعـة، فى مسائل جذريـة، منها إضافة ركن سادس إلى أركـان الإسلام الخمسة هو اتخاذ ولى من شيعة على بن أبـى طالب، وهـو مـا يتـأدى إلى اعتبـار الولاية، أو الإمامة، وهى سياسة، ركنا من الدين. هذا بالإضافة إلى خلافات عميقة فى الحديث والفقـه، الأمر الذى حدا بأكبر فقهائـهم (الكلينـى) إلى أن يقول: كـل مـا عليه أهل السنة فهو خلافنا (أو هو العكس والضد لما نعتقد فيه).

ومع أن الفرس دخلوا فى الإسلام، وكـان لهـم شـأن كبـير فـى تأسـيس الحضـارة الإسلامية، بمـا اختلط لديـهم من عناصر الحضارات السابقة الآشـورية والبابليـة



المصدر : أكتوبر

التاريخ : ١٩٩٩/٦/٢٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والهلينية، ونا اضافوه هم إليها، فإسهم لم يغيّروا لسانهم إلى العربية. بل ظلوا حتى اليوم يتكلمون اللغة الفارسية كلغة أولى وأخيرة، فلا يتعلمون أو يتكلدون العربية، ولو كلغه ثانية،الأمر الذى يجعل حديث من يتحدث منهم العربية كحديث الفرنجة ولهجة الأجانب ولكنة (الخواجات) .

وتعلم اللغة العربية ليس ترفا للمسلم بل هو واجب عليه، وإلا كان مسلما بطريقة غير مباشرة، أو بالواسطة (Second hand) .

فالقرآن هو الكتاب الأساسى فى الإسلام، يتضمن مبادئ الدين وقواعد الشريعة، ويرى كثير من المسلمين أنه معجزة النبى البلاغية، وفى القرآن آيات تفيد أنه عربى، وأنه خطاب إلى من يعرف العربية، وأن من لا يعرف العربية لا يستطيع أن يفهمه، ولا يكون إيمانه على بصيرة. ﴿إنا أنزلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون﴾ (سورة يوسف) ١٢ : ٢، ﴿وكذلك أنزلناه حكما عربيا﴾ (سورة الرعد ١٣ : ٣٧)، ﴿نزل به الروح الأمين على قلبك لتكون من المنذرين بلسان عربى مبين، (سورة الشعراء الآيات ١٩٨) ولو نزلناه على بعض الأعجميين فقرأه عليهم ما كانوا به مؤمنين﴾. (سورة الشعراء ١٩٣:٢٥-١٩٩)، ﴿وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم﴾ (سورة إبراهيم ١٤ : ٤).

القرآن من ثم كتاب عربى، وحكم عربى، لا يؤمن به حق الإيمان أعجمى لا يفهمه،وكما أن الرسول يكون بلسان قومه ليُبيّن لهم، فإن المؤمنين لابد أن يكونوا على لسان النبى ليسْلم إيمانهم، حين يكون سمعا للكلام، وفهما للمبنى، ووعيا للمعنى..

ونظرا لأن أى ترجمة للقرآن لا تكون على مستوى النص العربى أبدا فى بنيانه وفى بيانه، فإنه يُقال عن أى ترجمة إنها ترجمة لمعانى القرآن، أى أن الذى لا يقرأ القرآن فى لغته العربية، وهو يفهمها بإمعان ويعيها بإتقان، فإنه يقرأ فى الترجمة معانى القرآن لا القرآن ذاته، ولا يمكن أن يدرك معجزته البيانية.

وإذا كانت أسبانيا عندما غزت بلاد أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية قد غيّرت لسان أبناء هذه البلاد جميعا إلى الأسبانيّة (عدا البرازيل التى تتخذ لها من البرتغالية لسانا)، وكانت فرنسا قد نشرت



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ / ٦ / ١٩٩٩

لغتها. بل جعلت منها لسانا أولا و ثانيا لعدد كبير من البلاد كوّنوا رابطة الفرانكفونية، فكيف لم تنتشر اللغة العربية حيثما انتشر الإسلام، ولو كلغة ثانية. بما كان يجهر المسلمين فى مبانى ومعانى النص القرآني العربى، ويجعل لهم إلى جانب الاشتراك فى الإيمان التحاما فى الوجدان واتحادا فى اللسان؟.

عندما يصّر قوم على البقاء على لغتهم ولسانهم، بعد أن يدخلوا إلى الإسلام، فلا يغيروا لسانهم إلى العربية، ولا يتعلموا العربية كلغة ثانية لهم، فإن ذلك يُعدّ أبلغ دليل على علو شأن القومية لديهم، بما يتسارق أو يتفاوق على الشعور الدينى ذاته.

هذا الشعور القومى الحاد الغلاب لدى الفرس تصادم منذ بداية التاريخ الإسلامى مع الشعور القومى العربى (للعرب العدنانيين فى مكة والمدينة).. المتعالى بدوره، فحدث ما يسمى بالشعوبية، وهو صراع القوميات، هذا الصراع الذى حكم التاريخ الإسلامى طويلا، ومازال ذا أثر فعّال فيه.

ففى تقدير بعض المؤرخين أن الفرس تحولوا إلى شيعة كى ما يتميزوا عن باقى المسلمين، أهل السنة والجماعة، بمذهب أو اتجاه خاص بهم، تخالط، عمدا أو عفوا، مع تراثهم الشعبى (الفولكلور) ومع مجدهم الوطنى.

وعندما قامت الثورة الإسلامية الإيرانية ١٩٧٩ لقد أمل الجميع أن تكون ثورة بعث روحى وأخلاقى يفيد منها الشعب الإيرانى ثم باقى المسلمين تباعا، غير أنه سرعان ما كشرت الثورة عن أنيابها، فتبين أنها ثورة سياسية ذات مطامع فارسية ومطامح سلطوية. فأعلنت مبدأ تصدير الثورة، أى



المصدر : الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٧/٦/١٩٩٩

تحدير نهجها وفكرها. إلى كل البلاد الإسلامية.. وهذا المبدأ هو في جوهره مبدأ الشيوعية والماركسية الذى أعلنته منذ البداية، وعملت على تحقيقه طويلا، مما أدى بخصومها إلى أن يحاربوها بنفس السلاح حتى تفوقوا عليها، فانهار الاتحاد السوفيتي وتحلل إلى بلاد عدة، وتلاشى المبدأ الماركسي المؤسس على تصدير الثورة.

وإلى جانب ذلك، فإن الثورة الإيرانية أسرفت في إعدام الخصوم بل وفي تصدير الاغتيال، فقتلت خصوما لها في بلاد غربية، وفي مقاه ومطاعم عامة، ولما أدان القضاء المحلي مرتكبي جرائم الاغتيال سيرت إيران المظاهرات ضد أحكام القضاء (كأنها تضغط لتبرئة القتلة بإرهاب الدولة وتخويف الساسة). وهي اتجاهات لا يجوز أن تنسب إلى الدين أو أن تلحق بالشريعة.

ويرى كثير من المحللين السياسيين أن الثورة الإيرانية الإسلامية، ثورة فارسية، جوهرا ومظهرا، في المضمون وفي المحتوى، وأنها تتدثر بالإسلام وتتلحف بالشريعة لتغزو العالم الإسلامي تحت راياتهما، ثم تعمل على سيادة الطابع الفارسية والطابع الإيرانية بتسويد مذهبهما الديني، خاصة وقد ادعى زعيمها الخميني أن النبي محمدا لم يكمل رسالته، كما أفتى بأن الدولة (أى السياسة) أهم من الدين. ونتيجة لذلك فقد فشلت الثورة في كل ما فعلت، ولم تنجح في حربها مع العراق، ولم تنجح في رفع المستوى الاقتصادي للشعب الإيراني (بل إن مستوى دخل الفرد انخفض إلى ثلث ما كان عليه أيام الشاه)، هذا بالإضافة إلى أنها لم تقدم أى إضافة جديدة ومفيدة إلى الدين أو الشريعة، وكانت النتيجة أن انقسمت الثورة على نفسها واختلفت الأمة في اتجاهاتها، فظهر اتجاه ليبرالي بقيادة رئيس الجمهورية الحالي وأغلب أبناء الشعب الإيراني، وهي ليبرالية تعتبر، بمفاهيم التطرف الإسلامي علمانية ترتدى عمامة. ومازال وسوف يظل الصراع مستمرا بين الأقلية المتزمتة التي تقبض على مفاتيح السلطة والأغلبية المتحررة التي تتطلع إلى دحر التزمت وكسر الجمود.. وكل ما نجحت فيه الثورة الإيرانية أن قدمت للعالم كله نموذجا شائها للإسلام، وصورة سيئة للمسلم.

تركيا هي البقية الباقية من الامبراطورية العثمانية، التي تكونت فيما بين القرنين ١٤ و ١٦، على يد قبائل من التتار غزت منطقة آسيا الصغرى، بعد تفكك الامبراطورية السلجوقية (وهي من التتار كذلك). فلقد قام التتار الذين كانوا



يقيمون فى جنوب الصين ووسط اسيا بغزو المناطق التى تقع إلى الغرب منهم، وكان من هذا الغزو غزوة استقرت فى منطقة تركيا الحالية وأسست دولة نُسبت إلى زعيمها الأول عثمان، فسُميت بالعثمانية حتى تنفى عن نفسها وصف التتار الذى كان ومازال كريها لدى الناس جميعا، وسَمت عنصرها العنصر التركى، مع أن التركية اسم اللغة التى يتكلمون بها، ولعلها تصحيف من لفظ طورانية التى تطلق حالا (حاليا) على قوميتهم.

فى سنة ١٤٠٢ هزم تيمورلنك (المغول، وهى قبيلة من قبائل التتار) تركيا وأسر (السلطان بايزيد الأول. ولما استرد العثمانيون قوتهم بادروا بالعدوان على كل المناطق المجاورة لهم، والمتاخمة وما بعد المتاخمة، فقد هاجموا الدولة البيزنطية ومملكتى بلغاريا وصربيا، واستولوا على القسطنطينية سنة ١٤٥٣م، وهى بيزنطة عاصمة الامبراطورية البيزنطية، وسَموها إسلام بول أو استانبول، واستولوا على الشام ومصر ١٥١٦، ١٥١٧، وأجبروا الخليفة العباسى المتوكل على التنازل عن الخلافة لسليم الأول ثم السلاطين من بعده، وغزوا معظم بلاد اليونان والمجر، وكثيرا من أنحاء فارس وبلاد العرب، وصارت ولايات ترنسلفانيا والأفلاق والبغدان إيالات (ملكليات) خاصة بهم، وهددوا الإمبراطورية النمساوية وحاصروا عاصمتها فيينا حتى خفّ لعونها جون الثالث ملك بولندا ورفع الحصار عنها سنة ١٦٨٣.

لما كان التتار قبائل بدائية فقد كان امتيازهم فى الحرب والضّرب والنهب والسلب، فلما استقر بهم الأمر فى مكان أو فى دولة عجزوا عن تقديم النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتكوين دولة وتسييرها. لهذا ظلت الامبراطورية العثمانية (بقيادة تركيا الحالية) تقوم على خصائص العصور الوسطى، وعلى نظام آسيوى استبدادى أضافت إليه استخدام الانكشارية (وهم جنود يُختارون من منطقة البلقان غالبا). وعلى نظام البادى شاه (وهو نظام إدارى قوامه أفراد خاضعون للسلطان وعبيدا له).

وقد أدى ذلك إلى تخلف وتحلل السلطنة العثمانية، وكل البلاد التى كانت تبسط عليها نفوذها، فى الوقت الذى كانت عوامل النهضة الأوربية ترقى بالبلاد الأوربية وتستحدث نظما أرقى وأفعل فى الحروب والتنظيم السياسى والاقتصادى



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧/ ٦/ ١٩٩٦

والاجتماعي. وما إن ارتقت هذه البلاد حتى بدأت ترد العدوان العثمانى وتصد غوائله عنها. وحدث أول انكسار حربى عندما هزم الأسطولان العثمانى والبندقى (نسبة إلى البندقية) الأسطول التركى فى معركة ليبانتو البحرية ١٥٧١. وتلا ذلك إكراه الترك على رفع الحصار عن فينيا ١٦٨٣. وأعقب هذا اندحار الجيش التركى أمام قوات شارل الخامس أمير اللورين، ولويس دوق بادن (فى ألمانيا)، ويوجين أمير سافوى، فأكره الترك على عقد معاهدة كارلو ونزو ١٦٩٩ التى نزلوا فيها عن بلاد المجر وممتلكات شتى.. وظل التدهور السياسي والضعف الخلقى يسريان فى جسم السلطنة، حتى علا شأن الأنكشارية، فصاروا هم الحكام الحقيقيين، وعجل بسرعة انهيار السلطنة حروبها مع الروسيا فى القرن ١٨، حتى استبد بها الضعف وغلب الوهن، فصارت تسمى رجل أوروبا المريض. وثارت آنذاك ما تسمى بالمسألة الشرقية، وهى خوف الغرب، من الهيمنة الروسية على تركيا وعلى البلاد العربية التابعة لها، فبدأ عصر الاستعمار، كرد فعل متأخر على العدوان العثمانى، وخط دفاع حيوى لمنع روسيا من استعمار الشرق الأوسط. فاحتلت بريطانيا مصر ١٨٨٢، واحتلت إيطاليا طرابلس (ليبيا) ١٩١١- ١٩١٢، ودخلت فرنسا حلبة الاحتلال، بل وكانت هى البادئة به بالحملة الفرنسية على مصر.

خلال ذلك كانت صربيا وبلغاريا ورومانيا قد أعلنت استقلالها عن السلطنة العثمانية، وكونت مع اليونان حلفا بلقانيا شن عليها حربا ضروسا خسرت فيها السلطنة معظم ما تبقى لها من أراض فى أوروبا.

فى ١٨١٩ انهارت السلطنة العثمانية أمام ضربات البريطانيين والجيش العربى فى العراق وفلسطين وسوريا، وانتزعت منها كل أملاكها فى آسيا بمقتضى معاهدة سيفر.. وانتهى الحال باستيلاء الجيش على السلطة حيث بدأ مصطفى كمال أتاتورك يقيم ما قال: إنه دولة علمانية.

علمانية تركيا، علمانية متخصصة بظروفها متعلقة بتاريخها، فهى من ثم علمانية خاصة جدا، ذلك أن الترك العثمانيين هم فى الأصل قبائل تتارية، وإن تزوجوا بعد ذلك بأخلاط من بلاد البلقان واليونان، إما أنهم تخيروا منهم وإما إنهم نقلوا قبائلهم إلى أرض تركيا، فى عمليات من النقل Transfer المتواصلة، والتى ظلت مستمرة ومتفاعلة، حتى هاجر عدد كبير من اليونانيين والبلغار من تركيا خلال القرنين ١٩، ٢٠، فصارت الكثرة الكبرى من السكان أتراكا، تخالطت وتمازجت دماء الكثير منهم مع الدماء البلقانية واليونانية.



وعندما احتل الأتراك العثمانيون بيزنطة (القسطنطينية) ورثوا الامبراطورية البيزنطية، بكل نظمها الإدارية والسياسية، التى كانوا يجهلونها تماما، بل كانوا عاطلين من أى قدرة على إنشائها هذا فضلا عن أنهم ورثوا الطعام والطبخ البيزنطى، الذى صار يسمى بالطبخ والطعام التركي، وهو أصلا بيزنطى

اتخذت السلطنة العثمانية جل النظم السياسية والإدارية البيزنطية نظما لها، وكان من ذلك أن أنشئت وظيفة المفتى الأعظم لكى تكافئ أو تعادل وظيفة واختصاصات بابا الكنيسة البيزنطية. وعلى الرغم من أن الإسلام لا يقر وضع المفتى الأعظم، ولم يظهر فى تاريخ الإسلام أبدا وجود هذه الوظيفة، فقد أصبحت فى السلطنة العثمانية سلطة دينية عليا، تكافئ وتعادل السلطة الكنسيّة فى بلاد أوروبا المسيحية، قبل عصر النهضة. وقوىَ من شأن المفتى الأعظم ورفع من شأنه، أن الأتراك عامة، والسلاطين خاصة، تمسكوا بلسانهم التركى شأنهم فى ذلك شأن الفرس، ولم يتعلموا العربية، ولو كلغة ثانية. ولم يكن السلاطين، الذين عُدوا فى الواقع خلفاء المسلمين يجيدون قراءة القرآن بالعربية، أو يفهمون معانيه أو يدركون مراميه، وبالتالى لم يكن بوسعهم أن يؤموا الناس فى الصلاة، أو أن يفتوا فى شئون الدين .. بهذا انقسمت السلطة إلى سلطة سياسية وإدارية من جانب، وسلطة دينية وشرعية من جانب آخر، أى سلطان ومفتى (كما كان الوضع فى البلاد الغربية: إمارة وكنيسة).. فعندما ألغى كمال أتاتورك منصب الخلافة، كان يلغى حقّ سلطان لا يعرف القرآن فى لغته العربية، ولا يفهم الإسلام من مصادره المباشرة فى أن يتخلف (أى يجعل نفسه خليفة) للمسلمين، له القول الفصل والرأى النهائى فى شئون الدين وفى أمور الدنيا.. هذا بالإضافة إلى أنه قصد إلغاء وظيفة المفتى الأعظم، وفصل سلطته الدينية الواسعة، عن السلطة السياسيه والإداربة .

إن المفتى الأعظم فى السلطنة العثمانية كان سنادا للمظالم السياسية، كما كانت السلطنة عمادا لافتئاته على الدين، فلقد أفتى شاغلو وظيفة المفتى الأعظم بحق السلطان فى قتل اخوته الذكور حتى يستقر الأمر له فلا يتخوف من محاولة أحدهم منازعته السلطة، كما أفتى بعض المفتين بحق السلطان فى حبس أخوته فى أقفاص داخل القصر السلطانى، مثلهم مثل الحيوان تماما، حتى كانوا يُسمون أسراء القفص، يعيشون ويموتون فى أقفاص من الحديد.

وإذا كانت القومية الفارسية قد نافست وغالبت الشعور الدينى فحجبت الفرس عن



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٩/٦/٢٧

تعلم العربية، فإن القومية التتارية فعلت نفس الشيء، أدت إلى ذات النتائج بالنسبة للترك، فظل هؤلاء وهؤلاء على لغتهم التي لا تمتّ بأدنى صلة للغة العربية. فالفارسية لغة إيرانية من الفصيلة الفرعية الهندية الإيرانية للغات الهندية، واللغة التركية من الفصيلة التركية، ومنها لغة التتار، ولغة بعض جهات القوقاز، والتركية الحديثة (التي داخلها ألفاظ كثيرة من لغات متعددة).

أما اللغة العربية فهي مجموعة خاصة بنفسها تتفرع إلى العربية الكلاسيكية والعربية الحديثة، وأصلها اللغة الحميرية (وهي لغة قد انقرضت).

عندما اجتمع المجلس الصهيوني الأول، بجهود تيودور هرتزل الصحفي النمساوي (١٨٦٠- ١٩٠٤)، في مدينة بازل سويسرا يوم ١٨١٧/٨/٢٩، تم الاتفاق على إنشاء دولة إسرائيل، وقد كان، ثم عرض بإقامتها في أفريقيا أو في أمريكا اللاتينية، غير أن الرأي استقر على إنشائها في فلسطين، واتخاذ القدس عاصمة لها، لإضفاء مشاعر وجدانية عليها، وربط اليهود المعاصرين بالتاريخ اليهودي العام، وبالشريعة المسيحية، التي تتخذ من التوراة كتابا لها، فتضمه إلى الأناجيل، وتجعل من التوراة العهد القديم وتسمي الأناجيل العهد الجديد. بهذا وصل اليهود المعاصرون أنفسهم بالتاريخ اليهودي القديم، كما أنهم أوجدوا روابط دينية بينهم وبين المسيحيين جميعا.

عندما حدث الخروج Exodus من مصر، كان خروجا للأمير المصري موس (الذي نُطق اسمه موشى ثم موسى) حاكم منطقة جاسان ببعض المصريين، الذي كوّنوا جماعة لاوي (اللاويون) بقيادة هارون أخ موسى، وصاروا كهنة بني إسرائيل، مع عدد من العبرانيين الذين كانوا يقيمون في أرض جاسان على حواف المنطقة الشرقية بالدلتا، نظرا لأن المصريين كانوا يرون أن الرّعاة أنجاس، فلا يسمحون لهم بالإقامة بينهم أو التعامل معهم (وهي حقيقة ينبغي إعادة تفسير قصة الخروج التي وردت في التوراة على أساسها). ولم تكن للخروج أي أهمية لدى المصريين ولا كانت بالضجة التي تصورها التوراة، ولكانت قد أثبتتها، أو حتى أشارت إليها السجلات المصرية التي كانت حريصة على إثبات كل حدث مهم، وأي واقع غير عادي.

وفي الخروج حدثت وقائع معينة، لابد من الالتفات إليها البيان واقع الأمر، وما تطرق إليه وتسلسل به حتى العصر الحالي:

(أ) خرج العبرانيون (الذين أصبحوا بني إسرائيل) من مصر رغما عنهم، وفي

معارضة منهم لرغبة موسى، مما يقطع بأنهم لم يكونوا مستعبدين أو مضطهدين، قالوا لموسى: هل لأنه ليست قبور في مصر أخذتنا لنموت في البرية. ماذا صنعت بنا حتى أخرجتنا من مصر. أليس هذا هو الكلام الذى كلمناك به في مصر قائلين كف عنا نخدم المصريين، لأنه خير لنا أن نخدم المصريين من أن نموت في البرية خروج: ١٤: ١١-١٣. (فتذمر كل جماعة بني إسرائيل على موسى وهارون في البرية. وقال لهما بنو إسرائيل ليتنا متنا بيد الرب في ارض مصر إذ كنا جالسين عند قدور اللحم نأكل خبزا للشبع. فإنكما أخرجتمانا إلى هذا القفر لكى تميتا كل هذا الجمهور بالجوع) خروج ١٦: ٢- ٣.

(ب)قطع الرب العهد مع موسى فنسخ بذلك أى عهد سابق (مع إبراهيم أو مع يعقوب الملقب بإسرائيل)، ذلك أن موسى قال لتابعيه (الرب إلهنا قطع معنا عهدا في حوريب. ليس مع آبائنا قطع الرب هذا العهد بل معنا نحن الذين هنا اليوم جميعا أحياء) تثنية ٥: ٢- ٣.

(جـ)أن الرب أعلن اسمه إلى موسى ولم يعلنه إلى إبراهيم وإسحاق ويعقوب، مما دعا البعض إلى أن يقرر أن الرب الذى ظهر لموسى هو غير الرب الذى ظهر للآخرين، (ثم كلم الله موسى وقال له: أنا الرب. وأنا ظهرت لإبراهيم وإسحاق ويعقوب بأنى الإله القادر على كل شئ. وأما باسمى يهوه فلم أعرف عندهم) خروج ٦: ٣- ٤، هذا مع ملاحظة أن يهوه تكتب في الأصل حروفا منفصلة هى ى هـ و د. وهو أسلوب مصرى في كتابة اسم الإله بحروف منفصلة، أهمها ى س.

وإلى جانب ذلك، فإن سرجون الملك الأشورى فتح السامرة عاصمة إسرائيل (في الشمال) واستولى على مملكة يهوذا (في الجنوب) حوالى ٧٢٥ ق.م، ونفى اليهود، مما أدى إلى تشتت قبائلهم الاثنتى عشرة، ففقدت منهم عشر قبائل (أسباط، أمم) وبقيت قبيلتان. وانضمت قبائل أخرى لليهودية أهمها قبائل الخزر التتارية، وبذلك لم يعد اليهود هم نسل إسرائيل (يعقوب)، لكنهم صاروا من يعتنقون ثقافة أو أكثر من ثقافات اليهود المتعددة.

اليهود المعاصرون إذن ليسوا هم بنى إسرائيل المذكورين في التوراة. وبنو إسرائيل الذين خرجوا مع الأمير المصرى موسى قاوموا الخروج وعارضوه وآذوا موسى بسببه كثيرا. والعهد الذى يقال إن الرب قد قطعه مع إبراهيم قد نسخه العهد الذى قطع مع موسى والذين معه عند جبل حوريب.. وهكذا.



كل هذا معلوم ومعروف لليهود المثقفين، ومنهم من حضر المجلس الصهيوني الأول، والثاني (٢٩ أغسطس ١٩٩٧)، والذين يقال إنهم ملحدون، والحقيقة تعنى أنهم لا يؤمنون بصورة الإله الرب المبينة فى التوراة، والتى تجعله أقرب إلى الجنىّ منه إلى إله للأكوان وللإنسان، كما أنهم لا يؤمنون بما ورد فى التوراة عن الشعب المختار أو عن أرض الميعاد أو عن إقامة الهيكل، لكنهم خلطوا التراث الشعبى بالاضطهاد العنصرى بالآمال المتوقعة، ليقيدوا أيديولوجية محورها العبارة التى كان يرددها كل يهودى إلى غيره من اليهود، فى أى مناسبة أو احتفال، حيث يقول : (العام القادم فى أورشليم).



المصدر: البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ: ١٥/٧/١٩٩٧

في ذكرى الحرب على الوحدة ... مرارة وتخوفات (1 ـ 3)

بذور الانفصال حية تحت تراب اليمن

بقلم: محمد زين *

تحتفل اليمن هذه الأيام بذكرى حرب الانفصال، وهي مستمرة في السؤال هل مازالت أسباب الانفصال قائمة أم انها اقتلعت من جذورها!!

في مثل هذه الأيام وقبل ان يتفجر الموقف في اليمن «كنت اتنقل ما بين عدن وصنعاء... علي سالم البيض نائب رئيس الجمهورية معتكف في عدن.. والرئيس علي عبدالله صالح في صنعاء... التوتر بين الاخوين على أشده.

وأنا في محاولة صعبة لاستكشاف هذا الوضع السياسي المعقد في اليمن.

كان الجو برمته، وقبل استعراض الحديث وقراءته من جديد جوا انفصاليا دفعني الى ارسال عنوان رئيسي الى الصحيفة التي أعمل فيها قلت فيه (انفصال غير معلن) فلقد أصدر علي سالم البيض في هذا الجو المتوتر قرارات ومراسيم مستقلة وكأن جنوب اليمن مازال دولة قائمة تتمتع بالسيادة الكاملة.

في الذاكرة هناك الكثير من المواقف والتداعيات عن المحنة المريرة التي مرت باليمن وأدت الى وقوع الحرب... ومن ثم الى انتصار الشرعية على محاولات الانفصال فعندما التقيت بعلي سالم البيض في منزله في عدن «كنت أدرك جيدا ان الرجل يتصرف بكيان خاص به ولا يعترف بأزمة وحدة تقتضي الحل والعلاج.

في مستهل المقابلة اشتكى البيض من أشياء كثيرة جدا لا حصر لها.. وأطلق أول الصواريخ التحذيرية على صنعاء عندما شدد على عدم اقتناع حزبه بالمواقف التي اتخذت ابان حرب الخليج.. وقال ان اتباع هذه السياسة كان من باب الاذعان والاضطرار وأضاف انه قبل بذلك من أجل الحفاظ على الوحدة!!

وعندما حاولت تذكير الرجل عبر سؤال، بأن كل هذه المشاكل التي نسمع بها الآن لم يكن يتحدث بها أحد منذ ثلاث سنوات أو خلال المدة التي سبقت هذا التصعيد السياسي رد قائلا: بأنه اعتكف عدة مرات احتجاجا وانه عاد مضطرا قبيل الانتخابات وحذر بأن «للصبر حدود» وقال انه خشي من ان يكون وجوده في صنعاء هو سبب المتاعب واشتكى من انه طوال اقامته في العاصمة لم يزره أحد، ولم يقابل أحدا مضيفا ان طريقة العمل المتبعة لا تساعده وتزيد من عزلته مطالبا الحزب بأن يختار أي أحد سواه لهذا النموذج من الادوار التي تفضلها صنعاء، وقال بهذا الصدد: انني أفضل ان أجلس بجانب أهلنا في عدن لأنهم تعبوا كثيرا في غيابنا وتعرضوا لاهمال متعمد «انني لا أستطيع ان أخلي نفسي من المسؤولية، وأنا بطبيعتي لا أحب المداراة، وطالما انه لا عمل لي في صنعاء فإنني أفضل ان أبقى في عدن ونتعاون مع محافظات عدن التي لم يقدم لها أي نوع من المساعدة حتى الآن.



المصدر : البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٩/٧/١٥

وبعد حوار طويل ومتشعب سألنا النائب علي سالم البيض بأنه الآن عضو في مجلس الرئاسة الجديد وانه ستجرى انتخابات للرئيس ونائبه، فهل ستذهب الى صنعاء للمشاركة في المجلس الجديد؟.. فرد بشكل حاسم: لا، لن أذهب الى صنعاء. وسألته أبدا فكرر جوابه أبدا!!!

وعندما سألته عن القسم الرئاسي رد منفعلا: أقسم على ايه، انا في رقبتي قسم، هل تريدني ان أحمل قسما ثانيا؟.. يا أخي يبدو اننا لا نصلح للسياسة فخلونا نبحث عن أشخاص آخرين.

وفي السؤال الأخير أود ان أنقل جواب البيض حرفيا لأنه سيكون ردا يشغل كل المتعاطفين مع الشأن العام اليمني.

قال البيض: نعم، عدن مهملة وهذا كلام صحيح وأنا أتحمل مسؤولية هذا.. كما انني أتحمل مسؤولية الثقة التي أولوني اياها، وأهل عدن أعطوا الثقة لحزبنا في الانتخابات ونحن نبذل الآن كل الجهد لتذليل الصعوبات وأتمنى ان تأتي الى عدن بعد ستة أشهر سترى كيف تغيرت الى الأحسن، طبعا عدن تستحق منا كل خير وعدن الحبيبة لها دين كبير علينا.

يومها ذهبت الى صنعاء وقابلت الرئيس علي عبدالله صالح واخبرته بأجواء البيض وقلت له لا ينوي العودة أبدا فما كان منه الا ان ربت على كتفي وقال مازحا: اطمئن ان الأزمة ستنتهي على خير ما يرام!

غير ان الرئيس السابق علي ناصر محمد كان مذعورا جدا من حديث البيض الذي قرأه حرفا حرفا فوجد فيه استنادا الى خبرته بالسيد البيض نية انفصال صريحه ولا جدال فيها... ولفت الرئيس السابق نظري الى ما تعنيه كلمة البيض بأن صنعاء ابتلعتنا ولن نعود اليها أبدا أبدا، كما انه شدد على الفقرة الخاصة التي يطلب مني فيها البيض العودة الى عدن رؤية مدى التغيير الذي سيطرأ عليها بعد ستة أشهر!

قال علي ناصر محمد ان هذا اعلان مبطن وواضح للانفصال، وشدد على انه قلق جدا ويضع يده على قلبه.

ويومها انتقد علي ناصر اثارة هذه المشكلات بهذه الجدية، وقال ان من حق المواطن اليمني ان يسأل لو حذفت المشكلات المطروحة في ملف الوحدة منذ البداية ربما أمكن حلها بيسر وسهولة.

وانتقد ناصر وقتها مقترحات الحزب الاشتراكي الثمانية عشر لأنها خالية من التوجه الخارجي، كما انه انتقد التوجهات البديلة التي تطرح لجعل تعز أو غيرها عاصمة لليمن، وقال ان جميع الاتفاقات



الوحدوية مضت على ان تكون صنعاء هي العاصمة، وان تكون عدن هي العاصمة الاقتصادية.

ولأن حديث البيض «المبطن» كان يفرض نفسه على الساحة فإنني تطرقت والسيد علي ناصر الى هم التشطير والنكوص عن الوحدة وأنقل هنا اجابات حرفية له حيال هذا الموضوع.

مثل هذا التشطير الذي يتحدث عنه البيض غير ممكن ولا أحد في اليمن يرغب فيه.. جميع القوى الوطنية في اليمن وكذلك الشعب يوافقون على الوحدة وعلى ضرورة صيانتها والشعب الذي قدم التضحيات الجسيمة عبر عدة أجيال لاستعادة وحدته لا يمكن ان يقبل بالانفصال والتشطير مهما كانت الصعاب ولا شيء يجبره على ذلك أو على بدء عملية تاريخية جديدة من أجل استعادة الوحدة.

اما نظرية الانفصال فلا يجب ان يكون لها مكان من الاعراب اذا ما ساء المنطق الوحدوي وتم هضم حقيقة اننا صرنا دولة واحدة، فحتى تخلق دولة مركزية لها سلطة التنظيم فإن هذا يتطلب الارتفاع فوق صور الروابط التشطيرية أو القبلية، ويستطرد علي ناصر بقوله: لا نريد ان تنخر الاخطاء والسلبيات في جسم الوحدة كما نخر الفأر سد مأرب حسبما تقول الاسطورة وسواء كان الفار هو السبب في ذلك أو الاهمال وعدم صيانة السد في حينه، فقد انهار سد مأرب العظيم وغرق اليمنيون من حضارة سبأ وتوزعوا في شتى أرجاء المعمورة فيجب ان نأخذ من هذا التاريخ الخالد دلالة خاصة».

يومها قلت لعلي ناصر.. هل وصل الشك بك في الوحدة الى حد انك تعتقد تماما بوجود فئران تنخر جسدها لتخريبها تماما كما حدث لسد مأرب؟

أومأ الرجل برأسه يومذاك وقال: انك أجريت الحديث بنفسك وكنت في عدن ولا أحد يريد ان يدلك على ما يحدث!

ومنذ ذلك اليوم تملكني احساس بالخطر الداهم من فئران الوحدة التي كانت قد قطعت شوطا طويلا في انجاز مهمتها وفي مناسبة اخرى قلت للرئيس علي عبدالله صالح ان الوحدة تتعرض لنفس ما تعرض له سد مأرب العظيم.

لكن الرئيس لم يعر اهتماما لمخاوفي وأكد لي يا محمد اذهب الى مأرب الآن وستجد سدها شامخا وماثلا للعيان ولن تجد حوله فأرا واحدا.. أما اليمن التي ضاعت فيه حضارة سد مأرب فإنه مازال ماثلا أمام ناظريك انه اليمن فلا تخش على فئران الوحدة الذين تتحدث عنهم سيظهرون على حقيقتهم وان مضوا في مؤامراتهم قدما فلن يكونوا فئران الوحدة.. بل جرذان الانفصال، وعندها سيكونون في قبضة كل الخيرين والاحرار في اليمن!

---

* صحفي يمني

٠٠٠١٠٦



المصدر: البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩/٧/١٧

مياه العرب بين كارثتي الجفاف والحروب القادمة (2)

منها تنبثق الحياة.. ولأجلها تاليا تنفجر الحروب.

هي المياه الوافرة بالعطاء لأناس الشرق الأوسط الذين ابتلوا بلعنة الصهيونية التي تنبهت بدهائها منذ مخططات اغتصاب فلسطين لأهميتها ورسمت حروبها مع العرب كافة بحدود المياه ومنابعها في المنطقة مما دفع حكماء صهيون للمطالبة بتضمين وعد بلفور منطقة أصبع الجليل.. منبع المياه كافة داخل حدود الأرض التي منحتها قوى الاستعمار لشتات اليهود في العالم.

في فلسطين احتلت مصادر المياه ونهر الاردن استنزف جله من قبل اسرائيل التي لوثت المتبقي، ونهر الليطاني اللبناني سبب احتلال الشريط الجنوبي وجبل الشيخ كان وسيبقى منبع الماء والحروب لسوريا ومعها.

يضاف الى ذلك التحالف التركي - الاسرائيلي الناشىء لخنق سوريا والعراق عبر التحكم بمياه نهري دجلة والفرات، إما بالمنع أو اغراق الدولتين العربيتين بتفجير سد أتاتورك التركي.

واكتملت الدائرة بالمحاولات الاسرائيلية - الامريكية لاختراق القرن الافريقي والقبض على منبع نهر النيل ومعه الحياة في مصر والسودان.

وفي منطقة كمنطقتنا العربية مهددة بالزحف الصحراوي تغدو المياه سلعة استراتيجية بعد التطور الحاصل وعجز التكنولوجيا الصناعية والزراعية عن الاستغناء عن هذه المياه كمادة خام حيوية لا يستغنى عنها في بناء الحضارات.

هذه المنطقة التي جرت ميزة موقعها



المصدر : البيان

التاريخ : ١٧/١٢/ ١٩٩٩

الاستراتيجي عليها وبلات الاستعمار باتت بعد التحرر تواجه خطر الاستتباع حيث مصادرها المائية تنبع من غير أرضها أو التي تنبع منها تخنقها الاصابع الصهيونية.

هل ينبغي التسليم برهن قطرات مياهنا بمشيئة الغير، أم يتوجب علينا الانتباه ومن ثم المسارعة الى رسم استراتيجية عربية قادرة على انجاز التحرر المائي عبر الوسائل السياسية والعسكرية والتكنولوجية تمكن اجيالنا القادمة من الاطمئنان الى الارتواء.

ذلك ما نحاول اخضاعه لدائرة الاهتمام عبر سلسلة من الحلقات تلقي الضوء على تفاصيل القضية .



المصدر : البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧/٦/١٩٩٩

التحكم بمياه الفرات مشروع لم يكتمل

احتباس المطر وتركيا يفرضان جفافا على سوريا

دمشق - يوسف البجيرمي :

اتخذت الحكومة والسلطات المائية في سوريا مجموعه من الاجراءات لمواجهة شح المياه بسبب احتباس الأمطار وحالة الجفاف التي خيمت على البلاد منذ بداية فصل الشتاء الماضي.فقد عقد المجلس الزراعي الأعلى برئاسة المهندس محمود الزعبي رئيس الوزراء سلسلة من الاجتماعات تدارس خلالها سبل التغلب على الجفاف ومواجهة الآثار السلبية على المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية وتوفير مياه الشرب في العديد من المناطق التي نضبت مياه آبارها. وبدأت الجهات المعنية بحملة اعلامية واسعة النطاق تحث المواطنين على عدم العبث والهدر بالمياه في وسائل الاعلام المرئية والمقروءة وعن طريق توزيع الملصقات.

وفي هذا الاطار لجأت السلطة المائية في دمشق إلى فرض نظام التقنين بقطع المياه يوميا حوالي الثماني ساعات عن الاحياء ولفترة أطول في ريف دمشق.

ويقول المهندس موفق خلوف معاون مدير عام مؤسسة مياه الشرب بدمشق:

إن المؤسسة تتابع تنفيذ الاجراءات التي اتخذتها لمواجهة أزمة المياه وذلك باصلاح العدادات العاطلة ودعم ورشات الطوارئ واستبدال الشبكات القديمة وقد اتخذت المؤسسة اجراءات أيضا للحد من الهدر ما أمكن وتتمثل في التنسيق مع محافظة دمشق لتنظيم ضبوط بحق المخالفين في استعمالات المياه وقمع ظاهرة الهدر تنظيم الضبوط القضائية واعطاء فرصة كافية للمواطنين المعتدين على الشبكة لتقديم طلب الاشتراك وتركيب عدادات مع اعلامهم بامكانية تقسيط نفقات الوصل.

وأضاف خلوف انه يتم تكليف المخالفين لتعليمات الحد من الهدر واساءة استعمال المياه في غسيل السيارات والشطف والرش غرامة 500 ليرة سورية وتشكيل لجنة للقيام بجولات ميدانية والتأكد من وجود أجهزة فلترة مع الزام المخالفين بتركيب الأجهزة خلال زمن محدد وتركيب عدادات للمناهل العامة واستبدال الصنابير القديمة بصنابير ضغط للتقليل من عملية الهدر وتوجيه كتاب إلى مديرية الأوقاف لاعلام خطباء المساجد للتنويه في خطبة يوم الجمعة المتعلقة بالحد من الهدر واعلام المحافظة أو المؤسسة أو قسم الشرطة عن أي خلل أو عطل يؤدي لهدر المياه والاساءة في استعمالها.

وأوضح خلوف ان التقنين في المياه هو عبارة عن خطة زمنية مدروسة لتحديد فترات القطع تلجأ اليها المؤسسة لتأمين توزيع المياه لكافة المناطق على حسب اختلاف مستويات الارتفاع والانخفاض عن مستوى الخزانات المحيطة بدمشق ويتم هذا العمل ليلا عند عدم الحاجة الملحة لاستعمال المياه ويبدأ التقنين من الساعة العاشرة ليلا وحتى الخامسة صباحا وهذه المدة ليست ثابتة حيث سيزيد عدد ساعات التقنين لأكثر من ذلك لان هذا



المصدر : الجماهير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ / ٧ / ١٩٩٩

العام من الاعوام الجافة فخلال الخمسين سنة الماضية لم يتعرض حوض نبع الفيجة لمثل .هذا الهطول الشحيح من الأمطار الا أربع مرات من أعوام 59 و72 و88-89 و98-99 ومعدل الهطول كان 55٪ من المتوسط العام للهطول.

وعلى صعيد آخر بدأت وزارة الري تنفيذ اجراءات لترشيد المياه في الاستخدام الأمثل. ويساعد هذا المشروع الأول من نوعه الذي ينفذ بالتعاون مع اليونسكو ووزارة الموارد المائية في مصر على التحكم الكامل بالمياه وتوزيعها واستخدامها في جميع الأغراض لتقليل الفواقد

ولتقابل التوسعات المتطورة في الزراعة اضافة إلى رفع كفاءة المياه لتفي احتياجات مستخدميها وخاصة لأغراض الري عن طريق انشاء شبكة اتصالات تعمل على رصد وجمع البيانات الخاصة بالموارد المائية في المواقع المختلفة.

وتأتي أهمية المشروع نظرا لمحدودية الموارد المائية وعدم انتظام توزعها وتنامي الطلب عليها كنتيجة منطقية للتزايد السكاني وارتفاع معدلات التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي أدت إلى ظهور بوادر عجز مائي تجلى في الاستثمار المكثف للمياه الجوفية وتردي نوعية المياه لبعض الأحواض المائية.

ويهدف المشروع بالدرجة الأولى إلى تأمين نوع من التحكم الكامل بمياه نهر الفرات واستخدامها الأمثل لجميع الأغراض الزراعية والصناعية وتوزيع المياه المتاحة بين المشروعات المختلفة المقامة على النهر حيث ينفذ عن طريق شبكة اتصالات.

الخابور في ادنى منسوب له

واوضح فوزي سيدو المدير العام المكلف لمديرية الري العامة لحوض دجلة والخابور ان هذا القرار جاء من اجل رفع منسوب المياه في النهر وحمايته من الجفاف من خلال منع استنزاف المياه الجوفية الموجودة في الينابيع والعيون المغذية له بشكل قسري وجائر ولا سيما ان العام الحالي تميز بالجفاف وقلة الهطولات المطرية، الامر الذي حال دون تغذية ينابيع الخابور بالكميات الكافية من المياه، وتعويض ماخسرته هذه الينابيع خلال فصل الصيف.



وأكد سيدو ان مديرية الري العامة لحوض دجلة والخابور قامت باتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار.

واشار سيدو الى ان منسوب نهر الخابور بلغ ادنى مستوى له على مر التاريخ هذا العام واصابه الجفاف بوقت مبكر اذ بلغ تصريف النهر في منطقة رأس العين (النبع) الصفر بتاريخ 1999/5/16 في حين بلغ معدل التصريف 3.5م 3/ثا في نفس اليوم والمكان من العام الماضي.. وهذا مؤشر ينذر بمخاطر جسيمة اذا لم يتم تدارك الامر.



يستهلك 9.9 ملايين متر مكعب سنوياً

الاردن يعاني شح المصادر وغياب أنظمة تخزين الفيضانات

عمان ـ خليل خرمة:

تعتبر التحديات في مجال الموارد المائية من اكثر واشد التحديات التي تواجه الاردن في هذه المرحلة وفي المستقبل بسبب الزيادة المضطردة في النمو السكاني واتساع الحاجة للمياه للاغراض الصناعية والزراعية ومايترتب على ذلك من ازدياد الطلب على هذه المادة الشحيحة اصلا. وتعتمد مصادر المياه فى الاردن سواء السطحية او الجوفية على مياه الامطار التي تقدر معدلات سقوطها بحوالي 60 ملليمتراً سنويا ويبلغ المعدل السنوي للامطار حوالي 8.5 مليارات متر مكعب في حين يبلغ معدل التبخر منها حوالي 92٪ نظرا لان مايزيد على 94٪ من مساحة المملكة يقع في المناطق الجافة وشبه الجافة.



المصدر : الميثاق

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩٩٩/٧/١٧

وتشير الارقام الاحصائية المتعلقة باحتياجات الاردن المائية الكلية انها ستصل في العام المقبل الى 1540 مليون متر مكعب وفي عام 2010 الى 1995 مليوناً وفي عام 2020 ستصل الى 2255 متراً مكعباً اذ سيصل عدد السكان الى حوالي 9.9 ملايين نسمة.

استخدامات المياه

في هذا الاطار قال المهندس قصي قطيشات امين عام سلطة المياه ان كميات المياه المستخدمة في العام الحالي بلغت 9.9 ملايين متر مكعب منها 216 مليون متر مكعب لغايات الشرب والاستعمالات المنزلية و25 مليون متر مكعب لغايات الصناعة و13 مليون متر للمناطق النائية وتربية الماشية و655 مليون متر لغايات الزراعة.

واوضح ان معدل استهلاك الفرد في الاردن من المياه بلغ حوالي 22 مترا مكعبا سنويا لكافة الاستخدامات في حين بلغ استهلاكه لغايات الشرب والاستخدامات المنزلية حوالي 142 لترا يوميا مشيرا الى انه اذا تم احتساب كميات المياه الفاقدة فإن هذا الرقم سينخفض الى النصف لأن حوالي 50٪ من المياه التي تضخ الى المساكن تعتبر فاقدة بسبب اهتراء شبكات توزيع المياه.

واعرب قطيشات عن امله في رفع هذه النسبة او تثبيت هذا الرقم بعد تنفيذ عدة مشروعات في كافة اتحاد المملكة واهمها استبدال شبكات المياه في الاردن حيث تبلغ كلفة هذا المشروع حوالي 200 مليون دينار ومن المتوقع الانتهاء منه مع نهاية العام الفين.

واشار الى ان الاردن يعتبر من المناطق الشحيحة في الموارد المائية ويعتمد على المياه الجوفية في تلبية معظم احتياجاته المائية والتي تبلغ حوالي 56٪ من مجموع المياه المستخدمة في المملكة.

وقال انه ونظرا لزيادة الضخ فإن الاستنزاف اصبح واضحا في معظم الاحواض الجوفية خاصة اذا ما علمنا ان حجم التغذية الجوفية يصل الى حوالي 275 مليون متر مكعب سنويا فقط موزعة الى12 حوضا مائيا في الوقت الذي تبقى فيه امكانية استغلال المياه الجوفية محدودة وذلك للحاجة الماسة الى مشاريع كبرى ولتمويل ضخم لتنفيذ مثل هذه المشاريع.

واوضح المهندس قطيشات انه على الرغم من ان المعدل طويل الامد لكميات المياه التقليدية السطحية حوالي690 مليون متر مكعب سنويا الا ان الكميات المتاحة الحالية للاستعمال تقدر



المصدر : الـبـيـان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧/١١/١٩٩٩

بحوالي 402 مليون متر مكعب فقط وذلك لعدم وجود انظمة تخزينية كافية وذات جدوى اقتصادية لتجميع مياه الفيضانات.

وأشار الى ان الأردن يستغل حاليا حوالي مائة مليون متر مكعب سنويا من مياه نهر اليرموك ويمكن ان يصل هذا الرقم الى حوالي 225 مليون متر مكعب سنويا بعد انشاء سد الوحدة.

واضاف انه من أجل مواكبة الطلب المتزايد على المياه في ضوء شح الموارد ومحدوديتها فيها تنفذ وزارة المياه حاليا عدة مشاريع للحفاظ على مصادر المياه وحمايتها من النضوب ومنع تلوثها وجر كميات اضافية واستخراج مياه جديدة تقليدية وغير تقليدية وأهمها مشروع اعادة مناهيل شبكات المياه في المملكة ومشروع التخلص من التعاقد في مياه الري باستخدام الري المضغوط والذي تقدر كلفته بـ 66 مليون دينار وتبلغ مساحة الاراضي المخدومة بالري بهذه الطريقة 254 الف دونم اضافة الى اعادة تأهيل قناة الملك عبد الله لزيادة كفاءتها بنسبة 10٪ وبكلفة 10 ملايين دينار.

الجفاف و أبعاده

يقول الدكتور محمد رشيد شطناوي مدير مركز البحوث والدراسات المائية والبيئية في الجامعة الأردنية حول الجفاف في الأردن وأبعاده الاجتماعية والاقتصادية ان منسوب المياه الجوفية في أحواض البقعة والسخنة والأزرق انخفضت بدرجة كبيرة وادت في بعض الحالات الى جفاف عدة آبار جوفية جراء نقصان معدلات التغطية الجوفية وزيادة معدلات الضخ بسبب زيادة الطلب على المياه لكافة الاستعمالات.

وعن المستقبل المائي في الأردن يقول الدكتور شطناوي ان طبيعة الموارد المائية المحدودة وزيادة السكان ادى الى تحويل المشكلات المائية الى أزمات في الأردن وخاصة في سنوات الجفاف.

وأشار الى ان حجم المياه المستغلة حاليا يصل الى 862 مليون متر مكعب وان أقصى ما يمكن استغلاله من المصادر المحلية سوف يصل عام 2020 الى حوالي 1300 مليون متر مكعب واذا لم تتوفر مصادر مائية جديدة فان اولويات استعمالات المياه لغايات الشرب والصناعة ستكون على حساب الزراعة لدرجة ان ما يتبقى للزراعة سوف يتناقص من حوالي 650 مليون متر مكعب حاليا ليصبح حوالي 440 مليون متر مكعب في العام 2020 يأتي نصفها من المياه المعالجة.

وقال انه في سنوات الجفاف لايمكن الاعتماد على المياه السطحية لتزويد مدينة عمان بمياه الشرب في فصلي الشتاء والربيع كما هو الحال



في السنوات الأخرى والبديل لذلك هو زيادة الاعتماد على المياه الجوفية التي تعاني حاليا من الاستنزاف حيث يقدر الاستهلاك بحوالي 195 مليون متر مكعب سنويا ومع الأخذ بعين الاعتبار الطلب المتزايد على المياه بسبب زيادة عدد السكان وارتفاع مستوى المعيشة نلمس حجم المعضلة.

كما اقترح على المدى القصير استخدام المياه الجوفية من الاحواض المائية غير المتجددة وذلك لتعويض النقص في التزويد المائي الناجم عن شح المياه السطحية ونضوب المياه الجوفية وتدني تدفق الينابيع وحفر آبار جديدة من الاحواض الجوفية غير المستنزفة وتشجيع المواطنين على ترشيد استخدام المياه ومنع ري الاراضي الهامشية قبل الاراضي ذات الملوحة العالية أو ذات الانتاجية المتدنية.

على صعيد آخر أنهت مديرية السدود التابعة لسلطة وادي الأردن وضع التصاميم النهائية ووثائق العطاء اللازمة لعدد من مشاريع السدود وتدرس حاليا امكانية اقامة بعض السدود التخزينية.

وذكرت مصادر سلطة وادي الاردن ان سد الوحدة الذي تم الاتفاق بين الاردن وسوريا على انشائه يحتاج الى اربع سنوات ليصبح جاهزا حيث سيبلغ ارتفاعه مائة متر وسعته التخزينية حوالي 225 مليون متر مكعب، ويقام على نهر اليرموك قرب محطة القارن لتخزين مياه الفيضانات في فصل الشتاء للاستفادة منها في تلبية الاحتياجات المائية لأغراض الري في وادي الأردن والاستعمالات المنزلية في منطقتي عمان والزرقاء.

وقال مصدر في السلطة ان ارتفاع سد الوحدة قابل للزيادة في المستقبل الى 140 مترا لتصل سعته التخزينية الى حوالي 255 مليون متر مكعب.

وقدر المصدر كلفة انشاء السد بحوالي 18 مليون دينار مشيرا الى انه يحتاج الى ثلاث سنوات لانشائه.

وحول مشروع سد الجردانة الترابي الذي سيقام على وادي الجردانة في محافظة معان حوض الجفر بارتفاع 15 مترا قال ان السعة التخزينية لهذا السد تقدر بحوالي 2.3 مليون لتر مكعب وان هذا السد يتوقع ان يكون جاهزا خلال ثلاثة أشهر مشيرا الى انه ألحق بهذا السد سدان آخران هما سد القاع وسد الوحيدي حيث يتوقع ان يتم تخزين حوالي 530 الف متر مكعب من المياه في سد القاع و1.77 مليون متر مكعب في



سد الوحيدي.

وحول سد الفيدان قال المصدر ان هذا السد سيقام على وداي الفيدان في وادي عربة على بعد 260 كيلومترا من عمان وهو سد ترابي بارتفاع 37 مترا لتخزين مياه الفيضانات ومياه الجريان الدائم والذي يقدر بحوالي 6.2 ملايين متر مكعب لاستغلالها لاغراض الري وتغذية المياه الجوفية.

ويشتمل المشروع على اقامة سد ترابي اخر بسعة تخزينية تقدر بحوالي عشرة ملايين متر مكعب لري حوالي 2400 دونم من اراضي المنطقة.

وقال ان السلطة تنتظر حصول الحكومة على التمويل اللازم للمباشرة بعملية التنفيذ مشيرا إلى أن كلفة التنفيذ تقدر بحوالي 7.8 ملايين دينار ومدة التنفيذ 3 سنوات.

وفيما يتعلق بالمشروع المتكامل لتطوير الأغوار الجنوبية قال المصدر ان مشروعي سدي الوالة والموجب ينتظران التمويل اللازم للبدء بالتنفيذ حيث ان مشروع سد الوالة يهدف إلى بناء سد على وادي الوالة بارتفاع 45 مترا وبسعة تخزينية تقدر بحوالي 9.3 ملايين متر مكعب.

الاحتياجات حتى العام 2025

وضعت وزارة المياه والري تقريرا حول احتياجات الاردن من المياه حتى العام 2025 حيث تقدر كميات المياه التي يحتاجها الاردن خلال الفترة من عام الفين وحتى عام 2004 تصل إلى حوالي 1255 مليون متر مكعب في الوقت الذي تبلغ فيه الكميات المقدرة 927 مليون متر مكعب اي ان العجز المائي لهذه السنوات سيصل إلى 296 مليون متر مكعب، اما في الفترة من عام 2005 ـ 2009 كان حجم المياه المتوقع توفيرها 1169 مليون متر مكعب ومقدار الحاجة من المياه المتوقع في تلك الفترة 1407 ملايين متر مكعب وحجم العجز 238 مليون متر مكعب.

واشار التقرير إلى انه في الفترة من عام 2010 ـ 2014 فان كميات المياه المتوقع توفرها بحدود 1206 ملايين متر مكعب وحجم الحاجة المتوقع 1457 مليون متر مكعب اي بعجز 251 مليون متر، وفي الفترة من 2015 ـ 2019 فان حجم المياه المتوقع توفيره حوالي 1225 مليون متر والحاجة تصل إلى حوالي 1550 مليون متر، بعجز يصل إلى حوالي 325 مليون متر مكعب.

وقال التقرير ان الفترة من عام 2020 ـ 2024 فان الحجم المتوقع توفيره حوالي 125 مليون متر مكعب والحاجة المتوقعة من المياه لنفس الفترة 1658 مليون متر مكعب وحجم العجز المائي لتلك الفترة يقدر بحوالي 408 ملايين متر مكعب.



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ١٧/١١/١٩٩٩

الامن المائي

وضعت وزارة المياه سلسلة من السياسات والاجراءات لتحقيق الامن المائي في الاردن بحيث تتزامن مع اصدار الاستراتيجية ومن بين هذه الاجراءات وضع خطة استثمارية لقطاع المياه في الاردن توضح كيف يمكن تطوير موارد المياه الاردنية ومشاريعها واهدافها بحيث يسهل عملية البناء التدريجي بمرور الزمن.

وبلغ عدد المشاريع التي تضمنتها الخطة 57 مشروعا بتكلفة تقدر بحوالي مليارين وسبعمائة وخمسة وتسعين مليون دينار.

ومن ابرز المشاريع التي تضمنتها الخطة مشروع توصيل مياه الديسي إلى عمان ويتكون المشروع من خط انابيب بطول 310 كيلومترات، ومنه بئر وخزان واربع محطات ضخ اضافة إلى مضخات لمدن الجنوب وذلك لضخ 120 مليون متر مكعب سنويا إلى عمان وتبلغ الكلفة المقدرة للمشروع 420 مليون دينار وقد تم الانتهاء من وضع التصاميم التفصيلية ووثائق العطاء والبحث جار الان عن ممولين لهذا المشروع.

كما ان ابرز المشاريع اجراء دراسات حول تقييم وتصاميم الجدوى المائية في الاردن بحيث يتم من خلال هذه الدراسات معرفة تصاميم المياه ومدى التقييم للمصادر المالية في الاردن كجزء من خطة وطنية شاملة للماء بكلفة تقدر بحوالي 52 مليون دينار، ومشروع دراسات حول تقييم وتصاميم الجدوى للمياه ودراسات حول تقييم مدى تأثير محطات معالجة المياه على البيئة بكلفة 14 مليون دينار. ومن بين المشاريع كذلك اعادة تنظيم وزارة المياه والري بقيمة خمسة ملايين دينار وهذا المشروع سيتم تمويله من الوكالة الكندية للتعاون الفني بعد ان وافق عليه البنك الدولي بحيث يتم اعادة تنظيم قطاع المياه في الاردن بما في ذلك وزارة المياه وسلطة المياه وسلطة وادي الاردن.

ومن المشاريع المستقبلية التي تضمنتها الخطة عملية تخفيض الاستهلاك الجائر للمياه الجوفية، واعادة تأهيل شبكات مياه البلديات بحيث يتم تأهيل الشبكات الرئيسية، والوحدات المنزلية والخزانات ومحطات الضخ في مدن وقرى المملكة.

وتم تقسيم الاردن لهذه الغاية إلى ثلاث مناطق شمال ووسط وجنوب وتقدر قيمة هذه المشاريع بحوالي 240 مليون دينار وكذلك مشروع اعادة تأهيل وتنظيم شبكات مياه منطقة عمان المرحلة الاولى وهو عبارة عن اعادة تنظيم لنقاط التوزيع في عمان الكبرى وتقدر كلفة المشروع بـ 151 مليون دينار.



بعد شح الأمطار.. مطلوب اجراءات استثنائية :

دمشق تواجه أزمة في مياه الشرب

دمشق ـ « البيان » :

ادى انحباس الامطار والجفاف إلى انخفاض كبير في منسوب المصدر الرئيسي لمياه الشرب لمدينة دمشق فقد بلغت كمية تصريف نبع الفيجة خلال الشهر الثالث من هذا العام 799 الف م3 باليوم وهي نسبة قليلة قياسا مع السنوات السابقة وتتناقص هذه النسبة يوما بعد آخر، فقد كانت خلال الشهر الرابع 400 الف م3 وتناقصت كمية تصريف النبع لتسجل 270 الف م3 باليوم وذلك منذ ايام قليلة في حين بلغت كمية تصريف نبع بردي 125 الف م3 باليوم و115 الف م3 من أبار حوض دمشق. ونستطيع القول بأن الموارد المائية المحلية تأثرت بشكل كبير بهذا الجفاف حيث يتوقع الا يزيد تصريف نبع الفيجة عن 260 الف م3 باليوم أما آبار دمشق فمن المتوقع ان ينخفض انتاجها من 187 الف م3 باليوم في شهر يونيو إلى 100 الف م3 في نهاية الشهر الحالي، وفيما يتعلق بآبار بردي فمن المتوقع ان ينخفض انتاجها من 139 الف متر 3 يوميا إلى اقل منه 100 الف م3 باليوم. في حين ان الاحتياج الفعلي الوسطي لمياه الشرب بمدينة دمشق يبلغ 743 الف م3 ـ يوم ونبع الفيجة يتغذى فقط من الأمطار والثلوج وقد انعكس هطول العام الحالي بشكل حاد ومباشر على التصريف الطبيعي لنبع الفيجة حيث لم يتجاوز تصريفه الاعظمي 11 م3 ـ ثا، ومن المتوقع الا يزيد تصريفه الادنى في فترة التحاريق عن 3م3 ـ ثا. ووفقا للتقرير الانتاجي الصادر عن مجلس ادارة المؤسسة لتتبع الاعمال والانتاج للنبع العمل حتى شهر يونيو، فقد تلقى حوض نبع الفيجة العام الماضي 620 ملم من الامطار والثلوج وتشكل هذه الكمية زيادة عن المعدل الوسطي للهطول بحدود 20٪ مما انعكس بشكل مباشر على الموارد المائية في حوض الفيجة وحوض دمشق حيث تمكنت المؤسسة من استثمار مصادر المياه في عام 1998 والتي بلغت كمياتها بحوالي 235 مليون م3 بالسنة اقل من الاحتياجات الفعلية لمياه الشرب في المدينة والبالغة 250 مليون م3 بالسنة

ولتدارك هذا النقص لجأت المؤسسة إلى سلسلة من الاجراءات ومن بينها تقنين استهلاكات المياه بواسطة قطع المياه عن المدينة خلال الليل وازدادت ساعات القطع تدريجيا لتصل إلى اكثر من 11 ساعة.

تبدلات مناسيب المياه الجوفية

تقوم المؤسسة العامة لمياه الشرب بمدينة دمشق باستثمار المياه الجوفية في مدينة دمشق بواسطة 130 بئرا موزعة على 9 مراكز ضخ منتشرة ضمن الحدائق والساحات الخضراء في المدينة ويتضمن كل مركز بئر مراقبة لقياس منسوب المياه الجوفية، فتبين بان عام 1999 هو العام الاسوأ من حيث انخفاض المناسيب الجوفية بسبب قلة الهطول اذ لم ترتفع المناسيب إلى مستواها المعهود وظلت ناقصة عن مستوى العام الماضي وقد تراوح النقص بين 4.31 امتار في مركز ابن عساكر و8.30 امتار في مركز المزرعة وسوف يؤدي هذا النقص إلى تدني انتاجية الابار كما هو حاصل هذه الايام.

وكما قالت مصادر بالمؤسسة العامة لمياه الفيجة بدمشق فان مناسيب المياه الجوفية بتناقص مستمر وان محدودية المصادر المائية لمدينة دمشق يهدد المدينة بالعوز المائي وناقوس الخطر يدق وهناك تخوف كبير في حال استمرار الجفاف وقلة الامطار خلال السنوات المقبلة فأزمة المياه قائمة وساعات القطع ـ التقنين مستمرة ـ طيلة هذا الصيف، لا بل وهناك خطة أو اجراء سيدخل في حيز التنفيذ بعد تاريخ 15 ـ 7 من الشهر الحالي بقطع المياه عن المدينة ولمدة 15 ساعة يوميا. واشارت المصادر إلى أن الابار الجوفية الجديدة والتي تعقد عليها المؤسسة امالا بحلحلة الوضع ليست مصدرا جديدا للمياه كونها من نفس حوض دمشق المائي. وبالفعل تم تجهيز آبار محفورة في مركز القدم بمضخات ووصلها مع خط الانتاج الحالي وكذلك تجهيز اربعة آبار في دير مقرن بعد اصلاح مضخاتها وتجهيز 3 آبار في عين حاروش بالمضخات الجديدة.



المصدر : البعث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩/ ٧/ ١٩٩٩

خطة الانتاج

تعتمد خطة الانتاج بالمؤسسة خلال هذا العام من خلال الفترة من 1999/4/1 ولغاية 1999/5/15، على مياه نبع الفيجة وعين حاروش والينابيع الجانبية وآبار دير مقرن بالاضافة لآبار سهل الزبداني.

ومن الفترة 5/16 ولغاية 1999/7/15 على تشغيل ابار دمشق حسب الحاجة لتغطية النقص في مياه الشرب والمباشرة باجراءات التقنين وقطع المياه عن المدينة ليلا وهذا الاجراء تم حيث قطعت المياه من الخامسة مساء وحتى الخامسة صباحا.

اما الفترة الثالثة وتمتد ما بين 1999/7/15 ولغاية 2000/2/1 فتعتمد على تشغيل كافة الآبار بطاقتها القصوى وزيادة ساعات القطع تدريجيا ومن المتوقع ان تصل ساعات القطع إلى 16 ساعة يوميا.من خلال ما تقدم يتبين ان دمشق ستعاني من نقص كبير جدا في مياه الشرب لم تشهده من قبل . ولذلك فانه يتوجب بذل جهود استثنائية لمواجهة هذا الوضع وان تقوم مؤسسة مياه الشرب بدمشق بتأمين مستلزمات الضخ لعام 2000 والتأكد من جاهزيتها وشراء مضخات احتياطية لمختلف مراكز الضخ والحد من الهدر والضياعات والاستجرار غير المشروع للمياه عن طريق الاسراع بمعدلات استبدال العدادات القديمة والوصلات غير النظامية باخرى نظامية واستبدال الاجهزة المهترئة ودعم ورشات الاصلاح في قسم الطوارىء بورشات اضافية لاصلاح الاعطال في الشبكة بسرعة اكبر ومتابعة الحملة الاعلامية من اجل ترشيد استهلاك المياه والحد من الهدر وتخفيف الاستهلاك والتأكيد على الاجراءات اللازمة لفرض العقوبات على مستخدمي مياه الفيجة لغسيل السيارات ومداخل الابنية بالتعاون مع محافظة دمشق.

ولابد من اعداد الدراسات اللازمة لتنفيذ بعض المشاريع التي من اجلها تأمين الاحتياجات المتزايدة من مياه الشرب لمدينة دمشق على الامد البعيد من حوض الساحل بعد ان تم استثمار الطاقة القصوى للموارد المائية المحلية في حوض دمشق.



المصدر : البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩/ ٧ / ١٩٩٩

مياه العرب بين كارثتي الجفاف والحروب القادمة (4)

تركيا تريد بيع المياه للعرب كما يبيعون النفط

تدني انتاج سوريا الزراعي في ظل شح الماء

منها تنبثق الحياة.. ولأجلها تاليا تنفجر الحروب.

هي المياه الوافرة بالعطاء لأناس الشرق الأوسط الذين ابتلوا بلعنة الصهيونية التي تنبهت بدهائها منذ مخططات اغتصاب فلسطين لأهميتها ورسمت حروبها مع العرب كافة بحدود المياه ومنابعها في المنطقة مما دفع حكماء صهيون للمطالبة بتضمين وعد بلفور منطقة أصبع الجليل.. منبع المياه كافة داخل حدود الأرض التي منحتها قوى الاستعمار لشتات اليهود في العالم.

في فلسطين احتلت مصادر المياه ونهر الاردن استنزف جله من قبل اسرائيل التي لوثت المتبقي، ونهر الليطاني اللبناني سبب احتلال الشريط الجنوبي وجبل الشيخ كان وسيبقى منبع الماء والحروب لسوريا ومعها.

يضاف الى ذلك التحالف التركي - الاسرائيلي الناشىء لخنق سوريا والعراق عبر التحكم بمياه نهري دجلة والفرات، إما بالمنع أو اغراق الدولتين العربيتين بتفجير سد أتاتورك التركي.

واكتملت الدائرة بالمحاولات الاسرائيلية - الامريكية لاختراق القرن الافريقي والقبض على منبع نهر النيل ومعه الحياة في مصر والسودان.

وفي منطقة كمنطقتنا العربية مهددة بالزحف الصحراوي تغذو المياه سلعة استراتيجية بعد التطور الحاصل وعجز التكنولوجيا الصناعية والزراعية عن الاستغناء عن هذه المياه كمادة خام حيوية لا يستغنى عنها في بناء الحضارات.

هذه المنطقة التي جرت ميزة موقعها الاستراتيجي عليها ويلات الاستعمار باتت بعد التحرر تواجه خطر الاستتباع حيث مصادرها المائية تنبع من غير أرضها أو التي تنبع منها تخنقها الاصابع الصهيونية.

هل ينبغي التسليم برهن قطرات مياهنا بمشيئة الغير، أم يتوجب علينا الانتباه ومن ثم المسارعة الى رسم استراتيجية عربية قادرة على انجاز التحرر المائي عبر الوسائل السياسية



المصدر : البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩/٧/١٩٩٧

والعسكرية والتكنولوجية تمكن اجيالنا القادمة من الاطمئنان الى الارتواء.
ذلك ما نحاول اخضاعه لدائرة الاهتمام عبر سلسلة من الحلقات تلقي الضوء على تفاصيل القضية .

دمشق - يوسف البجيرمي - ايمن فلحوط:

اختلفت مواقف دول حوض الفرات تجاه اقتسام مياهه بسبب مصالحها الوطنية، وترتكز كل دولة من الدول على ثوابت معينة للدفاع عن حقوقها منها الاعتماد على القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية مثل تركيا او الاحتكام الى المبادىء والقوانين مثل سوريا والعراق، وادى ضعف العراق نتيجة هزيمته العسكرية في حرب عاصفة الصحراء والحظر الاقتصادي المفروض عليه والتوتر السوري العراقي ومحاولاته المستمرة لرفع الحظر الاقتصادي الى دفعه لتحسين علاقاته مع تركيا وتجميد ازمة المياه والمفاوضات مع الجانب التركي على الوضع القائم، وهذا ما منح تركيا وقتا لا بأس به لاتمام مشروع الكاب في اسرع وقت ممكن واطالة امد المفاوضات لانجاز المشروع وفرض نوع من الامر الواقع حيث تتمتع تركيا بوضع تفاوضي قوي مع دولتي الحوض الاسفل «سوريا والعراق».

وبالتالي ليس هناك دافع للجانب التركي لحل مشكلة المياه والتوصل الى اتفاق.

يعتمد الموقف العراقي على مبدأ الحقوق المكتسبة لكل بلد للدفاع عن حصته من مياه الفرات ويتبنى مبدأ الحقوق المكتسبة على الاحتياجات المائية للمنشآت القائمة حاليا واقتسام الفائض من نهر الفرات وتوزيعه على المشاريع التي هي قيد التنفيذ ثم على المشاريع المخطط لها ويعتبر العراق حوضي نهر دجلة والفرات حوضين منفصلين فحقوق العراق التاريخية في مياه نهر دجلة منفصلة عن حقوقه في نهر الفرات، بينما تركيا تصر على اعتبار حوضي نهر دجلة والفرات حوضا واحدا وبالتالي امكانية نقل مياه دجلة الى الفرات عن طريق مشروع منخفض الترتار شمال بغداد، ولكن ذلك يؤدي لمزيد من المشاكل البيئية نتيجة ملوحة المنخفض، وينسجم الموقف العراقي مع الموقف السوري ومبادىء القانون الدولي الخاص بالمياه المشتركة التي لا تهدف الى ابقاء استخدام مياه النهر بصورة ثابتة ذلك انها تدعو دول الحوض المشتركة الى استخدام عادل لمياه النهر.

وهذا ينسجم ايضا مع الاتفاق السوري العراقي لعام 1990 حول اقتسام مياه نهر الفرات التي تمر عبر الحدود السورية التركية بنسبة 58٪ للعراق و42٪ لسوريا وفي ظل احكام بروتوكول عام 1987 بين سوريا وتركيا الذي يعطي سوريا 500م3 في الثانية الى ان يتم الاتفاق على كمية اخرى.

وتستند بعض الدول الى مبدأ الاوضاع التاريخية القائمة لاستخدام النهر الدولي والطريقة والكمية التي تستعمل منها مياه ذلك النهر والتي تقادمت عليها عقود تاريخية وترى انها المعيار الاساسي لحقوقها في ذلك النهر وبالتالي لا يمكن تعديلها إلا في اضيق الحدود.

وقد ايدت محكمة التحكيم الدولية ذلك في حكمها الصادر بين دولتي السويد والنرويج عام 1909 حيث ورد: ان في المبادىء المقررة في قانون الشعوب ان حالة الاشياء القائمة منذ زمن طويل ينبغي عدم تعديلها بقدر الامكان. وقد اعتمد الاتحاد السوفييتي المنهار على تطبيق ذلك المبدأ في قضية مياه بحر كارا والانهار التي تتفرع عنه مستندا الى الحقوق التاريخية للامبراطورية القيصرية والروسية.

تركيا تقارن الفرات بالنفط العربي

يتمحور الموقف التركي حول اعتبار حوض دجلة والفرات حوضا واحدا وان النهرين نهران عابران للحدود الدولية وليسا نهرين دوليين وبالتالي تحاول تركيا تتريك نهري دجلة والفرات، وهذا ما يمنح الجانب التركي حق التصرف بمياه النهرين ضمن حدودها السياسية ودون اخذ بالاعتبار الاضرار الناجمة عن ذلك لكل من سوريا والعراق تأسيسا على ان النهرين تركيان ينبعان من الاراضي التركية رغم اقرار الجانب التركي بأحد اهم مبادىء القانون الدولي، ألا وهو مبدأ عدم الاضرار بالغير، ويحاول الجانب التركي مقارنة مياه دجلة والفرات بالنفط العربي الذي هو ثروة غير متجددة ومحدود وقابلة للنفاد عبر الايام وثابتة في اعماق الارض، وترى تركيا ان لها الحق باستثمار المياه على الوجه الذي تراه، ولكن مياه دجلة والفرات مياه متجددة وسطحية، ولا تحتاج لاستثمارات لاكتشافها ومنذ الازل تجري فوق سطح هذه الارض بما لا يعطي لاحد حق الادعاء بملكيتها وقد وضع ظهور الدول في العصر الحديث والعوائق والحدود السياسية.

وبالتالي فإن كان هنا ادعاء لاي دولة متشاطئة على النهرين فهي حقوق مكتسبة للجميع وليست وقفاً على احد.

وترى تركيا ان تركيز سوريا والعراق على اقتسام مياه كل من الفرات ودجلة بضرورة منفصلة يخالف النصوص المعتمدة في بروتوكول عام 1987 والبيان الصحفي الوزاري المشترك في نوفمبر عام 1988.

ويتمركز الخلاف السوري - العراقي - التركي حول المياه من الوجهة القانونية على المبادىء التي يجب تطبيقها على النزاع حيث تجنح تركيا الى



اعتبار نهري دجلة والفرات مياها عابرة للحدود وليسا نهرين دوليين وان لتركيا السيادة المطلقة على قسم من النهر الذي يقع داخل اراضيها، وان المياه التي تنبع من اراضيها، تعود ملكيتها القانونية لها، ويجب ألا يكون هناك من وجهة النظر التركية اي قيد وبأي شكل من الاشكال على استخدامها المياه لتنمية الاقتصاد التركي، وتعتمد وجهة النظر القانونية التركية بخصوص نهري دجلة والفرات على تقرير قانوني اعده القانوني التركي المشهور «جيرد جوماق» لوزارة الخارجية التركية وتعتمد عليه تركيا خلال مفاوضاتها مع جيرانها ويعبر عن وجهة النظر التركية.

وقد اوجز جوماق وجهة النظر القانونية التركية قائلا انه لا توجد حتى الآن اي مجموعة شاملة من القواعد او المبادىء في القوانين الدولية تحدد الحقوق والواجبات لدولة تقع ضمن اراضيها اجزاء واقسام من مجرى مائي عابر للحدود او منظمات مجار مائية، وعلى الرغم من ابرام العديد من المعاهدات الثنائية والمتعددة الاطراف بين الدول المعنية حول الشؤون المائية فمن المعترف به عامة ان التأثير المشترك لم يؤد حتى الآن الى ظهور قانون ملزم بشكل عام حول الاستخدام غير الملاحي لمجاري المياه العابرة للحدود، وهذا يعني من وجهة النظر التركية انها غير ملتزمة بمبدأ السيادة المشتركة على حوض دجلة والفرات، بل ستلتزم بالمبادىء القانونية التي تراها مناسبة لتحقيق مصالحها ويضيف قائلا: «انه لا يمكن الركون الى عمل لجنة القانون الدولي للامم المتحدة التي تعكف على صياغة قواعد النظام القانوني لمجاري المياه الدولية ولم تنته حتى الآن».

اذ ان عمل هذه اللجنة لا يمكن الاخذ به بصفة قانونية الزامية ما لم يتم تبنيه والمصادقة عليه من قبل دول العالم اذ تدعى الحكومة التركية وجود فراغ قانوني في الامور المائية الدولية وخاصة فيما يتعلق بالوضع القانوني المائي لدجلة والفرات.

عقلانية تركية.. مجدية لتركيا فقط

السؤال الذي يطرح نفسه: ما هو الاستخدام العادل والعقلاني ومبدأ عدم التسبب بأي ضرر مدرك للدول المتشاطئة من وجهة النظر التركية؟

- ترى تركيا انها اعتمدت تفسير لجنة القانون الدولي في ان استخدام الدول لحقها استخدام عادل للمياه يعتمد على حقائق واوضاع كل حالة بمفردها وعلى وجه الخصوص على وزن جميع العوامل المتعلقة بالمياه، او بحق الدول في تطبيق السيادة الكاملة على اراضيها. ومن ناحية اخرى فإن المفكر الحقوقي التركي يعتبر قرارات محكمة العدل الدولية ليست ملزمة إلا للاطراف المعنية بالقضية وفيما يتعلق بالقضية نفسها، وهذا لا يعني عدم امكانية الاستشهاد بقراراتها ولكنها لا تعدو من وجهة نظره قرارات مساعدة لتحديد القواعد القانونية التي يجب اتباعها.

ومن ناحية اخرى مثيرة للاهتمام يعطي البروفيسور التركي YUKEST INAN الحق لدولته بمخالفة القانون الدولي، اذ يدعي بأن الدول حسب اعراف القانون الدولي غير مجبرة على حل خلافاتها السياسية او الحقوقية بدون رضاها ولكنها مجبرة بحسب المادة 23 من ميثاق الامم المتحدة على تسوية خلافاتها بطرق سلمية اذا هددت السلم العالمي بطرق قانونية او سياسية، وهذا المبدأ قد اصبح ضمن مبدأ GUS CONGENS.

وتابع قائلا انه لا يمكن اعتبار الخلاف التركي - السوري مهددا للسلم، هذا ما يتبعه المسؤولون الاتراك بادعاء بأن تركيا ستحترم الحقوق السورية ولن تلجأ للعنف لحل المشاكل ولكن قطع المياه هو من الاهمية بمكان بحيث يشكل تهديدا للغذاء ان لم يكن لحياة سكان حوض الفرات من السوريين والعراقيين، بل يدعون ان التهديد لن يكون إلا اذا قام جيراننا الجنوبيون بتصعيد حدة التوتر الى حد تهديد السلام وبالتالي اساؤوا استعمال هذا الحق، اي ان على جيران تركيا الجنوبيين القبول بالامر الواقع وعدم الاعتراض وإلا شكلا تهديدا للسلام في محاولة لاستخدام القانون الدولي لمصلحتهم.

تعتمد تركيا كدولة منبع - على المجرى الاعلى بصورة عامة - على مبدأ الاستعمال المنصف للمياه بمنح كل دولة من دول المجرى المائي الحق في توزيع عادل للمنافع المائية وتركز على اهم المبادىء الاقتصادية MAX BENEFIT MIN COSTS لتحقيق قمة المنافع او ادنى الاضرار وان تطبيق هذا المفهوم يعني ان دول المنبع معنية بالمنافع التي تجنيها اكثر من الخسائر التي قد تلحق بدول المجرى الاسفل او المصب، وتعتمد دول المجرى الاسفل للنهر على مبدأ الالتزام بعدم التسبب بضرر ملموس وهذا بالطبع لا يتطرق للضرر الطفيف الذي قد يلحق بدولة منها، وبالتالي ليس لها حق الاعتراض.

اما الموقف السوري فيعتمد على بعض الاسس القانونية والعلمية والواقعية، وترتكز سوريا في شرعية استعمالها لمياه الفرات على التمسك بالادعاء القانوني بحقوق دول الحوض المنخفض وانه لابد من توزيع مياه نهر الفرات بناء على تقدير حاجات المنشآت المائية القائمة (او التي قيد التنفيذ، او المخطط لتنفيذها في البلدان الثلاثة) بواسطة لجان فنية مشتركة.. واذا حدث نقص في المياه فعلى البلدان الثلاثة أن يتحمل كل منها نصيبه. وبناء على ذلك لابد من تحديد حصة كل بلد من البلدان الثلاثة من مياه النهرين. ولكل دولة الحق باستثمار حصتها من المياه بما يتفق مع مصالحها الوطنية.

وبما أن مياه الفرات ليست كافية لجميع مشاريع البلدان الثلاثة فان لكل بلد الحق في وضع الاولويات المناسبة للمشاريع المائية ضمن حصته المائية. وتعتقد سوريا بضرورة التوصل الى اتفاق بين دول الحوض على اقتسام مياه نهري دجلة



والفرات بعد توقيع الاتفاق السوري - العراقي في 1990/4/16 ذلك ان نفاذ هذا الاتفاق وعدم وجود اتفاق بين دول الحوض الثلاث وتراجع تركيا عن تنفيذ اتفاقها الذي يعطي لسوريا 500م3/ثا ويعطي تركيا معظم مياه الفرات، بينما تجرى كامل مياه دجلة تقريبا نحو العراق حيث لا توجد مشاريع تركية حتى الآن، بالاضافة الى ذلك فانه يحصل على حصته مما تسمح تركيا بمروره عبر سوريا بموجب الاتفاق السوري - التركي.

بدأت المباحثات على اقتسام مياه الفرات بين سوريا وتركيا والعراق منذ بداية عام 1962 من خلال اجتماعات ثنائية وثلاثية.. حيث جرت مباحثات ثنائية بين العراق وسوريا بين عامي 1962 - 1971، كذلك عقدت مباحثات ثلاثية بين دول حوض الفرات بين عامي 1965 - 1971 وقد تضمنت المباحثات اجتماعات على مستوى فني ثلاثي لهذه الدول لبحث مشاكل نهر الفرات ومن الناحية الفنية فقط وبدون التعرض لمشاكل اقتسام المياه.

وفي عام 1982 وافقت الحكومة السورية على اقتراح تركي تتعهد تركيا بموجبه السماح بتدفق 500م مكعب في الثانية، ولكن في وقت لاحق ادرك المفاوضون السوريون الاجحاف الذي لحق بالمشاريع السورية فطالبوا بمضاعفة تلك الكمية.. ذلك ان المفاوضين السوريين انذاك لم يكونوا على المستوى السياسي والتقني المطلوب، اذ ان سوريا تحتاج على اقل تقدير الى ضعف هذه الكمية وتقريبا ثلاثة اضعافها اذا رغبت بتنفيذ جميع مشاريعها المائية. وفي عام 1982 عقد اجتماع على مستوى وزراء الدول حوض الفرات وصدرت تقارير تشير اليه على انه حدث ايجابي للتعاون السياسي - المائي، ولكنه لم يعد كونه تظاهرة وبوقا للاعلام السياسي وتبع ذلك مباحثات سورية - تركية على مستوى الخبراء المائيين استمرت لمدة شهرين بخصوص تنفيذ مضمون الاتفاقية المبرمة بين سوريا وتركيا عام 1987 والتي تعهدت تركيا بموجبها استمرار تصريفها لمياه الفرات بمعدل 500 م مكعب بالثانية، وفي العام التالي 1988 عقد اجتماع وزاري اخر لدول حوض الفرات للتوصل الى اتفاق محدد على موضوع نهر الفرات، وبخاصة موضوع الاثار السلبية لمشاريع السدود التركيز على نهر الفرات، وصدر بيان مقتضب يعكس فشل هذا الاجتماع وذلك بتكليف لجنة خاصة مشتركة لبحث طرق استخدام مياه نهر الفرات لتقديم التوصيات التي جردت من اي مضمون سياسي او اتفاق لتقسيم المياه وخلال زيارة رئيس الجمهورية التركية السابق تورجوت اوزال الى دمشق في يوليو عام 1988 تم توقيع بروتوكول بين سوريا وتركيا يقضي بالتزام تركيا بمتطلبات الامن المائي السوري.

وقد دفعت هذه المباحثات الرئيس العراقي صدام حسين الى ارسال وكيل وزارة الخارجية العراقي نزار حمدون، الى انقرة لعقد مباحثات مشابهة مع الجانب التركي، وعلى اثر اللقاء صرح حمدون (لقد عبرنا لاصدقائنا الاتراك عن رغبتنا في الالتزام باسلوب الاشغال العامة التركي السابق (صفاء جيراي) ورئيس وفد بلاده في المحادثات التي جرت حول هذا الموضوع ان تركيا تدرك دائما وبشكل خاص احتياجات جيرانها من المياه وقد ابدى الجانب التركي مرونة نسبية اثناء محادثاته مع سوريا عقب المحادثات العراقية، وذلك عندما عقد نائب رئيس الوزراء السوري سليم ياسين اجتماعا مع الجانب التركي.

وعقب حرب عاصفة الصحراء ابدى الجانب التركي تشددا مع الاطراف السورية والعراقية خلال اجتماع اللجان الفنية المشتركة التي عقدت في عام 1992 - 1993 وحضرها وزير الري العراقي في دمشق، حيث حاول الجانب التركي التركيز على المشاكل الفنية وموضوع استخدام احدث الطرق لمياه نهر الفرات.

ان الموضوع الشائك السوري - التركي هو وجود بروتوكول سوري - تركي وليس اتفاقا سوريا تركيا، وهذا ما تحاول سوريا الحصول عليه لكي تضمن بذلك على اقل تقدير استمرار تصريف مياه الفرات بمعدل 500م 3/ ث لمشاريعها المائية.

فالبروتوكول لا يضمن لسوريا استمرار تدفق المياه اذ يعطي تركيا صلاحية تقليص هذه الكمية بعد اعلام الجانب السوري وهكذا يتضح ان جميع المباحثات حول اقتسام مياه نهري دجلة والفرات لم تفض الى التوصل الى اي اتفاق يرضي جميع الاطراف، بل مازالت المباحثات في طور الاخذ و الرد.

الاستمطار.. لشحة المياه

امام الازمة المتفاقمة، عمدت سوريا، الى دراسات لايجاد حلول وبدائل توفر هطولات مطرية لمواجهة الانتاج المخطط وانخفاض المساحات المزروعة فكان مشروع الاستمطار.

يقوم مشروع الاستمطار بتنمية الموارد المائية عن طريق زرع الغيوم لزيادة الهاطل المطري منها صناعيا وتحسين توزيع الهاطل المطري لصالح الزراعة خلال اطوار النمو، وزيادة غزارة العواصف المطرية لزيادة الجريان السطحي، وتغذية المسطحات المائية (السدود) وزيادة مخزون المياه الجوفية، خاصة امام موجة الجفاف التي يمر بها حوض المتوسط والمنطقة بشكل عام.

هذا ما افاد به المهندس عدنان جريج معاون مدير مشروع الاستمطار في وزارة الزراعة السورية في حديثه للبيان واضاف: لقد نفذت اعمال زرع الغيوم في سوريا بدءا من ربيع 1991 من خلال تجربة استمرت 45 يوما بالتعاون مع الجانب السوفييتي حيث تم تنفيذ 13 طلعة لطائرة الاستمطار المخبرية السوفييتية المستأجرة اليوشن 18.

وشملت أعمال زرع الغيوم كما يقول المهندس عدنان، جميع الأراضي السورية، الأمر الذي يعني توفر الكوادر الوطنية المؤهلة للعمل بشكل مستقل من أجل المساهمة في تحقيق الأمن المائي في



سوريا، وقدرتها على العمل في الدول العربية أو الأجنبية الصديقة، حيث يمكنه تقديم الخدمات كافة، والأعمال الخاصة بزيادة الهاطل المطري لأي جهة خارجية، خاصة وان مشروع الاستمطار السوري يعتبر من أكثر مشاريع الاستمطار العربية تكاملا بخبراته وكوادره.

واعتبر المهندس جريج ان نتائج اعمال الاستمطار خلال المواسم الماضية كانت ايجابية.

الحاجة أم الاختراع

ومن المشاريع التي باشرتها سوريا كحلول لازمتها هي أعمال زرع الغيوم، وتتم بالمراقبة المستمرة للحالة الجوية وخاصة تشكل الغيوم وتطورها وحركتها يتم اتخاذ قرار الطلعة، اذا كانت الغيوم المتواجدة فوق القطر أو التي يتوقع ان تصل الى القطر بمواصفات مناسبة لأعمال الزرع من حيث أنواعها وارتفاعاتها ومائيتها والمساحة التي تغطيها، حيث يتم تحديد هذه المواصفات نتيجة تحليل صور الغيوم من الرادار والأقمار الصناعية وخرائط الطقس، ويتم عادة اتخاذ قرار الطلعة في الادارة المركزية لمشروع الاستمطار، وتجهيز الطائرة بالمهمة والوقود وتذخر الحواضن وتختبر كما تختبر أجهزة الاطلاق، وأجهزة المراقبة الجوية والحاسب على الطائرة، ثم يؤخذ من مواد الزرع ما يكفي لطلعة أخرى في حال كانت الحالة الجوية تقتضي الهبوط في مطار آخر وتتم عمليات الزرع واختيار الغيوم المناسبة بالشكل التالي:

بعد اقلاع الطائرة يتم الاتصال من قبل المهندس قائد عمليات الزرع مع الادارة المركزية في المشروع عن طريق المحطة اللاسلكية حيث يأخذ المعلومات الجديدة عن الغيوم ومواصفاتها في منطقة العمل، ويعبر عن ذلك بالسماكة والمائية ومدى التغطية بالمربعات، حيث قسمت سوريا الى شبكة كل منها عبارة عن مربع يحمل رقما معينا.

وبعد التعرف على المعلومات وبالتنسيق بين المهندس قائد العمليات وقائد الطائرة يتم التوجه الى أماكن تواجد الغيوم، حيث يراعى زرع الغيوم من أنواع كومولوس كونجستوس أو نمبوستراتوس (NS hCG Cu Cong) وحيث تتوفر الغيوم المغلفة في الغيوم الطبقية علما ان التركيز في الزرع يتم على الغيوم ذات الشكل العمودي وغيوم كومولونيمبس (CB) غير المتطورة التي تتراوح ارتفاع قمتها بين (4-7) كم ولا تقل سماكتها عن (3) كم، ويتوقف ارتفاع القمة والسماكة على ارتفاع القاعدة وارتفاع خط الصفر المئوي.

ويراعى عند اختيار الغيمة المناسبة للزرع وجود التيارات الصاعدة والنشطة، ويستدل على ذلك من شكل الغيمة ذات القمم الحادة غير المحدبة، اذ ان الغيوم المحدبة كثيرا قليلة السماكة، وتكون قد تبلورت مياهها، ولا جدوى عندئذ من زرعها، ويستدل على ذلك من حالة الاضطراب بحركة مفاجئة للطائرة نحو الأعلى، وهنا يتم الزرع في التيارات الصاعدة وعندما تتوفر الشروط المناسبة من درجة الحرارة، والتي تتراوح بين (-12 و-22) مئوية مع توفر مائية تزيد على 0.5 ج /ل في غيوم أنواع كومولوس ولاتقل على 0.2 في الغيوم الطبقية المغلفة بينما تستخدم مواد الزرع من نوع 0آخ اذا كانت سماكة الغيوم أكثر من 3 كم عادة وارتفاع القمة يتراوح بين (5-8) كم وتكون حركة الاضطراب أكثر نشاطا وكذلك الحرارة على مستوى الطيران اخفض من (-18) مم مئوية.

وحين ينتهي الطيار من زرع مجموعة غيمية، ويتصل بمحطة الرادار الأقرب وبالادارة المركزية يتم التشاور حول أفضلية العمل حسب أماكن توفر الغيوم ومواصفاتها.

واذا ما توفرت الغيوم أو تم استنفاذ مواد الزرع المذخرة، أو تم استنفاذ الوقود يتم التنسيق مع العمليات من أجل تحديد مطار الهبوط للتزود بالوقود وتذخير مواد الزرع أو العودة الى المطار الدولي بدمشق عند عدم وجود ظروف جوية مناسبة لمتابعة أعمال الزرع.

يتم تسجيل كافة المعلومات الملاحية والجوية وعمليات الاطلاق بواسطة الحاسب، حيث تعرف احداثيات الزرع وخط الرحلة وقيم العناصر الجوية من أجل تحليل المعلومات لاحقا في ادارة المشروع ومن أجل توثيق المعلومات، وتحتاج كل رحلة الى وثائق معينة تتضمن معلومات رقمية وبيانية حول أعمال الزرع وخط الرحلة وقيم العناصر الجوية وهذه تحفظ في الحاسب وتسجل على شريط ورقي بواسطة طابعة الحاسب، تقرير مفصل يعده قائد عمليات الزرع من مشروع الاستمطار المنفذ للطلعة يتضمن الحالة الجوية وأسماء المشاركين واحداثيات الزرع ونوع مواد الزرع المستخدمة، تقرير يعده ضابط الارصاد الجوية المشاركة في الرحلة يرفعه الى فرع الملاحة وميادين الرمي، واخيرا تقرير الطيار يرفعه الى قيادته.

وتشير توقعات المجالس الزراعية الفرعية في المحافظات السورية الى تراجع واضح في انتاج المحاصيل قياسا الى الأرقام المخططة، وعلى سبيل المثال يتوقع الانتاج بالنسبة لمحصول القمح (2662371) طنا فيما يبلغ الانتاج المخطط (4.5) ملايين طن والمقارنة بين الرقمين تجعلنا ندرك الفارق الواضح والكبير بين الانتاج المتوقع والانتاج المخطط، لكن المهندس الزراعي محمد حسان قطنا مدير الشؤون الزراعية في وزارة الزراعة السورية يقلل من هذه التأثيرات

توقعات زراعية

وتشير التقارير الواردة من فروع المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب الى التوقعات التالية:

* القمح في مناطق الاستقرار الأولى والثانية والمساحات المروية يتراوح بين الوسط والجيد أما باقي المناطق فضعيفة، وتقدر المساحات المزروعة



المصدر : البيان

التاريخ : ١٩٩٩/٧/١٩

لمحصول القمح بـ (1598257) هكتاراً، أما الشعير في كافة مناطق الاستقرار فهو ضعيف عدا بعض المناطق في (حلب - ادلب - حماة) وتقدر المساحات المزروعة لمحصول الشعير بـ (1427366) هكتاراً، وكذلك العدس والحمص كافة المناطق البعلية أما المروية فهي بحدود الوسط، وتقدر المساحات المزروعة لمحصول العدس بـ (147612) هكتاراً ولمحصول الحمص بـ (48253) هكتاراً.

وفي ضوء المساحات المزروعة والمردود المتوقع وفق مناطق الاستقرار الزراعي والمقدرة في أوائل شهر مايو من العام الحالي يقدر الانتاج المتوقع للحبوب من قبل المجالس الزراعية الفرعية في المحافظات السورية وفق التالي:

محصول القمح (2662371) طناً والانتاج المخطط (4.5) ملايين طن.

محصول الشعير (365915) طناً والانتاج المخطط (1.4) مليون طن.

محصول العدس (60771) طناً والانتاج المخطط (211) الف طن.

محصول الحمص (34385) طناً والانتاج المخطط (114) الف طن.

في النهاية نقول.. ان الازمة السورية الحالية تدق أجراس الخطر في اكثر من بلد عربي، بل في الوطن العربي.. فباراك.. القادم الجديد على رأس الحكومة الاسرائيلية أعلن مراراً انه لن يسمح ابدا للسوريين بالاقتراب من مياه بحيرة طبريا ولذلك فان الجيش الاسرائيلي لن ينسحب، وتركيا ماضية في تلويث الفرات وبالتالي.. لايمكن أن يكون الاعتماد كليا على الامطار والغيوم خاصة والعالم يواجه مشاكل بيئية يخلقها ثقب الاوزون وتوقعات ارتفاع الحرارة والتصحر.. وغير ذلك انها حرب تفتح افواهها لتلتقم المزيد مما للعرب..



المصدر : الميدان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤/٧/١٩٩٩

ضحايا العطش محاصرون بقاذورات الصرف الصحي

إسرائيل تدشن حرب المياه بقرية فلسطينية

ذكرت وزارة الخارجية الإسرائيلية في تقريرها منذ عدة سنوات أن التنافس على المياه سيشعل حربا جديدة في المنطقة خلال اقل من عشر سنوات وعلى ما يبدو فإن إسرائيل قررت اتخاذ خطوات عدوانية في هذا المجال.. فهي لم تكتف بأطماعها العلنية في انهار النيل والفرات والأردن والليطاني والعاصي بل اطلقت بالفعل الطلقة الأولى في حرب المياه بعد أن قررت حرمان الفلسطينيين من ثلاثة أرباع احتياجاتهم من المياه !

المؤامرة الخطيرة التي تستهدف الأرض والبشر كشفتها صحيفة هاأرتس حيث أكدت من خلال زيارة لإحدى القرى الفلسطينية التي تعاني من الجفاف انه عند دخول القرية يلاحظ جفاف الأشجار التي تحيط بسور جبانة القرية بسبب عدم توفر المياه مما جعل الفلسطينيين يتندرون قائلين أن إسرائيل لن تمنح المياه إلا للفلسطينيين الموتى.. بينما اقترح آخرون الاتجاه لشرب الكوكاكولا بدلا من المياه.. الفلسطينيون عبروا عن معاناتهم وأزمتهم من خلال نكات تعبر عن الواقع المرير.. فلا توجد مياه في الصنابير والآبار جفت لذلك كان المطلب الجماعي لكل من قابله الصحفي خلال جولته في القرية بصحبة رئيس بلديتها هو ضرورة إعادة المياه المسلوبة.



المصدر : البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩٩٩/٧/١٠

عدد من المراقبين ربطوا بين منع المياه عن القرية وتسمى «صوريف» وبين خروج عدد من شبابها في عملية استشهادية داخل تل أبيب أسفرت عن مصرع عدد من الإسرائيليين وهي العملية التي قامت إسرائيل في أعقابها بهدم منزل عائلة عبد الرحمن غنيمات.

و«صوريف» مثلها مثل 180 قرية فلسطينية في الضفة الغربية تعاني من مشكلة المياه وتكاد لا يصل إليها المياه على الإطلاق.. وفي الواقع فان هذه القرى تمثل خمس تعداد السكان بالضفة وهي الأكثر معاناة بسبب المؤامرة الإسرائيلية ولعلها تمثل المرحلة الأولى منها.

الغريب أن فضح المخطط الإسرائيلي جاء على يد منظمة إسرائيلية معنية بحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة ورصد الجرائم والتجاوزات الإسرائيلية وفضحها إعلاميا وهي منظمة «بتسلم» التي توجهت الى قرية صوريف ممثلة في وفد مكون من كوادر المنظمة وعدد من المعنيين اليساريين لم ينسوا ان يحضروا معهم كميات من المياه، لكن حجم المأساة صدمهم.. فالقرية التي هي مجرد نموذج لوضع باقي القرى لا تبعد عن تل أبيب سوى 45 دقيقة وهي متصلة بشبكة المياه الإسرائيلية التي تعمد إلى تخفيض كميات المياه في كل صيف.

القرى الفلسطينية الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة أو في المنطق «ب» تعاني بشدة من نقص المياه ويسودها حاليا حالة من الغضب الشديد.. ففي صوريف مثلا اعتاد الأهالي مقابلة رئيس البلدية محمد خليل بدون تحديد موعد مسبق فكان يطلق صفيرا من أمام الباب ليخرج لهم السكرتير ويبلغهم أن رئيس البلدية بانتظارهم .. وبسبب الغضب اصبح الأهالي يصعدون لمكتبه مباشرة وهم يكررون شكواهم من النقص الشديد في المياه.. محمد خليل يستمع إليهم في صبر وهو يعلم وهم أيضا يعلمون أن الحل ليس في يده بل لدى وزارة الدفاع الإسرائيلية وهيئة مرفق المياه في إسرائيل وهي الجهات التي لا يستطيع الأهالي التوجه إليها أو حتى الانتظار خارجها وبالتالي لا يستطيعون إبلاغ المسؤولين مجرد احتجاجهم عن عدم وصول المياه



المصدر : المسلمون

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠/ ٧ /١٩٩٧

إلى منازلهم منذ اكثر من شهر.

المثير للسخرية أن الإسرائيليين دعاة السلام أبدوا دهشتهم من شعار البلدية الذي يتكون من خريطة لفلسطين الكاملة وحولها غصون الزيتون.. رئيس البلدية قال لهم: هذا مجرد شعار لكنني أوافق على أن تعيدوا لنا ربع أراضينا! وما لم يذكره رئيس البلدية هو أن اغلب السكان في صوريف يؤيدون حركة حماس منذ توقيع اتفاقية أوسلو حيث شعروا أن أوسلو لن تحسن أوضاعهم وهم يطالبون باختصار بالحرية والأرض والمياه.

الشخصيات البارزة في صوريف صاحت في غضب نحو الإسرائيليين: لا نجد من نتوجه إليه بشكوانا سوى رئيس البلدية.. والغريب أنه حتى منزله لم تصل إليه المياه منذ اكثر من أربعة اشهر..! وهو يشتري المياه بشكل دوري من مناطق بعيدة وينقلها إلى منزله مما يكلفه مالا وجهدا كبيرا.

وعلى المستوى العام نجد أن القرية تعتمد اعتمادا رئيسيا على دخلها من الزراعة في نفس الوقت لا تزال تعاني من مصادرة إسرائيل لنصف أراضيها في عام 1948 و من الجفاف الشديد حاليا والذي هو في الأغلب تمهيدا لمصادرة نحو 4000 دونم شرقي القرية.

الوقاحة الإسرائيلية بلغت حد ضخ مياه الصرف الصحي الخاصة بالمستوطنات لعدة أيام عبر مواسير مياه المنازل ! .. رئيس البلدية أوضح المشكلة بالأرقام فقال: يبلغ عدد سكان القرية حوالي 72 ألف نسمة وهم يحتاجون إلى نحو 20 ألف متر مكعب من المياه شهريا على الأقل لكنهم يعانون في ظل ضخ إسرائيل 6000 متر مكعب فقط لهم.. فإسرائيل تضخ عبر خط رئيسي 70 مترا مكعبا في الساعة لـ 70 ألف فلسطيني بدلا من 250 مترا مكعبا في الساعة كانت تضخها من قبل.. ووفقا لبيانات منظمة «بتسلم» فإن إسرائيل تمنح المستوطنين اليهود الذين يحيطون بالقرى الفلسطينية ثلاثة أضعاف ما يحصل عليه الفلسطيني.. ومن جانبهم أكد السكان الفلسطينيون انهم لجأوا إلى تقسيم ضخ المياه



المصدر : البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٩/٦/٢١

إلى عدد من الأحياء عبر أيام الأسبوع ولكن هذه الطريقة لم تجد مع سكان الأدوار غير الأرضية مما دفع اغلب السكان الذي كان يستخدم منهم الفرد 15 مترا مكعبا شهريا إلى العيش في ظل 6 أمتار مكعبة فقط.

عدد من الغاضبين بسبب نقص المياه حاولوا دخول مكتب رئيس البلدية المزدحم بآخرين جاءوا للسبب نفسه وعندما خرج إليهم رئيس البلدية ليبلغهم انه في اجتماع مع إسرائيليين صاحوا: لم نستحم منذ شهر .. لن نهدأ ففي البوسنة وكوسوفو يعيشون افضل منا .. فالمساعدات تصل إليهم لكننا في صوريف لا أحد يساعدنا!

الأوضاع تفاقمت في ظل النقص الشديد في المياه حيث لجأ السكان إلى المياه الجوفية العكرة.. مما أدى إلى تفشي أمراض عديدة بين الأطفال وكان من المضحك أن تقوم منظمة دولية تسمى منظمة إنقاذ الأطفال بتقديم عدد من المواسير لقرية صوريف الفلسطينية في الوقت الذي لا تجد في القرية الماء الذي تضخه في هذه المواسير.. وكأن إسرائيل لم تكتف بالاحتلال والحصار وفرض الفقر على الفلسطينيين فأضافت طلقتها الأولى في حرب المياه المقبلة.



المصدر : البيان

التاريخ : ١٢/٧/١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مياه العرب بين كارثتي الجفاف والحروب القادمة (6)

المستوطنون استنزفوا مياه القطاع

سكان غزة أمام خياري الانفجار أو العطش



المصدر : البيان

التاريخ : ١٣/٧/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

منها تنبثق الحياة.. ولأجلها تاليا تنفجر الحروب.

هي المياه الوافرة بالعطاء لأناس الشرق الأوسط الذين ابتلوا بلعنة الصهيونية التي تنبهت بدهائها منذ مخططات اغتصاب فلسطين لأهميتها ورسمت حروبها مع العرب كافة بحدود المياه ومنابعها في المنطقة مما دفع حكماء صهيون للمطالبة بتضمين وعد بلفور منطقة أصبع الجليل.. منبع المياه كافة داخل حدود الأرض التي منحتها قوى الاستعمار لشتات اليهود في العالم.

في فلسطين احتلت مصادر المياه ونهر الاردن استنزف جله من قبل اسرائيل التي لوثت المتبقي، ونهر الليطاني اللبناني سبب احتلال الشريط الجنوبي وجبل الشيخ كان وسيبقى منبع الماء والحروب لسوريا ومعها.

يضاف الى ذلك التحالف التركي - الاسرائيلي الناشىء لخنق سوريا والعراق عبر التحكم بمياه نهري دجلة والفرات، إما بالمنع أو اغراق الدولتين العربيتين بتفجير سد أتاتورك التركي.

واكتملت الدائرة بالمحاولات الاسرائيلية - الامريكية لاختراق القرن الافريقي والقبض على منبع نهر النيل ومعه الحياة في مصر والسودان.

وفي منطقة كمنطقتنا العربية مهددة بالزحف الصحراوي تغدو المياه سلعة استراتيجية بعد التطور الحاصل وعجز التكنولوجيا الصناعية والزراعية عن الاستغناء عن هذه المياه كمادة خام حيوية لا يستغنى عنها في بناء الحضارات.

هذه المنطقة التي جرت ميزة موقعها الاستراتيجي عليها ويلات الاستعمار باتت بعد التحرر تواجه خطر الاستتباع حيث مصادرها المائية تنبع من غير أرضها أو التي تنبع منها تخنقها الاصابع الصهيونية.

هل ينبغي التسليم برهن قطرات مياهنا بمشيئة الغير، أم يتوجب علينا الانتباه ومن ثم المسارعة الى رسم استراتيجية عربية قادرة على انجاز التحرر المائي عبر الوسائل السياسية والعسكرية والتكنولوجية تمكن اجيالنا القادمة من الاطمئنان الى الارتواء.

ذلك ما نحاول اخضاعه لدائرة الاهتمام عبر سلسلة من الحلقات تلقي الضوء على تفاصيل القضية.



المصدر : البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠/١٢/١٩٩٩

غزة ـ ماهر ابراهيم:

يمتد الجزء الجنوبي الغربي من الساحل الفلسطيني على المتوسط بطول 45 كيلو متراً هو قطاع غزة الذي تبلغ مساحته 365 كيلو متراً مربعاً ويصنف في طليعة الاماكن الارضية من حيث الكثافة السكانية حيث يتزاحم كل ثمانية اشخاص المتر المربع الواحد من الارض.

مع ذلك لم يشهد القطاع ازمة مائية الا بعد الاحتلال الاسرائيلي الذي غزاه بمستوطنات مدروسة بدقة صهيونية متناهية الخبث حيث تم تشييدها على الاحواض المائية الجوفية وبدأت مسيرة الاستنزاف بلا رقيب حيث انشغلت سلطات الاحتلال بتقنين قطرات المياه الذاهبة لفلسطينيي غزة.

رغم ذلك اغفلت السلطة الفلسطينية في اتفاقات اوسلو ازمة قطاع غزة المائية التي توشك على التحول الى كارثة جفاف وخلت نقاط الاتفاقات السبع من اية اشارة لقطاع كبير يئن تحت وطأة العطش والمستوطنون الغزاة ينعمون بمياه في المسابح.

وفي الافق تلوح بوادر انفجار جديد في هذا القطاع الذي احترف تفجير الثورات وأخرها الانتفاضة.

والمياه في قطاع مشكلة كبيرة مثلها مثل باقي الدول العربية، تحدثنا سوزان عقل الباحثة في مركز التخطيط التابع لمكتب الرئيس الفلسطيني حول واقع واخطار هذه المشكلة فتقول: الامن المائي يعني المحافظة على الموارد المائية المتوافرة واستخدامها في الشرب والري والصناعة والسعي بكل السبل للبحث عن مصادر مائية جديدة وتطويرها ورفع طاقات استثمارها.

وأكدت ان الامن المائي لا يقل اهمية عن سواه بل هو يفوق كل ما سواه نظرا لامكان تحقيق المزيد من الغذاء وبطرائق زراعية وصناعية مختلفة.

واوضحت الباحثة ان للأمن المائي ابعاداً ثلاثة: بعد اقتصادي وبعد جغرافي وأخر سياسي وانه لا شك في وجود علاقة عضوية وطيدة بين الامن المائي وبين الاستقلال الاقتصادي والسياسي وتحقق الامن المائي يقود الى ضمان تحقيق الاستقلال السياسي.

وقالت ان الدولة التي لا تستطيع تأمين ثروتها المائية من مخاطر التبذير وسوء التصرف اللاعقلاني في الداخل او من مخاطر السيطرة الخارجية على مصادر المياه المستثمرة اقتصاديا هي دولة عاجزة عن ضمان امنها الاقتصادي وعندها تكون عاجزة عن تحقيق حاجاتها الاقتصادية بسبب فقدانها الحد الادنى من السيطرة على ثرواتها.



واشارت الى انه من ابرز خصائص ازمة المياه هو استخدامها كسلاح سياسي وورقة ضغط لحل المشكلات الاخرى والامر لا يعدو ان يكون واحدا من ثلاثة: اما حالة المساومة والتهديد واما حالة القسر والجبر واما حالة الاستيلاء.

وأكدت الباحثة عقل ان الحالة التي تميز قطاع غزة هي حالة الاستيلاء حيث يستولي الاحتلال الاسرائيلي على المياه الفلسطينية ويحرم السكان من التمتع بحقوقهم.

ونبهت الى ان قضية المياه تستخدم كوسيلة لتحقيق أحد الابعاد العامة للامن القومي لاسرائيل الذي يتجسد بصورة واضحة في استيلائها على كميات متزايدة من المياه واستنزاف المياه العذبة في قطاع غزة.

اخطار

وتحدثت الباحثة عن اخطار كبيرة تهدد الامن المائي في قطاع غزة هي: مشكلة التلوث ومشكلة الملوحة موضحة ان التلوث يعد واحدا من اهم الاخطار التي تهدد الموارد المائية في القطاع بسبب ضعف تقنيات حماية البيئة من التلوث الصناعي وهذا يؤدي الى خسارة كميات كبيرة من المياه السطحية والجوفية ويزيد نسبة التلوث بزيادة النفايات الصناعية وفي الزراعة وينجم التلوث في المياه عن وصول مياه المجاري للخزان الجوفي بسبب عدم توفر شبكات الصرف الصحي في مناطق عديدة من القطاع.

تتابع: نتجت ظاهرة التلوث عن انتشار ظاهرة الحفر الامتصاصية الى اعماق كبيرة تصل في بعض الاحيان الى مستوى الخزان الجوفي مباشرة اضافة الى ان الاستخدام المفرط للاسمدة والمبيدات الكيماوية في الزراعة يشكل واحدا من اسباب التلوث وفي قطاع غزة يستخدم (75) مكب مبيدات منها (19) مكباً محرما دوليا بسبب خطورتها وهذه المكبات اذا ما زادت نسبتها عن حد معين فستؤدي الى زيادة مادة النيترات في المياه الجوفية عن الحد المسموح به دوليا وهو 45 ملجراماً/لتر وتتركز نسبة النيترات اكثر في المناطق الشمالية من القطاع والمتميزة بعذوبة مياهها لكن يجرى هناك استخدام الاسمدة النيتروجينية في الزراعة اضافة الى انتشار حفر الامتصاص وتسرب مياه الصرف الصحي الى خزانات المياه الجوفية.

وحسب تقارير رسمية فإن الامراض السرطانية وخاصة سرطان الدم وامراض الجهاز الهضمي لدى الاطفال والامراض الباطنية التي اخذت تنتشر بين الفلسطينيين في قطاع غزة سببها الابرز تلوث مياه الشرب.

اما بخصوص مشكلة ملوحة المياه فقد حددت الباحثة عقل سببين اساسيين وراء زيادة ملوحة المياه: الأول اطلقت عليه الملوحة المكانية وذلك عندما تتسرب مياه الامطار الى الخزان الجوفي فإنها تذيب بعض الاملاح القابلة للذوبان في الماء وتعمل على ملوحة المياه مع تلك المنطقة وهذا يرتبط ايضا بنوع التربة وكمية ما تحتويه من املاح.



والسبب الثاني وراء مشكلة ملوحة المياه في قطاع غزة، هو ملوحة مياه البحر حيث تتركز هذه الملوحة في الابار القريبة من البحر والناتجة عن تسرب مياه البحر عبر الطبقات الحافظة للمياه الى الخزان الجوفي.

واكدت ان سبب هذا الوضع هو الاستنزاف المتزايد للمياه في بعض المناطق الساحلية وبصورة خاصة المستوطنات الاسرائيلية والزراعية منها على وجه التحديد والتي تتجاوز بكثير الكمية المتفق عليها للضخ من المياه الفلسطينية سنويا.

وتوضح عقل ان نوعية المياه الجوفية تختلف من منطقة الى اخرى وذلك اعتمادا على الموقع الجغرافي وعمق الطبقات الحاملة للمياه ونفاذيتها وبصورة عامة فإن المياه الجوفية العذبة تتركز في منطقتين منفصلتين عن بعضهما البعض الاولى تقع في شمال القطاع (بيت حانون) وتغطي مساحة (45) كيلو متراً مربعا والثانية في جنوبه (رفح) بمساحة (35) كيلو مترا مربعا، اضافة الى بعض المناطق الممتدة على طول الشريط الساحلي ذات الكثبان الرملية. اما في المناطق الاخرى من القطاع فالملوحة في الطبقات العليا من الخزان الجوفي تتراوح مابين 500 - 1000 ملجم/لتر من مادة الكلورايد والاخطر ان هذه الكمية تزداد تدريجيا مع العمق.

واعتبرت عقل ان ازمة المياه في قطاع غزة تفاقمت وزادت حدتها في السنوات الاخيرة لعدة اسباب منها، غياب التشريعات المائية وما لحق ذلك من غياب للسياسات المائية ومنها ايضا تنفيذ اعادة انتشار الجيش الاسرائيلي في قطاع غزة وقدوم السلطة الفلسطينية وفق اتفاقات السلام وما يمثله ذلك من مرحلة انتقالية اذ كانت التشريعات والقوانين غائبة تماما في هذه الفترة وادى الحفر العشوائي للابار وزيادة كمية الضخ منها وزيادة عدد السكان الى زيادة ازمة المياه موضحة ان هذا الوضع استمر الى ان تشكلت سلطة المياه الفلسطينية وجرى اصدار القوانين التي تحد من استنزاف المياه.

واوضحت ان الضخ الزائد من الخزان الجوفي للمياه في قطاع غزة سواء كان بفعل المستوطنين ام المواطنين قد ادى الى هبوط مستوى المياه العذبة بمعدل يتراوح مابين 15 - 20 سم سنويا، حيث وصل منسوب المياه الجوفية العذبة في بعض المناطق الى مستوى سطح البحر، واذا ما استمر التناقص بنفس المعدل فإنه من المتوقع ان تنفذ المياه العذبة خلال الاعوام القليلة المقبلة.

وتشير الباحثة الى ان العجز في المياه العذبة في قطاع غزة يبلغ حاليا (50) مليون متر مكعب في السنة وفق التقديرات تعتقد عقل ان الصراع على المياه هو الصراع المستقبلي الذي قد يصل في احدى مراحله الى حالة الحرب وان من الاثار السياسية لازمة المياه ان الفصل بين أراضي الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة وباقي اجزاء فلسطين ادى الى زيادة ازمة المياه وعزلة القطاع وعدم التمتع بالفائض المائي الموجود في الضفة الغربية.

ونوهت الى انه في اطار السعي للحصول على القوة الاقتصادية كسمة مميزة للنظام العالمي الجديد فان



المصدر : البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١-٧-١٩٩٨

عنصر المياه سيكون بارزا في الاستراتيجية الدولية وقالت «ستلعب المياه دورا كبيرا في اعادة توزيع خريطة القوى السياسية في المنطقة بحيث تصبح الدول ذات المصادر المائية المتوافرة هي القوى الاقليمية الجديدة».

اما على الصعيد الاقتصادي فتوقعت عقل ان تصبح المياه سلعة تباع وتشترى وهو ما تسعى اسرائيل الى تحقيقه كما توقعت ان يؤدي تفاهم ازمة المياه الى تزايد حدة ازمة الغذاء.

وحول مدى خطورة ازمة المياه وتفاقمها على الوضع السياسي الفلسطيني قالت عقل: «يحذر الخبراء من عدم وجود اي علاج شامل في التعامل مع مشكلة نقص المياه. واضافت ان اقتراح تحلية مياه البحر في غزة مثلا باهظ التكاليف كما ان استيراد المياه من الخارج يجعل المنطقة تحت رحمة الدول المصدرة للمياه.

واشارت الى انه يبقى الاحتمال المتزايد بان تؤدي النزاعات والخلافات على المياه سواء في مصادرها او الحق فيها الى تغذية التوترات الاقليمية حيث يدعم هذا الاستنتاج عدة عوامل: اولها ان موارد المياه حاليا وبسبب التوترات السياسية القائمة في المنطقة لاتخضع لاتفاقية تقسيم المياه كما ان القانون الدولي لم يوفر اساسا واضحا لتلك الاتفاقيات وهو ما يعزز تحكم اسرائيل في الموارد المائية المتوفرة والتمسك بها وتجاهلها لحقوق الشعب الفلسطيني في المياه.

المستوطنات واستنزاف المياه

وعن اثر المستوطنات على تفاقم ازمة المياه في القطاع قالت عقل: منذ الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية، عملت السلطات الاسرائيلية على حرمان الفلسطينيين من التمتع بحقوقهم المائية ومارست كافة الوسائل التي تحول دون ذلك وهي وسائل تتعارض تماما مع القوانين الدولية من اجل فرض السيطرة الاسرائيلية على مصادر المياه حيث اقيمت المستوطنات في قطاع غزة بطريقة منظمة ومدروسة حيث يتم اختيار الموقع بعد دراسة ومعاينة ومسح شامل للمكان المطلوب اقامة المستوطنة فوقه ومن ثم اعداد الخرائط للموقع مع دراسة لكمية الامطار ونوع التربة ومصادر وجودة المياه قبل مرحلة التشييد.

واكدت ان المستوطنات في القطاع افتتحت في المناطق التي تتوفر فيها كميات كبيرة من المياه ذات النوعية الجيده والعذبه والقريبة من السطح وبالتالي فان معظم المستوطنات في قطاع غزة هي مستوطنات زراعية تعتمد على المياه الجوفية والامطار وهذه المناطق محظورة على الفلسطينيين حيث مارست السلطات الاسرائيلية اساليب شتى لاحكام سيطرتها على المياه.

وتتدخل السلطات الاسرائيلية مباشرة في استثمار الفلسطينيين للمياه لحماية امدادات المياه للمستوطنين الاسرائيليين حيث اصدرت على مدى سنوات الاحتلال عدة اوامر عسكرية تمنع بموجبها المواطنين من حفر ابار جديدة او تعميق ابار قديمة او تجديد دوراتها الا بتصريح مسبق يصدر بعد دراسة ورؤية يحددها الحاكم



المصدر : السلام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١-٢/٧/١٩٩٩

العسكري والسلطات الزراعية المختصة.

واصدرت السلطات الاسرائيلية في 22 اغسطس 1967م الامر العسكري رقم (92) وبعد ذلك بوقت قصير اصدرت امرا أخر برقم (158) وضعت بموجبهما الابار والينابيع ومشاريع المياه تحت السيطرة المباشرة لقيادة الحاكم العسكري وفرض هذا الاخير على المواطنين بموجب اوامر يصدرها الحصول على تصريح من المسؤول في القيادة اذا ما رغبوا في حفر ابار جديدة وتعميق او اصلاح الابار القائمة بل ان الامر شمل ايضا الابار التي كانت قائمة قبل احتلال اسرائيل للاراضي العربية عام 1967.

وتابعت عقل ان المضايقات شملت الابار القديمة حيث طلب من اصحابها الحصول على تراخيص بحسب القوانين الجديدة ويعطي القانون للمسؤول الاسرائيلي الصلاحية في رفض او تعديل او تجديد التراخيص للمشروع القديم حسب ما يراه مناسبا وبدون ابداء الاسباب.

ولعل ابرز الامور العسكرية التي صدرت هو الامر رقم (291) للعام 1967م الذي يمنع اي فلسطيني بحفر وتنفيذ اي مشروع يتعلق بالمياه بما في ذلك فحص المياه او مراقبتها وكذلك الامر العسكري رقم (498) للعام 1968م الذي ينص على ملكية جميع مصادر المياه لاسرائيل وفقا لقانون المياه الاسرائيلي للعام 1959م.

وغني عن البيان ان هذه الاوامر تهدف الى احكام السيطرة الاسرائيلية على مصادر المياه بالاضافة الى ان السلطات العسكرية كانت تمنع المواطنين من حفر او تعميق الابار بالقرب من المستوطنات وكانت تقوم بردم الآبار التي يتم حفرها بدون ترخيص.

وقالت الباحثة الفلسطينية استنادا الى معلومات وثقتها ان المستوطنات اليهودية تشكل نسبة 16.3٪ من اجمالي مساحة القطاع حيث شيدت (17) مستوطنة حتى عام 1987م منها (11) مستوطنة زراعية او ذات طابع زراعي يسكنها (5000) يهودي وان المساحات الاستعمارية في قطاع غزة وصلت الى (42575) دونما حتى عام 1997م وان هذه الاراضي تقع معظمها على الشريط الساحلي في المنطقة الجنوبية وتحديدا ما بين مدينتي دير البلح ورفح وفي منطقة الكثبان الرملية شمالا حيث تتركز المياه العذبة وتؤكد عقل ان معظم المستوطنات الاسرائيلية اقيمت في المناطق التي تتميز مياهها بالنوعية الجيدة، ومن اهم هذه المستوطنات: المستوطنات الشمالية وتشمل: ايرز وتأسست عام 1968، نيسانيت وتأسست عام 1982، إيلي سيناي وتأسست عام 1983، دوغيت وتأسست عام 1990م.

وتوضح عقل ان هذه المستوطنات تعمل بالزراعة باستثناء مستوطنة ايرز الصناعية وان هذه المستوطنات جميعها تقع على الخزان الجوفي المائي للقطاع في الجزء الشمالي منه وتعتبر المياه في هذه المنطقة من اجود واعذب المياه حيث تتحكم اليوم مستوطنات الشمال في مياه الفلسطينيين.



المصدر : الحياة الجديدة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٩/٧/٢١

اما مستوطنات جنوب غرب غزة مغايرة عن مستوطنة واحدة وهي منشاريم تأسست عام 1972 وهي مقامة على بحيرة من المياه الجوفية العذبة.

ومستوطنات المنطقة الجنوبية تبلغ احد عشر مستوطنة وهي:

نتسير حزاني وتأسست عام 1973
غوش قطيف وتأسست عام 1977م
جاني تال وتأسست عام 1978م
نفيه دقاليم وتأسست عام 1983
جديد وتأسست عام 1979م
حان اور وتأسست عام 1980م
بدولح وتأسست عام 1986م
بني عتصمونة وتأسست عام 1979م
بات سرى/ شيلين وتأسست عام 1989م

رفيح يام وتأسست عام 1984م
وموراج وتأسست عام 1972م

وتؤكد الباحثة عقل ان هذه المجموعة من المستوطنات تقع فوق المياه الجوفية العذبة ويتحكم المستوطنون في مياه هذه المناطق بشكل مباشر مشيرة الى ان السلطات الاسرائيلية حظرت على الفلسطينيين حفر آبار بالقرب من المستوطنات وتحديد كمية المياه التي يستخرجها المواطن من البئر وذلك حتى لا يؤدي الى الحاق الضرر بالمياه في آبار تلك المستوطنات. وحسب عقل فقد بلغ عدد الآبار في المستوطنات حتى عام 1993م (31) بئرا تضخ ما يقارب (10) ملايين متر مكعب من المياه سنويا.

وكشفت انه تستهلك داخل المستوطنات من هذه الكمية فقط 3.5 ملايين متر مكعب اما الباقي فتباع خارج المستوطنات داخل الخط الاخضر ومن ثم تقوم شركة المياه الاسرائيلية موكوروت ببيعها للسكان الفلسطينيين في القطاع تحديدا سكان المنطقة الجنوبية منه.

وحسب مصادر متخصصة يوجد في مستوطنة جديدة (10) آبار وفي مستوطنة غوش قطيف (7) وفي كل من كفاردوم ونتساريم (2) وفي جنوب دير البلح (5) وفي مستوطنة موراج (بئر واحدة).

هذا اضافة الى الآبار الخاصة التي تمتلكها المستوطنات وتستغلها دون قيود ولم يعرف عددها، وتضخ المستوطنات كميات كبيرة من المياه من هذه الآبار ولا يناسب كمية المياه التي يتم ضخها مع مساحة وعدد المستوطنات حيث تفوق هذه الكمية الاحتياجات الطبيعية لتلك المستوطنات.



المصدر : البيان

التاريخ : ١٠/٧/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وتقول الباحثة عقل يقدر استهلاك المستوطن من المياه بحوالي (7) اضعاف ما يستهلكه المواطن الفلسطيني موضحة انه يبلغ معدل استهلاك الفرد الفلسطيني من المياه حوالي 60 لتراً في اليوم في المحافظات الوسطى والجنوبية (دير البلح - المغازي - البريج - النصيرات - الزوايده - خانيونس - رفح) ويزداد هذا المعدل الى حوالي 100 لتر/ اليوم في محافظتي غزة والشمال (غزة - جباليا - بيت لاهيا - بيت حانون) فيما يبلغ استهلاك المستوطن حوالي 350 لتراً في اليوم تقريبا.

وحسب التقديرات الفلسطينية بلغ استهلاك المستوطنين للمياه في عام 1991م حوالي 30 مليون متر مكعب في حين بلغ استهلاك الفلسطينيين في نفس العام 5.31 ملايين متر مكعب اما استهلاك المستعمرات للمياه المنزلية فقد بلغ حسب احصائيات عام 1995م حوالي 5.5 ملايين متر مكعب / السنة كما ان معدل استهلاك المياه في الزراعة مرتفع جدا مقارنة بباقي المناطق حيث وصل الى حوالي 90٪.

ولخصت عقل الممارسات الاسرائيلية تجاه الحقوق المائية الفلسطينية باربع نقاط:

أولا: اقامة السدود على وادي غزة لحجز المياه ولتحويلها الى منطقة النقب داخل الخط الاخضر وتبلغ كمية المياه التي يتم تحويلها حوالي (20) مليون متر مكعب سنويا.

وثانيا: قيام إسرائيل برمي المخلفات الصناعية ومياه الصرف الصحي في أودية القطاع ، وثالثا: قيام اسرائيل بحفر سلسلة من الآبار على حدود القطاع من جهة الشرق وعلى طول الخط الحدودي معها تضخ من خلالها المياه لمدة (18) ساعة يوميا تسحبها الى منطقة النقب وسجل في هذا الصدد نشاط (24) بئرا اسرائيلية وجميعها تعمل على استنزاف المياه الجوفية القادمة من جبال بئر السبع والخليل قبل دخولها الى القطاع.

والنقطة الرابعة والاخيرة قيام اسرائيل بحفر آبار محاذية لخط الحدود الشمالي (شمال بيت لاهيا) وهذه الآبار تستنزف مخزون المياه العذبة الموجودة في الشمال «وهي الرصيد المتبقي الآن في القطاع».

أوضحت عقل ان هناك تسعة بنود تتعلق بالمياه وردت في اتفاق القاهرة لا يوجد بينها أي بند يتعلق بالحقوق



الفلسطينية في مياه قطاع غزة.

وانتقدت خبيرة المياه الفلسطينية اتفاقات السلام لما فيها من خلل يؤدي إلى استغلال الاسرائيليين والمستوطنين اليهود المياه العذبة في الاراضي الفلسطينية ويهدد بكارثة في المياه تتمثل في زيادة الملوحة وما ينتج عنها من امراض وتلوث ثم فقدان المخزون الجوفي من المياه مما يعزز احتمالات تأجج الصراع من جديد بسبب المياه هذه المرة.

وأشارت عقل إلى أن أبرز مظاهر الخلل والاتفاقات الموقعة بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية هي اولا: بقاء ادارة مياه المستوطنات في يد شركة المياه الاسرائيلية موكورت وهو ما سيخلق وضعا لا يمكن من خلاله مراقبة المياه الجوفية ولا يمكن وضع سياسة مائية وطنية بدون ادارة هذه المصادر.

ثانيا: تفتيت مصادر المياه اذ انه من غير المقبول بل وعلى درجة من الخطورة ان يتم القبول بادارة مصادر المياه في غزة ضمن الحدود الجغرافية لهذه المنطقة بدون التعامل مع المناطق الاخرى، فلا يمكن أن ينفصل قطاع غزة من الناحية الهيدرولوجية عن باقي اجزاء الارض الفلسطينية، وهذا الحال سيخلق تشتتا في التخطيط كما سيخلق صعوبة بل استحالة في حل مشكلة قطاع غزة على الاقل.

ثالثا: بقاء معدلات استهلاك المستوطنين على ما هي عليه، وهذا الامر غاية في الخطورة حيث انه يجري استنزاف للمصادر المائية الفلسطينية، ويخلق معدل الاستهلاك الزائد في غزة مشكلة نوعية للمياه من حيث التلوث والملوحة والاحتياطي.

رابعا: لم يتطرق الاتفاق إلى الابار الاسرائيلية المحيطة بقطاع غزة من ناحية الشرق بالرغم من ان هذه الابار تسبب فقدانا كبيرا للمخزون الجوفي للمياه الفلسطينية ويؤثر على درجة الملوحة والتلوث فيها.

خامسا: لم يتطرق الاتفاق إلى الحقوق المائية الفلسطينية في وادي غزة، ولا إلى حق التعويض عن الاثار السلبية التي تركتها السياسة المائية الاسرائيلية على الاوضاع الاقتصادية والبيئية والخدماتية والبنية التحتية في القطاع.

الادانة الدولية لاسرائيل

اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة العديد من القرارات ادانت فيها اسرائيل بسبب سرقتها للمياه العربية ومن تلك القرارات 3005 و3336 و91/61 لكن اسرائيل ضربت بعرض الحائط هذه القرارات وهو ما فعلته بالاتفاقات الموقعة مع منظمة التحرير الفلسطينية، اذ كانت تعهدت باعطاء المعلومات الكاملة حول كميات المياه المستغلة وعدد الابار الموجودة في المستوطنات، الا انها حتى الوقت الراهن لم تعط معلومات بهذا الخصوص ولازالت مفاوضات المياه تراوح مكانها بعد الفشل في تحقيق اي تقدم. وفي الوقت الذي خرقت اسرائيل كل الاتفاقات والمواثيق والقرارات الدولية بشأن المياه فان الجانب الفلسطيني يلتزم بتنفيذ كل ما يتعلق به من بنود



ويقدم كل الاستحقاقات ومنها دفع اثمان المياه لشركة المياه الاسرائيلية.

وفي حال التأخير عن موعد الدفع تقوم السلطات الاسرائيلية بفرض غرامات تأخير تخصم من اموال السلطة الفلسطينية المستحقة لديها.

أفاق الحل

وللخروج من المأزق الفلسطيني الذي اوجدته الاتفاقات وكذلك الواقع الاحتلالي والسيطرة الفعلية على مصادر المياه الفلسطينية، يرى المختصون جملة اقتراحات من شأنها ان تساهم في حل ازمة المياه المتفاقمة لدى سكان أراضي الحكم الذاتي على النحو التالي:

* مراقبة الضخ للمياه من داخل المستوطنات الاسرائيلية من قطاع غزة.

* تبني قضية توفير المياه النقية من خلال الحد من التلوث الذي يهدد الموارد المائية الفلسطينية وتوسيع أليات ذلك.

* الحصاد المائي بالاستفادة من كل قطرة من مياه الامطار الشتوية المتساقطة على القطاع.

* المطالبة بالحقوق المائية كاملة منذ الاحتلال الاسرائيلي لقطاع غزة وسرقته للمياه وحتى الوقت الحاضر وعدم التهاون مطلقا في موضوع المياه اثناء المفاوضات مع اسرائيل.

* عمل ممر مائي بين الضفة وغزة «ربط جغرافي وهيدرولوجي» والسماح للفلسطينين باستخراج ما قيمته 70 مليون متر مكعب في السنة من مياه الضفة الغربية التي يوجد فيها فائض مائي يكفي لسد العجز في قطاع غزة.

* وضع سياسة مائية وطنية حول اولويات توزيع الموارد المتاحة.

* تحلية مياه البحر أو استيراد الماء من الخارج وذلك حسب ما يتناسب مع الاقتصاد الفلسطيني.

وتقول الباحثة عقل «ان استمرار تفاقم الازمة المائية واستمرار تعرض المخزون الجوفي للتلوث يجعل من الضروري ايجاد مصادر اخرى للمياه» واضافت: ان تحلية مياه البحر سيكون من الخيارات المناسبة للحل رغم ارتفاع التكاليف التي تقدر اليوم بنحو 1.5 دولار للمتر المكعب الواحد.

* اغلاق الابار التي يتم حفرها بصورة عشوائية.

* اعادة استخدام مياه الصرف المعالجة حيث تعتبر مصدرا اساسيا في حماية المياه الجوفية ويمكن استخدامها في سد جزء كبير من الحاجات الزراعية وضخ الفائض في اجزاء مختارة من الخزان الجوفي.



المصدر : البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٠/٧/١٩٩٩

مياه العرب بين كارثتي الجفاف والحروب القادمة (5)

وضع الموارد المائية العربية يتسم بالحرج



المصدر : البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٧/١٩٩٩

منها تنبثق الحياة.. ولأجلها تاليا تنفجر الحروب.

هي المياه الوافرة بالعطاء لأناس الشرق الأوسط الذين ابتلوا بلعنة الصهيونية التي تنبهت بدهائها منذ مخططات اغتصاب فلسطين لأهميتها ورسمت حروبها مع العرب كافة بحدود المياه ومنابعها في المنطقة مما دفع حكماء صهيون للمطالبة بتضمين وعد بلفور منطقة أصبع الجليل.. منبع المياه كافة داخل حدود الأرض التي منحتها قوى الاستعمار لشتات اليهود في العالم.

في فلسطين احتلت مصادر المياه ونهر الاردن استنزف جله من قبل اسرائيل التي لوثت المتبقي، ونهر الليطاني اللبناني سبب احتلال الشريط الجنوبي وجبل الشيخ كان وسيبقى منبع الماء والحروب لسوريا ومعها.

يضاف الى ذلك التحالف التركي ـ الاسرائيلي الناشيء لخنق سوريا والعراق عبر التحكم بمياه نهري دجلة والفرات، إما بالمنع أو اغراق الدولتين العربيتين بتفجير سد أتاتورك التركي.

واكتملت الدائرة بالمحاولات الاسرائيلية ـ الامريكية لاختراق القرن الافريقي والقبض على منبع نهر النيل ومعه الحياة في مصر والسودان.

وفي منطقة كمنطقتنا العربية مهددة بالزحف الصحراوي تغدو المياه سلعة استراتيجية بعد التطور الحاصل وعجز التكنولوجيا الصناعية والزراعية عن الاستغناء عن هذه المياه كمادة خام حيوية لا يستغنى عنها في بناء الحضارات.

هذه المنطقة التي جرت ميزة موقعها الاستراتيجي عليها ويلات الاستعمار باتت بعد التحرر تواجه خطر الاستتباع حيث مصادرها المائية تنبع من غير أرضها أو التي تنبع منها تخنقها الاصابع الصهيونية..



المصدر : البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤/٧/١٩٩٩

هل ينبغي التسليم برهن قطرات مياهنا بمشيئة الغير، أم يتوجب علينا الانتباه ومن ثم المسارعة الى رسم استراتيجية عربية قادرة على انجاز التحرر المائي عبر الوسائل السياسية والعسكرية والتكنولوجية تمكن اجيالنا القادمة من الاطمئنان الى الارتواء.

ذلك ما نحاول اخضاعه لدائرة الاهتمام عبر سلسلة من الحلقات تلقي الضوء على تفاصيل القضية .

بغداد ـ نصير النهر:

تقع معظم اجزاء الوطن العربي في مناطق جافة وشبه جافة، تقل فيها الامطار وتمتد فيها اكبر رقعة صحراوية في العالم، ويعاني الوطن العربي من ضغوط شديدة على موارده المائية المتاحة فهو يمثل 10٪ من مساحة العالم، لكنه يحظى فقط باقل من 5٪ من موارد العالم المائية المتجددة، مما يجعل متوسط نصيب الفرد فيه من المياه العذبة من اقل المعدلات في العالم. ومما يزيد الامور صعوبة، ان نصف الموارد المائية العربية تأتي من الخارج، ومن المتوقع ان يزداد الوضع المائي العربي تأزما في القرن المقبل، نتيجة لتوقع زيادة الطلب عى المياه بمعدلات عالمية، لمواكبة النمو السكاني السريع.

ان مجموع الموارد المائية التقليدية المتجددة المتاحة في الوطن العربي تقدر بـ 265 مليار متر مكعب في السنة، منها 39 مليار متر مكعب مياه جوفية، وباعتماد عدد السكان الحالي في الوطن العربي فان معدل نصيب الفرد من هذه الموارد يقارب الـ 1027 مترا مكعبا في السنة، وهذا المعدل سيتناقص الى 464 مترا مكعبا في سنة 2025 بسبب زيادة عدد السكان.

ووفقا للتصنيفات العالمية، فان وضع الموارد المائية يتسم بالحرج اذ قل نصيب الفرد الواحد عن 1000 متر مكعب، كما يوصف الوضع بالفقر المائي الخطير اذا قل نصيب الفرد عن 500 متر مكعب في السنة.

ولاغراض المقارنة بين وضع الموارد المائية في الوطن العربي مع باقي مناطق العالم، فانه يعد اسوأ مقارنة بباقي المناطق الكبيرة، اذ يقارب نصيب الفرد من المياه في افريقيا 5500 متر مكب في السنة وفي اسيا 3520 مترا مكعبا في السنة وفي العالم 7180 مترا مكعبا في السنة، في حين لا يزيد معدل نصيب الفرد في الوطن العربي على الالف الا قليلا.

وقد تفاقمت مشكلة شح المياه في الوطن العربي بسرعة كبيرة، اذ تدنى نصيب الفرد الواحد في السنة



من 3800 متر مكعب سنة 1952 الى 1027 في سنة 1997 اي الـ 73٪ خلال 45 سنة، ويعود ذلك الى ارتفاع معدل نمو سكان الوطن العربي، البالغ 2.5٪ وهو من اعلى المعدلات في العالم، وكذلك زيادة استهلاك المياه في التنمية.

والجدير بالذكر ان هناك تفاوتا كبيرا بين اقطار الوطن العربي، اذ يصل نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة سنة 2025 عن سقف الفقر المائي الخطير في كل من دول الخليج العربي وليبيا والاردن وجيبوتي واليمن والجزائر والسودان.

وتبلغ الكميات المستخدمة سنويا من المياه في الوطن العربي نحو 178 مليار متر مكعب تستهلك الزراعة منها نحو 157 مليار متر مكعب 88٪ تليها الاستعمالات المنزلية، 13 مليار متر مكعب 7٪ ثم الاستعمالات الصناعية 8 مليارات متر مكعب حوالي 5٪. وتشكل المساحة المروية في الوطن العربي 23٪ فقط من اجمالي مساحة الاراضي المزروعة، الا ان قيمة الانتاج الزراعي من المساحات المروية تمثل حوالي 70٪ من اجمالي قيمة الانتاج الزراعي، ولهذا تلعب الزراعة المروية، وبالتالي المياه، دورا اساسيا في تنمية الزراعة العربية والحد من اتساع الفجوة الغذائية في الوطن العربي.

ويتسم الاستخدام الحالي للمياه في الزراعة المروية في الوطن العربي عموما بكفاءة متدنية، اذ يبلغ فاقد المياه اثناء النقل والتوزيع في الحقول حوالي 80 مليار متر مكعب سنويا، اي 50٪ تقريبا، ويرجع ذلك بالاساس الى اسلوب الري السائد في معظم الدول العربية، وهو الري السطحي التقليدي الذي يشمل 90٪ من الاراضي المروية في الوطن العربي والمعروف ان هذا النظام يتسم بكفاءة تتروح بين 50 ـ 70٪ حسب قوام التربة وطريقة الاستخدام، وكذلك مستوى الصيانة والتشغيل لمنشآت الري.

اما عن المؤشرات الاخرى للفقد وبشكل خاص الاستعمالات المنزلية، ففي شبكات توزيع مياه الشرب في الدول العربية، يقدر الفقد بما يقارب الـ 40 ـ 60٪ وهو يمثل بكميات هائلة من المياه الضائعة تذهب هدرا. ولغرض التصدي لأزمة المياه في الوطن العربي يفترض تبني مجموعة من السياسات والاجراءات، من اهمها العمل على تدقيق معرفة الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي، من حيث الكم والنوع، وامكانية تطويرها واستثمارها بشكل أمثل، والسعي الى ايجاد حلول لقضايا الماء المشتركة مع دول الجوار، عن طريق التوصل الى اتفاقات دولية لاقتسام هذه الموارد بشكل رسمي.. وكذلك اعطاء اهمية قصوى لترشيد استعمال المياه في قطاع الزراعة، لتحقيق اعلى كفاءة من وحدة المياه المستخدمة، باستخدام التقنيات الحديثة للري،



المصدر : البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤/٧/١٩٩٩

كالرش والتنقيط والري السطحي المحسن، وكذلك الحال بالنسبة لترشيد استخدام مياه الشرب والحد من التبذير. ان كل ذلك يلزم العمل على رفع مستوى الوعي البيئي والمائي، بما يضمن تعميق الشعور بأهمية المحافظة على المياه في الوطن العربي.

الجوانب الاستراتيجية لحرب المياه

تمتد الاذرع الصهيونية في اتجاهات شتى ضمن وخارج منطقتي البحر المتوسط والاحمر، ولكنها متجانسة ومترابطة في تهديدها للامن القومي العربي. ولم يعد الحديث عن المخاطر الاستراتيجية المترتبة على التحالف التركي - الصهيوني مجرد تكهنات واستنتاجات وتوقعات، فالمتتبع لمجريات الامور لابد ان يدرك مدى خطورة هذا التحالف الذي دخل مرحلة التجسيد والانجاز العملي، مما يدلل بشكل واضح على النوايا الحقيقية التي تبيتها الدوائر الحاكمة في انقرة وتل ابيب، ومن ورائها واشنطن وقوى غربية اخرى، على الرغم من كل المحاولات التركية للتعتيم على خفايا ومضامين هذا التحالف، والتقليل من اهمية مخاطره على الامن القومي والاقليمي.

وفي الاتجاه الموازي يتسم البحر الاحمر بأهمية حيوية واستراتيجية للكيان الصهيوني، اذ بدأت هذه الاستراتيجية فعلها في وقت مبكر 1949 في خليج العقبة، بهدف «الاتصال بالعالم الخارجي»، وتحقيق مصالح «اسرائيل» السياسية والاقتصادية والتجارية، واعقب ذلك الاندفاع التدريجي التوسعي في احتلال الاراضي العربية في الجزء الشمالي منه، واحتلال الجزر الواقعة في الجزء الجنوبي منه، لمواجهة الاستراتيجية العربية في فرض حصار على السفن الصهيونية، كما حدث باغلاق مضائق تيران سنة 1967، واغلاق مضيق باب المندب سنة 1973.. وتأمين طرق الملاحة للسفن المرتبطة مباشرة بالامن الصهيوني.

ويأتي التحالف بين أنقرة وتل ابيب حصيلة جهود وتطورات سياسية واقليمية ودولية، صاغتها الدوائر الامريكية والصهيونية لجر تركيا الى هذا المنزلق الخطير، ضد امنها ومصالحها الاستراتيجية، وضد امن ومصالح جيرانها العرب.

ان التحالف التركي - الصهيوني، يمثل طموحا تركيا «للآلة العسكرية» وصهيونيا وغربيا يهدف إلى اعادة رسم خريطة سياسية واقتصادية ومائية للمشرق العربي، يعيد المنطقة إلى عصر الاحلاف والتمزق للضغط على العرب، واجبارهم على الخضوع للمنطق الامبريالي - الصهيوني.



وتسعى تركيا إلى ان تلعب دورا اقليميا متميزا من خلال مزاياها الجغراسياسية والبشرية والبيئة والاقتصادية، فيما يسعى الكيان الصهيوني إلى اقامة نظام امني في المنطقة يقوم على التفوق الصهيوني، مستفيدا من الدعم الامريكي والتحالف مع تركيا، للضغط على الاقطار العربية، من اجل الوصول إلى تسوية تكفل هيمنة هذا التحالف اقتصاديا وعسكريا وسياسيا وأمنيا على المنطقة.

اهداف مشتركة

وترى تركيا انها تتشابه في كثير من السمات مع الكيان الصهيوني، من حيث علاقاتها المتوترة مع دول الجوار العربي، واتجه الطرفان نحو الغرب، ومن هنا ارادت كلتاهما تحقيق جملة اهداف ومصالح، اهمها:

1- ان المشرق الغربي ودول الجوار الجغرافي مقبل على «قلاقل» عدة، تضر بأمن الكيان الصهيوني وتركيا، الأمر الذي لا يمكن طمأنته الا من خلال التحالف الثنائي بينهما.

2- يمثل التحالف التركي - الصهيوني تقدما نحو ما يسمى «النظام الشرق أوسطي الجديد» الذي تحاول الولايات المتحدة واسرائيل بلورة ملامحه ووضع ركائزه الامنية والاقتصادية والثقافية، بما يكفل اشتراك تركيا والكيان الصهيوني وبلدان عربية في مشاريع المياه الاقليمية، اذ يعتقد الاتراك والصهاينة ان الحرب المقبلة في المنطقة قد تنشب بسبب المياه وليس الارض، وتملك تركيا فائضا هائلا من المياه، وهي تطرح «المياه التركية مقابل النفط العربي».

3- ما يتيحه التحالف من مجال لتطوير العلاقات بينهما في حقول اخرى، ولاسيما في مجال التعاون الاقتصادي، عبر اقامة المنطقة التجارية الحرة، التي يهدف الكيان الصهيوني من خلالها إلى زيادة صادراته من الاجهزة الالكترونية واجهزة الاتصالات والآلات الزراعية والصناعية إلى تركيا، وبالتالي اعادة تركيا تصديرها إلى الدول العربية، والتعاون في مجالات الطاقة وشبكات الري، حيث تقوم تركيا ببناء سد «بريجيك» على نهر الفرات قرب الحدود السورية، بمشاركة امريكية - اسرائيلية، فضلا عن كون الكيان الصهيوني مصدرا مهما للسياحة في تركيا، اذ تشير الاحصائيات إلى زيارة نحو نصف مليون صهيوني إلى تركيا سنويا، ينفقون ما يزيد على 300 مليون دولار «احصائية 1995».

4- يشكل الدعم التقني العسكري والاستخباراتي الصهيوني اهمية كبيرة لتركيا، التي تطمح ان تكون قوة عسكرية اقليمية فاعلة في المنطقة، وعلى هذا



الاساس اصبحت تركيا سوقا مهمة لمبيعات السلاح الصهيوني وقطع الغيار وبعض الخدمات العسكرية.

وفي هذا الاطار صرح المستشار العسكري لمؤسسة القوات المسلحة التركية لصحيفة «جيروزليم بوست» ان بلاده ترغب في ان تشارك «اسرائيل» في خطة كبيرة لتعزيز جيشها، تتكلف نحو 150 مليار دولار، وتمتد نحو ربع قرن.

5ـ تحقيق طفرة نوعية كبيرة وبعيدة الاثر بالنسبة للكيان الصهيوني في الانتشار الاقليمي، وقد عبرت صحيفة «هآرتس» عن ذلك بقولها «ان الذي يحدث هو ـ ببساطة ـ اعادة انتشار استراتيجية مهمة في الشرق الاوسط ـ أسيا» ويندرج هذا في اطار استراتيجية الكيان الصهيوني التقليدية الرامية إلى بناء علاقات متطورة مع دول متاخمة لاعدائها المجاورين.

6ـ يتيح اتفاق التحالف التركي ـ الصهيوني مجالا واسعا امام اسرائيل، وبالتنسيق مع الولايات المتحدة للاستطلاع الجوي والمناورة وتوجيه ضربة جوية أو شن «حرب خاطفة» محدودة، ضد اية دولة معادية للكيان الصهيوني، أو تقديم الدعم العسكري للانظمة الموالية للولايات المتحدة و«اسرائيل» ضد اية محاولة وطنية للتغيير السياسي، أو تقديم العون لعصيان أو تمرد تدعمانه.

في اتجاه الجنوب

وللامعان في تطويق الوطن العربي يشابك الكيان الصهيوني، بمساعدة الولايات المتحدة علاقاته مع دول افريقيا والبحر الاحمر، حيث المياه ايضا، وان كانت مياها بحرية..

لقد عمد الكيان الصهيوني إلى تدعيم قواته المسلحة، ولاسيما البحرية والجوية، وانشاء علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية، بشكل خاص، مع اثيوبيا، التي تشكل اهمية استراتيجية له، ولا سيما في المجال العسكري، حيث عمل الكيان الصهيوني على مساندة الاحتلال الاثيوبي لاريتريا منذ 1952، عندما اعلن موشي دايان، وزير الحرب الصهيوني الاسبق، ان امن اثيوبيا وسلامتها يشكلان ضمانة لامن اسرائيل، التي تسعى حاليا للتواجد بشكل اكبر داخل اثيوبيا، بانشاء قاعدتين عسكريتين دائمتين فيها، فضلا عن انشاء قاعدة جوية ترابط فيها طائرات عسكرية صهيونية.

كما عمل الكيان الصهيوني على تطوير علاقاته مع اريتريا بعد حصولها على استقلالها سنة 1993، حيث منحت حكومة اسمرة تسهيلات عديدة لوجود صهيوني في جزر تابعة لاريتريا على مقربة من مضيق باب المندب، وقد اشارت النشرة التي تصدرها مجموعة «جينس» البريطانية المتخصصة بالشؤون الدفاعية إلى أن اهم قاعدة لـ «اسرائيل» في البحر الاحمر تقع في جزر «دهلك» قبالة ميناء مصوع الاريتري، كما تملك اسرائيل قاعدة ثانية في جبال



المصدر : البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠/٧/١٩٩٩

«محل اعز» القريبة من الحدود السودانية.

ان النفوذ الصهيوني في البحر الاحمر، ولاسيما في القرن الافريقي، يسعى إلى تحقيق الاهداف الاتية:

1- ايجاد عمق استراتيجي في البحر الاحمر يتيح للكيان الصهيوني رصد اي نشاط عسكري عربي في المنطقة، وقد ذكرت نشرة نورين ريبورت «ان اسرائيل تستخدم قواعدها في منطقة القرن الافريقي للتجسس على كل من اليمن والسودان والسعودية».

2- تأمين مصالح الكيان الصهيوني من خلال ترسيخ وجوده العسكري في هذه المنطقة، بما يتيح له امكانية الهجوم المباشر على مضيق باب المندب، والسيطرة عليه، لتطويق العرب في هذه المنطقة الحيوية من العالم، في ظل دعم امريكي واقليمي.

3- استخدام التفوق العسكري الصهيوني لكسر اي حصار عربي مستقبلي للكيان الصهيوني، في قواته وسفنه في البحر الاحمر، ولا سيما في حالة قيام اية مواجهة عسكرية.

4- ضمان حرية تجارة الكيان الصهيوني الخارجية مع بلدان العالم الاخرى.

5- الحصول على مزايا اقتصادية وسياسية وعسكرية، من خلال تصعيد الازمات والحروب في هذه المنطقة، بما يعيق «تعريبها» ويضمن استمرار الهيمنة الصهيونية عليها.

وثمة دلائل كثيرة تؤكد ضلوع الكيان الصهيوني في اذكاء وتطوير الصراع الدائر منذ عدة اشهر بين اثيوبيا واريتريا واللتين ترتبطان بعلاقات متميزة مع تل ابيب التي لها مصلحة في زعزعة استقرار منطقة البحر الاحمر والقرن الافريقي.. وهي منطقة حيوية للامن القومي العربي.

وفي هذا السياق، اشار احد الدبلوماسيين الافارقة الى حصول كل من اثيوبيا واريتريا - على السواء - على منح عسكرية صهيونية طوال السنوات الست الماضية فضلا عن وجود خبراء عسكريين وعناصر استخبارية تمارس عملها بحرية هناك.

ولم يكن اتهام الكيان الصهيوني بالضلوع في الصراع الاثيوبي - الاريتري هو الاول من نوعه، فقد سبق اتهام هذا الكيان بتورطه في دعم أريتريا باحتلالها جزيرة (حنيش) اليمنية سنة 1995.. الذي انتهى بانسحاب القوات الاريترية منها، وعودة الجزيرة الى اليمن سنة 1997 بموجب قرار محكمة العدل الدولية.



المصدر : البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٢٢/٧/١٩٩٩

لم يفت الاوان بعد

ان تطور الاحداث في منطقة البحر الاحمر والقرن الافريقي، الحيوية استراتيجيا للوطن العربى، ولا يمكن النظر اليه بمعزل عن التحالف التركي - الصهيوني... وهو جزء من مخطط تطويق الوطن العربي، ولا سيما في المناطق الحساسة سياسيا وعسكريا واقتصاديا، ومائيا على وجه الخصوص، حيث تقع منابع معظم المياه العربية هناك، ما يستوجب على العرب التفكير جديا في هذه المخاطر، وبلورة اتجاه موحد ازاءها، حيث لم يفت الاوان بعد كما نعتقد.



المصدر : البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠/٧/١٩٩٩

أدنى مستوى للمياه منذ 70 سنة

عطش دجلة والفرات

بغداد ـ «البيان»:

ناشد العراق منظمة الأغذية والزراعة الدولية، والمنسق العام للشؤون الانسانية في بغداد، الضغط على اللجنة 661 للاسراع بالمصادقة على العقود الخاصة بتأمين الاجهزة والمعدات لقطاع الري، بهدف التقليل من حجم الضرر الناجم عن شحة المياه، وتحسين وضع المشاريع الاروائية.

وقال عبد الستار سلمان الوكيل الاقدم لوزارة الري ان اتفاقية استخدام المجاري المائية للاغراض غير الملاحية تعطي العراق أحقية في الانتفاع بالنسب المقرر من مياه روافد دجلة والفرات، وهذا ما سيطرحه الجانب العراقي في المفاوضات المائية المقبلة مع سوريا وتركيا.

وترتبط الموارد المائية لنهري دجلة والفرات بالدرجة الاساسية بالامطار والثلوج التي تسقط في احواض التغذية، وبالأخص في تركيا، ويعد العراق المتضرر الأول جراء موجة الجفاف الحالية، حيث سجلت الامطار المتساقطة انخفاضا شديدا عن المعدلات العامة، لم يسجل مثله منذ بدء الرصودات في اوائل الثلاثينات من هذا القرن، وقد انعكس ذلك على ايرادات نهر دجلة وروافده، اما الفرات فيعاني من شحة اكبر، حيث ان واردات البلاد تحكمها سياسة التشغيل التركية والسورية على نهر الفرات.

وافادت دراسات وزارة الري العراقية ان الايرادات المسجلة لنهر دجلة من روافده، ونهر الفرات، بلغت الآتي:

1ـ عمود نهر دجلة الرئيسي / مقدم سد صدام / 6.67 مليارات متر مكعب، من اصل المعدل العام البالغ 13.80 مليار متر مكعب (48٪).

2ـ الزاب الاعلى / 3.7 مليارات متر مكعب، من اصل 8.5 مليارات متر مكعب (44٪).

3ـ الزاب الاسفل / مقدم سد دوكان / 1.71 مليار متر مكعب، من اصل المعدل العام البالغ 4.90 مليارات متر مكعب (35٪).

4ـ نهر ديالي / مقدم سد دربندخان / 1.16 مليار متر مكعب، من اصل 4.31 مليارات متر مكعب (27٪).

5ـ الفرات / حصيبة / 14.72 مليار متر مكعب من اصل 16.65 مليار متر مكعب (88٪).

ولاحظت الوزارة ان الشحة تركزت في حوضي ديالي والزاب الاسفل، وان الايرادات المائية لا تغطي الاحتياجات الزراعية لمنطقة ديالي ومشروع ري صدام.

وقال وكيل أقدم وزارة الري .. ان الوزارة من خلال متابعتها اليومية الدقيقة للايرادات المائية شخصت في وقت مبكر من بداية السنة المائية (1998/10/1 ـ 1999/5/5) طبيعة السنة الشحيحة، وبادرت الى اتخاذ اجراءات مشددة لترشيد استخدام المياه والتجهيز المقنن خلال الموسم الشتوي.

ولكن الدراسات تشير الى انه على الرغم من كل الجهود المبذولة لترشيد الاستهلاك خلال الموسمين الشتوي والربيعي (اللذين يشكلان النسبة العظمى من الايرادات المائية) فان ما أمكن تأمينه من خزين في السدود والخزانات يقل كثيرا عن الخزين المؤمن في بداية الموسم الصيفي.

واوضح عبد الستار سلمان وكيل وزارة الري الأقدم، ان الوزارة قامت بالتنسيق مع وزارة الزراعة والاتحاد العام للجمعيات الفلاحية، بوضع خطة زراعية للموسم الصيفي، توازن بين الموارد المائية الشحيحة والاحتياجات من المنتجات الزراعية تحت ظروف الحصار، كما تأخذ الخطة في نظر الاعتبار سحب كميات اضافية من الخزين الاستراتيجي، والابقاء على الحد الأدنى في السدود والخزانات لتأمين استمرار تجهيز المياه.

على الصعيد نفسه اكدت دراسة أعدتها اللجنة الزراعية والتجارية في المجلس الوطني ان عملية التجهيز الصيفي المقنن للمياه، سيرافقها ازدياد التردي في نوعية مياه الأنهار، وبالأخص في اقسامها السفلى (نهر ديالي / مؤخر سد دربندخان، ونهر دجلة / مؤخر سد الكوت، ونهر الفرات/ مؤخر سدة الهندية) مما يتطلب تضافر الجهود لتقليل الملوثات التي تدخل الى الانهار، وبالاخص من مشاريع الصرف الصحي ومخلفات العمليات الصناعية.



المصدر : البيان
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ / ٧ / ١٩٩٩

في ندوة الرصد الجوي لادارة المياه العربية

الموارد تتناقص والعرب تحت خط الفقر المائي

دمشق ـ «البيان»:

حفز الاهتمام العربي بأزمة المياه وانضاج آلية مؤسسية عربية متقدمة للتعامل الكفوء مع مشروع عربي يحقق الأمن المائي والغذائي على مستوى قطري وكذلك على المستوى الشامل كانت الأهداف الأساسية لحلقة العمل العربية حول تعزيز استخدام عناصر الرصد الجوي والزراعي في ادارة المياه عقدت في دمشق مؤخرا.

وكان وزير الري المهندس عبد الرحمن مدني افتتح الحلقة بمشاركة 12 دولة عربية اجمعت على ضرورة التنسيق والتعاون لتجاوز الهوة ما بين الموارد المتاحة والاحتياجات الفعلية للاستهلاك ومواجهة التحديات المائية التي تهدد الأمن القومي العربي.

واكد المؤتمرون على مسألة اعادة هيكلية مؤسسات العمل العربي المشترك وخلق صيغة جديدة تتخذ الاهتمام الخطوة الاولى نحو السعي الى التكامل والبحث عن قواسم مشتركة في مجال مواجهة الأزمة المائية المستقبلية، ولعل من أهم ما تحقق خلال جلسات العمل على مدى يومين هو زيادة القناعة لدى المسؤولين عن قطاع المياه بضرورة ايجاد ادارة متكاملة تضمن استدامة الاستفادة فالمؤشرات الحالية لادارة متكاملة تؤكد على الاستفادة من معطيات الرصد الجوي لتحديد الاحتياجات المائية وكذلك تحديث مواعيد الري والعوامل التي تؤثر على جفاف التربة وتبخر المياه والعمليات الزراعية المناسبة.

من هنا جاء اعطاء هذا البديل المائي الرصد الجوي اهمية خاصة لاستيعاب الأزمة ما بين العرض والطلب انطلاقا من استراتيجية متكاملة تأخذ كافة البدائل الفنية بعين الاعتبار ويصبح السؤال كيف يتم ذلك؟

ويأتي الجواب من خلال أوراق العمل المقدمة على مدى ثلاثة أيام ناقشت آفاق تطوير وتحديث وزيادة فعالية ادارة متكاملة لمياه الري وبناء القدرات وتنمية الموارد البشرية وتطوير أنظمة المعلومات والحد من المعوقات لترشيد استخدام المياه بما يتناسب مع التطور الاقتصادي والاجتماعي بهدف تحقيق الأمن الغذائي والمائي بكافة الوسائل.

وعندما نواجه الدكتور يحيى بكور مدير المنظمة بهذه الهواجس نجده في صميم الهم العام لكنه يبدو مع هذا اكثر تفاؤلا وهو يتحدث عن التخطيط السليم.

يقول بكور اريد ان اعترف اولا ان قضية تجاوز مشكلة شح المياه ليست قضية سهلة تتطلب تكامل اعمال كثيرة منها اهداف هذه الحلقة ونحن نتوقع ان تصدر توصيات محددة تبين المشروعات المطلوبة للمستقبل من أجل تنفيذها وحاليا نعمل على وضع خطة 2001 ـ 2002 للأمن المائي.

المنظمة وضعت العديد من الدراسات المتعلقة بقضية المياه واستخداماتها وتنمية الموارد المتاحة وكيفية الاستفادة منها ليس فقط لتغطية الاحتياجات الحالية بل المستقبلية ايضا كذلك قضية الربط بين الأمن الغذائي والامن المائي العربي.

هذه الدراسات متاحة وفيها بعض الارقام المعتمدة، اما بالنسبة لحماية الموارد المائية العربية من مصادر دولية فهذا تحد آخر تعاني فئة خاصة وان 80٪ من المياه السطحية العربية تأتي من دول المنبع للمياه بدأت عمليات انتقاص الحقوق العربية وعقدت مؤتمرات عدة اجمعت على الحقوق العربية في الأنهار المشتركة غير ان القانون السائد هو قانون الغاب.

وماذا عن نصيب الفرد العربي من المياه هل هو دون خط الفقر المائي؟

بالتأكيد فهناك فقر حقيقي وجميع الدول العربية على الاطلاق وخلال السنوات العشر المقبلة ستحتاج الى عمليات تحلية بالمياه لا محالة اذا ارادت ان تستمر خطط التنمية خاصة وان 80٪ من المياه تستهلك للزراعة فلابد من عملية تحلية مياه البحر لتأمين الاحتياجات البشرية.

من أين ينبع حجم التقصير الحاصل عن غياب سياسة مائية عربية لاعمال مشروع مشترك؟

لايوجد تقصير .. المشكلة ان هناك نقصا كليا في استخدام المياه حيث لم يعط اهتماما كافيا خلال المرحلة الماضية لان الاحتياج كان محدودا وعدد السكان كان قليلا اما الآن فالجميع شعر بوجود نقص حقيقي استنفرت من أجله الدراسات التي تؤكد على سياسة موحدة في مجال المياه.



المصدر : البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤/٧/١٩٩٩

تناقض نتائج أم نقص معلومات

هيئة مياه المدن تؤكد صلاحية البولمر والمواصفات تحذر

في تسلسل درامي تدخل مادة «البولمر» المستخدمة في معالجة المياه شديدة التعكر على قائمة موضوعات الساعة في السودان، فما كاد الجدل ينتهي حول محاليل وريدية تنتجها شركة كور الهندية راح ضحية استعمالها عدد من المرضى، حتى جاء الديوكسين «المسبب للسرطان» ليثير هلعا لدى المواطن السوداني، خاصة وان الأمر تزامن مع اعلان لوزارة التجارة الخارجية تطالب فيه بالابلاغ الفوري عن السلع الغذائية الواردة من بلجيكا في الفترة من 15 يناير وحتى 2 يونيو، بما يؤكد خلو ساحة الجهات المسؤولة من قاعدة معلومات كاملة عن المنتجات المستوردة التي تسبب المرض اللعين، ثم جاء دور البولمر حيث أكدت هيئة المواصفات خطورة استعماله، فيما تؤكد هيئة مياه المدن - التي سبق وان استوردت كمية من المادة - انها صالحة للاستعمال في مجال معالجة مياه الشرب.

وأوضحت الهيئة في بيان لها ان المياه المنتجة حاليا في موسم (الدميره) وهو موسم فيضان النيل نقية وخالية من أي ضرر كيميائي أو جرثومي وأشار البيان الى ان المياه يتم تحليلها ساعة بساعة في مرحلة الماء الخام وخلال مراحل المعالجة المختلفة وعند شبكة المياه وحتى وصولها للمواطنين.

بدائل

واضاف بيان الهيئة انها سعت منذ سنوات لايجاد وسيلة فاعلة للتخلص من الاطماء الكبير والكثيف الذي يأتي في كل عام في فصل الخريف والدميرة وانها توصلت لعدة بدائل منها استخدام مادة البولمر التي تمت دراستها وتحليلها داخليا وخارجيا، ومع كل جهات الاختصاص حيث تأكدت فعاليتها وصلاحيتها للاستعمال في تنقية مياه الشرب موضحا ان وحدة تجريبية تم تصميمها وتركيبها بمحطة مياه المقرن بغرض استخدامها في الأبحاث العلمية والعملية لدراسة خواص المياه.

تجربة

وأشار البيان الى كفاءة مادة البولمر سواء أكانت تستخدم في عملية الترسيب أو التعقيم مع تحديد أقصى وأدنى جرعة، وقالت د. سعاد حسن ساتي مدير المعامل الكيماوية ان تجربة تمت العام الماضي في بحري للمادة مع الشب أثناء فترة الدميرة مع شركة (Zelachem) من جنوب افريقيا وكانت التجربة ناجحة، وفي هذا الصدد أوضح مدير محطات التنقية بولاية الخرطوم، ان الشب



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الرأي العام

التاريخ: ٢٤/٧/١٩٩٩

يقوم بتنقية المياه على درجة معينة من العكارة هي 350 وحدة قياس العكورة حسبما أوضح مدير هيئة مياه المدن، وبين مدير محطات التنقية ان المياه خالية من الجراثيم ومن كل شيء ضار وتخضع لفحوصات مستمرة وتنقية داخل المعمل - مشيرا الى ان مياه الشرب ليست السبب المباشر في الأمراض والنزلات المعوية التي اجتاحت عددا من الولايات مؤخرا وتسببت في وفاة عدد من المصابين بها وأحال السبب إلى تلوث حدث خارج المحطة.

آثار الاستعمال

الا ان المدير العام المكلف لهيئة المواصفات السودانية وهي الجهة المسؤولة عن الكيماويات المستخدمة في مجال الأغذية والمياه اكد خطورة هذه المادة وحمل الجهات المختصة مسؤولية استعمالها وما يمكن أن تشكله من مخاطر موضحا ان القائمين على تلك الجهات لايملكون الحقائق حول الاسم العلمي للمادة وطريقة استعمالها وما هي تفاعلاتها الفيزيائية والكيميائية مع الماء، ومع الطمي وكيفية التخلص من المخلفات وتجارب الدول المستخدمة له وأي نوع من الاستخدامات تم فيها هل لمياه الشرب أم لمياه التخزين والتبريد متسائلا (هل لمجرد ان الشركة اشترت المادة بمبلغ (117) ألف دولار إلزاما علينا استعمالها؟) مشيرا الى ان مشروعا تم التوصل اليه مطلع التسعينات بانشاء أحواض لمعالجة تنقية المياه بطرق فيزيائية وكيميائية بسيطة كان سيحل المشكلة حلا جذريا اذ كل ما يلزم هو تنظيف تلك الأحواض كاجراء روتيني الا ان الروتين أتى على المشروع بتعليق الأمر على شماعة الامكانات في حين ان ما يصرف على البولمر في عام كفيل بانشاء الأحواض اللازمة وكل الأعمال الخاصة بالهندسة المدنية.

مخاطر صحية

وقد شكلت هيئة المواصفات لجنة لمعالجة الأمر واشارت تلك اللجنة الى استعمال المادة في الدميرة فقط بشرط تكملة التحاليل المعملية المتعلقة بضبط جودة مياه الشرب المعالجة بها، وقال أحد الخبراء باللجنة ان استعمال المادة تأكد من خلال ملاحظة المياه المستعملة موضحا ان البولمر يؤدي الى تآكل كل خلايا الجسم ويتفاعل مع مواسير الماء فيصل للمستهلك وبه البولمر ومواد أخرى مشيرا الى ان الدراسات لم تثبت حتى الآن سلامة المادة والماء الناتج من المعالجة بها، فيما قال خبير آخر ان الدراسات التي تم اجراؤها على البولمر ناقصة وغير مكتملة ان (البولى داماك) وهو اسم المادة يحتوي على شق عضوي ومجموعة الالمنيوم والكلورايد ويحدث ان تنفصل أجزاء من هذا الجزئي تتفاعل مع الماء أو المواد الموجودة بالماء مثل الكلور والشب أو قد تتفاعل هذه الأجزاء داخل الجسم مما يؤدي الى بعض المخاطر الصحية الضارة بصحة الانسان - وقد تترسب مع الطمي الراجع إلى النيل مما ينتج منه مخاطر على البيئة المائية والإنسان بطريق غير مباشر. لذلك ترى اللجنة ان استعمال المادة يحتاج إلى عمليات تنقية بالغة الدقة وإلى عمال وفنيين مهرة مدربين على التعامل معها وهذه الامكانات غير متوفرة. يذكر ان النزاع بين هيئة مياه المدن وهيئة المواصفات والمقاييس يعود إلى العام الماضي حينما استوردت هيئة مياه المدن مادة البولمر بمبلغ 117 ألف دولار وبكميات كبيرة بعد أخذ موافقة وزارة الصحة.. الا ان عدم توفر معلومات كافية حولها أجل صدور القرار ولم تصدر حتى الآن شهادة المطابقة للمواصفات والجودة من الهيئة السودانية للمواصفات رغم ان إدارة هيئة مياه المدن ظلت تترقبها لاستعمال البولمر في خريف هذا العام كما ان هيئة المواصفات تحفظت على كميات كبيرة منها وشددت على عدم تسربها بحجة ان الدراسات حولها ما زالت ناقصة.



المصدر : اللـواء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٤ / ٧ / ١٩٩٩

مياه العرب بين كارثتي الجفاف والحروب القادمة (8)

مياه لبنان بين اطماع اسرائيل ووحدة المسار مع سوريا

اسرائيل تهيمن على الحاصباني وبانياس ودان

خطة جونستون الأمريكية أطّرت الأطماع الإسرائيلية بمياه الليطاني

منها تنبثق الحياة.. ولأجلها تاليا تنفجر الحروب.

هي المياه الوافرة بالعطاء لأناس الشرق الأوسط الذين ابتلوا بلعنة الصهيونية التي تنبهت بدهائها منذ مخططات اغتصاب فلسطين لأهميتها ورسمت حروبها مع العرب كافة بحدود المياه ومنابعها في المنطقة مما دفع حكماء صهيون للمطالبة بتضمين وعد بلفور منطقة أصبع الجليل.. منبع المياه كافة داخل حدود الأرض التي منحتها قوى الاستعمار لشتات اليهود في العالم.

في فلسطين احتلت مصادر المياه ونهر الاردن استنزف جله من قبل اسرائيل التي لوثت المتبقي، ونهر الليطاني اللبناني سبب احتلال الشريط الجنوبي وجبل الشيخ كان وسيبقى منبع الماء



المصدر : البيان

التاريخ : ٢٤/٧/١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بيروت ـ وليد زهر الدين:

امن لبنان من الامن المائي في الشرق الاوسط».. من هذه العبارة المختصرة لواقع الحال، ينطلق الخبراء والسياسيون والاستراتيجيون لتلمس المستقبل اللبناني على ضوء «الامن المائي الاقليمي».

في هذا المجال، وحسب رأي الباحث في «المركز اللبناني للدراسات» فؤاد بولس فان نهر الليطاني يحتل المكان الابرز اذ انه رغم كونه نهرا لبنانيا مئة في المئة، فان هذا لم يمنع دخوله دائرة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، فمنذ مطلع القرن الحالي وتحديدا عام 1905 وضع اول مخطط (مشروع WIL BUSH) لتحويل مياه الليطاني الى الحاصباني فبحيرة طبرية.

وكررت سبحة المطالبات بجعل الليطاني جزءاً من اراضي فلسطين قبل قيام دولة اسرائيل، وتتابعت المطالبات بمياه الليطاني، في غضون ذلك كثر الباحثون والكتاب اللبنانيون والعرب والأجانب الذين يؤكدون تحويل الليطاني فعليا الى داخل اسرائيل لتأمين حاجاتها المائية. لكن وفي المقابل يلفت بولس الى ان هنالك مقالات عدة تنفي حدوث مثل ذلك التمويل، وهي تستند الى عدم وجود تقارير محايدة (كتقارير الأمم المتحدة) تؤكد ذلك أو تنفيه.

الا ان من المؤكد ان حاجة اسرائيل الى المياه لاجدال حولها، كما ان اطماعها التاريخية في مياه الليطاني لا تحتمل الشك وان كان البعض يحاول ان يخفي الاطماع وراء اصابع الادعاء من مثل ما نقرأه في تقارير صادرة عن بعض الباحثين خاصة الاسرائيليين لجهة التأكيد.

ان تحقيق المشاريع على ضفتي الليطاني لا يبقي من مياهه الا 100 مليون متر مكعب سنويا، وتاليا فان لا مصلحة لاسرائيل(!) في هذه الحالة لمثل هذه الكمية الضئيلة لان حاجتها لا تقل عن 600 مليون متر مكعب سنويا.

والحروب لسوريا ومعها.

يضاف الى ذلك التحالف التركي ـ الاسرائيلي الناشىء لخنق سوريا والعراق عبر التحكم بمياه نهري دجلة والفرات، إما بالمنع أو اغراق الدولتين العربيتين بتفجير سد أتاتورك التركي.

واكتملت الدائرة بالمحاولات الاسرائيلية ـ الامريكية لاختراق القرن الافريقي والقبض على منبع نهر النيل ومعه الحياة في مصر والسودان.

وفي منطقة كمنطقتنا العربية مهددة بالزحف الصحراوي تغدو المياه سلعة استراتيجية بعد التطور الحاصل وعجز التكنولوجيا الصناعية والزراعية عن الاستغناء عن هذه المياه كمادة خام حيوية لا يستغنى عنها في بناء الحضارات.

هذه المنطقة التي جرت ميزة موقعها الاستراتيجي عليها ويلات الاستعمار باتت بعد التحرر تواجه خطر الاستتباع حيث مصادرها المائية تنبع من غير أرضها أو التي تنبع منها تخنقها الاصابع الصهيونية.

هل ينبغي التسليم برهن قطرات مياهنا بمشيئة الغير، أم يتوجب علينا الانتباه ومن ثم المسارعة الى رسم استراتيجية عربية قادرة على انجاز التحرر المائي عبر الوسائل السياسية والعسكرية والتكنولوجية تمكن اجيالنا القادمة من الاطمئنان الى الارتواء.

ذلك ما نحاول اخضاعه لدائرة الاهتمام عبر سلسلة من الحلقات تلقي الضوء على تفاصيل القضية .



المصدر : البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٩/٧/٢٤

الحاجة الاستراتيجية والتكتيك

يقول المهندس جورج حاتم الخبير اللبناني في شؤون المياه ان هذه الحاجة الاسرائيلية أوصلت أزمة المياه في منطقة الشرق الأوسط وستوصلها الى أكثر فأكثر الى منعطف بالغ الأهمية حيث ان معظم بلدان هذه المنطقة مهددة بان تسجل مواردها المائية عجزا ضخما في مقابل تلبية احتياجاتها. هذه هي الحالة خاصة في اسرائيل والاردن والاراضي الفلسطينية حاليا، في حين يعتقد بعض الخبراء ان المشكلة نفسها قد تمتد أواخر هذا العصر الى بعض المناطق السورية ايضا.

وتبين الدراسات ان اجمالي هذا العجز قد يبلغ حاليا ما يقارب ملياري متر مكعب في السنة.

وتظهر ان هذه الأزمة ليست حديثة بطبيعة الحال، إذ ان العديد من الخبراء كانوا يحذرون من الوصول إليها منذ سنوات عديدة.

والأمر الذي يزيد الوضع تعقيدا أكثر، حسب واضعي تلك الدراسات، هو ان أكبر نسبة من الموارد المائية في تلك البلدان المهددة هي موارد «دولية»، أي ان مصادرها هي أنهار تمر عبر أراضي عدة دول، ولا تعترف بطبيعة الحال بالحدود أو الفروقات السياسية. ويعني ذلك ان أي قرار يجب أن يؤخذ بخصوص تلك الموارد، يجب أن يأتي نتيجة مباحثات واتفاقيات ما بين الدول المعنية.

اسرائيل والأمن المائي

ويعطي المهندس حاتم هنا مثالا حيا على ذلك، فيقول: «حين كانت مشكلة المياه والموارد المائية أيضا موضع اهتمام، بسبب قلتها من جهة، ولانها تمر في بلدان عدة. في الوقت نفسه، من جهة أخرى، فقد طلب الرئيس الأمريكي الراحل ايزنهاور في أوائل الخمسينات القيام بدراسة لتوزيع تلك المياه الاقليمية على دول المنطقة، فولدت أنذاك (خطة جونستون).

لقد شكلت هذه الخطة محور استهداف مائي اسرائيلي استراتيجي لمياه لبنان وما زالتو خاصة وانه سبقها.

ويشير الدكتور وليد عربيد (الاستاذ في معهد الدراسات الدبلوماسية والاستراتيجية في باريس)، مخططات صهيونية تبحث عن وضع المياه اللبنانية وتغذية بحيرة طبرية.

وهنا يتساءل د. عربيد قائلا: هل من الضروري التذكير بان اول مخططات اسرائيل كما رسمها دير ميلك عام 1944، كانت تلحظ استخدام مياه الليطاني وانه خلال غزو لبنان (عام 1982) كانوا يقولون ان الهدف الخفي لهذه العملية هو السيطرة على النهر؟

لقد تردد كثيرا ان اسرائيل تحفر قناة لمجرى يؤدي الى الليطاني بالقرب من قلعة «الشقيف» وذلك لجلب المياه عبر وادي الحاصباني حتى بحيرة طبرية. ولكن: ليس هناك من برهان اكيد لوجود مثل هذه القناة، كما يعتقد الخبير الامريكي جوهن كولارز.

وينطبق الوضع ايضا على مياه الاردن والليطاني، وهو ما لحظته الحركة الصهيونية، فعملت على ان تدخل في المجال الارضي ما يأتي:

في عام 1948 كانت اسرائيل تشرف على ينبوع، دان، وفي عام 1967 استولت على نهر بانياس - وفي عام 1967، ايضا استولت على نبع الحاصباني وهي منذ عام 1982 تحتل جزءا من مجرى نهر الليطاني.

وتقول الكاتبة والباحثة اليزابيث بيكار في مقالة لها: عندما نتفحص معضلات اقتسام المياه في حوض الاردن في وقتنا الحاضر، لا يمكن الا ان نصدم بواقعية المخطط المقترح في الولايات المتحدة عام 1953 (مخطط جونستون الذي اشرنا اليه) ان البلاد العربية رفضت في بادىء الامر انسجاما مع وضعها السياسي وجود اسرائيل في المنطقة.

لذا تكتب الباحثة الفرنسية فرنسوان سيبو في صحيفة «لوموند» «ان وضع مختلف البلدان في هذا الجزء من الشرق الاوسط غير متجانس، فاذا كان اللبنانيون والسوريون غير متأثرين في الوقت الحاضر بنقص المياه، الا انه من الواضح ان الضفة الغربية من الاردن والجولان وجنوب لبنان المحتل في اسرائيل، تمثل مناطق ذات اهمية حيوية لاسرائيل».

لذلك الكلام نكهته التحذيرية خاصة عندما نتذكر ان 67٪ من استهلاك اسرائيل في المياه يأتي من خارج حدود 1948، و35٪ من الضفة الغربية في الاردن، ومن روافد الاردن و22٪ من هضبة الجولان.

لذلك - يقول عربيد، فانه اذا استمرت اسرائيل باحتلال هضبة الجولان الغزيرة بالمياه، بما فيها



جزء من لبنان (الشريط المحتل) فانها تكون قد امنت السيادة على ثلاثة عناصر تؤلف مجرى الاردن الحالي، اي على نهري الحاصباني في لبنان، وبانياس في سوريا، وعلى ينابيع «دان» في اسرائيل وهذا ما سعت اليه اسرائيل منذ قيامها بضم سبع قرى لبنانية عام 1949.

لذلك، يرى المعلق العسكري الاسرائيلي زئيف شيف، فان ضم الجولان الى اسرائيل في 14 سبتمبر عام 1981، قدم فائدة مائية استراتيجية مزدوجة (بالنسبة للعدو) فعمدت اسرائيل، كما يفسر رئيس الوزراء الاسرائيلي الاسبق اسحق شامير، الى ترجمة احتلالها للجولان «عبر قرار قضائي».

والمبرر الاساسي للتثبيت الاسرائيلي بالجولان هو ان هذه الهضبة تسمح لاسرائيل بالسيطرة على مصادر مياه رافدي الاردن، الحاصباني وبانياس، والتي تساهم في ثلثي منسوب النهر بتقديم ما يقارب من 12.5 مليون متر مكعب في السنة، واضافة الى ذلك، فانه بدءا من جنوب الجولان يمكن التحكم تماما ببحيرة طبرية التي تقدم ربع المياه التي تستهلكها اسرائيل، كذلك فان الهضبة السورية المحتلة تؤمن السيطرة على نصف شواطىء اليرموك.

رفض لبناني لتوزيع المياه

لذلك تعتبر اسرائيل ان اعادة توزيع، حتى ابسط الموارد القائمة هو رهان على لاشيء، بل بالعكس من ذلك فهو مضاد للمشاريع الجماعية بالنسبة الى المياه المتوافرة.

وهنا تطرح برأي الدكتور عربيد فكرتان: الاولى وهي استيراد المياه، والثانية تشغيل منشآت مشتركة عربية ـ اسرائيلية على اساس اقامة محطات لتحلية مياه البحر على شاطىء المتوسط.

تعتبر الفكرة الثانية هي اقتراح تجميع مياه اليرموك بقصد تغذية الاردن والضفة، ان سحب المياه من تركيا في انابيب تحت البحر وانشاء قناة تسمح بتموين سوريا والاردن والضفة من الانهار التركية، والسماح لاسرائيل بسحب مياه الليطاني في مقابل الكهرباء، واخيرا استيراد المياه من النيل الى قطاع غزة بواسطة قناة تعبر سيناء، كل هذه المشاريع ستفرض على الاردنيين والفلسطينيين ان يعدلوا عن مطالبتهم باليرموك.

مواقف عربية

وقبل الوصول الى الموقف اللبناني، يمكن الاشارة الى مواقف عربية بذلك الشأن، اذ ان الكثيرين من الاخصائيين على اقتناع بان رغبة العرب من اردنيين وفلسطينيين تنطوي على حق شرعي بالنسبة الى المشاريع المائية الاردنية التي تستخدمها اسرائيل في الوقت الحاضر، ويريد الفلسطينيون اعترافا بمبدأ السلام في مقابل الارض واقامة ادارة فلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية.

هذه هي الشروط لكل مفاوضة حول موضوع المياه. ويؤكدون ان الاكثر اهمية بين كل هذه الحالات هو مراقبة الموارد المائية، مشددين على ضرورة الاتفاق على حصة دنيا مقدارها 220 مليون متر مكعب سنويا.

ان وضع الاردن يحتم القول بان توزيع الموارد المائية يجب ان ينتقل من حالة عدم التوازن الى المباشرة باستخدام المياه بصورة عادلة.

ويفكر الاردنيون ان جيرانهم اغتصبوا حق بلادهم، عدا ان وسائل الضغط التي تملكها العاصمة الاردنية محدودة جدا، لذا، يمكن القول ان الاردن لايملك الكثير ليخسره.

اما سوريا فانها تطلب الاعتراف الدولي وتحديد الحدود الاسرائيلية ـ السورية، كما تطالب بحقوق الفلسطينيين، ولعل بإمكان سوريا البحث فيما اذا كانت الشروط المسبقة يمكن ان تتحقق، وذلك من دون اسقاط الاصرار الاسرائيلي على الاحتفاظ بالجولان، والذي يعود الى اعتبارات تتعلق بالمياه أكثر مما تعود الى متطلبات الأمن الذي تعرض للصواريخ العراقية أثناء أحداث الخليج، لاسيما ان العديد من القادة العسكرين الاسرائيليين كان قد قلل من الأهمية الأمنية لهضبة الجولان، أو ان تفوق اسرائيل في الجولان مياه لا أمن، وهذا ما تطمع به.

الموقف اللبناني

أما بالنسبة الى لبنان، فإنه يعارض كل اقتراح يقضي بتوزيع مياه الليطاني، بينما كل مشاريع تحسين حوض الاردن والمدعومة من اسرائيل تتناول نهر الليطاني.

ويؤكد لبنان ان موارده المائية ليست للمساومة، ويجزم الخبراء اللبنانيون بأن البلاد في عجز



المصدر : اللـواء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٧/١٩٩٩

مائي حتى الان. والسبب في ذلك، يقول الباحث بولس هو ان لبنان مثل بقية الدول المجاورة سوف يقع في دائرة العجز نفسها التي تعاني منها سائر البلدان المحيطة، مما يجعل الامن اللبناني المائي، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، معرضا للاهتزاز.

ويضيف بولس انه، وبحسب تقدير رئيس مجلس ادارة المصلحة الوطنية لنهر الليطاني، فإن الكمية المتوافرة حاليا لا تتعدى الثلاثة آلاف متر مكعب سنويا، فيما تشير تقارير الى 3200 مليون متر مكعب. أما الحاجة الى المياه فسوف تبلغ مع حلول القرن المقبل نحو 4500 مليون متر مكعب، وبناء على ذلك فإن لبنان عام 2000 سوف يقع في عجز مائي، وليس في فائض على اساس ثلاثة آلاف مليون متر مكعب من المياه المتوافرة سنويا.

وإذا اعتمدنا الرقم الأعلى وهو 4700 مليون متر مكعب سنويا، فنرى ان لبنان اذا لم يدخل دائرة العجز سنة 2000 فإنه لن يكون بعيدا عنها مما يجعل الأمن المائي الداخلي اللبناني في دائرة الشك والخطر. وذلك يعني تهديدا مباشرا للأمن الاقتصادي والغذائي في البلاد اذ وصلت مساحة المياه في تحسين الاقتصاد اللبناني عام 1988 الى 22٪ من قطاعي الزراعة والري ثم الصناعة.

وهذا يدل على أهمية المياه في الاقتصاد الوطني المحلي، وبالتالي تأثيرها على مستقبل البلد الاقتصادي.



المصدر : البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ / ٧ / ١٩٩٦

مياه العرب بين كارثتي الجفاف والحروب القادمة (9)

الحاجة السنوية للمياه 2.4 مليار م3 والهدر 50%

لبنان يعيش على مياه لا يستثمرها

منها تنبثق الحياة.. ولأجلها تاليا تنفجر الحروب.

هي المياه الوافرة بالعطاء لأناس الشرق الأوسط الذين ابتلوا بلعنة الصهيونية التي تنبهت بدهائها منذ مخططات اغتصاب فلسطين لأهميتها ورسمت حروبها مع العرب كافة بحدود المياه ومنابعها في المنطقة مما دفع حكماء صهيون للمطالبة بتضمين وعد بلفور منطقة أصبع الجليل.. منبع المياه كافة داخل حدود الأرض التي منحتها قوى الاستعمار لشتات اليهود في العالم.

في فلسطين احتلت مصادر المياه ونهر الاردن استنزف جله من قبل اسرائيل التي لوثت المتبقي، ونهر الليطاني اللبناني سبب احتلال الشريط الجنوبي وجبل الشيخ كان وسيبقى منبع الماء



المصدر : البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ / ٧ / ١٩٩٩

والحروب لسوريا ومعها.

يضاف الى ذلك التحالف التركي - الاسرائيلي الناشيء لخنق سوريا والعراق عبر التحكم بمياه نهري دجلة والفرات، إما بالمنع أو اغراق الدولتين العربيتين بتفجير سد أتاتورك التركي.

واكتملت الدائرة بالمحاولات الاسرائيلية - الامريكية لاختراق القرن الافريقي والقبض على منبع نهر النيل ومعه الحياة في مصر والسودان.

وفي منطقة كمنطقتنا العربية مهددة بالزحف الصحراوي تغدو المياه سلعة استراتيجية بعد التطور الحاصل وعجز التكنولوجيا الصناعية والزراعية عن الاستغناء عن هذه المياه كمادة خام حيوية لا يستغنى عنها في بناء الحضارات.

هذه المنطقة التي جرت ميزة موقعها الاستراتيجي عليها ويلات الاستعمار باتت بعد التحرر تواجه خطر الاستتباع حيث مصادرها المائية تنبع من غير أرضها أو التي تنبع منها تخنقها الاصابع الصهيونية.

هل ينبغي التسليم برهن قطرات مياهنا بمشيئة الغير، أم يتوجب علينا الانتباه ومن ثم المسارعة الى رسم استراتيجية عربية قادرة على انجاز التحرر المائي عبر الوسائل السياسية والعسكرية والتكنولوجية تمكن اجيالنا القادمة من الاطمئنان الى الارتواء.

ذلك ما نحاول اخضاعه لدائرة الاهتمام عبر سلسلة من الحلقات تلقي الضوء على تفاصيل القضية .

بيروت - وليد زهر الدين:

ينصح وزير الموارد المائية في لبنان سليمان طرابلسي باسقاط مقولة: «ان لبنان يعوم على المياه»، كونها لم تعد تصلح حتى في الأناشيد الوطنية الحماسية التي تغالي عادة في تعابيرها، وتحولت الى «مخدر» يعمي الأبصار عن العطش الحقيقي الذي يعاني منه حاليا، وسيتزايد مستقبلاً، على المستويات المائية المختلفة سواء للشرب أو الري أو توليد الطاقة وغيرها.

ويعطي طرابلسي مثالا انه «في العام 2015 نحن بحاجة الى 900 مليون متر مكعب للشرب (الشفة) و250 مليون متر مكعب للصناعة، و1700 متر مكعب للري، ويمكن تخفيض هذه الكميات الاخيرة (الري) الى 1400 مليون متر مكعب اذا اعتمدت التقنيات الاكثر تطورا، فهل تعني هذه الأرقام صورة متفائلة أم متشائمة، وهل هي تضمنن أم ان فيها الكثير من التحذير والانذار المسبق؟

يجيب طرابلسي: ان المقصود هو الشق الثاني، اذ ان ذلك يدل على ان لبنان لايعوم على المياه، لان الحاجة اليها بعد 15 عاما ستكون أكبر من الكميات المتوافرة.

* كما تقدر الكميات الحالية، كيف تتوزع، الى أين تذهب؟

- يجيب طرابلسي: يهطل في لبنان 8500 متر مكعب من المياه في السنة العادية، وتبلغ نسبة التبخر 4500 مليون متر مكعب، فيما تذهب كمية من المياه الى البلدان المجاورة تبلغ 655 مليون متر مكعب، عبر نهر العاصي (450 مليون متر مكعب) نهر الكبير الجنوبي (85 مليون متر مكعب)، الحاصباني والوزاني (160 مليون متر مكعب) فيما تبلغ نسبة الهدر من المياه الجوفية 850 مليون متر مكعب، فالكميات المتوافرة نظريا هي 2550 مليون متر مكعب، وواقعيا 2200 مليون متر مكعب، أما الاستهلاك الحالي لمياه الشرب فيبلغ نحو 400 مليون متر مكعب وللصناعة 85 مليون متر مكعب وللري الف مليون متر مكعب.

واضاف لدينا طلب حاليا بحدود 1480 مليونا والكمية المتوافرة عام 1998 مثلا هي 2200 مليون م3، وهذا يعني خطورة تفاقم احتياجاتنا الى المياه في المستقبل.

* هل من خطة لمواجهة التوقعات الصعبة؟

- يقول طرابلسي: وضعنا كوزارة للموارد برنامجا مع مجلس الانماء والاعمار حول امكانية استعمال المياه في المستقبل، وهو يقوم على ثلاثة عناوين أساسية:



المصدر : السفير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٧/٧/١٩٩٩

1ـ ترشيد الانفاق في استعمال المياه.
2ـ استعمال أعلى التقنيات المتوفرة لاستعمال المياه.
3ـ الانتباه والعمل على تأمين سدود وبحيرات جبلية، وقد تم تحسين المنشآت القائمة، ووضعت دراسات حول المياه بما فيها المياه المبتذلة.

ويمتد البرنامج الزمني لانشاء السدود والبحيرات الجبلية على عشر سنوات، وستكون السدود موزعة على المحافظات جميعها تنفيذا لسياسة الانماء المتوازن.

موارد لبنان المائية

* هل يوافق خبراء المياه على ما يذهب اليه الوزير طرابلسي؟

ـ لهؤلاء وجهة نظر علمية معمقة ومبنية على دراسات تؤكد فعلا ان لبنان يعوم على المياه، لكن المشكلة انه لا يعرف فن العوم.

ويبدو ذلك واضحا مما يقوله هؤلاء عن حجم الموارد المائية في لبنان ومنهم المهندس جورج حاتم الذي يحددها باشارته الى ان اجمالي تساقط المياه على الاراضي اللبنانية يبلغ معدل 9.7 مليارات م3 سنويا.

هذا الرقم يشمل كمية المياه الناتجة عن هطول الأمطار وذوبان الثلوج، وهو رقم متوسط تم احتساب سنوات متواصلة عدة بواسطة أساليب قياس كلاسيكية.

لكن 50٪ من التساقطات السنوية يتم فقدانها أما عن طريق التبخر، أو الشرب الجوفي، في حين ان 7٪ من تلك المياه تجري باتجاه الشمال (نهر العاصي والنهر الكبير) وباتجاه الجنوب (نهر الحاصباني) أما الـ43٪ المتبقية فانها تشكل الانسياب السطحي ومياه الينابيع.

تجدر الاشارة الى انه من اصل 17 نهرا لبنانيا، هناك 15 نهرا يقع مجراها كليا داخل الاراضي اللبنانية، ومعنى ذلك ان نحو 90٪ من التساقطات تجري بأكملها داخل الاراضي اللبنانية، وهذه ظاهرة لبنانية بالغة الأهمية.

لكن من المظاهر السلبية تفاوت نسبة ومعدلات وأسباب تدفق مياه الأنهار خاصة خلال خمسة أشهر سنويا وهي الفترة التي يتساقط فيها ثلثا اجمالي المياه على الاراضي اللبنانية، وتمتد تلك الفترة من شهر ديسمبر مرورا بيناير، فبراير، مارس، وصولا الى ابريل.

وعلى سبيل المثال يحصل أكثر من 80٪ من التدفق السنوي لنهر الدامور مابين شهري ديسمبر ومارس اي على فترة أربعة أشهر، وبمعنى آخر انه تدفق متزامن مع موسم هطول الأمطار.

أما نهر ابراهيم، فيشهد تدفقا ايضا يتركز خلال أربعة أشهر بين مارس ويونيو، اي بشكل يتزامن مع موسم ذوبان الثلوج، ويشكل نهر العاصي وحده، نموذج تدفق فريداً من نوعه في كافة أنحاء دول البحر الأبيض المتوسط حيث يتواصل تدفقه طوال السنة وبانتظام.

وفيما يتعلق بالمياه الجوفية، فالجدير بالذكر ان نوعية ثلثي الاراضي اللبنانية هي من الـ «كارست» اي من نوعية جيولوجية تسهل عملية تسرب المياه، مما يعزز ظاهرة تواجد «خزانات» ماء ضخمة تحت الأرض، ولا تزال تلك الاحتياطيات المائية مجهولة المدى، حيث انه لم يتم حتى الآن أي بحث أو أحصاء أو دراسة متكاملة بهذا الشأن، الا تلك المتعلقة بالاحتياطيات المتواجدة في منبعين تحت الأرض فقط التي تبلغ نحو 1.5 مليار متر مكعب.

يضاف الى ذلك الينابيع الموجودة تحت البحر، وعلى طول الساحل اللبناني وهي معروفة منذ زمن طويل، ومعروف ايضا ان بعض تلك الينابيع يتميز بتدفق هام خلال فترات معينة من السنة.

والى ذلك يمكن زيادة الموارد المائية التي تتساقط على الاراضي اللبنانية باستعمال تكنولوجيا الـ (كلود سيدينج) اذ اكدت دراسة انه بامكان هذه التقنية ان تزيد تلك الموارد بنسبة 15٪ عما هي عليه في الوقت الحاضر. ويخلص المهندس حاتم بعد ذلك الى انه يظهر من خلال تحديد الموارد المائية، ان لبنان يعوم فعلا على المياه على عكس ما ذهب اليه الوزير طرابلسي ولكن المشكلة انه لا يستفيد من موارده تلك.

ويعيدنا هذا بالذاكرة الى ما قاله مرة مدير عام وزارة الزراعة في اسرائيل مادير بن ماير، في حينه، خلال محاضرة القاها في «مركز العلوم الاستراتيجية» والدولية في جامعة جورجتاون في واشنطن، اذ اعلن قائلا للحاضرين: «يمكنني تزويدكم بمعطيات دقيقة حول وضع لبنان الحالي فيما يتعلق بالمسألة المائية، اذ من المعلوم ان لبنان لايستغل سوى 15٪ من موارده المائية».

احتياجات لبنان المائية

يقسم المهندس حاتم ما يحتاج اليه لبنان من مياه الى ثلاثة مستويات في الاحتياجات وهي:

أولا: ـ للاستهلاك المنزلي، وهو يتحدد بمؤشرين أساسيين، أولهما عدد السكان، وثانيهما متوسط الاستهلاك الفردي سنويا.

فإذا اعتبرنا ان عدد سكان لبنان ثلاثة ملايين نسمة من جهة، وان معدل الاستهلاك اليومي للفرد هو 150 لتراً من الماء، يمكننا تقدير مستوى الاستهلاك العام المنزلي في البلاد بحدود 165 مليون متر مكعب سنويا، وعندما يصل عدد السكان الى أربعة ملايين نسمة، والاستهلاك الفردي اليومي 165 لتراً من الماء، يبلغ المعدل السنوي عندئذ نحو 240 مليون متر مكعب.

واذا افترض ان متوسط الاستهلاك اليومي للفرد في لبنان بلغ 300 لتر، كما هي الحال في البلدان النامية حاليا، وان عدد السكان في لبنان بلغ ستة ملايين نسمة، يصبح اجمالي الاستهلاك المنزلي السنوي للماء في لبنان يساوي نحو 660 مليون متر مكعب، وهذا طبعا يشكل حدا أقصى برأي المهندس حاتم.



وداعاً لمقولة «لبنان يعوم على بركة مياه»

ثانيا: للاستهلاك الزراعي والري: تبلغ احتياجات لبنان الحالية للاستهلاك الزراعي والري نحو 700 مليون م3 سنويا. ونظرا للاوضاع الزراعية الراهنة في المنطقة، وللمعطيات الخاصة بالزراعة في لبنان، ليس من المتوقع ان تتعدى مساحة الاراضي المروية اللبنانية 150 الف هكتار.

واذا تم تطوير الاساليب الزراعية، باستعمال التكنولوجيا الحديثة، بحيث ينخفض متوسط الاستهلاك الى معدل ستة الاف متر مكعب سنويا لكل هكتار، يمكننا التقدير بأن احتياجات لبنان للاستهلاك الزراعي من المياه لن تتجاوز حدود مليار متر مكعب سنويا.

ثالثا: للاستهلاك الصناعي: يبلغ معدل هذا الاستهلاك حاليا 150 مليون متر مكعب سنويا، ومن المتوقع ان تتضاعف هذه النسبة خلال عقدين مقبلين لتبلغ معدل 300 م3 سنويا.

نستنتج في ضوء ذلك ان احتياجات لبنان حاليا تبلغ بمجملها حوالي مليار م3 سنويا، وقد ترتفع في السنوات المقبلة لتستقر عند حد اعلى يتراوح بين مليارين و2.4 مليار م3 سنويا.

واذا عرفنا ان الاستهلاك الزراعي للمياه وهو الاكثر في لبنان، ويشكل النسبة الاعلى قياسا للانواع الاخرى الاستهلاكية، وطالما انه يمكن تخفيض معدل الحاجات الزراعية الى المياه باستخدام تقنيات زراعية متطورة، فانه يصبح بالامكان تخفيض حجم حاجة لبنان الى المياه مستقبلا.

الوضع اللبناني الحالي

تطرح تلك الوقائع سؤالا اساسيا بالنسبة لخبراء المياه، ويحدده جورج حاتم على النحو التالي: ماهي النسبة التي يمكن للبنان استغلالها من اجمالي موارده المائية؟

لا تتوفر دراسات مفصلة على هذا الصعيد وبالتالي فانه من المستحيل تحديد تلك النسبة الا استنادا الى معطيات عامة وتقديرات اولية غير نهائية، وهذه تفيد وبشكل غير رسمي ان النسبة تلك هي بحدود 4.5 مليارات متر مكعب سنويا (علما بأن النسبة الحالية للاستغلال لا تتجاوز مليار متر مكعب سنويا).

تشكل هذه النسبة نحو 45 بالمئة من اجمالي تساقط المياه السنوي على الاراضي اللبنانية، وهي نسبة منخفضة بالمقارنة مع بعض البلدان الاخرى، حيث تبلغ هذه النسبة 100 بالمئة، وربما اكثر في بعض الحالات، من جراء استعمال تنقية المياه واعادة استعمالها.

والمفارقة الملاحظة في هذا المجال ان البلدان ذات الموارد المائية الضخمة هي الاقل استغلالا لمياهها في العالم (!).

ويرى المهندس حاتم ان ثمة شرطا اساسيا وضروريا لان يتوصل لبنان الى مستوى استغلال 4.5 مليارات متر مكعب سنويا من مياهه، وهو وجوب وضع خطة ادارية وطنية تكون شاملة ومتكاملة ومتماسكة من اجل تطوير استغلال الموارد المائية.

ولعل الاهم في تلك الخطة هو مواصفاتها: «شاملة ومتكاملة ومتماسكة» لان اي اجتزاء فيها لن يؤدي الى النتيجة المتوخاة، وذلك نتيجة تعدد مكونات تلك الموارد اللبنانية مثل: المياه السطحية، المياه الجوفية، المياه في الينابيع، وفي قاع البحر، الثلوج، الامطار، الكارست، وغيرها..

اذا لم يتم سد الثغرات في استغلال كل هذه المستويات من الموارد المائية، وجرى الاكتفاء بمعالجة ثغرة من هنا واخرى من هناك، وترك الباقي لمراحل لاحقة، فان الاستغلال المائي لن يصل الى تلك النسبة المشار اليها والتي اذا ما تمكن اللبنانيون من تحقيقها فانها لن تكفي الحاجات المحلية فحسب، بل سيصبح في لبنان فائض من المياه يقدر بملياري متر مكعب كل سنة.

يمكن التوصل الى انه في ظل الموارد المائية الظاهرة في لبنان، فانه يمكن الارتقاء بنسبة استغلالها شرط قيام ادارة وطنية متكاملة تشمل جميع انواع الموارد الموجودة، والنجاح الذي سيحققه لبنان في هذا الارتقاء لن يشمل الموارد المائية التي مازالت غير منظورة فيه، وهي موجودة، لكن لم يتم البحث عنها، وبانتظار توصل لبنان الى ما يمكنه من اكتشاف احتياطيه المائي الاستراتيجي (ومجهول المكمن والحجم حتى الآن)، فان النقطة الاكثر الحاحا حاليا تتمحور حول تلك الخطة الوطنية.

شروط للمستقبل

ويؤكد المهندس حاتم ان تحقيق الدولة يتطلب شرطين اساسيين يمكن ان يؤديا تلقائيا الى انجاح تلك الخطة.

ففي الشرط الاول، كما يقول ينبغي انشاء «الهيئة الوطنية للموارد المائية»، ومهمتها انشاء شبكة مياه وطنية موحدة، تماما كما هو حاصل على صعيد شبكة الكهرباء في البلاد، حينذاك يمكن دراسة كافة المقاييس



المائية ضمن اطار الشبكة الوطنية الموحدة، وليس على نطاق منطقة معينة، او ينابيع محددة، او استهلاك معين.

ويستحضر الحديث عن مناطق المياه خطأ قادما يقع فيه اللبنانيون عندما يتحدثون عن مواردهم المائية، اذ انهم لا يعنون بهذه الموارد سوى نهر الليطاني، فيما هذه المياه، يقول حاتم، لا تشكل سوى 10 بالمئة تقريبا من اجمالي تلك الموارد الوطنية، وهذا لا يجب ان يقلل بالتأكيد من اهمية مياه الليطاني ودورها الفاعل المنشود (والمغيب الى حد كبير جدا حتى الآن) في اعادة تطوير اراضي الجنوب اللبناني، وعودة المهجرين الى اراضيهم ومنازلهم هناك.

ان عدم اعتماد المركزية والشمولية المناطقية الموحدة يجعل اية خطة وطنية لاستغلال الموارد المائية غير ذات جدوى على الاطلاق.

ويعطي المهندس حاتم مثالا على هذه النقطة، فيقول: «هناك حاليا مشروع لايصال مياه منطقة جون (في اقليم الخروب) الى خلدة، ومنها توزيعها في مدينة بيروت، ولا شك طبعا ان هناك نقصا في تمويل مدينة بيروت بالمياه ولكن هل كان الخيار في استعمال مياه منطقة جون هو الانسب على صعيد البلاد ككل؟ الم يكن هناك خيارات انسب، وذات مردود اعلى؟ انني لا انتقد هذا المشروع بالذات، انما وسيلة البحث عن الحلول الاسرع والاسهل، ضمن نطاق ضيق ومحدود، وعدم النظر في حل المشكلة على صعيد وطني شامل.

خطة ادارية وطنية

اما الشرط الثاني لانجاح تلك الخطة، برأي حاتم ايضا، فهو وجوب تطوير خطة ادارية وطنية للموارد المائية، الامر الذي يتيح الاستغلال الانسب والاقصى لموارد لبنان المائية السطحية والجوفية والبحرية، وقد يؤدي ذلك الى مضاعفة نسبة استغلال تلك الموارد وتطوير استعمالاتها، علما بأن استغلال المياه السطحية يجب ان يكون دقيقا للغاية، فهنالك مثلا 40 موقعا تم التوقف عندها لبناء السدود، لكن معظم هذه المواقع غير صالح، لكونها لن تؤدي الا الى تخزين كميات ضئيلة جدا من المياه لا تتجاوز بضعة ملايين من الامتار المكعبة فقط، الامر الذي يعني انها غير مجدية للبلاد.

ويدعو حاتم الى ان تتعامل تلك الخطة الادارية الوطنية مع الكارست على غير الاساس الشائع والخاطئ الذي يعتبره ظاهرة سلبية لنوعية جيولوجية لبنان، اذ ان الامر يجب ان يكون على عكس ذلك تماما، وذلك بوجود اعتبار «الكارست» احدى الثروات الوطنية اللبنانية، خاصة وان تواجد الثلوج و«الكارست» في وقت واحد، يعطي امكانية طبيعية ضخمة لاقصى استغلال لثروة المياه الجوفية في البلاد، حتى على نطاق اكبر من استغلال المياه السطحية.

وينهي المهندس جورج حاتم بتحديد المواصفات الاضافية التالية المطلوبة لانجاح الخطة الادارية الوطنية للموارد المائية وهي:

1 - يجب عدم تجاهل الامكانيات التكنولوجية الحديثة التي تسمح باعادة استعمال المياه، كما هو الحال في عدد كبير من البلدان.

2 - مطلوب العمل باتجاه التخفيف من ظاهرة فقدان المياه من خلال التبخر، ومن خلال شبكات التوزيع، والحد من ظاهرتي الاسراف و الاستهتار.

3 - عدم المس بالمخزون المائي تحت الارض الا في الحالات القصوى، وبطرق فنية دقيقة للغاية.

4 - العودة الى المراجع الرسمية المتطورة حول وضع المياه في لبنان للاستفادة منها، خاصة اذا كانت تتابع التطورات والمستجدات في هذا المجال بين فترة واخرى.

5 - يجب ان ترتكز الخطة الادارية الوطنية على دراسة وافية واستراتيجية متماسكة، فيما يتعلق بالتوزيع لكافة احتياجات البلاد المائية، على كافة اراضيها وفي القطاعات كافة.

6 - التشديد على ان الهدف الاول من استغلال الموارد المائية في لبنان هو تأمين الاحتياجات الوطنية، وبعد ان يتم تأمينها تقوم الدولة بتقييم الفائض، ودراسة السبل الافضل لاستغلالها.

7 - ان انجاز كل تلك الاعمال يتطلب، من دون شك، سنوات طويلة، ولكن الاهم من ذلك هو ان التطوير سوف يشمل كافة الاراضي اللبنانية، وفي الوقت نفسه، وذلك يعني اتاحة فرص عمل جديدة على كافة الاراضي اللبنانية، وحل جزء من مصاعب الاوضاع الاقتصادية الراهنة.

وفي النهاية يمكن القول ان توصل لبنان الى اجادة فن العوم والاستفادة من موارده المائية وارد، ولكن ضمن شروط..



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ :

80 في المئة من المياه السطحية العربية ينبع من دول خارجية

دمشق - من سمر طراف :

■ اوضح الدكتور يحيى بكور المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية ان ثمانين في المئة من المياه السطحية العربية يأتي من دول خارجية ، مشيرا الى انه تحد يواجه حماية الموارد المائية العربية.

واشاد الدكتور بكور في حلقة العمل العربية حول تعزيز استخدام عناصر الرصد الجوي والزراعي في ادارة المياه الى ان جميع الدول العربية خلال السنوات العشر المقبلة ستحتاج الى عمليات تحلية للمياه اذا ارادت الاستمرار بخطط التنمية ، خصوصا ان 80 في المئة من المياه تستهلك في عمليات الزراعة.

واعتبر ان قضية الرصد الجوي تحتل اهمية خاصة في الادارة المتكاملة لمياه الري في المنطقة العربية التي تتصف بندرة المياه ، وبصيف طويل ، وموسم شتاء متذبذب وقصير مما يؤثر على كمية وتوزيع الامطار في المنطقة ، لذلك بين بكور أن اهتمام المنظمة العربية للتنمية الزراعية بقضية المناخ الزراعي واستخدام معطياته في الاستفادة المثلى في الموارد المائية جاء في مرحلة مبكرة وفق منهاج علمي محدد ، حيث اجريت دراسات عن المناخ الزراعي في الدول العربية كافة ، وتم وضع دراسة شاملة لمعطيات الدراسات القطرية تناولت الامطار وكمياتها وتوزيعها على مستوى الوطن العربي ، اضافة الى الرياح والرطوبة والاشعاع وغيرها من المعطيات المناخية ، وتم وضع خرائط للمناخ الزراعي على مستوى الوطن العربي كافة ، كما أهتمت المنظمة بشكل مبكر ايضا بتغطية ادارة الموارد المائية ونفذت الكثير من الدراسات المتعلقة بترشيد استخدامات المياه والاحتياجات المائية لمختلف انواع المحاصيل وكذلك اثر ترشيد استخدامات المياه على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي.

وقال بكور من هذا المنطلق عقدت المنظمة الكثير من الندوات وحلقات العمل لمناقشة كل مايتعلق بقضية الاستخدام الكفوء للموارد المائية وتوجت عملها عام 1997 بعقد المؤتمر الوزاري العربي للزراعة والمياه بالتعاون مع المنظمات العربية المهمة في هذا المجال وصدر عن المؤتمر الذي حضرته كل الدول العربية قرارات وتوصيات ، اضافة الى اعلان القاهرة لمبادئ التعاون العربي في مجال استخدام وتنمية وحماية الموارد المائية العربية.

وكان من قرارات هذا المؤتمر الاهتمام بقضية الادارة المتكاملة للمياة وتطوير التعاون بين الدول العربية اضافة الى استخدام التقانات الحديثة في الري والاخذ بعين الاعتبار ومعطيات الارصاد الجوية والمناخ الزراعي في استخدامات المياه في الزراعة ، من هنا عملت المنظمة على اعداد وثيقة الشبكة الاقليمية لادارة الري في الدول العربية والتي عقد اجتماعها التاسيسي في دمشق العام الماضي.

ولاشك بان تحديد الاحتياجات المائية المثلى للمحاصيل الزراعية يعتمد على المعطيات المناخية ، ونظرا لان في سورية تجربة غنية في مجال ادارة المياه وشبكة واسعة للارصاد الجوية ، ومحطات متميزة في دقة معلوماتها ، تمت الموافقة على ان تقام ندوة تعزيز استخدام الرصد الجوي الزراعي في ادارة مياه الري في الدول العربية حتى يكون اللقاء علميا للافادة قدر الامكان من خبرات الاخرين ، وقد خصصت حلقة العمل هذه لدول المشرق العربي والجزيرة العربية نظرا للظروف المناخية المتشابهة بين اكثرها.

وكان وزير الري المهندس عبدالرحمن مدني افتتح حلقة العمل بمشاركة 12 دولة عربية اجمعت على ضرورة التنسيق والتعاون لتجاوز الهوة مابين الموارد المتاحة والاحتياجات الفعلية للاستهلاك ومواجهة التحديات المائية التي تهدد الامن المائي العربي ، بهدف انضاج الية مؤسسية عربية متقدمة للتعامل الكفوء مع مشروع عربي يحقق الامن المائي والغذائي على مستوى قطري وعلى المستوى الشامل.



المصدر : البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨/٧/١٩٩٩

مياه العرب بين كارثتي الجفاف والحروب القادمة (10

أهداف تل ابيب المائية بدأت مع خطاب تأسيسها

اسرائيل لاتخفي مطامعها في الليطاني والنيل

منها تنبثق الحياة.. ولأجلها تاليا تنفجر الحروب.

هي المياه الوافرة بالعطاء لأناس الشرق الأوسط الذين ابتلوا بلعنة الصهيونية التي تنبهت بدهائها منذ مخططات اغتصاب فلسطين لأهميتها ورسمت حروبها مع العرب كافة بحدود المياه ومنابعها في المنطقة مما دفع حكماء صهيون للمطالبة بتضمين وعد بلفور منطقة أصبع الجليل.. منبع المياه كافة داخل حدود الأرض التي منحتها قوى الاستعمار لشتات اليهود في العالم.

في فلسطين احتلت مصادر المياه ونهر الاردن استنزف جله من قبل اسرائيل التي لوثت المتبقي، ونهر الليطاني اللبناني سبب احتلال الشريط الجنوبي وجبل الشيخ كان وسيبقى منبع الماء والحروب لسوريا ومعها.

يضاف الى ذلك التحالف التركي - الاسرائيلي الناشىء لخنق سوريا والعراق عبر التحكم بمياه نهري دجلة والفرات، إما بالمنع أو اغراق الدولتين العربيتين بتفجير سد أتاتورك التركي.

واكتملت الدائرة بالمحاولات الاسرائيلية - الامريكية لاختراق القرن الافريقي والقبض على منبع نهر النيل ومعه الحياة في مصر والسودان.

وفي منطقة كمنطقتنا العربية مهددة بالزحف الصحراوي تغدو المياه سلعة استراتيجية بعد التطور الحاصل وعجز التكنولوجيا الصناعية والزراعية عن الاستغناء عن هذه المياه كمادة خام حيوية لا يستغنى عنها في بناء الحضارات.

هذه المنطقة التي جرت ميزة موقعها الاستراتيجي عليها ويلات الاستعمار باتت بعد التحرر تواجه خطر الاستتباع حيث مصادرها المائية تنبع من غير أرضها أو التي تنبع منها تخنقها الاصابع الصهيونية.

هل ينبغي التسليم برهن قطرات مياهنا بمشيئة الغير، أم يتوجب علينا الانتباه ومن ثم المسارعة الى رسم استراتيجية عربية قادرة على انجاز التحرر المائي عبر الوسائل السياسية والعسكرية والتكنولوجية تمكن اجيالنا القادمة من الاطمئنان الى الارتواء.

ذلك ما نحاول اخضاعه لدائرة الاهتمام عبر سلسلة من الحلقات تلقي الضوء على تفاصيل القضية .

القاهرة ـ خالد محمود:

منذ اللحظة الاولى وقبل ان يرى المشروع الصهيوني النور وايام كان مجرد حبر على ورق كان العشرات من العلماء اليهود ينشرون امامهم الخرائط لرصد كل نقطة ماء عربية ولم تكن مصادفة ان تيودور هرتزل انهى خطابه التأسيسي في بازل سويسرا بالقول «لو انني اردت تلخيص هذا المؤتمر لقلت اننا وضعنا اسس الدولة اليهودية بحدودها الشمالية التي ستمتد حتى نهر الليطاني وبعد خمسين عاما بالتأكيد سيرى كل انسان هذه الدولة». عقب صدور اشارة البدء بدأ التخطيط الصهيوني المائي وكأن اسرائيل فعلا يومها أعلنت:

* تقدم تيودور هرتزل بطلب رسمي الى الحكومتين المصرية والبريطانية عام 1903 يهدف الى تحويل مياه النيل الى سيناء لتوطين المهاجرين اليهود بها استعدادا للوثوب على فلسطين، واحاط طلبه بسرية بالغة، وبالفعل حصل على موافقة الحكومة البريطانية وشكل بعثة فنية يهودية للمتابعة لولا ان سياسة الوفاق الودي بين بريطانيا وفرنسا في مواجهة الخطر الالماني التركي تسببت في اجهاض الموضوع .

ثم قام المهندس اليهودي ويلبوس عام 1905 بدراسة وادي الاردن وخرج بنتيجة قائلة ان مياه نهر الاردن لن تكفي حاجات فلسطين على المدى البعيد والحل في تحويل نهر الليطاني الى نهر الحجاني لاحد منابع الاردن لمضاعفة كمية المياه في النهر . وتقدم حاييم وايزمان بمذكرة الى لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا في 1919/2/26 طالبا تحسين حدود الوطن القومي اليهودي طبقا لوعد بلفور بان يضم حوض الليطاني وجبل الشيخ وحرمون وهي المناطق التي تضم منابع الاردن وبانياس واليرموك ووجه في نفس العام رسالة الى حزب العمال البريطاني تحمل نفس المضمون. طلبت المذكرة الصهيونية المقدمة الى مؤتمر الصلح في باريس 1919 ان تبدأ حدود الدولة الصهيونية من صيدا وتتبع منابع المياه من سلسلة جبال لبنان في جسر الفرعون ثم الى البير وتمر بعد ذلك في الخط الفاصل بين حوض وادي القرن ووادي اليتم متجهة جنوبا للتبع الخط الفاصل بين المنحدرات الشرقية والغربية لجبل الشيخ. وبناء على ضغط يهودي تم عقد اتفاق بين الانتداب الفرنسي والانتداب البريطاني 1924 ورد فيه «يقوم خبراء تعينهم سلطات سوريا وسلطات ارض اسرائيل بوضع دراسة مشتركة لامكانات استغلال مياه نهر الاردن الاعلى واليرموك وروافدها من اجل الري وتوليد الطاقة لتلبية حاجات المناطق الواقعة تحت الانتداب وتعطي حكومة فرنسا ممثليها تعليمات متساهلة بشأن استخدام فوائض هذه المياه لمصلحة ارض اسرائيل».. هذا الاتفاق الذي اعتبره المراقبون بحق بمثابة وعد بلفور المائي للصهاينة.

ثم استطاعت شركة صهيونية عام 1926 الحصول على امتياز من الحكومة البريطانية باستغلال نهر الاردن واليرموك لمدة 70 عاما.. وفي العام التالي 1927 ظهرت خطة بانشاء وكالة وادي الاردن لري الاراضي القاحلة وتوليد الكهرباء.

* في الثلاثينات توالت حركة الاستيطان اليهودي باعداد مكثفة (عام 1938 فانتشر نحو 250 الف يهودي في 233 مستوطنة) ونزل المستوطنون مسلحون بخرائط تشبه الخرائط العسكرية للمحاربين صممت بمنتهى الدقة حول اغنى مصادر المياه.

وفي عام 1944 ظهر مشروع سميجا بلاس في كتاب نشره بالعبرية بعنوان «امكانات الثروات المائية في ارض اسرائيل» ضم الكتاب جميع مصادر المياه في المنطقة : نهر الاردن اليرموك، اليركون، مياه الينابيع، المياه الجوفية، السيول، المجاري، المجارير.. وطبقا لرؤية بلاس تؤمن هذه المصادر في العام الواحد 4300 مليون متر مكعب من الماء تروي 8 ملايين دونم وتؤمن الاستخدام المنزلي بـ 8 ملايين شخص.. واقترح بلاس في خطته جر مياه من البحر الابيض الى البحر الميت من خلال استغلال التفاوت بين البحرين لبناء محطة توليد طاقة كهربائية. في نفس العام نشر المهندس اليهودي الامريكي لاودر ميلك بالعبرية كتابه «مشروع وادي الاردن» شرح فيه خطته بأن مشكلة دولة اسرائيل بالاساس هي ايجاد المياه وتوليد الطاقة الكهربائية وان حل المشكلة يتم باخذ المياه من نهر الاردن وتخزين مياه الفيضانات الشتوية واستخدامها في الصيف وتوصيل البحر الميت بالمتوسط (وهي فكرة كان اول من طرحها هرتزل) وان المشروع يضمن تسكين مليون مهاجر يهودي. وفي عام 1946 وبتكليف من الوكالة اليهودية وضع هايز مشروعه الذي سمي «خطة هايز» في كتابه «الثروات المائية في ارض اسرائيل» وشمل سوريا ولبنان وشرق الاردن وارض اسرائيل واستهدف زيادة المساحة من 40 الف دونم الى 624 الف دونم وتأمين الاستهلاك المنزلي الى 3.795 ملايين يهودي على ارض اسرائيل «فلسطين» وانشاء خزان مركزي للمياه في سهل «بيوت نتونا» ووصل البحرين بتكلفة تصل الى مليار دولار. وفي عام 1947 وقبل اقتراح التقسيم، وبينما كانت المعارك تدور كانت حربا لا تقل شراسة على المياه، فقد تم اختيار مشروع هايز لاحالته الى اللجنة الخاصة بشؤون اراضي اسرائيل رفض البريطانيون المشروع باعتبار الدفاع عن المصالح الاردنية وردوا بمشروع أخر فهمه الصهاينة بانه مشروع معاد وبينما تضع اوزارها الحرب صدر عن لجنة مسماه «لجنة الدراسات الفلسطينية» عام 1948 مشروع مستقى من مشروع هايز يتضمن فكرة تحويل روافد نهر الاردن الى قناة قطرية بموازة النهر يجري فيها الري بصورة اساسية عن طريق الضخ ويتضمن تحويل مياه الليطاني الى بحيرة الحولة لزيادة كمية مياه الري وزيادة القدرة على تحويل مياه نهر اليرموك الى بحيرة طبريا.. هذا المشروع ايدته الامم المتحدة وعارضته حكومة الإنتداب.



* في نوفمبر 1948 وعقب الاعترافات بالكيان الصهيوني تقرر ان يؤلف المجلس الاجتماعي والاقتصادي للامم المتحدة هيئتين، الاولى هيئة تحكيم مؤلفة من دولتين، والثانية مجلس اقتصادي مشترك بين اسرائيل والدول العربية يضم بين اعضائه ممثلين لدول اجنبية. انتهت حرب 48 ليفاجأ العرب بان فجيعتهم ليس فقط في نشوء كيان غريب فرض رغما عن ارادتهم بل عن ظهور عالم كامل من التخطيط السري تم وراء اعينهم تمخض عنه واقعيا عدة حقائق منها ان مصادرهم المائية من الاردن الى اليرموك الى الليطاني شاءوا ام ابوا تم تدويلها، صحيح ان المسألة المائية في عمومها لها بعد دولي.. الا ان الفجيعة العربية تمثلت في ان هذه الانهار في مجملها عربية، وان عليهم بغض النظر عن الرفض السياسي الجذري للكيان الصهيوني ان يجلسوا على «موائد دولية» لنقاش الامر.

* ان مشروع الكيان الصهيوني هو مشروع لانهاء الطموحات من زاوية اعتماده على فكرة الهجرة والاستيطان والعمل، الاولى تتعلق بالافواج البشرية المحتمل قدومها (آخرها مثلا مليون مهاجر في وقت متأخر عام 1989) والثانية والثالثة تتعلقان بفكرة اليسار الصهيوني في تحرير اليهودي بالزج به في الصحراء للاستصلاح في مستوطنات.

ان جذر الصهيونية المتعلقة بالعنصرية لا يتضح في شئ ما قدر اتضاحه في المسألة المائية، فعلى الرغم من كل طروحات الاقليمية والعالمية في المشروعات المقترحة لم تبرز فكرة الجوييم والاغيار في شيء، والامر لا يحتاج الى ادلة من خرائط الاستيطان الى الحروب حرق المحاصيل وسياسات التعطيش الى الحادثة الشهيرة بتخصيص حنفية مياه شرب لكل 1600 مواطن عربى في العوجا. فحتى لو حاولت بعض الدول الافلات من القومية للقطرية بمصالحات ثنائية تلك الايام فان واقع المطامع الصهيونية كما ورد في كل المشروعات واضح في توجهاته بان حل المشكلة المائية الصهيونية يعتمد ولا حل آخر على الموارد العربية. انتهت حرب 1948 واسرائيل تنتج كلها 250 مليون متر مكعب من المياه في السنة من كل مصادر المياه الجوفية والانهار المحلية، وفيما العرب يلملمون جراحاتهم جراء هزيمتهم، لم يدركوا ان المنتصر في وضع اصعب من المهزوم وان هناك مشكلة حياة او موت يتعرض لها الكيان لا تجد لها حلا في التفوق العسكري ولا صندوق الوكالة اليهودية. وتطرح اولى الحلول نفسها بتجفيف المستنقعات (1949 1950) واشهرها عملية تجفيف الحولة الا ان هذا الحل يصطدم بمشكلتين «المحدودية والتبخر» فيتم تكليف المهندس «ج.س.كوتون» بتنفيذ مشروع هايز فيبدأ الاصطدام بالواقع الاقليمي بالمنطقة.

* في نوفمبر 1953 يتم طرح مشروع ماين كليف الذي يكفل لاسرائيل الحصول على 394 مليون متر مكعب تكفي لري 410 آلاف دونم، الا ان المشروع يلقى نفس الفشل لنفس الاسباب السابقة.. وكالعادة تتحرك الولايات المتحدة الامريكية لانقاذ ربيبتها من مازق مصيري فيعين الرئيس الامريكي ابزن هاور «اريك جونستون» رئيس المجلس الدولي لهيئة المساعدة التقنية ممثلا شخصيا له بدرجة سفير، ويكل له مهام ادارة الملف. ان قصة مشروع جونستون قصة مريرة في تاريخ العرب المائي لعدة اسباب وقصة صراعهم مع الصهاينة لاسباب عدة منها ان القصة امتلأت بالاتهامات المتبادلة عن من وافق على المشروع ومن رفضه بين اطراف عربية ـ عربية خاصة ان المشروع اخذ شكل الجولات المكوكية واستمر اربع جولات من اكتوبر 1953 الى اكتوبر 1955. وقد لفت ان المشروع الانظار مبكرا الى خطورة المدخل المائي في التطبيع، فالاطراف المشاركة في المفاوضات كانت تتناقض مع ما تطرحه من سقف سياسي يرفض التكامل مع الكيان والمقابل لذلك الحرب الفورية فيما اسماه امين هويدي فيما بعد «الحالة الثورية».

ويطرح البعض الآن مشروع جونستون او العودة الى مشروع جونستون محلور بنفس المعنى الذي يشبه اعترافات التائبين في ابداء الندم على رفض قررات التقسيم. على أية حال فقد اسدل الستار على مشروع جونستون والذي لم يكن اكثر من الجمع بين مشروع ماين كليف وري غرب سيناء بمياه النيل عام 1955، خاصة بعد ان صرح جونستون بانه لن يتم أي تغير في وضع اللاجئين بعد المشروع، وقررت جامعة الدول العربية احالته للجنة لموائمته مع المصالح العربية، اما اسرائيل فلم تجد حرجا من المزايدة على لسان موسى شاريت بأن اسرائيل لا ترفض الرقابة الدولية على مصادر المياه فحسب بل انها لا تقبل التخلي عن ضم الليطاني الى المشروع العام.

استمرت الاوضاع المائية في المنطقة دون الحل النهائي وعلى الرغم من ان بشير البرغوثي في كتابه «المطامع» يرفض الرأي القائل بان حرب 67 قامت من اجل اسباب مائية مهاجما فى ذلك اراء استراتيجيين من نوع جون كيللي الامريكي الا ان البرغوثي لا يبرر ذلك بطريقة كافية سوى بالاشارة الى ان هذه الاراء تحاول اضفاء طابع انساني على السياسة الصهيونية.

فالحقائق على الارض تقول ان المأزق المائي الاسرائيلي والتدخل الى حد الحرب الجزئية كما حدث في احداث تحويل نهر الاردن، مؤشرات ان الدافع المائي كان على قمة اجندة الحرب، صحيح انه دافع نتيجة لسياسة التوسع والاستيطان لكنه واقع، يرد البرغوثي على هذه الاراء بحجتين الاولى ان اسرائيل حولت ماء الاردن الى مجرى مائي مالح وهزيل والثانية ان اسرائيل التي كانت تدعي استفادتها من كل مواردها المائية ومن حصارها المائي كان يضيع سنويا على اراضيها 3.5 مليارات متر مكعب من مياه الامطار الساقطة عليها ترتفع 160٪ وتنخفض 25٪. هذه الحجج لا تنفي في تقديري دوافع إسرائيل



المصدر : البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ / ٧ / ١٩٩٩

المائية بقدر ما تعضدها بمعنى ميل الكيان الصهيوني العضوي لحل مشاكله على حساب الآخرين. أن أهمية التركيز على دوافع حرب 1967 لا تقع أهميتها في حرب راحت في دفاتر التاريخ وإنما في فهم أجندة اليوم الإسرائيلية في المنطقة حربا أو سلما.

وليس هناك ما يزيد تدليلا على هذه الاجندة سوى العودة إلى ليفي اشكول في كتابه «أعلى الطريق» الصادر عام 1966 في أشهر قليلة قبل الحرب، كتب ليفي "منحت حرب الاستقلال (يقصد حرب 1948) مساحات شاسعة من الأرض لكن سرعان ما اتضح لنا أن العامل الذي يحد من التنمية الزراعية في إسرائيل هو المياه لا الأرض، فمصادر المياه المحدودة موجودة في مناطق قليلة في البلد وشمال البلد تنزل الأمطار وفيه أيضا ينابيع ونهر الأردن واليركون في حين أن الجنوب جاف.. هكذا وعد الله إسرائيل ولقد ألقينا على عاتقنا إصلاح ما خلقه. لقد كانت سنوات ما قبل الحرب هي سنوات الحشد لحل المازق المائي لإسرائيل وقد كان صدور قانون المياه المالي عام 1959 والذي حدد ثلاث جهات وهي لجنة المياه ومؤسسة نحال ومؤسسة مكوروت بدعم من الصندوق القومي اليهودي «24٪» لا يستهدف فقط التخطيط المائي بل قبل هذا وذاك البحث عن مصادر مائية جديدة.. على أية حال انطلقت الحرب عام 1967 وانتهت باحتلال الضفة والقطاع لتمارس إسرائيل خطتها الصغرى في «حل محدود» في انتظار «الحل الإقليمي الشامل» الذي قدمته مشاريع الآباء الصهاينة الأوائل، وعليه اصبح الموقف الإسرائيلي كما يلي:

الحصول على 40 مليون متر مكعب سنويا من الأمطار (15 شرب، 15 ري، 10 مالحة) و 1340 مليوناً مياه جوفية (1205 للشرب و15 للري و10 مالحة) وانهار 620 مليوناً في عجز محدود عن متابعة مطامع التوسع حيث يستهدف زيادة الاستهلاك إلى 30٪. وعليه لم تجد إسرائيل أي غضاضة في ممارسة عنصرية مائية لحل مأزقها التوسعي بممارسات لم تحدث حتى في الأزمنة القديمة (أزمنة تسمم الآبار). وضعت الحرب أوزارها وبدأ حديث التسوية في المنطقة فما هو الموقف؟

طبقا لما يراه ستوفر توماس في كتابه «غنائم الحرب» أن الحاجة للمياه في إسرائيل تتزايد وانه لا المياه الجوفية ولا نهر الأردن تستطيع أن تروي حاجة 4 ملايين يهودي. أما المحلل الاستراتيجي بيدا تروز سيرفين فيعتقد أن أية معاهدة سلام عن الضفة والجولان وغزة ستنجح وتفشل بناء على مشكلة المياه، وأن انسحاب إسرائيل من الضفة نوع من الانتحار.



المصدر : البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٨ / ٧ / ١٩٩٩



تركيا واسرائيل تنظمان حرباً لتجفيف مصادر سوريا المائية

دمشق - يوسف البجيرمي: خلافا للشعارات الداعية الى السلام وتطبيع العلاقات السياسية والدبلوماسية بدأت تركيا شن حرب غير معلنة تستهدف مصادر المياه السورية، وتجفيف المنابع الجوفية لنهر الخابور السوري المنبع والمصب، والاستعانة بالخبرات الاسرائيلية لتلويث مجرى نهر الفرات بالتزامن مع المحاولات الاسرائيلية لاستنزاف حوض دمشق ومنابع نهر بردى.

وذكرت الانباء الواردة من شمال سوريا بأن نهر الخابور السوري المنبع والمصب كان هدفا لتلك الحرب التركية عن طريق قطع الروافد التي تصب في النهر على مقربة من المنطقة الحدودية المشتركة وحفر عشرات الآبار العميقة قبالة مدينة رأس العين السورية لسحب المياه من الينابيع التي تغذي نهر الخابور، وتقوم السلطات التركية بالبحث عن موقع الطبقة الصخرية المائية التي تغذي ينابيع النهر ليتم حقنها بمواد خرسانية لبناء حواجز في عمق الأرض لمنع تدفق المياه، ويبلغ طول الخابور 442كم ويمر بمحافظة الحسكة ودير الزور وترفده العيون والينابيع حيث ينبع من رأس العين.

كما لجأت الحكومة التركية الى تشجيع المزارعين بمحاذاة الحدود مع سورية على زراعة مساحات واسعة يجرى ارواؤها عن طريق حفر الآبار وتقدم لهم قروضا طويلة الأجل وطاقة كهربائية وخبرات فنية مجانية مما يؤدي الى استنزاف المياه الجوفية على طرفي خط الحدود وقد نجحت هذه السياسة التركية فنهر الخابور الذي كان يتدفق بمعدل 45م3 في الثانية جف الآن وفقد المزارعون انتاج 280 ألف طن من القمح و360 ألف طن قطن اضافة الى يباس آلاف الأشجار المثمرة.

وحسب مصادر موثوقة فان الشق الثاني من الحرب التركية على المياه السورية يتمثل بتحويل المياه المستخدمة في تركيا الى مجرى الفرات محملة بالأسمدة والفضلات والمواد الكيميائية وهذه المياه الملوثة تشكل خطرا على المزروعات والتربة في الاراضي، وكانت تركيا قد قطعت مياه نهر قويق عن مدينة حلب ومياه نهر جقجق عن مدينة القامشلي في الستينات وخطورة جفاف نهر الخابور تكمن في كونه المصدر الرئيسي لارواء محافظة الحسكة التي تعتبر سلة الغذاء السورية فهذه المحافظة هي الاولى فى انتاج الحبوب والقطن والأغنام. وفي هذه الأيام وصلت أزمة المياه في مدينة دمشق وريفها ذروتها حيث تعاني التجمعات السكنية حول العاصمة من نقص كبير في مياه الشرب بسبب جفاف الآبار الارتوازية وتوقف نهر مياه بردى والاعوج عن الجريان بسبب استنزاف اسرائيل لحوض دمشق الذي يمتد مائة كيلو متر شمالا جنوبا. وفي دمشق لأول مرة يرتفع عدد ساعات قطع مياه الشرب الى «15» ساعة يوميا تطبيقا لنظام التقنين الذي بدأت تفرضه مؤسسة مياه عين الفيجة مع بداية فصل الصيف الحالي.



المصدر : الوفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ / ٧ / ١٩٩٩



نبضات

سؤال خطير أطلب الاجابة عليه من الرئيس محمد حسنى مبارك شخصيا. وهو: هل يوجد قرار غير معلن بتوصيل مياه النيل إلى إسرائيل من خلال ترعة السلام؟ وسبب توجيه السؤال هو ما نشر فى احدى الصحف القومية.

ففى صحيفة الاهرام بعددها الصادر فى ١٩٩٩/٧/٢٢ صفحة رقم ٣٦، تحت عنوان مواقف، كتب الاستاذ أنيس منصور ما يلى:

«.. ولابد من معاهدات قوية لحماية المياه فى هذه البلاد التى تتضور جفافا. ومهما حاولت هذه الدول الجائعة الى الماء ان ترشد الاستهلاك فى الحنفيات او فى الزراعة فان حاجتها الى الماء اكبر كثيراً.. ولذلك فمن البديهيات السياسية والاقتصادية أن تسارع دول الانهار بانقاذ الدول هزيلة الأنهار معدومة الينابيع الطبيعية. ولابد أن «تتلمظ» فلسطين والأردن وإسرائيل الى مياه النيل تتدفق فى سيناء.. واذا كانت بعض دول حوض النيل تحتج على اسراف مصر فى استهلاكها ماء النيل فى الرى التقليدى القديم لأرضها المزروعة..ودول حوض النيل لن تحتج على توصيل المياه الى دول اخرى غير مصر اذا تقاضت ثمنا لذلك، واذا تقاضت مصر أجراً على مرور المياه فى أراضيها ودفعها الى الدول المجاورة. ثم إن أعطاء الماء لمن يحتاج اليه ظاهرة دولية وضرورة انسانية .. فى قرن الجفاف القادم».

الاستاذ أنيس منصور ليس صحفيا ولا كاتبا عاديا تقتصر كتاباته على ذاته شخصيا.. وذلك لأنه على صلة وثيقة بالدولة وبالنظام السياسى القائم. وتقلد ويتقلد مكانا مرموقا فى الاعلام الحكومى.. وبالتالى لا يمكن ولا يجوز أن تؤخذ كتاباته على أنها شطحات مفكر.

فهل قصد بعبارات الكاتب المذكور تمهيد الأذهان لقبول هذا الاتجاه الخطير، بحيث يصبح تنفيذه فى المستقبل تحصيل حاصل وتجاوبا مع اقتراحات تكون قد استقرت فى وجدان الشعب والرأى العام.

اسأل الرئيس مبارك هل نحن فى واقع أم أنه كابوس جثم على صدرنا فى ليلة حالكة السواد.. فغير معقول أن يسمح مثل هذا الكاتب الكبير لنفسه ان يطرح مثل هذه الافكار التى تمس حياتنا وامننا ومستقبل شعبنا.

فاسرائيل لن تكون اليوم وغداً الا الكيان العنصرى الذى قام ليغتصب الأرض ويقتلع الشعب الفلسطينى من أرضه، ويتوسع تدريجيا فى جميع الاتجاهات لكى يحقق حلمه فى العدوان وفى الاغتصاب.

ولا ولن يحد من طاقة هذا الوحش الكاسر الا ندرة المياه العذبة المتاحة له . فالمياه بالنسبة له ليست فقط ضرورة تغطية احتياجات الكيان القائم، وانما هى ضرورة لتحقيق حلم المستقبل والحلم يقتضى استجلاب اليهود من كل البقاع ويقتضى التوسع فى الانتاج الزراعى والصناعى. وكل ذلك مستحيل بغير توفير المياه العذبة.

وقد اغتصبت اسرائيل كل ما هو ممكن من مياه سوريا والاردن ولبنان. وتقل المياه من تركيا صعب وباهظ التكاليف . ولم يبق امامها غير مياه النيل. فهل ينادى الاستاذ أنيس منصور بان نساعد اسرائيل على تدعيم كيانها العنصرى لكى يتوسع على حسابنا ويسحقنا فيتحول الشعب المصرى إلى لاجئين والى هنود حمر.

واذا كان من الممكن دفع الثمن لدول حوض النيل لزيادة المنصرف الينا، فلماذا لا ندفع نحن هذا الثمن ونضاعف حصتنا لتحقيق مشروعاتنا. وخصوصا وأن خبراء الرى يؤكدون ان مصر مقبلة فى السنوات القادمة على نقص شديد فى المياه يؤثر على احتياجاتها الحيوية من مياه للشرب وللزراعة وللصناعة.يا سيادة الرئيس، لندرأ الحدود بالشبهات ولنتوقف ترعة السلام فى منتصف سيناء، حيث تقام محطة تنقية مياه عملاقة تمتد منها مواسير مياه الشرب الى سكان سيناء. فيكون معلوما ان الرى بمياه النيل لغرب سيناء ، ومياه السيول المخزنة لرى شرق سيناء، ومياه الشرب لكل سكان سيناء .

انها مسألة حياة او موت ، ومسألة الاستعداد لمستقبل مخيف تسيل فيه الدماء من أجل قطرة ماء. وليس من حق جيل ان يضحى بالاجيال القادمة من اجل إيثار السلامة وتحقيق السلام المزعوم.

د . نعمان جمعة



المصدر : الحياة

التاريخ : ١/٨/١٩٩٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الضفة: تظاهرة احتجاجا على تفاقم ازمة المياه

■ بيت لحم (الضفة الغربية) - ا ف ب - افاد مراسل وكالة «فرانس برس» امس ان عدداً من الفلسطينيين تظاهر خارج مدينة بيت لحم جنوب الضفة الغربية احتجاجا على استمرار انقطاع المياه عن منازلهم.

وشارك اكثر من مئة شخص في التظاهرة التي جرت ليل الجمعة - السبت في حي الدوحة المجاور لمدينة بيت لحم، مطالبين السلطة الفلسطينية بمساعدتهم في حل الازمة المستمرة منذ اكثر من شهرين.

وهذه هي تظاهرة الاحتجاج الثانية بعد تلك التي شهدها مخيم الدهيشة المجاور لبيت لحم قبل نحو اسبوعين. وتطال الازمة معظم سكان محافظة بيت لحم (١٨٠ الفاً) باستثناء قرى الخضر وحوسان وبتير التي تشترك في انبوب المياه الذي يغذي قطاع المستوطنات في المنطقة.

وتضطر سلطة المياه الفلسطينية لتقنين التوزيع وفقا للكميات التي تصلها من شركة «ميكروت» الاسرائيلية التي تحتكر توزيع المياه في الضفة وقطاع غزة. وقال مدير السلطة في منطقة بيت لحم موسى الشاعر لوكالة «فرانس برس» ان «حاجتنا تبلغ ١٢٠٠ متر مكعب في الساعة، في حين ان شركة ميكروت لا توفر لنا سوى ٥٠٠ متر مكعب خفضتها الى ٣٢٠ متراً خلال الشهرين الاخيرين».

ويشكو معظم سكان الضفة من انقطاع المياه عن منازلهم باستمرار خصوصاً خلال موسم الصيف الحالي الذي ياتي بعد موسمي جفاف متتاليين في المنطقة، الا ان اسرائيل لا تشكو شح المياه. وبموجب اتفاق اوسلو تاجل البحث في قضية المياه الى مفاوضات الحل النهائي، لكن اسرائيل تعهدت توفير ٢٨ مليون متر مكعب من المياه الى الفلسطينيين، علماً ان التقديرات تشير الى حاجة الفلسطينيين الى نحو ٨٠ مليون متر مكعب في المستقبل القريب.

وقال مسؤول فلسطيني ان اسرائيل لم تلتزم تقديم سوى ١١٠ ملايين متر من هذه الكمية.



المصدر : البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١/٨/١٩٩٩

مياه العرب بين كارثتي الجفاف والحروب القادمة (13)

منها تنبثق الحياة.. ولأجلها تاليا تنفجر الحروب.

هي المياه الوافرة بالعطاء لأناس الشرق الأوسط الذين ابتلوا بلعنة الصهيونية التي تنبهت بدهائها منذ مخططات اغتصاب فلسطين لأهميتها ورسمت حروبها مع العرب كافة بحدود المياه ومنابعها في المنطقة مما دفع حكماء صهيون للمطالبة بتضمين وعد بلفور منطقة أصبع الجليل.. منبع المياه كافة داخل حدود الأرض التي منحتها قوى الاستعمار لشتات اليهود في العالم.

في فلسطين احتلت مصادر المياه ونهر الاردن استنزف جله من قبل اسرائيل التي لوثت المتبقي، ونهر الليطاني اللبناني سبب احتلال الشريط الجنوبي وجبل الشيخ كان وسيبقى منبع الماء والحروب لسوريا ومعها.

يضاف الى ذلك التحالف التركي ـ الاسرائيلي الناشيء لخنق سوريا والعراق عبر التحكم بمياه نهري دجلة والفرات، إما بالمنع أو اغراق الدولتين العربيتين بتفجير سد أتاتورك التركي.

واكتملت الدائرة بالمحاولات الاسرائيلية ـ الامريكية لاختراق القرن الافريقي والقبض على منبع نهر النيل ومعه الحياة في مصر والسودان.

وفي منطقة كمنطقتنا العربية مهددة بالزحف الصحراوي تغدو المياه سلعة استراتيجية بعد التطور الحاصل وعجز التكنولوجيا الصناعية والزراعية عن الاستغناء عن هذه المياه كمادة خام حيوية لا يستغنى عنها في بناء الحضارات.

هذه المنطقة التي جرت ميزة موقعها الاستراتيجي عليها ويلات الاستعمار باتت بعد التحرر تواجه خطر الاستتباع حيث مصادرها المائية تنبع من غير أرضها أو التي تنبع منها تخنقها الاصابع الصهيونية.

هل ينبغي التسليم برهن قطرات مياهنا بمشيئة الغير، أم يتوجب علينا الانتباه ومن ثم المسارعة الى رسم استراتيجية عربية قادرة على انجاز التحرر المائي عبر الوسائل السياسية والعسكرية والتكنولوجية تمكن اجيالنا القادمة من الاطمئنان الى الارتواء.

ذلك ما نحاول اخضاعه لدائرة الاهتمام عبر سلسلة من الحلقات تلقي الضوء على تفاصيل القضية.



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢ / ٨ / ١٩٩٩

زيادة ٣ سنتيمترات فى منسوب النيل مع بداية الفيضان

وفد مصرى يشارك فى اجتماعات المجلس العالمى للمياه بفرنسا

كتبت كريمة السروجى:

بدأ منسوب النيل امس فى الارتفاع مع بدء موسم الفيضان وسقوط الامطار على اعالى النيل.. بلغ منسوب بحيرة ناصر امس ١٧٥,٨٢ متر بزيادة قدرها ٣ سنتيمترات وقد بدات الاستعدادات لفتح مفيض توشكى عند بلوغ المنسوب ١٧٨ مترا.. واعلن الدكتور محمود أبوزيد وزير الاشغال العامة والموارد المائية انه تقرر مشاركة مصر بوفد رسمى فى اجتماعات وزراء المياه والخبراء العرب غدا فى فرنسا.. وقال ان اجتماعات المجلس العالمى للمياه هناك سوف تستمر اربعة ايام وتبحث الرؤية المستقبلية لتنمية الموارد المائية والحلول المقترحة والاستثمارات المطلوبة ومصادر التمويل واشار الدكتور بيومى عطية رئيس قطاع التخطيط وعضو الوفد المصرى انه سيتم بحث استخدامات الموارد المائية وكيفية تنميتها.

وقد شهد الوزير امس حفل التوقيع على عقد انشاء المرحلة الثالثة لحماية الشواطىء البحرية لمصب فرع دمياط يتكلف المشروع ٧٠ مليون جنيه ويستغرق التنفيذ ٣ سنوات وقع العقد المهندس فايق عبدالسيد رئيس هيئة حماية الشواطىء مع رئيس الشركة المنفذة.. وقال الدكتور أبوزيد ان المشروع يأتى ضمن خطة متكاملة لحماية الشواطىء الشمالية بدات عام ١٩٨١ مع وضع اولوية لشواطىء الدلتا.



المصدر : الحياة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٨/١٩٩٩

الانتاج الزراعي تراجع ٤٠ في المئة خلال الموسم الحالي

مخزون المياه في السدود المغربية تراجع الى نصف الطاقة الاستيعابية

□ الرباط - محمد الشرقي

■ تراجع مخزون المياه في السدود المغربية الى نحو نصف طاقتها الاستيعابية بفعل شح الامطار الذي عرفه المغرب طيلة الموسم الماضي. وبلغت الكمية المعباة نحو ٧,٤ بليون متر مكعب أي ما يمثل ٥٣ في المئة من سعة السدود، مقابل ٧٧ في المئة خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

وقال بلاغ لوزارة الاشغال ان كمية المياه العذبة المتوافرة في السدود تقل بنحو ٧٩ في المئة عن مخزون ١٩٩٨ نتيجة تراجع حجم التساقطات وقلة ذوبان الثلوج في سفوح الجبال، لكن الوضع لا يدعو الى القلق خصوصاً بالنسبة لمياه الشرب التي تبلغ احتياطاتها نحو ٢,٤ بليون متر مكعب ويتم تعبئتها بشكل طبيعي.

ويختلف عجز المياه من منطقة الى اخرى، لكن معظم الجهات وخصوصاً في الوسط والجنوب تواجه قلة في الموارد المائية الموجهة لاغراض الري والزراعة بسبب التقلص الواضح في امطار الربيع وارتفاع درجة الحرارة التي رافقها هبوب رياح شرقية حارقة.

وتلعب السدود دوراً مهماً في التقليل من مضاعفات ازمة المياه بفعل اختزانها للموارد المتدفقة من الجبال والشلالات. وتسمح تلك السدود وعددها نحو ٩٠ سداً بتخزين نحو ١٥ بليون متر مكعب من المياه السطحية التي تستخدم نسبة ٨٥ في المئة منها في المجالات الزراعية.

وكان المغرب رصد الشهر الماضي مساعدات طارئة للمزارعين قيمتها ٣,٥ بليون درهم (٣٦٠ مليون دولار) لمعالجة الصعوبات التي تواجه البادية والارياف نتيجة الجفاف وقلة منسوب المياه، تتوزع كالتالي:

- ٣٣٢ مليون درهم لتزويد المناطق التي تعاني من نقص مياه الشرب.
- ١٨٩٠ مليون درهم لفتح ورشات العمل في المناطق المتضررة من الجفاف تضاف اليها اعتمادات اخرى لبرنامج الانعاش الوطني بقيمة ٣٠٠ مليون درهم.
- ٣٠٠ مليون درهم لحماية وإغاثة الماشية وتوفير الأعلاف في المناطق المتضررة.
- ٦٥٠ مليون درهم لإعفاء صغار المزارعين من الديون المستحقة لفائدة الصندوق الوطني للقرض الزراعي.

وكان الانتاج الزراعي تراجع ٤٠ في المئة خلال الموسم الحالي نتيجة الجفاف، ولم يسجل المغرب سوى انتاجاً ضعيفاً في محاصيل الحبوب والاقطان بلغ ٣٥,٦ مليون قنطار مقابل ٩٣ مليون عام ١٩٩٦.

وقال وزير الزراعة والتنمية القروية الحبيب المالكي ان أهم الزراعات التي تأثرت بالظروف المناخية تشمل الحبوب والاقطان التي بلغ انتاجها ٥٧ في المئة مقارنة بالموسم السابق، والقمح الصلب ٤٨ في المئة والشعير ٧٣ في المئة، بينما زادت صادرات البواكر ٣٣ في المئة، وحافظت الزراعات السكرية والخضروات والاشجار المثمرة على انتاجها السابق.

وقال الوزير المغربي انه من المرتقب انتاج بليون لتر من الحليب و٣٥٠ الف طن من اللحوم الحمراء و٢٣٠ الف طن من اللحوم البيضاء.

ونتيجة الجفاف يتوقع مركز الظرفية الاقتصادية في الدار البيضاء ان يتراجع النمو الاقتصادي بنهاية سنة ١٩٩٩ الى نحو ٠,٥ في المئة، بعد ان حقق الاداء الاقتصادي نمواً بلغ العام الماضي ٦,٧ في المئة.

وينتظر المغرب عودة الامطار في الخريف المقبل. وتشكل التساقطات قاعدة الانتاج الزراعي الذي يمثل في المتوسط نحو ١٧ في المئة من اجمالي الناتج.

الانتاج الزراعي في المغرب سنة ١٩٩٩

المحصول	المساحة (مليون هكتار)	المردود (مليون هكتار)	الانتاج (مليون قنطار)
القمح اللين	١,٦١	٨,٥	١٣,٧٣
القمح الصلب	١,٠٨	٦,٩	٧,٤٦
الشعير	٢,٠٧	٧	١٤,٤٤
المجموع	٤,٧٦	٧,٥	٣٥,٦٣

* المصدر وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري.



مؤتمر في فرنسا عن المياه في الدول العربية

□ لندن - «الحياة»

■ يُعقد في مرسيليا الاسبوع الجاري مؤتمراً عن مستقبل المياه في الدول العربية يتم خلاله مناقشة استراتيجية بعيدة المدى للقرن الواحد والعشرين.

وينظم المؤتمر مجلس المياه العالمي يومي الاربعاء والخميس المقبلين ووجهت دعوات الى وزراء المياه في جميع الدول العربية.

ويُعقد المؤتمر تحت عنوان «رؤية في شان مستقبل المياه في القرن الحادي والعشرين»، ويركز على البحث في استراتيجية اعدها مجلس المياه العالمي، اضافة الى اعداد وثيقة في هذا الصدد لاقرارها من قبل الجهات المعنية في بيروت الشهر المقبل.

وقال رئيس المجلس محمود ابو زيد ان لهذا المؤتمر اهمية كبيرة نظرا لخطورة مشكلة المياه التي تواجهها المنطقة العربية.

واضاف في بيان صحفي: «ان الدول العربية تعاني اليوم اكثر من غيرها من قلة المياه ويتوقع ان تتفاقم هذه المشكلة نظرا لارتفاع معدلات النمو السكاني... لذلك لا بد من انتهاج استراتيجيات جديدة وجادة لمواجهة هذه التحديات».



المصدر : السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤/٨/١٩٩٩

رؤية عربية لقضايا المياه في القرن المقبل

خبر إخباري

■ القاهرة - ا.ش.ا: يتطلب الحفاظ على الحقوق المائية العربية تحركا عربيا على مختلف الاصعدة الاقليمية والدولية في ظل الاحتياجات المائية للوطن العربي والتي تقدر بنحو 248 كيلو متر مكعب عام 2000 وستزداد تدريجيا لتصبح 499 كلم مكعب عام 2025 مما يعني ان الوطن العربي بحاجة الى كميات كبيرة من المياه وفي حالة تدهور الوضع المائي فان العجز قد يصل الى 200كلم مكعب وذلك طبقا للاحصاءات التي نشرت عام 98 .

ومن هذا المنطلق تشارك مصر في المؤتمر العربي الدولي الذي يعقده المجلس العالمي للمياه في مدينة مارسيليا بفرنسا اليوم ويستمر لمدة يومين ويهدف المؤتمر الى اعداد الورقة العربية التي تحمل الرؤية العربية لقضايا المياه في القرن المقبل ونظرا لوقوع الوطن العربي في الحزام شبه الجاف في العالم وكون هطولاته المطرية وحجم موارده المائية المتجددة تتسم بالمحدودية والندرة نجد ان خبراء المياه يحذرون من عدم اتخاذ الدول العربية اجراءات جادة لمواجهة ازدياد الطلب على المياه لان ذلك سيجعلها تواجه ازمات حادة فعلا في هذا المجال.

وفي هذا الصدد اشار الامين العام لجامعة الدولة العربية الدكتور عصمت عبد المجيد الى ان المسألة المائية قضية استراتيجية لها اهميتها الامنية والاقتصادية خصوصا لانها تتصل بحياة الشعوب وكون منابع المياه العربية تقع خارج الوطن العربي مما يجعلنا خاضعة لسيطرة دول غير عربية.

ويشير المتخصصون الى ان اسباب ازمة المياه في الوطن العربي ترجع الى افتقار الوطن العربي بشكل عام الى الموارد المائية الغزيرة باستثناء عض الانهار كنهر النيل ودجلة والفرات ووقوع جزء منه في المنطقة الجافة او شبه الجافة من العالم مما يسبب ندرة اصلية في الموارد المائية وان تعرض الموارد الجوفية للنضوب مع تزايد معدلات الاستنزاف وتزايد الجفاف في أن واحد في هذه المنطقة وخصوصا خلال العقد الماضي ادى الى ان اصبح نصيب الفرد من المياه في العالم يفوق نصيب الفرد في الوطن العربي باكثر من سبعة اضعاف.

ومن اسباب ازمة المياه في الوطن العربي ايضا تزايد الطلب على المياه نتيجة للنمو السكاني المرتفع مقارنة ببقية دول العالم حيث يبلغ معدل النمو السنوي في الوطن العربي نحو 3,3 في المئة بينما يبلغ المعدل العالمي 1,7 في المئة سنويا بالاضافة الى الاستخدام غير المرشد للموارد المائية المتاحة في معظم الدول العربية وخصوصا في القطاع الزراعي وايضا وجود مصادر الانهار الرئيسية كالنيل والفرات خارج الوطن العربي وسرقة اسرائيل لكثير من مصادر المياه العربية حتى نهر الاردن ومياه الضفة الغربية والجولان وجنوب لبنان.

وتكشف الدراسات ان اسرائيل منذ عام 78 تقوم بسرقة المياه اللبنانية سرا وعلانية وتحويل مياه نهر الليطاني الى بحيرة طبرية باستخدام انابيب تحت الارض لتضمن اسرائيل ربع مليون متر مكعب من المياه سنويا.

وقدرت كمية المياه الماخوذة من الليطاني والوزاني بنحو 7,6 بليون قدم مكعبا سنويا مع تعمد الحكومة الاسرائيلية تنفيذ مشروعاتها للسيطرة على المياه من خلال تعطيل المشاريع اللبنانية التي ترمي للاستفادة من هذه المياه.

وطبقا لتقارير الامم المتحدة فان اسرائيل تحصل على نحو 30 في المئة من احتياجاتها المائية من الضفة الغربية في الثمانينات وتحصل على 7 ملايين متر من الماء في 4 ابار بالقدس وبهذا اصبح



المصدر : السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤/٨/١٩٩٩

الفرد الاسرائيلي يستهلك نحو ثلاث اضعاف استهلاك الفرد الفلسطيني من المياه كما يصل استهلاك المستوطن اليهودي في المستوطنات الي 7 اضعاف استهلاك المواطن الفلسطيني بالضفة الغربية واشارت الى ان فلسطين تعيش تجارب مريرة من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلي حيث يقاسي الفلسطينيون ابشع انواع الظلم المائى فضلا عن الظلم السياسي فالوضع المائي في فلسطين سيء حيث تستولي اسرائيل على 70 في المئة من المياه في القطاع كما يركز الاحتلال الاسرائيلي على استغلال المياه الجوفية في الضفة الغربية وتعد مشكلة المياه من اعقد المشكلات في مفاوضات الحل النهائي التي تتضمن الكثير من الموضوعات الاخرى.

ويري المتخصصون ان هناك نقاطا مهمة يمكن من خلالها الوصول الى حلول ايجابية ازاء الوضع المائي العربي من بينها تطوير السياسات المائية من خلال اتخاذ قرار سياسي بشان توزيع الحصص بين القطاعات المختلفة بما يساهم في تحقيق الاهداف التنموية والبيئية مع مراعاة مبدا التنمية المتواصلة وايضا تنمية ودار موارد الوديان عن طريق تبادل المعلومات في اطار شبكة هيدروجيا الديان التي تم تاسيسها على المستوى العربي عام 96 بل ايضا العمل على تخفيض الفاقد في شكات مياه الشرب بحيث لا يزيد الفاقد على 15 في المئة علما بانه يتراوح حاليا بين 25 في المئة و60 في المئة.

ومن الحلول المقترحة ايضا الاهتمام بتخفيض الفواقد في الري خصوصا ان ما يربو على 88 في المئة من المياه المستخدمة حاليا في العالم العربي هي المياه المستخدمة في الري وذلك عن طريق اعديل وسائل نقل وتوزيغ المياه وتطبيق وسائل الري الحديثة على مستوي الزراعة ومن المنتظر ان يصل الاجتماع المقبل الي روية عربية مشتركة ازاد قضية المياه للدخول الى القرن المقبل على اسس ثابتة .



تزايد منسوب بحيرة ناصر:

فيضان النيل فوق المتوسط

كتبت كريمة السروجي:

بلغ منسوب بحيرة ناصر امس ١٧٥ مترا و٨٨ سنتيمترا بزيادة قدرها ٢ سنتيمترات عن امس الاول وبذلك يرتفع محتوى البحيرة الى ١٢٥ مليارا و٨٧٦ مليون متر مكعب. واشار مصدر مسئول بوزارة الأشغال العامة والموارد المائية ان توقعات الفيضان هذا العام تشير إلى أن مياه الفيضان الجديد سوف تدخل منخفض توشكى بنسبة ١٠٠٪ وذلك للمرة الثالثة على التوالى نتيجة لامتلاء بحيرة ناصر. واضاف انه لن يتم اقامة اية سدود ترابية أمام قناة مفيض توشكى لحجز المياه حتى منسوب التشغيل والمقرر بـ ١٧٨ مترا كما حدث خلال العامين الماضيين وذلك وفقا لقرارات لجنة ايراد نهر النيل باهمية ترك المياه تنطلق للمفيض

واكد المصدر ان الزيادة اليومية الواردة للبحيرة من اعالى النيل يصرف منها ٢٣٥ مليون متر مكعب يوميا لمختلف الاغراض والباقى يتم تخزينه فى البحيرة، مشيرا إلى ان لجنة ايراد النهر قررت ايضا البدء فى خفض المنصرف لمواجهة الاحتياجات خلال الأيام القادمة بمقدار ٥ ملايين متر مكعب وذلك نظرا لانتهاء موسم الزراعات الصيفية وقلة الاحتياجات

واضاف المصدر أن هناك متابعة يومية لمحطات الارصاد بمناطق الديم والخرطوم وعطبرة ودنجلة والسد العالى.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ / ٨ / ١٩٩٩

أول مؤتمر للمياه العربية يعقد فى مرسيليا اليوم

مرسيليا - أحمد نصر الدين:

تبدأ اليوم فى فرنسا اعمال أول مؤتمر عربى للمياه على مستوى الوزراء، وبحضور ٢١ دولة عربية يمثلها أكثر من ٦٠ خبيرا دوليا و٦ وزراء عرب. ويهدف المؤتمر الذى ينعقد تحت رعاية المجلس العالمى للمياه وجامعة الدول العربية الى إعداد الورقة العربية التى تحمل الرؤية العربية لقضايا المياه فى القرن المقبل، ومعرفة المشاكل والتحديات التى تتأثر بها المياه العذبة والتى سيتم اصدارها فى نهاية المؤتمر فى صورة عدد من التوصيات سيتم مناقشتها واعدادها فى صيغتها النهائية فى سبتمبر القادم بمؤتمر دولى عربى يعقد فى لبنان.

يراس الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الدكتور محمود أبوزيد وزير الأشغال والموارد المائية بصفته رئيسا للمجلس الأعلى العالمى للمياه.

ويعد هذا المؤتمر الأول من نوعه الذى يعقد فى منطقة الشرق الأوسط من خلال أصحاب القضية أنفسهم، ويزيد من فعالياته وجود البعد العالمى من خلال اشراف المجلس العالمى للمياه الذى يمثل أعلى سلطة مائية فى العالم

ومن المقرر أن تعقد على هامش المؤتمر اجتماعات تحت رعاية الجامعة العربية بين دول كل منطقة عربية على حدة، وبين كل دول المناطق العربية معا، لمناقشة المشكلات التى تواجه كلا منها لمحاولة وضع حلول لها.



٢ سنتيمترات ارتفاعا لمنسوب المياه فى بحيرة ناصر أمس

بلغ منسوب المياه فى بحيرة ناصر امس ١٧٥,٨٨ متر بارتفاع ٢ سنتيمترات عن منسوب امس الأول وبلغ مخزون المياه فى البحيرة ١٢٥ مليارا و٨٧٦ مليون متر مكعب. وصرح المهندس فهمى تاوضروس رئيس الهيئة العامة للسد العالى وخزان اسوان بأن كميات المياه المنصرفة من البحيرة بلغت ٢٢٥ مليون متر مكعب.



المصدر : السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤/٨/١٩٩٩

في الوقت الذي تلوح في الآفاق عودة محتملة لمفاوضات السلام

المياه العربية.. اطماع قديمة ومشكلة لابد من مواجهتها وتسليط الاضواء عليها

دمشق - السياسة،

■ تكتسب قضية المياه اهمية خاصة في هذه الفترة بسبب مايلوح في الأفق من عودة محتملة لمفاوضات السلام على المساريين السوري - اللبناني/ الاسرائيلي وفتح ملف المياه فيما يتعلق بالمرحلة النهائية على المسار الفلسطيني/ الاسرائيلي، من هنا اهمية العودة للقضية وتسليط الاضواء عليها من مختلف الزوايا التاريخية - السياسية - والامنية.

قامت الحضارات منذ القديم حول مصادر المياه، لكونها عصب الحياة الرئيسي، و نظراً لأهمية المياه في صناعة الاحداث التاريخية، لذلك قرانا في كتب التاريخ عن حروب كثيرة كان السبب الرئيسي فيها السيطرة على هذا السلاح الفعال واستغلاله ضد الطرف الخصم، لكن في تلك الفترات كانت المياه تكفي الجميع وكانت تنشأ السدود فقط من اجل السيطرة على مياه الفيضانات المدمرة، اما في وقتنا الحالي فقد اصبح للسدود بالاضافة الى الهدف الاول مهام اخرى اضافيةمثل تخزين الماء وتوليد الطاقة، لذلك اخذت السيطرة على الماء ابعاداً استراتيجية جديدة ومتطورة اكثر وذلك ايضاً بسبب التزايد الكبير لعدد السكا والتطور الحضاري للمجتمعات والنزاعات السياسية المختلفة.

وفي الوطن العربي بالذات يمكننا القول ان مشكلة المياه ذات بعد خاص بسبب ندرة مصادر المياه فيها، ويمكننا القول ان مشكلة المياه كانت سبباً رئيسا في النزاعات العربية الداخلية والخارجية، ونظرا لكون بعض الانهار في المنطقة العربية هي انهار دولية، اي تشترك بحوض النهر اكثر من دولة، لذلك فإن الدول التي تتحكم بمنابع تلك الانهار سعت وتسعى للتحكم السياسي والاقتصادي في دول المصب، خصوصاً ان القانون الدولي لم يحدد حقوق كل الدول المشاركة في الحوض الواحد، بل استند الى قواعد عامة.

ان الزيادة السريعة للسكان في الوطن العربي والتوسع في الزراعة لتوفير الغداء لهذا العدد المتزايد جعل استخدام المياه يكون بحدة الاقصى، وادى الى تنافس ونزاع بشزن الاستحواذ على مصادر المياه، فالمنطقة العربية تحتوي ثلاث وديان كبيرة يمكن ان يحدث في اي منها نزاع حول المياه، فمجرى النيل يقتسمه عدد من البلدان، ووادي دجلة والفرات الذي تشوبه حالة عدم استقرار، ووادي نهر الاردن الذي رغم كونه اصغر من غيره لكنه الاكثر تفجيراً وهو يشهد فعليا قرصنة مائية من قبل «اسرائيل»، وبالاضافة لهذه الوديان الثلاثة المذكورة هناك نهران مهمان هما نهر العاصي الذي ينبع في لبنان ويمر بسورية ولواء اسكندرونه، ونهر الليطاني الذي ينبع ويصب في لبنان لكنه في جزء من مجراه السفلي تحت السيطرة الاسرائيلية.

ان مشكلة المياه العربية لا تقتصر فقط على المياه الجارية، بل تتعداها الى المياه الكامنة، اي الجوفية، فالوطن العربي يعتبر خزان كبير للمياه الجوفية.

الحركة الصهيونية والمياه العربية، ربطت الحركة الصهيونية مسالة نشوء وطن قومي لهم في فلسطين ويتمتع بحدود آمنة، ربطته بمسالة السيطرة على منابع ومصادر الماء في المنطقة، بل تعدا ذلك الى مسالة التفكير بجر المياه في نهر النيل الى صحراء النقب بفلسطين، لذلك ارسلت منذ نهاية القرن التاسع عشر عدة بعثات علمية، فكونه من مهندسين مختصين لتقيم الموارد المائية في المنطقة، وقد اكدت هذه الدراسات مجتمعة على اهمية الاحواض المائية الموجودة في المنطقة لخدمة الاستراتيجية الامنية المستقبلية للكيان الصهيوني، وفي ري الاراضي الزراعية وسقاية المدن الفلسطينية



بالاضافة لانتاج الطاقة. ان مطالب الحركة الصهيونية بتمكينها من السيطرة على منابع المياه في المنطقة قد وجدت لها اذانا صاغية من قبل الانتدابين البريطانيه والفرنسي، فقد نصت اتفاقية سايكس - بيكو بين بريطانيا وفرنسا على تقسيم المنطقة بحيث وضع في الاعتبار الاطماع الصهيونية في المياه في المنطقة.

وكتطبيق عملي للدراسات التي قامت بها الحركة الصهيونية، حاولت القيام بعدة مشاريع مائية في المنطقة كان اهمها في عام (1903) عندما حاول هرتزل اقناع الحكومة العثمانية والمصرية والبريطانية بمشروع جر المياه في نهر النيل الى صحراء النقب، لكن هذا المشروع فشل لعدة اسباب، وفي عام (1920) جاء مشروع روتنبرغ لبناء محطة لتوليد الطاقة الكهربائية جنوب بحيرة طبرية، وقد كان هذا المشروع من المشاريع الاولى للسيطرة على المياه العربية، تلى ذلك في عام (1938) طرح مشروع لوذرميلك الاميركي، وهو عبارة عن ربط بين البحر المتوسط والبحر الميت والسيطرة على مياه نهر الاردن وروافده ومياه نهر الليطاني والاستفادة منهما لري الاراضي الزراعية وتوليد الطاقة الكهربائية لكن السياسة المائية الصهيونية تطورت بعد عام (1948)، فاصبحت نموذجا للتوسع.

الصهيوني في الاراضي العربية، وعلى الرغم من الدعم الخارجي لهذه السياسة سواء من اوروبا او اميركا فقد لاقت معارضة قوية من العرب وصلت في احدى المراحل الى تدمير هذه المنشآت التي اقامتها اسرائيل على بحيرة طبرية لتوليد الطاقة الكهربائية وفي عام (1953) تقدمت الولايات المتحدة الاميركية بمشروع مائي، سمي بمشروع جونستون، وهذا المشروع يقوم على توزيع وتقسيم مياه نهر الاردن بين الاردن واسرائيل، مع الاخذ بعين الاعتبار حاجة سورية لمياه نهر اليرموك الرافد الرئيس لنهر الاردن، ورغم ان هذا المشروع يعطي الدولة اليهودية النصيب الاكبر من المياه الا ان الغاية منه كانت ابعد من ذلك وتمثلت بالاعتراف ولو بشكل غير مباشره بالدولة الدخيلة على المنطقة من خلال الاقرار بحصتها في المياه، ومع ذلك فان المشروع رفض من الطرفين العربي والاسرائيلي.

في النصف الثاني من القرن العشرين تطورت قضية المياه بين العرب واسرائيل وقامت دولة الكيان الصهيوني بتنفيذ عدة مشاريع مائية في المنطقة، وادرك العرب خطورة الوضع، فكان الرد العربي عبارة عن مشروع لتحويل مياه نهر الاردن، هذا المشروع كان سببا في اندلاع حرب (1967) وهزم العرب واحتلت اسرائيل مصادر مياه نهر الاردن بالاضافة لاحتلال اسرائيل للضفة الغربية ووضع يدها على المياه الجوفية واستكملت اسرائيل حلم الحركة الصهيونية القديم عام (1982) باحتلالها جنوب لبنان وبالتالي السيطرة مياه نهر الليطاني فيه. وبعد عام (1967) بدا ميزان القوى يميل لصالح اسرائيل فاصبحت في موقع اكثر قدرة على التصرف في المياه وغيرها، وبالتالي اخذت تمارس برنامج نهب منظم للمياه العربية، فحاولت سرقة المياه الجوفية لصحراء سيناء اثناء احتلالها لهذه الصحراء، وعندما وجدت ان هذا الحل لا يريحها بشكل نهائي اخذت تفكر بالحصول على مورد ثابت ومشروع، فكانت تفكيرها في الاستفادة من مياه خزان النوبة الرملي، الذي يحتوي على اكبر مخزون

للمياه الجوفية غير المتجددة في العالم.

ان اطماع العدو الاسرائيلي بالمياه المصرية لم تتوقف نهائيا، ففي عام (1974) كان هناك محاولة اخرى لاستجرار مياه النيل بنسبة (1 في المئة) نقلها الى فلسطين، لكن هذا المشروع فشل ايضا، وعاد وتجدد الامل بهذا المشروع بعد زيارة السادات للقدس، الذي وعد خيراً بتنفيده، لكن اغتيال السادات وموته كان اسبق من تنفيذ هذا المشروع.

من الواضح جداً انه رغم المقاومة العربية للمشاريع الاسرائيلية، الا ان هذه الاخيرة مازلت تمارس سرقة علنية، وقرصنة واضحة للمياه العربية، مدعومة بقوى كبرى نعجز ان نقف بوجهها اذا لم يكن لنا قول واحد وفعل واحد، ويجب ان نملك الدراسات اللازمة لمواجهة كل معتدي على حقوقنا، فاطماع العدو الصهيوني لا تقف عند المياه بل تتعداها الى كل ثرواتنا الطبيعية.

تركيا والمياه العربية، تشترك كل من سورية والعراق مع تركيا في حوض دجلة والفرات، فالعلاقات العربية التركية لها

تاريخ طويل بحكم الموقع الجغرافي، وهي علاقة ذات طابع استراتيجي يؤثر ويتاثر، علاقة قوة وضعف، ودائما ارتبطت قوة تركيا بضعف العرب ولقد احتلت تركيا الوطن العربي لمدة اربعة قرون وحكمته تحت ذريعة الوصاية الاسلامية، الا ان هذا الاحتلال سقط في بداية القرن العشرين، وعادت تركيا الى حدودها الطبيعية، انما في هذه الفترة انتهجت تركيا سياسة خارجية مختلفة، فبعد ان كانت هذه السياسة سياسة عربية اسلامية، اصبحت سياسة غربية مسيحية، ومن اجل ارضاء هذا الغرب اخذت تؤكد على دورها الاقليمي في المنطقة من خلال استغلال مصادر القوة لديها كالمياه، وخلق نزاعات حدودية مع جيرانها مشكلة بذلك حالة من عدم الاستقرار في المنطقة.

ورغم ازدياد الحاجة الى المياه في المنطقة في النصف الثاني من هذاالقرن، بسبب ازدياد السكان والتطور الاقتصادي لدول المنطقة، رغم ذلك، فإن مشكلة المياه بين العرب وتركيا لم تتفجر الا في العقود الاخيرة من هذا القرن، وبالضبط حول مياه

نهر الفرات عندما بدأت كل من سوريا وتركيا مشاريعهما المائية على هذا النهر، وقد استغلت تركيا بعد ذلك ضعف العرب وانقسامهم بعد هزيمة (1967)، فاخذت تنفذ سياسات تضر بمصالح العرب الحيوية، بل واخذت تركيا تدعى بأن مياه دجلة والفرات هي مياه تركية بسبب وجود منابع النهرين في اراضيها، وعلى الرغم من أن القانون الدولي هو عبارة عن مبادىء عامة حول قواعد تقاسم المياه المشتركة، لكنه يعتبر مياه دجلة والفرات مياه دولية مشتركة، وهي حق لدول النهر بحسب حاجة كل منها باستخدام امثل وعادل.

وكاستمرار لسياسة تركيا المائية الضارة بالمصالح الحيوية للوطن العربي، وكنتيجة طبيعية لتطور العلاقة بين تركيا واسرائيل، اخذت تركيا تضغط بهذا السلاح على بعض الدول العربية من اجل التاثير على الطرف العربي في عملية السلام في المنطقة، بل كانت هناك محاولة لنقل المياه الفائضة من تركيا لاسرائيل عن طريق الاكياس العائمة، على كل حال اخذت تركيا تفرض الحلول التي ترضيها لبعض المسائل العالقة بينها وبين دول الجوار العربي من خلال اللعب بورقة المياه. ان مشكلة المياه مع تركيا مازلت تنبض، ولاتزال بدون حل جذري ونهائي للمشكلة، وستعود تركيا للضغط بهذه الورقة عندما تحس انها بحاجة لموقف



المصدر : السياسة الكويتية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ /٨/ ١٩٩٩

عربي معين، الا اذا تعاونت البلدان العربية البعيدة عن الحوض مع الدول التي يمر بها الحوض من اجل مساعدتها في الضغط على تركيا من اجل عدم الاستخفاف بحقنا المشروع من هذه المياه. جوانب اخرى من المشكلة، تصدرت ازمة المياه مع العدو الصهيوني وتركيا واجهة المشكلة المائية العربية على الرغم من وجود قضايا مائية عربية ساخنة في مختلفة ارجاء الوطن العربي.

1 - المياه في الخليج العربي، ان التطور الاقتصادي الذي رافق ظهور النفط في الخليج العربي فرض زيادة اكبر في استهلاك المياه العذبة بحيث اصبحت الكمية الموجودة، لا تفي بحاجة السكان والتنمية في المنطقة، وعلى الرغم من ندرة المياه في منطقة الخليج وقلة الامطار فيها فهناك ثلاث مصادر للمياه، المصدر الاول هو المياه الجوفية وتشمل الآبار السطحية والعميقة، اما المصدر الثاني فهو تحلية مياه البحر، والمصدر الثالث هو عبارة عن مياه الصرف الصحي بعد تنقيتها ومعالجتها.

ان وضع الماء في الخليج العربي يهدد بوضع غيرآمن مستقبلاً اذا لم يكن هناك تفكير عملي وصحيح للمسالة بحيث يضع في الاعتبار كلفة مقبولة وذلك بالاستفادة من التجارب السابقة في هذا المضمار.

2 - نهر النيل وازمة المياه بين دول الحوض، تشترك بمياه النيل تسع دول افريقية من بينها مصر والسودان، وكلتاهما تقعان في اسفل وادي النهر، ويرفد نهر النيل في السودان نهر عطبره، وعلى الرغم من حاجة السودان لمياه نهر النيل، الا ان الحاجة المصرية لهذه المياه مهمة اكثر لقلة المصادر المائية المصرية، ولاعتماد الزراعة فيها على هذا النهر.

والازمة بشان مياه النيل بين مصر واثيوبيا تعود الى الخمسينات من هذا القرن وهي عبارة عن انعكاس سياسي للعلاقة القوية بين امريكا واثيوبيا ضد سياسة الرئس جمال عبدالناصر القومية، وقد اعدت اميركا عدة دراسات مائية لحوض النيل، ووضعها تحت تصرف الخبراء الاسرائيليين من اجل اقامة عدد من السدود على منابع نهر النيل لحساب اثيوبيا.

ان اهتمام دول حوض النيل بمشكلات المياه القائمة تدل على قلقها من المستقبل لأن النيل بالنسبة لهاشريان الحياة وبخاصة مصر والسودان ومهما تحدثنا عن طبيعة العلاقات بين دول الحوض في وادي النيل حول المياه، فإن المشاريع المقامة على النيل ليست بعيدة عن السياسات الدولية ومصالحها في المنطقة.

ان المياه في الوطن العربي ثروة من الثروات الطبيعية التي يملكها هذا الوطن، والاطماع فيها قديمة ومعروفة، بل وكانت السبب الرئيسي في كثير من النزاعات البشرية في وطننا، وعلى الرغم من امتلاكنا من اسباب القوة كشعب واحد يجمعه تاريخ واحد ولغة واحدة مشتركة الا اننا لا نزال نهبة للطامعين في ثرواتنا الطبيعية، واداة طيعة تتحكم في قرارنا السياسي والاقتصادي قوى خارجية يهمها ان نبقى ضعفاء ومشتتين، ولابد لمواجهة هذه الظروف من ان يكون هناك جهد عربي واحد مبني على العلم والقوة، للدفاع عن حقوقنا في وجهة الطامعين فينا والمتحكمين بقراراتنا وبمصيرنا.

المراجع

- المياه العربية التحدي والاستجابة. بيروت - 1999 - مركز دراسات الوحدة العربية - د. عبدالمالك التميمي.
- لا احد يشرب، بيروت - 1999 - دار رياض نجيب الريس - طارق المجذوب.
- حالة الموارد المائية في الوطن العربي - دمشق - 1993 - المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة.



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥/ ٨/ ١٩٩٩

على هامش المؤتمر الدولى للمياه العربية بمرسيليا

وزير الرى السورى يشيد بدور مبارك فى المصالحة بين دمشق وانقرة

تركيا تتفهم المطالب السورية والعراقية.. بالتوزيع العادل لحصص المياه

ممثل الجامعة العربية ينتقد النهب الإسرائيلى لمياه الجولان ونهرى الاردن والليطانى

مرسيليا ـ وكالات الأنباء:

أشاد وزير الرى السورى عبد الرحمن المدنى بالدور الذى قام به الرئيس حسنى مبارك للمصالحة بين سوريا وتركيا والتى كان من أهم نتائجها تحسن العلاقات بين البلدين وموافقة الجانب التركى على استئناف المفاوضات للمشاركة فى توزيع المياه على أسس جديدة تحقق العدالة فى اقتسام هذه المياه.

قال المهندس عبد الرحمن المدنى انه من المنتظر أن تبدأ المباحثات بين الجانبين السورى والتركى قبل نهاية العام الحالى مشيرا الى تفهم الجانب التركى للمطالب السورية والعراقية العادلة فى توزيع حصص عادلة من المياه بين الدول الثلاث.

وطالب الدول العربية باستخدام المنطق السليم العلمى والسياسى وكذلك التكنولوجيات الحديثة لتعويض النقص الحاد فى الموارد المائية العربية.

اشار الوزير السورى ـ فى تصريحات له على هامش المؤتمر الدولى للمياه فى العالم العربى المنعقد حاليا فى مرسيليا بفرنسا ـ الى أن سوريا تقوم حاليا بتزويد الاردن بكميات من المياه لتعويض النقص الحاد فى مياه الشرب الذى تعانى منه الاردن حاليا وذلك من منطلق العلاقات السورية الاردنية الوثيقة. واكد طاهر عدوانى ممثل الجامعة العربية فى المؤتمر على أهمية انعقاد هذا التجمع الدولى، وقال إن الجامعة العربية تساند المجلس العالمى للمياه وتدعم جهوده فى هذا الشأن اضافة الى جهود المراكز المتخصصة الأخرى مثل المنظمة العربية للزراعة فى السودان وغيرها. واشار الى اهتمام الدكتور عصمت عبد المجيد الامين العام للجامعة الكبير بحل مشاكل المياه العربية من خلال الجهود والمساعى السياسية والدبلوماسية للجامعة العربية. واشار الى ان الجامعة العربية تنسق كافة الجهود حتى لا يقع اى ضرر لاى طرف من الاطراف العربية مؤكدا ان نهر النيل فى مصر تاريخ فى حد ذاته والجامعة العربية توليه اهتماما خاصا كما أن مصر تضعه فى مقدمة اولوياتها ويكفى ان رئيس المجلس العالمى للمياه هو الدكتور محمود أبوزيد وزير الاشغال العامة والموارد المائية فى مصر.

انتقد ممثل الجامعة العربية الى المؤتمر الموقف الإسرائيلى من مسألة المياه مشيرا الى السيطرة الإسرائيلية والنهب الإسرائيلى المستمر للموارد المائية العربية وخاصة فى هضبة الجولان ولمياه نهر الاردن ونهر الليطانى وكذلك المياه الجوفية فى الضفة الغربية. وطالب بضرورة وضع حد لهذه التعديات الخطيرة مشيرا الى وجود مشكلة أخرى فى الشرق الأوسط تتعلق بنهرى دجلة والفرات خاصة بعد أن اقامت تركيا العديد من السدود والمشاريع مما اثر سلبا وادى لانخفاض كميات المياه الى كل من سوريا والعراق.

اوضح ان الهيئات والمنظمات الدولية تنادى دائما بما نسمية بالشرعية الدولية لتحديد المفهوم الجديد للمياه فى العالم باعتبارها ثروة انسانية وتراثا انسانيا لكل شعوب العالم وليس من حق أحد أن يحتكرها موضحا ان هناك قوانين دولية وجوانب اخلاقية مثل حسن الجوار وغيرها.

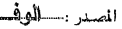
اشار الدكتور صفوت عبد الدايم ممثل البنك الدولى فى المؤتمر الى اهتمام البنك الدولى بقضايا المياه فى المنطقة العربية خاصة وانه صاحب المبادرة الأولى للشرق الأوسط وشمال افريقيا. وقال ان اهداف هذا المؤتمر تكمل اعمال مؤتمرى البنك فى القاهرة وعمان فى بداية هذا العام للبحث فى التحديات التى تواجهها المياه فى المنطقة فى بداية القرن الحادى والعشرين وكيفية مواجهتها ووضع رؤية حتى عام ٢٠٢٥ على الأقل لمواجهة هذه التحديات.



كما اشار الدكتور صفوت عبد الدايم الى ان هذه التحديات تجيء فى مقدمتها ندرة المياه حيث ان المنطقة العربية والشرق الاوسط اكثر المناطق ندرة فى المياه فى العالم اضافة لزيادة السكان بمعدل سريع جدا اضافة لاحتياجات الزراعة وتكلفتها المرتفعة واستهلاكها الكبير من المياه.

اضاف ان التحدى الكبير امامنا هو انتاج اكبر قدر من الغذاء الزراعى باقل كمية من المياه عن طريق الترشيد وحسن استخدام المياه.



المصدر : الوفد 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥/٨/١٩٩٩

فكرة .. بمليون دولار لحماية دلتا النيل!

بقلم: عباس الطرابيلي

بداية نحن نعلم أن هناك محاولات جادة لحماية شواطئ مصر من ظاهرة التآكل. ونعلم أن هناك هيئة تقوم بهذا العمل اسمها «الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطئ» ونعلم أن هناك جهودا ضخمة لمواجهة هذه المشكلة زادت منذ عام ١٩٧١ عندما تكون أول فريق متفرغ سرعان ما تحول إلى أول معهد من نوعه في مصر اسمه «معهد بحوث الشواطئ» لاتباع الأسلوب العلمي السليم لمعالجة تلك المشكلة.. ولكن هذه المحاولات «قد» لاتربطها خطة موحدة.. ونعلم أن هناك خططا لدراسة شواطئ الاسكندرية لحمايتها من هجمات البحر من سيدي كرير غربا حتى بوغاز أدكو شرقا بطول ٧٢ كم. وهناك دراسات وأعمال لحماية شاطئ مدينة رأس البر بعد أن انعدم الشريط الساحلي أمام المباني وحماية اللسان الغربي لمصب فرع دمياط ومحاولات لحماية ساحل رشيد تمت عام ١٩٩١. ومشروع آخر لحماية بلدة البرلس وبوغازها وأيضا عملية حماية شاطئ بلطيم وأعمال أخرى في بورسعيد. بل امتد العمل إلى مدينة العريش شرقا ومطروح غربا.

هذه كلها - وغيرها - أعمال كبيرة نعترف بها، ولكن هل هناك خطة متكاملة نعمل على هديها. حتى لا تتحول جهودنا الكبيرة هذه إلى مجرد ضربات عشوائية هنا وهناك بلا رابط. وتضيع أموالنا في «جوف البحر» الذي لايرحم؟.

نقول هذا لأننا نفاجأ «بردود» «أفعال» عنيفة من البحر. فإذا تمكنا من حماية منطقة نفاجأ بالبحر يضرب في منطقة أخرى فإذا كسبنا حماية هنا فوجئنا بالبحر يأكل في منطقة مجاورة بعدها أو قبلها. لأن أي ترسيب في منطقة يتبعه بالطبيعة تآكل في منطقة أخرى. فالبحر يغير من سلوكه ليتوازن أي أن كل حماية لها رد فعل. لأن التيارات البحرية تعدل من عملها لتواجه التغير الذي نشأ عن حماية منطقة ما.. هي ببساطة: «فعل ورد فعل». من هنا نقول بضرورة وجود خطة متكاملة، بعد دراسة متأنية شاملة حتى نبعد هذا الخطر الذي يهدد دلتا مصر اي قلبها الزراعي كله. نقول هذا لأننا أنفقنا مئات الملايين من الجنيهات على أعمال الحماية التي تمت حتى الآن. حقيقة جاءت بنتائج. ولكن الخطر مازال كامنا. والبحر يعدل من خططه الهجومية ليواجه خططنا الدفاعية. هي اذن حرب بيننا!!.

●● ونعترف بأن الدولة أنفقت حتى الآن أكثر من ٥٠٠ مليون جنيه على مشروعات الحماية التي نفذت حتى الآن. وهو جهد نشكر الدولة عليه.. ويدل على أن الدولة تعرف حجم الخطر ومقدار الخسارة التي تنزل بالدلتا. ولكن هذا الرقم لايوازي شيئا من ايراد النشاط الزراعي والصناعي والتجاري في الدلتا وعلينا حتى نحمي هذه الدلتا أن نخصص نسبة من عائدات هذه الدلتا



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلو... التاريخ : ٥/٨/١٩٩٩

لمشروعات حمائيتها. نطلق عليها اسم «ضريبة حماية الدلتا». لأننا بهذا نحمى قلب مصر. ونصون مصدر ثروتها.

●● ولقد استعانت مصر منذ نصف قرن على الاقل بالخبرات الاجنبية للمساهمة معنا فى مواجهة هذا الخطر. استعانت مصر بخبرات امريكية وفرنسية وروسية.. وغيرها، ولكنها لم تكن تعمل ضمن مخطط عام واحد. بعضها جاء لمواجهة منطقة فرع دمياط. وبعضها للبرلس. وبعضها لرشيد. ولكننا نتحدث عن مخطط شامل..

ان العالم حولنا دخل فى معارك رهيبة ضد البحر. البعض كان هدفه الحد من مخاطره.. والبعض كان هدفه ان يسرق مساحات كبيرة من البحر لتزيد مساحة اليابس. وهذه وتلك تتكلف غاليا. ولكن نتائجها مفيدة..

●● ففى أبوظبى، لأن مساحة الجزيرة التى بنيت عليها العاصمة صغيرة وهى جزيرة مثلثة الاضلاع.. فضلا عن ان البحر «الخليج العربى» كان يأكل ساحلها الشمالى فكر الشيخ زايد بن سلطان رئيس الدولة فى مشروع مزدوج هدفه الاول منع التاكل اى بحماية الشاطىء. وهدفه الثانى اضافة مساحات جديدة الى الارض يستولى عليها من البحر. وقد كان!! حتى ان حوالى ثلث مساحة العاصمة الشمالى والغربى استولوا عليه من البحر. وليس فقط حموا الشاطىء من النحر!! واسألوا المصريين العاملين هناك وهم بعشرات الالوف.. شهود عيان.

أيضا هناك تجربة الولايات المتحدة نفسها مع حماية مصب نهر المسيسيبي ومعالجة النحر والتاكل فى ولاية لويزيانا وحماية عاصمتها نيو أورليانز التى تنخفض ارضها عن مستوى سطح البحر وقد رأيت هذه العمليات عن قرب منذ سنوات قليلة.

●● والتجربة الأكثر شهرة فى العالم هى تجربة هولندا. والأسم الحقيقى لها هو: الاراضى المنخفضة. أو الأراضى الواطئة. ولأن مساحة هولندا صغيرة. فضلا عن هجمات بحر الشمال الشرسة - وهى أشد شراسة من هجمات البحر المتوسط - هذه الهجمات كانت تضرب هذه الاراضى المنخفضة وتدمر كل ما عليها من منشآت ومشروعات.

وفكر أبناء هولندا فى مشروع مشترك يحمى ما تحت أيديهم من أراض. ويضيف اليها. فكان مشروع «غزو البحر». إذا كما غزا الهولنديون جزر الهند الشرقية «اندونيسيا» واستولوا عليها فى اقصى جنوب شرق آسيا. وأحتلوا جنوب افريقيا ورفعوا أعلامهم على شرق الولايات المتحدة.. غزوا بحر الشمال عند اقدامهم.. البداية كانوا يقيمون سدودا ضخمة داخل مياه البحر - بعيدا عن خط الساحل - وكان عليهم البحث عن وسيلة لاخراج مياه البحر التى أصبحت محبوسة بين الشاطئ والسد. فتوصلوا إلى اختراع «طواحين الهواء» لتسحب المياه المالحة من هذه البحيرة الداخلية وتلقى بها خارج السد.. وشيئا فشيئا نجحوا فى تجفيف هذه الأراضى واستصلحوها ليزرعوا فيها أجمل زهور العالم «التيوليب» والابصال وغيرها. كما زرعوا فيها الطماطم والفلفل وباقى الخضروات بعضها داخل الصوبات الزراعية.. والبعض فى الهواء الطلق..

واستمرت طواحين الهواء تعمل.. اذ بسبب انخفاض الأرض يحدث تسرب للمياه الجوفية.. فشق الهولنديون العديدة من القنوات. أى هى نوع من المصارف التى نعرفها عندما تسحب أى مياه زائدة من هذا التسرب تحت الارض. واستغلوا هذه القنوات بأن حولوها الي قنوات ملاحية لنقل المحاصيل الزراعية الى المدن وموانى التصدير والمصانع. وزادوا فى استغلالها فحولوا القنوات التى تخترق مدينة أمستردام - أكبر واشهر مدنهم - إلى قنوات سياحية تبحر عليها سفن السياحة والنزهة وتطوف بالسياح أنحاء المدينة لتدر عليهم ذهبا. ومن شاء الصيد ففى هذه القنوات ثروة سمكية كبيرة. وفوق كل قناة هناك طاحونة هواء لترفع المياه.

●● وللحقيقة تعرضت هذه المناطق لمتاعب كبيرة أشهرها وأخطرها عامى ١٩٥٣ و١٩٥٤ عندما ثار بحر الشمال واكتسح السد الاساسى ودمره واخترقه فى عدة مواقع لتغرق مياه البحر مساحات كبيرة وكأنه كان يحاول استرداد الارض التى استولى عليها الهولنديون منه عنوة.. ونشبت حرب شرسة بين البحر والهولندى. وبالعلم ومن خلال اشهر معهد بحرى فى العالم أقاموه لهذا الغرض هو معهد ولفت جنوب شرق ميناء روتردام



الذى زرته مرتين نجح الهولنديون فى سد الثغرات. وفى اعادة بناء السد وفى طرد مياه البحر من جديد. لتعود لهم الاراضى المنخفضة مزارع خضراء يانعة توفر لهم الخير ليأكلوا ويصدروا الى كل من حولهم فى اوروبا نفسها من فواكه وخضر ومن لحوم وألبان وأجبان.. ومن منتجات صناعية قامت على هذه المنتجات الزراعية!!

وقد يقول قائل: كم تكلفت هذه الحرب بين الهولنديين والبحر ولكن عندما يعرف السائل ان هذه الاراضى هى التى صنعت الرخاء الهولندى، ويعرف انها تدر عليهم اكثر من نصف الدخل القومى الحالى يعرف سر تقدم شعب اسمه هولندا.

ونحن لسنا فى ثروة هولندا. ولسنا دولة بحرية ذات خبرة مثلها. ولكن ألا يدفعنا هدف المحافظة على الدلتا ان نفكر وان نعمل، مهما كانت التكاليف؟. بمعنى ان العائد عظيم بلا شك. ويكفى ان نقول اننا نصرف عشرات الالوف لاستصلاح فدان واحد من ارض صحراوية.. الا يدفعنا هذا الا نبخل بأى حال لكى نحافظ على ستة ملايين فدان تزرع بالفعل هى أجود وأخصب اراضى مصر الزراعية؟.

●● وهل نحن بحاجة الى الورقة والقلم لنحسب كم نخسر لو تركنا هذه الاراضى لتموت أو يسحبها البحر من جديد ليحولها الى بحر أو على الأقل بحيرات شمالية أو خلجان. وكم نتكلف لنستصلح ارضا بديلة بنفس المساحة فى اعماق الصحراء؟!

نحن نعترف ان أخطر ليس أتيا بنفس الشدة. ولكنه موجود. والبحر يسترد كل عام اراضى كبيرة سبق أن استولى عليها النيل عندما كان يزحف داخل البحر ومن ينظر الى خريطة الدلتا يعرف ان الدلتا توغلت داخل البحر عبر الزمن وعبر سنوات تكونها بفعل الترسيب القادم مع الفيضان. والآن جاء الدور لكى يسترد البحر الارض التى بناها النيل وصنع منها الدلتا.. فهل نسمح بأن يسترد البحر هذه الدلتا. أم نفكر ونعمل ولانقول كالهولنديين. ولكن لنحافظ للأجيال القادمة على الدلتا التى صنعت مصر وحضارة مصر؟!

●● ونترك تجارب ابوظبى وامريكا وهولندا لنتحدث عن تجربة صنعناها هنا فى مصر لمنع تسرب مياه النيل تحت جسم السد العالى نفسه..

فاذا كنا قد أقمنا خزان اسوان على طبقة صخرية من الجرانيت لاتخترقها مياه النيل تحت بناء الخزان الذى أقمناه منذ عام ١٨٩٨ .... فان الوضع مختلف مع السد العالى.. ذلك اننا لجأنا الى اسلوب هندسى أخر. فالمنطقة التى اقيم عليها السد عبارة عن طبقات رسوبية مثل الدلتا والسد عبارة عن سد ركامى طوله ٣٦٠٠ متر كان لابد من تصميم نواة صماء من الطين الاسوانلى وستارة رأسية قاطعة تمتد ٢٥٥ مترا من اسفل النواه الى القاع الصخرى للنهر.. بالاضافة الى ستارة أفقية مانعة لتسرب المياه. ان عرض السد عند القاع هو ٩٨٠ مترا. اى ان الستارة القاطعة والستارة الأفقية يقترب طولها من ١٠٠٠ متر. واذا كنا فعلنا ذلك فى اوائل الستينات وبمعدات وتكنولوجيا الستينات.. فما هو الحال ونحن ننهى حقبة التسعينات. ألا نستطيع بناء ستارة قاطعة مانعة لتسرب مياه البحر المالحة تحت الدلتا حماية للاراض الزراعية.. ضمن منظومة واحدة لحماية شاطىء الدلتا ومنع تسرب مياه البحر تحت الدلتا..

●●هذا ليس مشروعا خياليا. بل يمكن تنفيذه. كيف؟

باقامة حاجز متكامل أمام خط الشاطىء.. وستارة رأسية مانعة قاطعة. أى نوقف تآكل الشاطىء من ناحية.. ونمنع توغل المياه المالحة تحت الدلتا التى وصلت الى شمال طنطا. وأمامنا التجربة النموذج التى صنعناها فى بناء الستارة القاطعة تحت جسم السد العالى..

هى فكرة.. نشرحها بالتفصيل فى مقال قادم.. ومعظم الاعمال الخالدة بدأت مجرد.. فكرة!!



المصدر : الحياة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٥/٨/١٩٩٩

ندوة في جنوب فرنسا لتقديم تصور عربي في شأن أزمة المياه

دول الخليج مهددة بعجز مائي يبلغ ٣٠ بليون متر مكعب سنة ٢٠١٥

□ مرسيليا -- ابراهيم خياط

■ بدأت امس في جنوب فرنسا اعمال ندوة دولية استشارية ترمي الى بلورة تصور اقليمي يخص رؤية العالم العربي لأزمة المياه في القرن الحادي والعشرين وتستمر اليوم.

ويترأس الندوة محمود ابو زيد وزير الاشغال العامة والموارد المائية المصري رئيس مجلس المياه العالمي الذي انبثق عن المؤتمر العالمي للمياه في دورته الثامنة التي انعقدت في القاهرة عام ١٩٩٤.

ويرمي مجلس المياه الى تنفيذ مشروع عالمي تشارك فيه الدول والمنظمات الدولية لبلورة رؤية مشتركة للقرن المقبل أطلق عليها رؤية القرن الحادي والعشرين، على ان يجري تكريسها في المنتدى العالمي الثاني للمياه الذي يعقد لمدة اسبوع في اذار (مارس) المقبل في مدينة لاهاي ويحضره مندوبون من مختلف انحاء العالم.

وترمي الندوة المعقودة بحضور وزراء ومسؤولين عرب كبار من سورية والسودان ومصر ومن دول المشرق والمغرب العربيين الى رسم تصور نهائي سيجري تقديمه الى ندوة تعقد في ٢٨ الشهر المقبل في بيروت لتتم صياغة رؤية عربية موحدة في مدى شهرين من الآن تقدم لاحقاً الى منتدى لاهاي العالمي في اذار.

وينظم مجلس المياه العالمي ندوات تخص مختلف الاقاليم في العالم يُدعى اليها صانعو القرار والمشاركون في صياغة سياسات التنمية وحماية الموارد البيئية وضمان استدامتها.

واجمع المتحدثون في اليوم الاول لندوة مرسيليا امس على الخطر الذي يهدد موارد المياه في العالم العربي في الربع الاول من القرن المقبل في ظل التفاوت البيني الذي يشكله الضغط على الموارد المائية المحدودة والنمو الديموغرافي المتواصل.

وبين المتحدثين ممثل الجامعة العربية السيد طاهر عدواني الذي ذكر باهمية المياه وعلاقتها بوضع العالم الجغرافي والاستراتيجي وأمنه الذي قال انه مرتهن بوجود مصادر المياه العربية خارج حدود العالم العربي مما يجعلها تحت هيمنة اطراف غير عربية، وبالنقص المتزايد في كميات المياه العربية التي تشكل واحداً في المئة من اجمالي موارد العالم المائية مقابل خمسة في المئة من مجموع سكان العالم يشكلها سكان البلدان العربية.

واضاف ان استهلاك المياه في العالم العربي كان في حدود ٣٣٠٠ متر مكعب في السنة للفرد عام ١٩٦٠ وهذه الحصة لم تعد تتجاوز ١٢٥٠ متراً مكعب حالياً في حين ترجح التوقعات الى ان هذه النسبة مرشحة للتراجع الى ٦٥٠ متراً مكعباً سنة ٢٠٢٥.

اما مدير برنامج علوم الصحراء والاراضي القاحلة في «جامعة الخليج العربي» في البحرين وليد خليل الزباري فحذر من ان سكان



شبه الجزيرة العربية تضاعفوا خمس مرات في اربعة عقود في ظل ارتفاع الضغط على الموارد المائية بسبب التنمية الاقتصادية.

وقال ان هذا الامر انعكس في ارتفاع الطلب على المياه من ستة بلايين متر مكعب عام ١٩٨٠ الى ٢٩,٧ بليون متر مكعب عام ١٩٩٥، ويستهلك القطاع الزراعي ٨٥ في المئة منها في اطار السعي الى بلوغ الاكتفاء الذاتي غذائياً.

ونبّه الى ان دول شبه الجزيرة العربية تعاني حالياً من عجز في موارد المياه يقارب ١٦,٤ بليون متر مكعب والى ان سد العجز المتزايد سيؤدي، في ظل تشبع طاقة التحلية، الى ضخ ٣٠ بليون متر مكعب من الموارد الجوفية سنة ٢٠١٥ ما سيترك آثاراً سلبية في البيئة وملوحة التربة.

وحذر ويليام غوسفروف مدير وحدة «رؤية العالم المائية» في المجلس العالمي من ان موارد العالم المائية في مازق حقيقي.

اما المستشار الدولي الذي يسهم في بلورة التصور العربي كمال زيد سعد فقال ان العالم العربي يستهلك ٢٠٨,٨ بليون متر مكعب في السنة مقابل ٣٨٤ بليوناً متاحة ما يشير الى وجود هدر وسوء تنمية.

واعتبر ان حل مشكلة العالم العربي يتمثل في تلافي الهدر القائم والتعامل بجدية مع احتمالات ارتفاع عدد سكان العالم العربي من ٢٢٧ مليوناً عام ١٩٩٠ الى ٥٢٠ مليوناً سنة ٢٠٢٥.



المصدر : الجمهورية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/٨/١٩٩٩

أكبر زيادة لمنسوب بحيرة ناصر منذ بدء موسم الفيضان
لجنة إيراد النهر.. تحدد سبل المواجهة.. منتصف الشهر

كتب ـ عصام الشيخ:

سجل منسوب بحيرة ناصر أمس أكبر زيادة له منذ بدء موسم الفيضان بلغ ١٧٦ مترا بزيادة ٨ سنتيمترات عن أمس الأول بذلك ارتفع مستوى البحيرة الى ١٢٦ مليارا و٥٠٠ مليون متر مكعب بعد ان وصل الوارد من اعالى النيل أمس الى ٦٥١ مليون متر مكعب.

قال المهندس يحيى عبدالعزيز رئيس مصلحة الرى إنه يتم صرف ٢٣٥ مليون متر مكعب يوميا لمواجهة الاحتياجات المائية للأغراض المختلفة.. تجتمع لجنة ايراد النهر فى النصف الثانى من الشهر الحالى لتحديد الملامح الرئيسية لفيضان هذا العام.

أضاف ان ذلك يتم على ضوء مناسيب اعالى النيل التى يتم رصدها على مدار ٢٤ ساعة يوميا من خلال محطات الرصد المنتشرة وصور الاقمار الصناعية بمركز التنبؤ بالفيضان التابع للوزارة وحالة الأمطار على الهضبة الاثيوبية وعليه يتم تحديد الحجم التقريبى لفيضان السنة المائية الجديدة، ووضع سبل المواجهة سواء بصرف الزيادة بمفيض توشكى عند منسوب ١٧٨ مترا أو زيادة المنصرف خلف السد العالى.



المصدر : الجمهورية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ /٨/ ١٩٩٩

وزراء المياه العرب يحذرون من أطماع إسرائيل

الأمن المائى .. أساس للاستقرار فى القرن الجديد

مرسيليا ـ أ.ش.أ :

حذر د.عصمت عبدالمجيد ـ امين الجامعة العربية من اطماع اسرائيل فى المياه العربية والتى تشكل أحد أسباب الصراع مع العرب.

قال فى كلمة القاها نيابة عنه طاهر العدوانى ممثل الجامعة أمام مؤتمر المجلس العالمى للمياه إن موضوع المياه سيكون من اهم موضوعات القرن ٢١ والصراع المستقبلى سيأخذ صوراً شتى من بعض القوى الاقليمية باستخدام هذا السلاح فى تحقيق السيطرة والهيمنة.

طالب بضرورة وضع خطة شاملة لتحقيق الامن المائى العربى تنفذ على عدة مراحل تقوم على وضع سياسة مائية وطنية لتوزيع الموارد المائية وتحقيق الاكتفاء الذاتى من الغذاء مع استكشاف الموارد وتقديرها كماً ونوعاً، مشيراً الى ان ترشيد الاستخدام يخفف من الهدر فى استعمالها، بالاضافة الى تنمية الوعى البيئى وان قضية المياه من عوامل الاستقرار والسلام، وأن الامة العربية عازمة على بناء السلام القائم على الحق والعدل والحفاظ على الحقوق العربية.

اكد د محمود ابوزيد وزير الاشغال العامة ورئيس المجلس العالمى للمياه فى ختام المؤتمر ان المجتمعين نجحوا فى وضع تصور شبه نهائى للرؤية العربية للمياه والتى سيتم اعلانها بصفة رسمية ٥سبتمبر المقبل بلبنان. واشاد ابوزيد بالجهود التى بذلها الوزراء العرب والخبراء الدوليون من اجل التمهيد لاعلان هذه الرؤية.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦/٨/١٩٩٩

في المؤتمر العالمي للمياه بمرسيليا

المطالبة بوضع رؤية مفصلة للدول العربية لربطها بالإقليمية والعالمية

مرسيليا ـ من أحمد نصر الدين :

واصل أمس المؤتمر الدولي العربي لوزراء الموارد المائية أعماله في مرسيليا بفرنسا باستعراض عدة أوراق عمل تقدمت بها الجامعة العربية والسودان وسوريا ومصر، تؤكد ضرورة وضع رؤية مفصلة لكل الدول العربية لربطها بالرؤيتين الإقليمية والعالمية، وستصدر توصيات المؤتمر اليوم الجمعة.

وحذر الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية من أن تطلعات ومطامع إسرائيل في المياه العربية تشكل أحد اسباب الصراع العربي الإسرائيلي مشيرا إلى أن إسرائيل تعترف بأن خططها المستقبلية تقوم على الاستفادة من المياه، وقال إن الفشل في التوصل إلى اتفاق في المجال، سيكون ضارا ويوجد مزيدا من التوترات والنزاعات.

جاء ذلك في كلمته إلى المؤتمر التي ألقاها السيد طاهر عدواني ممثل الجامعة العربية

ومن جهة أخرى حذر الدكتور محمود أبوزيد وزير الاشغال العامة والموارد المائية ورئيس المجلس العالمي للمياه ورئيس المؤتمر من عدم وجود رؤية عربية خاصة بالمياه في المنطقة التي تتسم بالندرة وشبه الجفاف البيئة والمناخ مشيرا إلى أن المياه هي العنصر الأصيل للتنمية المتواصلة والواقعة تحت تهديد استنزاف مصادر المياه الجوفية والمتجددة مما تطلب التوسع المتزايد في استخدام مياه الصرف والمياه العادية. وأكد الدكتور كمال علي وزير الري السوداني ان هناك انفراجا كبيرا وتقدما ملموسا في العلاقات المصرية ـ السودانية في الفترة الأخيرة وان هناك اتصالات واسعة ومكثفة بين وزيري خارجية البلدين جاء ذلك في تصريحات للوزير عقب القائه كلمته أمس في المؤتمر.



المصدر : السياسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٩/٨/٧

«المؤتمر العالمي للمياه» يطالب بسياسة موحدة للأمن الغذائي في العالم العربي

■ مرسيليا - أ ش أ: طالب المؤتمر العربي الدولي لوزراء الموارد المائية العرب بضرورة وضع سياسة موحدة للامن الغذائي العربي بالتعاون مع المؤسسات العالمية والجهات الدولية المانحة، كما أكد اهمية ترشيد استخدامات المياه باستخدام الطرق الحديثة في الري وتوقيع الاتفاقات بين الدول المشتركة في الانهار وذلك في اطار خطة لمواجهة التحديات التي يتعرض لها العالم العربي في القرن المقبل بسبب نقص المياه.

كما طالب المؤتمر في ختام اعماله امس في مدينة مرسيليا «جنوب فرنسا» باستخدام التكنولوجيا الامنة للانتاج الغذائي لتضييق الفجوة الغذائية العربية سواء على مستوى الاقطار او على مستوى العالم وذلك بالتكامل فيما بينها وعلى ان تتم استخدام مساهمات فعالة من الاقطار العربية الفنية.

واشار المؤتمر في توصياته التي اعلنها الدكتور محمود ابوزيد رئيس المجلس العالمي للمياه رئيس المؤتمر، وزير الاشغال والموارد المائية المصري، الى ضرورة التوصل الى انتاج انواع رخيصة من الطاقة واستخدامها في مشروعات الري وتعظيم الاستفادة من الموارد المائية المحدودة في العالم العربي واكد المؤتمر ضرورة تبادل المعلومات بين الدول المشتركة في ظروف متشابهة في التوصل لسياسات الاستخدامات المائية التي تعضد التكامل بينها وباستنباط الوسائل العلمية لمعالجة التصحر ومشكلات الملوحة وتجريف الارض وصولا لوسائل اقتصادية لتنمية المياه واستخدامات المياه الجوفية.

واكد المؤتمر في توصياته على المستوى القومي ضرورة اعداد السياسات المائية لتنظيم الموارد وتقليل الفاقد منها واعداد البرامج الخاصة بالتوعية ورفع كفاءة استخدام البيانات واتاحتها للجميع سواء في البلد الواحد او على مستوى الاقطار العربية.

كما طالب المؤتمر الذي شارك فيه عدد من الوزراء العرب واكثر من ستين خبيرا من 27 دولة عربية واجنبية ضرورة توفير المصدر المائي الملائم وخدمة الصرف الصحي المناسبة للجميع وخصوصا محدودي الدخل وبضرورة الحفاظ على البيئة بالوسائل والطرق المتاحة كافة.

وقال الدكتور محمود ابو زيد انه تم تقسيم المشاركين في اعمال المؤتمر طوال اليومين الماضيين الى مجموعات عمل عدة اسهمت في التوصل الى هذه التوصيات التي تحددت على ضوئها الرؤية العربية للمياه في القرن المقبل والتي سيتم اقرارها في صورتها النهائية.

المؤتمر العالمى للمياه يحذر من نقص المياه خلال القرن القادم

دعوة لاحترام الاتفاقيات الموقعة بين الدول المشتركة فى الأنهار.. ووضع سياسة موحدة للأمن الغذائى فى العالم

مرسيليا – ا. ش. ا:

طالب امس المؤتمر العربى الدولى لوزراء الموارد المائيةالعرب بضرورة وضع سياسية موحدة للأمن الغذائى العربى بالتعاون مع المؤسسات العالمية والجهات الدولية المانحة، كما اكد اهمية ترشيد استخدامات المياه باستخدام الطرق الحديثة فى الرى وتوقيع الاتفاقيات بين الدول المشتركة فى الانهار وذلك فى اطار خطة لمواجهة التحديات التى يتعرض لها العالم العربى فى القرن القادم بسبب نقص المياه.

كما طالب المؤتمر فى ختام اعماله بمدينة مرسيليا جنوب فرنسا باستخدام التكنولوجيا الامنة للانتاج الغذائى لتضييق الفجوةالغذائية العربية سواء على مستوى الاقطار او على مستوى العالم وذلك بالتكامل فيما بينها وعلى ان تتم استخدام مساهمات فعالة من الاقطار العربية الغنية.

واشار المؤتمر فى توصياته التى اعلنها الدكتور محمود ابو زيد رئيس المجلس العالمى للمياه ورئيس المؤتمر وزير الاشغال والموارد المائية المصرى الى ضرورة التوصل الى انتاج انواع رخيصة من الطاقة واستخدامها فى مشروعات الرى وتعظيم الاستفادة من الموارد المائية المحدودة فى العالم العربى. واكد المؤتمر ضرورة تبادل المعلومات بين الدول المشتركة فى ظروف متشابهة فى التوصل لسياسات الاستخدامات المائيةالتى تعضد التكامل بينها وباستنباط الوسائل العلمية لمعالجة التصحر ومشاكل الملوحة وتجريف الارض وصولا لوسائل اقتصادية لتنمية المياه واستخدامات المياه الجوفية.

واكد المؤتمر فى توصياته.. على المستوى القومى.. ضرورة اعداد السياسيات المائية لتنظيم الموارد وتقليل الفاقد منها واعداد البرامج الخاصة بالتوعية ورفع كفاءة استخدام البيانات واتاحتها للجميع سواء فى البلد الواحد او على مستوى الاقطار العربية.

كما طالب المؤتمر الذى شارك فيه عدد من الوزراء العرب واكثر من ستين خبيرا من ٢٧ دولة عربية واجنبية بضرورة توفير المصدر المائى الملائم وخدمةالصرف الصحى المناسبة للجميع وخاصة محدودى الدخل وبضرورة الحفاظ على البيئة بكافة الوسائل والطرق المتاحة.

وقال الدكتور محمود ابو زيد: «انه تم تقسيم المشاركين فى اعمال المؤتمر طوال اليومين الماضيين الى عدة مجموعات عمل اسهمت فى التوصل الى هذه التوصيات التى تحددت على ضوئها الروية العربية للمياه فى القرن القادم والتى سيتم اقرارها فى صورتها النهائية تمهيدا لاقرارها ضمن الرؤية العالمية للمياه للقرن القادم وحتى عام ٢٠٢٥ والمقرر اعلانها فى يوم الماء العالمى فى ٢١ مارس القدم فى لاهاى بهولندا لكى يدخل العالم القرن الجديد بلا أى نزاعات او تحديات تواجه الامن والسلام الاجتماعى لجميع دول العالم.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩٩٩/٨/١٧

المؤتمر العربى الدولى لوزراء الموارد المائية يطلب

سياسة موحدة للأمن الغذائى العربى .. وترشيد استخدامات المياه

مرسيليا ـ من أحمد نصر الدين:

طالب المؤتمر العربى الدولى لوزراء الموارد المائية العرب بضرورة وضع سياسة موحدة للامن الغذائى العربى بالتعاون مع المؤسسات العالمية والجهات الدولية المانحة، وأكد اهمية ترشيد استخدامات المياه باستخدام الطرق الحديثة فى الرى وتوقيع الاتفاقيات بين الدول المشتركة فى الانهار، وذلك فى إطار خطة لمواجهة التحديات التى يتعرض لها العالم العربى فى القرن المقبل بسبب نقص المياه.

كما طالب المؤتمر ـ فى ختام اعماله امس بمدينة مرسيليا بفرنسا ـ باستخدام التكنولوجيا الآمنة للإنتاج الغذائى لتضييق الفجوة الغذائية العربية سواء على مستوى الأقطار أو على مستوى العالم وذلك بالتكامل فيما بينها وعلى ان يتم استخدام مساهمات فعالة من الاقطار العربية الغنية.

وأشار المؤتمر فى توصياته ـ التى اعلنها الدكتور محمود ابوزيد رئيس المجلس العالمى للمياه ورئيس المؤتمر وزير الاشغال والموارد المائية المصرى ـ إلى ضرورة التوصل الى إنتاج انواع رخيصة من الطاقة واستخدامها فى مشروعات الرى وتعظيم الاستفادة من الموارد المائية المحدودة فى العالم العربى. وأكد المؤتمر ضرورة تبادل المعلومات بين الدول المشتركة فى ظروف متشابهة فى التوصل لسياسات الاستخدامات المائية التى تعضد التكامل بينها وباستنباط الوسائل العلمية لمعالجة التصحر ومشكلات الملوحة وتجريف الارض وصولا لوسائل اقتصادية لتنمية المياه واستخدامات المياه الجوفية. واكد المؤتمر فى توصياته ـ على المستوى القومى ـ ضرورة إعداد السياسات المائية لتنظيم الموارد وتقليل الفاقد منها وإعداد البرامج الخاصة بالتوعية ورفع كفاءة استخدام البيانات وإتاحتها للجميع سواء فى البلد الواحد او على مستوى الأقطار العربية.

كما طالب المؤتمر ـ الذى شارك فيه عدد من الوزراء العرب وأكثر من ٦٠ خبيرا من ٢٧ دولة عربية وأجنبية ـ بضرورة توفير المصدر المائى الملائم وخدمة الصرف الصحى المناسبة للجميع خاصة محدودى الدخل، وبضرورة الحفاظ على البيئة بجميع الوسائل والطرق المتاحة.

وقال الدكتور محمود ابو زيد إنه تم تقسيم المشاركين فى أعمال المؤتمر طوال اليومين الماضيين إلى عدة مجموعات عمل.

المصدر : الـوفـد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٨ / ٨ / ١٩٩٩

تقرير اخباري

«المياه».. الحرب القادمة بين العرب وإسرائيل

واشنطن ـ أ. ش. أ:

تسعي إسرائيل إلي ضمان تاييد الولايات المتحدة واوروبا من أجل خطة طموحة لتحلية تسعمائة مليون متر مكعب من مياه البحر سنويا مما سيقوي موقفي في المفاوضات المعقدة المتوقعة حول المياه في أي تسوية نهائية مع الجانب الفلسطيني.

ويحذر اكاديميون ودبلوماسيون هنا من مدي حساسية وتعقيد المفاوضات بين إسرائيل وكل من سوريا والأردن والفلسطينيين حول حقوق استغلال مصادر المياه المشتركة بين الشعوب الاربعة في ضوء ان اسرائيل تسيطر بمفردها على كل مصادر المياه المشتركة تقريبا وان الاطراف الاخري وخاصة فلسطين وسوريا قد تقعان تحت ضغوط كبيرة للتنازل عن بعض حقوقهما في المياه مقابل تنازلات اسرائيلية في مجالات أخري.

ومع تصاعد التوقعات باستئناف المحادثات السورية الاسرائيلية قريبا وعودة محادثات التسوية النهائية الاسرائيلية الفلسطينية الي مسارها ووعد الحكومة الاسرائيلية الجديدة باختتام المفاوضات خلال ١٥ شهراً.. ستعود المياه لتحتل موقعا متقدما على الطاولة في علم يعد اكثر الاعوام جفافا في الشرق الأوسط منذ الثلاثينات.

وباستثناء الاردن التي توصلت الي شبه اتفاق كامل مع اسرائيل حول المياه وان اعترضته بعض المصاعب فى التنفيذ فان تقاسم المياه بين الاطراف الباقية سيكون امرا عسيرا. ويخشي بعض المعلقين المتخصصين مثل الباحث الامريكي توماس ستاوفر المتخصص في شئون المياه من ان ندرة موارد المياه واعتياد اسرائيل علي الانفراد بالسيطرة على كل الموارد المشتركة قد يدفع الاطراف نحو شبح الحرب ثانية لتسوية نزاع يبدو مستحيل الحل دون تنازلات ضخمة من كل الاطراف او تمويل هائل من الولايات المتحدة واوروبا لبناء محطات ضخمة لتحلية مياه البحر في قطاع غزة واسرائيل.

وتؤكد مصادر امريكية ان رئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود باراك اثار مع الرئيس الامريكي بيل كلينتون فى اجتماعهما المغلق فى واشنطن مؤخراً الخطوط العريضة لمشروع بناء محطات تحلية مياه ضخمة على البحر المتوسط وامكانية الحصول على مساعدات مالية امريكية وأوروبية. ومنذ حرب ١٩٦٧ تسيطر اسرائيل على مصادر المياه الثلاثة الرئيسية المشتركة وهي حوض نهر الاردن الاعلي الذي ينبع في لبنان وسوريا وحوض نهر اليرموك المشترك مع الاردنيين والسوريين والخزانات الجوفية الضخمة تحت الضفة الغربية الفلسطينية المعروفة باسم خزان الجبل. واضافة الي خزان الجبل تسيطر الحكومة الاسرائيلية على خزانات ساحلية تمتد بطول شاطيء المتوسط وحتي قطاع غزة وفي صحراء النقب. ويرصد شريف الموسي الباحث في مؤسسة الدراسات الفلسطينية في العاصمة الامريكية واشنطن الفجوة الضخمة بين اسرائيل والفلسطينيين في تقاسم موارد المياه المشتركة حيث تسحب اسرائيل ما بين ٨٥ الي ٩٠٪ من مياه الخزانات الجوفية المشتركة وهو ما يعادل ربع اجمالي الاحتياجات الاسرائيلية السنوية او حوالي ٤٨٣ مليون متر مكعب سنويا من خزان الجبل.. وتذهب قرابة اربعين مليون متر مكعب للمستوطنين اليهود في الضفة الغربية بينما لا يحصل كل فلسطيني الضفة سوي علي ١١٨ مليون متر مكعب اي ان اسرائيل تحصل على اربعة اضعاف ما يحصل عليه الفلسطينيون من المياه التي تقع مصادرها تحت الضفة الغربية.

ويستحوذ الاسرائيليون على اكثر من ٦٠٪ من مياه نهر الاردن وروافده نحو خمسمائة مليون متر مكعب سنويا بينما تحصل سوريا على حوالي ١٥٪ ويذهب الباقي للأردن. ويبلغ نصيب الفلسطينيين عشر نصيب اسرائيل من المياه عموما حيث يستهلك الفلسطينيون في الضفة والقطاع قرابة ٢٤٠ مليون متر مكعب سنويا اجماليا مقابل حوالي الفي مليون متر مكعب سنويا لاسرائيل وذلك لاغراض الري الزراعي والصناعة والاستعمال المنزلي.

ويوجد خمسين الف فدان زراعي في الضفة الغربية والقطاع مقابل نحو ٤٥٠ الف فدان في النقب والمناطق الساحلية ووسط اسرائيل. ويبلغ متوسط الاستهلاك الشخصي للفرد الفلسطيني من المياه سنويا حوالي ٨٢ مترا مكعباً مقابل ٣٣٠ مترا مكعباً للاسرائيلي.

ويعجز نحو ستمائة الف فلسطيني مقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة عن الحصول على المياه الجارية ويضطرون لشراء المياه من صهاريج متنقلة مما يزيد من خطورة تعرضهم للامراض.. ويصل ثمن المياه للاستخدام الشخصي في المناطق الفلسطينية سبعة اضعاف ثمنها في اسرائيل اذا اخذنا تفاوت مستوي الدخل فى الحسبان. وفي العام الحالي وبسبب الجفاف الحاد انفق الفلسطينيون ٢٠٪ من دخلهم لتوفير المياه اللازمة للاستعمال الشخصي. ويعاني قطاع غزة من مشكلة خطيرة وفقا لدراسة اعدها الموسي تحت عنوان المياه في



المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية حيث تدهورت جودة المياه وصارت غير صالحة للاستهلاك الادمي ويجب تقليل مستويات الضخ الي النصف تقريبا.

ووفقا للقانون الاسرائيلي فان الدولة تمتلك كل مصادر المياه حتي الواقعة منها تحت اراض مملوكة لافراد مما يحرم الفلسطينيين من حق حفر ابار تحت حقولهم او منازلهم وخاصة في الضفة الغربية.. ويصبح من المفهوم في ضوء هذه العلاقة المتشابكة بين الجانبين.. لماذا رحبت اسرائيل بتأجيل بحث مشكلة المياه وتقاسمها حتي مفاوضات الوضع النهائي وتجاهلت عرضا سوريا في عام ١٩٩٦ بان يتم بحث قضية المياه في اطار المفاوضات متعددة الاطراف. فاسرائيل تفضل بحث مشكلة المياه ثنائيا مع كل من سوريا والفلسطينيين على حدة كما فعلت مع الاردن من قبل.

وتشير مصادر فلسطينية الي وجود مشروع اسرائيلي لانشاء محطة تحلية مياه ضخمة في غزة تحلي ٥٠ مليون متر مكعب سنويا ولكن تكلفة انشاء هذه المحطة تصل الي ٢٥٠ مليون دولار بينما تصل النفقات الجارية لتحلية المتر المكعب دولارا واحدا مما يعني ان اهالي غزة سيضطرون لانفاق خمسة في المائة من اجمالي ناتجهم القومي من اجل شراء المياه.

ويدعو ستاوفر الفلسطينيين والسوريين الي تقليد اليهود الذين ما زالوا يطاردون النازيين ويجبرونهم علي دفع تعويضات هائلة عن فظائع الحرب العالمية الثانية وذلك عن طريق اجبار اسرائيل قانونيا على دفع تعويضات عن المياه التي صادرتها من نهري الاردن واليرموك وخزان الجبل منذ احتلال تلك المناطق في عام ١٩٦٧ . ويقدر ستاوفر ان نصيب الفلسطينيين من التعويضات قد يصل الي مائتي مليار دولار علي الأقل.

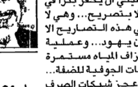
ولكن من المستبعد في ضوء عجز الجانب الفلسطيني الملحوظ عن توفير خبراء في شئون المياه وغيرها من قضايا التفاوض مع اسرائيل ان تخوض السلطة الفلسطينية في عراك قانوني عصيب بشأن التعويضات.

ولاحظ شريف الموسي والباحث الامريكي ستاوفر هذا العجز في الاستعداد الفني على الجانب الفلسطيني. وانتقدا التراخي الفلسطيني في الاستعداد مشيرين الي أن فريق المفاوضين الاسرائيلي يضم ما يصل الي مائتي متخصص في شئون وقضايا المياه بينما الفريق المفاوض الفلسطيني لم يضم سوي عضو واحد. والمثير للاسي ان هذا العضو كان غير متفرغ.



لا للتطبيع





بقلم: د. مصطفى محمود

اسرائيل في حرب مياه مستمرة مع العرب في كل قدم تحتله من الارض... في قطاع غزة شيدت مستوطناتها من البداية على احواض الآبار الجوفية وحرمت على الفلسطيني ان يحفر بئرا في ارضه الا بتصريح... وهي لا تعطي هذه التصاريح الا لمواطنين يهود... وعملية استنزاف المياه مستمرة للخزانات الجوفية للضفة... وبسبب عجز شبكات الصرف الصحي اخذت مياه المجاري تتسرب للخزانات الجوفية وتلوثها وارتفعت فيها نسبة النترات الضارة بأكثر من المعدلات المسموحة وتسربت اليها المبيدات الكيميائية بسبب كثرة استعمالها في الزراعة وازدادت ملوحة المياه قرب البحر وانتشرت الامراض الباطنية والمعوية بين اطفال الفلسطينيين واصبحت المياه لا تصلح للشرب ولا للزراعة... والامر العسكري الاسرائيلي ينص على تحريم حفر اي بئر وعلى ان ملكية جميع مصادر المياه هي لاسرائيل وحدها... وتبيع الشركات الاسرائيلية المياه في زجاجات للفلسطيني بالثمن الذي تحدده.

وما جرى لمياه الآبار الجوفية في غزة والضفة حدث اكثر منه لنهر الاردن الذي تلوث معظمه واستنزف... ونهر الليطاني في الجنوب اللبناني... وأنهار بانياس والحاصباني... واسرائيل تحتل هضبة الجولان لتؤمن حصتها من مجرى الاردن وانهار بانياس والحاصباني ولتتحكم في بحيرة طبرية... ودجلة والفرات مصادر المياه لسوريا والعراق يتحكم فيها سد أتاتورك في تركيا... وتركيا هي الحليف القديم والوفي لاسرائيل الى الوصول الى مياه نهر النيل عبر سيناء... والحلقة المحكمة لحصار مصادر المياه تضيق اكثر فأكثر... وتخطط اسرائيل للتحكم في منابع النيل عن طريق السيطرة على منطقة البحيرات الكبرى واثارة الحروب والفتن الطائفية والعنصرية بين نصارى الجنوب ومسلمي الشمال في السودان المنكوب بالتآمر من كل بلاد الجوار الافريقي... وعلاقات اسرائيل بالحبشة واريتريا وتسليحها للاثنين وامدادهما بالمعدات العسكرية... امور لها مقابل... وبوابة البحر الاحمر ودول القرن الافريقي وجزر البحر الاحمر محطات استراتيجية تقع تحت رقابة واطماع العين الاسرائيلية طول الوقت... ولا عجب في ان يكون كل رؤساء اسرائيل من العسكر فهي في حالة عسكرة تامة لكل شيء.

واسرائيل رغم كل هذا ورغم هذه الخلفية التآمرية ورغم اطماعها المعلنة في الكنيست والمكتوبة في برواز «من النيل الى الفرات يا اسرائيل» تمد أيديها في تبجح لتطلب التطبيع... اي تطبيع..؟؟ كيف يمكن التطبيع مع هذا الحجم من الحصار العدواني في اللقمة وفي شربة الماء وفي الجو وفي البحر وفي اسلحة الدمار الشامل التي تريد ان تنفرد بها فلا يشاركها فيها جنس عربي... وكيف تنمو صداقة من خلال التهديد والاجرام.

ان ما يصلنا من حدود سيناء المشتركة مع اسرائيل من دولارات مزيفة ومخدرات مهربة وجواسيس هي مصائب لا حاجة لنا اليها... وهي امور لا تشجع على اي تطبيع.

وخبرات اسرائيل الزراعية في تبوير الارض وفي البذور الفاسدة وفي الهندسة الوراثية المشبوهة والتي اصبحت شاغل العالم كله... لا حاجة لنا اليها واسرائيل تحمل لنا ثأرا تاريخيا... لا دخل لنا فيه... وهي تسمى مصر في توراتها ... ارض العبودية... وكل مايرتفع على ارض مصر من آثار واهرامات ومعابد تدعى انها هي التي بنته بأيديها... واننا سرقناه منها... وهي تعيش في هذا الوهم الازلي بأنها الوارث الحقيقي لكل ما على ارضنا... فكيف يمكن التطبيع مع هذا الخبال... وكيف يمكن التفاهم مع هذه الهستيريا التاريخية.

واسرائيل تخفي كل هذا في باطنها ولا تظهره وتملك وجها آخر دبلوماسيا تتعامل به في الاحاديث واللقاءات الرسمية... ولكنها لا تنسى هذا الماضي ابدا ومشكلة هؤلاء الناس انهم يمضغون احقادهم ولا ينسون

هل نسيت اسرائيل الهولوكوست؟!

ابدا انها لا تنساه ولن تنساه.. ومازالت



المصدر : البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٩/٨/١٨

تطاردنا به في افلامها واحلامها وكوابيسها التي لا تنتهي.. وهي لن تنسى ارض العبودية وما فعله الفرعون بها ولكنها نسيت ما فعلت من قبل بارض هذا الفرعون.. وكيف تحالفت مع الهكسوس الذين غزوا مصر وظنت انها سوف تزداد بهم قوة وسوف تسيطر على الشعب المصري المطحون وتستغله.. فلما انتصر الفارس المصري احمس وطرد الهكسوس استدار اليهم لينتقم من نذالتهم.. وكان ما كان.

وبعد خمسة آلاف سنة يدور التاريخ دورته لتتكرر القصة.. ولتقف اسرائيل هذه المرة وفي يدها الحليف الامريكي المارد الذي يحكم الكون.. ومرة اخرى تتطلع الى مصر.. وتفكر ان تدخلها وهي راكبة ظهر هذا المارد.. «ركوبة» عظيمة ولا شك.

هذه المرة.. لن يستطيع احد ان يمنع المقدور.. وارض العبودية لن تعود ارض العبودية ابدا يا

اسرائيل.. يا جوهرة الرب..
ومالكة العالمين
الآن جاء الوعد..
هذا هو الجنون الذي يعشش في هذه العقول.. الرغبة في التشفي والانتقام والسيطرة والسيادة والتحكم.

وهو جنون مسلح بالقنابل الذرية والصواريخ النووية ويتمتع بالغطاء الامريكي والتخاذل الاوروبي والضعف العربي والتفكك الشرق اوسطي والغيبوبة السياسية في اسيا وافريقيا وضباب التخلف الذي يجثم على الامة العربية في هذا الزمان المشؤوم
ان كل الظروف مواتية
ووعد التوراه يوشك ان يتحقق
والحلم يوشك ان يصبح حقيقة

كل هذه الافكار تراود اسرائيل ولكنها لا تعلنها وربما انكرتها في الظاهر وربما بادر بتسخيفها دهاقنة الصهيونية واتهموا من يفكر فيها بالجنون.. ولكنها تؤلف العقل الباطن لليهودي.. بل هي القوة الدافعة لوجوده كله.. وهي ضمن الحسابات الخفية في اليد التي تمتد الينا بالتطبيع.. وهو لن يكون تطبيعا بالمعنى البريء ابدا.. وانما تسلل وتوغل لاحكام السيطرة فلا شيء بريئاً ولا شيء ساذجاً عند هؤلاء الناس.

ولم يحدث ان اتصف المفاوض الاسرائيلي بالبراءة ابدا.. منذ ايام المرابي شيلوك الذي كتب عنه شكسبير ذلك المرابي الذي لم يتراجع عن اقتطاع بضعة من لحم المدين الا حينما هدده القاضي بأنه سيقتطع من لحمه قطعة مماثلة اذا اخطأ في الحساب واخذ جراما واحدا زائدا عن حقه.

انه الخوف..

انه الشيء الوحيد الذي رد هذا الطماع النهم الى جحره.

والخوف هو الذي جعل اليهودي يلزم الجيتو طوال هذا الماضي من ألوف السنين في انتظار اللحظة المواتية ولا يخرج من جحره الا حينما يجد المارد الذي يحميه.

والخوف الذي جعله لا يقاتل الا من وراء جدر.

والخوف هو الذي جعله يختار اسلحة الرمي من بعيد.. واسلحة الابادة والدمار الشامل التي لا تبقي لعدوه باقية.. وهو لن يتراجع عن نياته العدوانية الا اذا خاف وتجمد من الخوف من جديد.

ولا يوجد امام العرب اختيار فضعفهم وتخاذلهم انقسامهم وتشرذمهم سوف يطغيه وسوف يجعل منهم لقمة سائغة تغري بالاكل والابتلاع.

لا اختيار يا عرب

ولا تطبيع.. ولا تمييع للأخطار الحقيقية القائمة بالتهديد المستمر بأسلحة الدمار الشامل والترويع بالحليف الامريكي القادر على كل شيء. وانما وحدة صلبة وعمل دؤوب لرأب الصف والى استعادة ايران بالكامل الى الجماعة العربية والى الاسرة الاسلامية.. وتنمية قوانا الاقتصادية والعسكرية والسياسية من خلال تحالفات صديقة عبر العالم كله من ايران الى الصين.

واقول مؤكدا.. ان القوة وحدها هي التي سوف تمنع الحرب.. والخوف الذي سنزرعه في العقل الاسرائيلي هو وحده الذي سوف يحمينا من هذه الاطماع ومن هذه الاساطير التاريخية التي تعشش في هذه الرؤوس الخربة.

واقول مؤكدا مرة اخرى اننا لن نضع ايدينا ابدا التي تهددنا بالدمار الشامل والتي تنظر الينا في استعلاء بأنها الصفوة الربانية المختارة لتأديب الامم وعقابها..

لا تطبيع.. وهذه رغبة الاغلبية الغالبة من شعب مصر



ولا مساومة في الحق.. فالمصالحة انسانية ومحبة بين متساوين.. ولا يمكن ان تكون تعاليا وتجبرا وتكبرا وعلوا.. فاذا جاءتنا على هذه الصورة الكريهة فاننا لا نقبلها..

ولا تطبيع وعلى حدودنا ترسانة من اسلحة الدمار الشامل فسلام الرعب لا يصنع سلاما

والجبناء وحدهم هم الذين يقبلون سلام الرعب

والقوة والضعف احوال تجري على الامم كما تجري على الاجسام.. ولا قوة تدوم لأصحابها.. وما تفعله اسرائيل الآن.. هو نتيجة لسكرة الغرور التي أثارتها قوة الحارس الامريكي وشعورها بأنها امتلكت رقابنا وامتلكت اقدارنا فمعها مارد لا يرد له أمر.. ولكننا نعيش في عالم متغير لا يدوم فيه حال.

ومنذ خمسة آلاف سنة كان معها الهكسوس وكانت تعتمد في اذلالنا على ذراع الهكسوس الطويلة وعلي قوتهم الباطشة

ثم انكسرت هذه الذراع فجأة

ولم تتعلم من الدرس

اننا نعيش في احوال.. وفوق الاحوال هناك مغير الاحوال

ولا يملك كل منا الا فسحة عمره..

فما الداعي لكل هذا الغرور

انها العقول الخربة

مرة اخرى.. انها عقولهم الخربة


Bibliotheca Alexandrina
0305905